الموسوعة العربية

الحركات الوحدوية فى العالم العربى



الجــزء الثالث

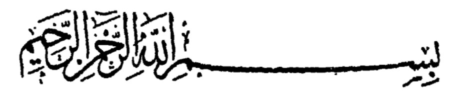
د. حمدى الطاهـرى

د. حمدي الطاهري

الموسوعة العربية

الجزء الثالث

الحركات الوحدوية في العالم العربي


بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمـــة

هذا هو الجزء الثالث من الموســوعة العربية والذى يتعرض للحركات الوحدوية التى ظهرت فى العالم العربى منذ أن بدأت شــعوبه تشعر بضرورة التواصل بين بعضها البعض خاصة وقد عمل الاستعمار طوال فترات طويلة على أن يعزل الجميع بعضهم عن بعض .

لقــد تعرضت فى الجزء الأول من هذه الموسوعة عن معلومات عن كل دولة عربية واقعهــا وتاريخها وأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلاقاتها مع غيرها سواء من الدول العربية أو الأجنبية .

وفى الجزء الثانى تعرضت الى المشاكل العربية خاصة تلك التى أثرت على الأوضاع فى العالم العربى وعطلت مسيرته التنموية الى حد كبير خاصة مشكلة فلسطين ومشاكل الحدود وغيرها من المشاكل التى لم تخمد جذوتها مثل مشكلة جنــوب السودان .

وبين يديك الجزء الثالث الذى يتعرض للوحدة العربية وآمال العرب المخلصين لهــا .. لقد استعرضت فى هــذا الجزء ما عرض من أفكار وحدوية ولم تــر النور والى أفكار وحدوية تحققت فعلا وكانت لها فرحة غامرة ثم ما لبثت أن ضاعت وسط زحام الخلافات والأطماع والقبلية والكرسى ، وهذا الكرسى هو علة الحكم فى عالمنــا العربى .. الكل يتطلع اليه ولا يدرى ولا يقدر أعباءه وهموم الجالس عليه ..

تعرضت للتجربة الجميلة للوحدة بين مصر وسوريا .. تعرضت كذلك للتجربة التى كانت على وشك أن تحقق الوحدة بين مصر وليبيا ، ولم تتم لأسباب ..

ثم تعرضت لأحدث وحدة بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى .. أكتب هـذا ما زال صـوت تبادل المدافع بين الجانبين أسمعه هنا فى القاهـرة فيـدمى قلبى .. وأملى كرجل عربى أن يصون الله الوحدة مهما علت طلقات الرصاص ..

أود القول أنى حينما أنادى بالوحدة فأقصى آمالى أن تكون وحدة هدف .. وحدة اقتصادية .. وحـدة مصير .. وليست وحدة سياسية ، ولعـل أحفادنا يرونها يوما ما ..

وآمل بهـذا العمل أن أكون قد قدمت شيئا ما للمكتبة العربية ..

دكتور حمدى الطاهرى

الجزء الثالث

الحركات الوحدوية في العالم العربي

تمهيـــد :

في النصـف الثاني من القرن التاسع عشر شعر العالم الاسلامي بموجة الاسـتعمار الأوربي تطغى عليـه وتكاد تغرقه ، فالفرنسيون قد وطـدوا حكمهم في الجزائر بعـد أن قضـوا على المقـاومة الوطنية ، واحتلوا تونس عام ١٨٨١ وفرضـوا عليها حمايتهم ، واستولت روسـيا على القـوقاز رغم الثورة العارمة التى قام بها المسلمون هنـاك ، ووقع المسلمون في الهند في براثن الحكم البريطاني ، وزحف الاستعمار على مصر منتهزا فرصة الارتباك المـالي ، وهكذا كانت حال العالم الاسلامي ، مما حـدا بكثير من الزعماء والمفكرين الى الدعوة الى احيـاء الوحـدة الاسلامية الكبرى لتوحيد الجهود لمكافحة الاستعمار ، والعمل على النهوض بالأمة من سباتهـا العمـيق .

وقـد كان للدعـوة التى أطلقها جمال الدين الأفغاني وآرائه فضل كبير في نشر فكر الجامعة الاسلامية ، وكانت أذهان العرب مهيأة لقبـول دعـوته الى الوحـدة ، ومناهضة التدخـل الأجنبي ، وتأسيس وحـدة شرقية اسلامية حتى تستطيع تلك الوحـدة أن تتغلب على أطماع الدول الأوربية الكبرى ، وقـد حاول السلطان عبد الحميد أن يستغل هـذه الدعـوة لتحقيق سياسته في الخلافـة العثمانية ، وجمع كلمة المسلمين حـولها ، كما أن فكرة المؤتمر الاسلامي لم تكن لتحقق للسلطان ما يصبو اليـه ، لذلك أيد الدعوة للجامعة الاسلامية ليكون زعيمها ، الا أن الانهيار الذي وصلت اليه الامبراطورية العثمانية وتحفز الدول الأوربية للانقضاض

على الرجـل المريض لنهب أملاكه وتقطيع أوصاله كانت من بين الصعوبات التى اعترضت السلطان عبد الحميد ، بالاضافة الى أن غالبية العرب كانوا يضنون بالخلافة الاسلامية على سلاطين الأتراك ، ومـع ذلك نجـد أن السلطان قام للمساعدة على الوصول الى هـدفه بانشاء معهـد دينى لتخريج الدعاة المسلمين ، وهـو المعهد الذى تخرج فيه عـدد من العلماء انتشروا فى البلاد الاسلامية ليقوموا بالدعاية للسلطان عبد الحميد على اعتبار أنه خليفة المسلمين ، وحامى حمى الدين ، وخادم الحرمين ، وظـل الله على الأرض ، وكان يهـدف بتلك السياسة الى هـدفين :

الأول : ولاء مسلمى الامبراطورية التركية ، والثانى : اعتباره فى الخارج رأس الحركة الاسلامية ، وزعيم المسلمين الخاضعين لروسـيا وفرنسا وانجلترا ، وبذلك يستطيع أن يساوم تلك الدول ويهـددها باثارة المسـلمين المقيمين فى الأراضى التابعـة لهـا اذا لم تقف تـلك الدول الأوربية الى جانبه تؤيد سلطته وتقبل أكثر ما يمكن من مطالبه •

وقـد لاقت الدعوة الى انشاء جامعة اسلامية نجاحا كبيرا فى العالم الاسلامى ، واستقبلتها الشعوب الاسلامية بالحماسة ، وكانت لهـا فى مصر بالذات صـدى واسع ، وتبنى الدعوة اليها والاشادة بهـا الزعيم مصطفى كامل ، كما روج لهـا الزعماء العرب فى كافـة البلاد العربية ، على أن الجامعة الاسلامية هى السبيل الوحيد لانقـاذ الشرق من براثن الغرب ، علمـا بأنه فى مصر كان هناك رأى مخالف تبناه الأستاذ أحمـد لطفى السيد ، دعا هـذا الرأى الى أن مصر لا يجب لهـا أن تربط نفسها بعجله الامبراطورية العثمانية ، وأن من الخير لهـا أن تستقل عنهـا ، الا أن هـذا الرأى كان أضعف من أن يؤثر على الفكرة التى انتشرت فى مصر ، حيث أخـذ عـدد كبير من المفكرين يغلفون الشعور الوطنى بغلاف اسـلامى •

وسبق ذلك فى العقــد السادس من القرن التاســع عشر أن فكر عــدد من المفكرين العرب فى ضرورة تكوين أمة عربية تضم كافة الشعوب التى تتكلم العربية ، بصرف النظر عن العقيدة . غير أن الدعوة لم تكن منظمة وواعية ولم تثمر الثمار التى تمناها أصحابها ، ويرجع ذلك الى أن الاتصال بين الأقاليم العربية كان من الصعوبة بمكان كما أن الاتصــال الشخصى بين الدعــاة أنفسهم لم يكن ميسرا ، بالاضــافة الى أن ما حاق بالعالم العربى من قسوة الاستعمار التركى وسيطرة بريطانيا على مصر فى عام ١٨٨٢ وتشتت العالم العربى وتقطيع أوصاله فى مؤتمر فرساى قــد أخر تحقيق هــذه الدعــوة رغم ان الاحساس بالعروبة بــدأ ينمو ويزداد فى مصر وكافــة أنحاء العالم العربى وأصبحت اللغــة العربية الوسيلة الأولى التى تستخدمها الصحافة فى كافــة الأقاليم العربية ، كما أن التعليم بدأ يجــد مكانا لــه فى كثير من تلك الأقاليم .

ولما أن حــل القرن العشرون حتى تضاعفت وسائل المواصلات بين جميع أجزاء الوطن العربى . ومع انتهــاء الحرب العــالمية الأولى ازداد الاتجاه نحــو قومية عربية واحــدة تختفى وراء ما يطلق عليــه البعض قومية سورية أو قومية لبنانية ، وبدأت ترتفــع أصوات المفكرين والكتاب والوطنيين العرب بضرورة الوحــدة العربية والتضامن العربى الا أن كل ما انتهت اليه أصوات هؤلاء هــو قيام جامعة الدول العربية ، وهى شىء خير من لا شىء ومهمتها تقــوية الروابط بين الدول العربية والتنسيق بينها بطريقة تحقق التعاون الفعــال بين المجموعة العربية ، ولكن مــع احتفاظ كل واحــدة منها باستقلالها وسيادتها ، ونرى أنه فى عام ١٩٣٣ كتب روبير مونتانى مدير المعهــد الفرنسى فى دمشــق أنذاك « ان فى الشرق العربى وحــدة عميقة الجــذور فى الأمال والميول والمشاعر ، وترابطــا وثيقــا بين الحركات القومية القائمة فى أرجائه ، وان البلاد العربية تتطلع الى الوحــدة ، وتحقيق الوطن الواحــد للشعب الواحــد على الرغم من

الحـــدود التى أقامتها الدول الكبرى وجعلتها أسبابا دائمـــة لخـــلافات محلية ، وذلك انمـــا يتجسد فى انتشار الصحف العربية فى كل الأقطار ، وتنقـــل الأشخاص السهل من قطر الى قطر مـــع امكانية العيش فيـــه كأنه قطره الأساسى الذى ولـــد فيه ، كما انه يتبلور فى كل مكان الى تكتل العرب فى المجالات السياسية والثقافية والدينية ، وهكذا ولـــدت فكرة الوحـــدة العربية والتى ترجـــع بجـــذورها الى المـــاضى البعيد المجيد ، وتعمل على اقامة روابط متينة اليوم بين الحركات القومية الناشئة فى اطار العـــالم العربى » .

وقـــد سبق مونتانى من قبـــل عبد الرحمن عزام فى الاشارة الى هـــذه الحقيقة الواقعة فى وقت مبكر ، حيث جاء فى مقال لـــه فى مجلة العـــربى ـــ التى كانت تصـــــدر فى القـــدس فى أغسطس عام ١٩٣٢ « أن الوحدة العربية حقيقة واقعة وحقيقة تاريخية ، وتقسيم العرب الى شعوب وقبائل ودول لا يمكن أن يكون دلالة على ذوبان هذا الشعب أو نقص حيويته ، ان ذلك لا يعدو كونه من رواسب الجهل ، ونتيجة للاستعمار الطويل الذى فرض على شـــــعوب العـــالم العـــربى ، وهـــذه التجزئة لا يمكنها أن تحول دون اظهار الشعب العربى قـــوته وحيويته ، واذا ما قـــدر للعنصر العربى أن يسيطر فان ذلك سيكون سيطرة الفضـــائل السامية ، وحاجة العرب الى الوحـــدة لا يعتريها أى شـــك ، وكذلك فان حاجـــة العالم الى العرب لا تقـــل عنها ، وجهوا أنظاركم اذن الى الأمة العربية ، أنها أمة المستقبل » .

وفى مطلع عام ١٩٤٢ تقـــدم نورى السعيد رئيس وزراء العـــراق بمشروع للوحـــدة العربية أطلق عليه اسم « الكتاب الأزرق » ، ورفعه الى مستر كيسى وزير الدولة البريطانى ، وكانت أهم النقاط التى تضمنها المشروع هى :

* اعادة توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن فى دولة واحدة .

* انشاء عصبة أمم عربية .
* ضمان مستقبل الوطن القومي اليهودى فى وضعه الراهن فى فلسطين مع جميع امكانيات قيام شعبه بحكم ذاتى يتطور مستقبله فى نطاق سوريا كبرى وجامعة عربية .
* يمنح اليهود فى فلسطين شبه حكم ذاتى ، ويكون لهم الحق فى ادارة أقاليم فى المدن والريف .
* تكون القدس مدينة مفتوحة لمعتنقى جميع الأديان .
* يمنح الموارنة فى لبنان نظاما خاصا اذا طالبوا بهذا .

وكان هذا المشروع بداية انقسام الرأى بين العرب ، وعقب أن جدد ايدن تصريحه فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ الذى أعلن فيه عطف بريطانيا على أمانى العرب فى الاتحاد ، وأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، وتقدم الأمير عبد الله أمير شرق الاردن بمشروع جديد هو مشروع سوريا الكبرى ، بهدف حل المسألة السورية بوجه خاص والمسألة العربية بوجه عام ويتضمن هذا المشروع :

* الاعتراف باستقلال الدولة السورية الموحدة التى تضم سوريا الشمالية وشرق الاردن وفلسطين ولبنان مع ادارة خاصة فى لبنان القديم وفى فلسطين لحفظ حقوق الأقلية اليهودية .
* الغاء وعد بلفور أو تفسيره تفسيرا يزيل مخاوف العالمين العربى والأفريقى .
* اعلان تأسيس اتحاد عربى تعاهدى يضم سوريا والعراق « الهلال الخصيب » ، الا أن هذا المشروع لم يحظ بالقبول من غالبية الدول

العربية ، وقد جرت محاولات فعلا ومشاورات بالتنفيذ ، الا أنها باءت بالفشل •

ثم أتبع ذلك توقيع بروتوكول الاسكندرية فى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤ ، والذى على أساسه قامت الجامعة العربية ، وقد حمل البروتوكول بين ثناياه منذ أول يوم حكم الاعدام على الوحدة العربية، وأصبح مجرد تجمع عربى تحكمه عوامل الانفصال أكثر مما تحمله من عوامل الاتحاد فمثلا :

* أكد على تمسك كل دولة بسيادتها واستقلالها داخل محيط ضيق •
* أكد على أن تكون كافة القرارات التى تصدر عن الجامعة بالاجماع لا بالأغلبية •
* لم يعط الميثاق الجامعة القدرة على تنفيذ قرار يلتزم به كافة الأعضاء •
* لم تضم الجامعة الى عضويتها الا الدول العربية المستقلة ، وبذلك أصبحت جامعة حكومات لا جامعة شعوب •
* لم يهتم الميثاق باحياء السيادة العربية الواحدة •

وبذلك أصبح شكل الجامعة منذ البداية ليست الا منظمة اقليمية تقوم على التعاون الاختيارى ، فليس لها أية سلطة عليا فوق الدول ، وأصبحت كل دولة تتمسك بنظام حكمها وتحافظ على مصالحها المؤقتة السياسية والاقتصادية ، وغير مستعدة للتنازل عن أى شىء حتى ولو لم يؤثر عليها فى سبيل خدمة المجموع ، وبذلك أكدت تمسكها بالأوضاع الموروثة عن الاستعمار فى الوقت الذى خضعت غالبيتها واقعيا للنفوذ الأجنبى الذى حال دون الاتجاه لتحقيق الوحدة العربية ، وعرقلة التعاون الأخوى الاختيارى ، وخير دليل على ذلك هو توقف بعض

الدول عن تنفيذ قرارات مجلس الجامعة ، وعـدم التصديق على بعض المعاهـدات التى أبرمت فى ظلها .

الا أنه رغم تخلص الأمة العربية من الاستعمار العسكرى فانهـا واجهت واقعا لا تحسد عليه : وهى التركة التى تركها لهـا الاستعمار ، وتتمثل هـذه التركة فى :

* واقــع اقتصادى مهلهل . وناتج قـومى لا يفى بحاجـة سكان كل قطر ، وتخلف فى كافة ميادينه الاقتصادية من صناعة وزراعة وتجارة، فالصناعة لم تعرف طريقها الى العـالم العربى الا فى النصف الثانى من القرن العشرين ، والزراعة ظلت الأساليب المستخدمة فيها هى منذ بدء الخليقة ، أما التجارة فكانت دائمـا فى أيدى الأجانب ، خصوصا مستوطنى أو رعايا الدول المستعمرة .

* شجع الاستعمار على قيام الأحزاب السياسية لا بهـدف اثراء الفكر القومى ، وايجاد أنجح الوسائل لتحقيق أهـداف البلاد ، بل للصراع على الحكم فى ظـل الاقطـاع أنذى رعـاه الاستعمار وعمـل على تثبيت دعائمـه .

* بث الاستعمار فى نفـوس بعض أعـوانه من السكان الوطنيين العمل على قيـام دعوات فكرية لاحياء الحضارات القـديمة ، فمثلا مصر فرعـونية ، والعراق آشورية ، وبلاد الشام فينيقية ، والمغرب العربى أصـوله بربرية .

* وكان نتيجة ذلك قيـام الدعوات العنصرية والعرقيـة والخـلاف بين الأديان ، بل بين المذاهب داخـل الدين الواحـد .

* وتتويجا لاذكاء نار الصراع بين دول الشعب العربى أوجـد المستعمر

أسسا مدروسة للصراع بين الملوك والحكام والأمراء حتى لا يكــون هنــاك أى تقارب ، وتكون المنافسة ، أساسا للرهبة والخوف من أى تقــارب بين جزء من الوطن العربى وآخر .

* بالاضافة الى ذلك فقــد انتشرت حمــلات التبشــير والتشكيك فى الأديان فى أكثر من موقع داخــل الوطن العربى .

* هــذا ولا يجب أن ننسى المحاولات التى بذلتهــا الدول الاستعمارية خاصة فرنسا فى القضاء على اللغــة العربية واحلال لغــة المستعمر محلها والأمثلة كثيرة على ذلك .

ولا جــدال فى أن كلا المعسكرين الشرقى والغربى قــد بذلا من الجهود أقصاها لمنع أى اتحاد أو وحــدة ، بل وافشالها فى حالة اتمامها ، لان مجرد اجتماع كلمــة العرب فيه خطورة على المصالح الاقتصــادية للمعسكرين ، فبالرغم من محاولات تشوية تاريخ الأمة العربية وتأليب الشعوب الأخرى عليها وطمس معالمها والنيل منها وتجريدها من مزاياها العــديدة ، والقضاء عليها بطريق مباشرة وغير مباشرة ، وامتصــاص بترولهــا ، ونهب خيراتها ، واستغلال أراضيها ، فقــد هاجمتها أقــلام الصهيونية والشيوعية والرأسمالية وغزاها الاستعمار بمدمراته وأساطيله، ونكل بأحرارها ، وزرع بينها جسم غريب لا يرحم شيخا ولا طفــلا ولا امرأة من القتل والتعــذيب ، وقسموا العرب الى عــدة قوميات غريبــة تأكيدا لنظرية المســتعمر فى الحكم ، ومحاولة للنيل من وحــدة العرب ، وعــدم التقائهم فقــد قالوا كما سبق أن ذكرت أن مصر فرعــونية ، والجزائر فرنسية ، وليبيا رومانية والمغرب بربرية ، وفلسطين صهيونية ، وسوريا ولبنان فينيقية ، وتونس أوربية والاردن بابلية ، والعراق آشورية وكردية ، والبحرين فارسية ، أما جنوب شــبه الجزيرة العربية فانها تضم أجناسا مختلفة لم يتفق لهــا على قــومية بعــد .

الباب الأول

الوحـــدة العـــربية

تقـــــــديم ...

ازدهر الاسلام ، وظـل يزدهر ويتوسع شرقا وغربا ، وقامت دولة عربيـة مترامية الأطراف تحكم بمـــا أنزل الله ، وتتفهم معنى القرآن الكريم ، وتحكم بالشورى الى أن جاءت الخلافات المتتالية ، وأصـــبح الحكم يورث ، وأصبحت البيعة شكلية ، وكانت النتيجة التهـافت على الحكم ، وبدأت المؤامرات تجـد طريقها حتى بين الأخ وأخيـه ، وبدأ الحكام الجـدد يستبعدون العرب من اهلهم والذين كانوا يعتمدون عليهم فى ادارة الحكم ، ويقربون اليهم الموالى ومن شايعهم من سكان المناطق التى استولوا عليها ، وظـل الحـال على هـذا المنـوال ممـا أدى الى تدهـور شئون الحكم ، وبالتالى ضـــعف سيطرته على مقاليد الدولة العربية ، وجاءت النهاية انهيار الحكم العربى ، وخمـدت الصحوة العربية بعـد تألق مـع آخر خليفة عباسى ، حيث اعتمدت على مساندة الموالى وأشياعهم ، وكذلك العنصر التركى المسلم ، ولم يحفل بمساندة العنصر العربى لادارة شـئون الحكم .

وتفتت وانهارت الدولة العربية التى كانت تخشاها ممالك أوربا ، وقد اوكب هـذا التفتت ظهـور الامبراطورية التركيـة المسلمة التى كللت وجـودها باستيلائها على القسطنطينية عام ١٤٥٠ ، وبذلك أصبح هنـاك دولة اسلامية قـوية جمعت بين حناياها دول المشرق والمغرب الاسلامى ، ولا جـــدال أن هـذه الدولة مـع محافظتها على استمرار الرابطـة

الاسلامية بين المناطق الاسلامية الا أنها لم تكن تعنى بفهم روح الاسلام وتعاليمه ، خاصة البعد عن التعصب أو العمل على تطوير الشعوب الاسلامية ، اذ أن كل جهدها كان الحفاظ على الأرض كما هى ، وكانت نتيجة هذه السياسة أن بدأ التفكك يدب فى أوصال هذه الامبراطورية، فى الوقت الذى بدأت شعوب أوروبا تفيق من غفوتها ، ويوم أن دبت الروح فيها كانت علامات الشيخوخة تزحف الى جسد الدولة العثمانية وبدأ يطلق عليها اسم « الرجل المريض » •

ومع مرض الرأس بدأت سائر الأعضاء تشعر بالهزال والضعف وبدأت تتوارى عن العيان ، فأصبح الحكم فيها مهزلة ، والحاكم لهذا الشعب أو ذاك هو من يستطيع أن يدفع أكثر من غيره للباب العالى لينصبه واليا على هذا البلد أو ذاك •

وفى ظل هذا الجو العام خمدت جذوة النشاط الفكرى ، والذى تمثل من قبل فى المخلدين من العرب فى كافة فروع العلم ، وظل الحال على هذا المنوال الى أن جاءت الحملة الفرنسية فدقت بعنف أسماع الوطن العربى الذى كانت رأسه فى ذلك الوقت مصر ، حيث بدأت المطابع تطبع الكتب العربية ، وبدأ المبشرون يترددون عليها وعلى بلاد الشام ••• الخ ، وكان حكم محمد على واتصاله بالغرب طرقة أخرى على أبواب أناس خلدوا للراحة والاستسلام •

وبدأت الطرقات تتوالى بأيدى أبناء مصر الذين سافروا الى فرنسا لتلقى العلم هناك أمثال رفاعه الطهطاوى وغيره فى كافة المجالات، وبدأت حركة اصلاح محدودة تبرز شرق مصر وغربها ففى المشرق العربى ظهرت دعوة محمد بن عبد الوهاب فى نجد ، وفى المغرب العربى ظهرت الحركة السنوسية ، وفى أعقاب هؤلاء ظهر جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده وغيرهم وبدأو أثارة روح اليقظة فى العالم الاسلامى •

ثم بدأ القـــوميون العرب فى الدعوة الى وحـــدة الاسلام فى ظـــل الخلافة العثمانية وقاموا فى عام ١٩١٢ بتكوين تنظيم أطلق عليه « حزب اللامركزية العثمانيـــة » وكانت الدعوة فى مضـــمونها لتتضمن اقامة حكومة على أســـــاس قواعـــد اللامركزية الادارية فى جميـــع ولايات الدولة العثمانية ، والغريب أن الذى دعـــا الى تكوين هـــذا التنظيم هم جماعة من السوريين الأحرار هربوا من ســـوريا خوفا من بطش الحاكم التركى آنذاك ، ويمكن القـــول بأن الوعى القـــومى عنـــد العرب كان مرتبطـــا بالولاء للخلافة الاسلامية ، والوفاء لرابطة الاسلام ، ومحاولة خلق وحدة عربية فى ظـــل الاسلام حيث أن الفكرة التى كانت سائدة ولا زالت هى أن مجـــد الاسلام أولا ، لذلك فأن أى خروج على الوحـــدة الاســـلامية هـــو عمـــل مرفـــوض عربيـــا .

ولم يكن حزب اللامركزية العثمانية أول تجمع عربى على الســـاحة العربية ، فقـــد سبقه فى عام ١٨٥٧ تكوين الجمعية العلمية الســـورية « والتى كانت تضم مسيحيين ومسلمين ، وكان هـــدفها علميا بحتا ، ولم يكن سياسيا ، ولكنها ذات هـــدف قومى لاشـــعار المسلمين والمسيحيين بتواجـــدهم أمام التيار التركى الذى يحكم البـــلاد » ، ومهما يكن من أمر فلم يمتد العمر بهـــذه الجمعية طويلا لكى تحقق شيئا ذابال .

وعلى صعيد التجمع العربى ظهر فى بيروت جمعية أطلق عليها اسم « جمعية بيروت السرية » وقـــد أسسها خمسة من المسيحين خريجى الجامعة الأمريكية فى بيروت وما لبث أن انضم اليها عـــدد كبير من المسلمين ، وانحصرت مهمة هـــذه الجمعية فى اصـــدار المنشورات حاملة حمـــلة شعواء على أسلوب الحكم التركي في الأرض العربية وحددت مطالبها فى :

— الاعتراف باللغـــة العربية كلغـــة رسمية للبـــلاد .
— عـــدم تجنيد العرب للخـــدمة خارج الأراضى العربية .

كما طالبت هـذه الجمعية أن تكون الخلافة الاسلامية للعنصر العربى وليس للعنصر التركى الا أنه ما لبث أن انكشف أمر هـذه الجمعية فاضطر أعضاؤها الى أن يتفرقـوا خـوفا من بطش السلطان العثمانى •

ودارت الأيام وقامت فى تركيـا نفسها ثورة ضـد مظالم السلطان عبـد الحميد عام ١٩٠٨ على يد « جمعية الاتحـاد والترقى » ، وقـد تجاوبت عناصر عربية كثيرة مـع هـذه الثورة ، وكونوا جمعية أطلق عليها « جمعية الأخاء العربى العثمانى » ، الا أن هـذه الجمعية ظهرت فى وقت عم فيـه الركود كافـة مناحى الحياة العربية ، ونشأ جيل من المسيحيين بدأوا يهجرون أرضهم ، ومن بقى منهم بعث بأولاده الى المدارس الأجنبية حتى نسى لغـة قـومة ، ونشطت الحركات التبشيرية ساعية الى تحقيق أغراض سياسية ، وبقى المسلمون يرسلون بأولادهم الى المدارس العربية الأهلية ، ممـا حفظ الى حـد كبير تواجـد اللغـة العربية واستمرارها داخـل تلك الأقطـار •

وهكذا نجـد أن فكر الأفغانى بدأ يهتز ، فبعـد أن كان يرى أن توحيد العالم الاسلامى لن يتم الا على يد الخليفة العثمانى أو غيره حتى يمكن أن يتوحـد المسلمون لمواجهة الاستعمار الأوربى ، نجـد أن أحفاد الأفغانى يرون أنه لا تقـدم لهم الا بالخلاص من الخليفـة العثمانى ، والواقـع أن الجامعة الاسلامية التى دعـا اليها الأفغانى كانت مجـرد تجمع لا يربطـه أى رباط سياسى ، وكان يأمل أن يكون هناك نوع من التقـدم من خلال هـذا التجمع بدلا من أن يترك الأمر لكل دولة على حـدة ، حيث ان كـلا منهـا على حـدة ضـعيفة ، ولكن قـد يكون فى تجمعها نوعا من القـوة ، فالحركة العربية فى ذلك التاريخ كانت تستهدف الابقـاء على الكيان العثمانى لا بحكم الولاء للرابطة الاسلامية فحسب ، ولا لقـداسة الخلافة ، ولكن لأن الدولة العثمانية كانت حامى حمى الديار الاسلامية شرقا وغربا فى مواجهة المـد الاستعمارى •

وقــد قامت « جمعية الأخاء العربى العثمانى » بانشاء فروع لهــا فى كافــة الأقطار العربية . وأصدرت صحيفة هــدفها نشر مبادئها وهى :

- حمــاية الدســتور .
- توحيد جميع العناصر التابعة للخلافة فى ولائها للخليفة .
- المساواة بين العرب والأتراك فى الحقــوق والواجبات .
- جعــل اللغــة العربية لغــة رسمية .
- احياء التراث العربى والمحافظة على التقاليد والعادات العربية .

ولكن ما أن توطــدت أقــدام الثوار الجــدد فــوق عرش السلطان فى القسطنطينية حتى قضوا على كافــة الأحــلام العربية ، وعاد الحكام الى اتبــاع سيرة أسلافهم ومحاربة كل ما هــو عربى ، والقضاء على الآمال العربية فى احياء تراثهم أو تواجــدهم ، بالاضافة الى محــاولة التقليل من شــأن كل من هــو عربى ، ممــا أثار النفوس داخــل كافة الأقطار الخاضعة للحكم التركى ، وأصبحوا على استعداد لمساندة كل عدو للسلطنة ، وبدأ ذلك واضحا خلال الحرب العالمية الأولى .

وقــد كان خــذلان الحكم الجــديد فى تركيا للعرب داعيــا الى الغاء « جمعية الاخاء العربى التركى » بعــد عام واحــد من ظهورها ، وكان ذلك فى عام ١٩٠٩ ، وحــل محلها تجمع آخر فى نفس العام أطلق عليه « المنتدى الأدبى » ، ولم يكن مجمعا سياسيا بقــدر ما كان منتدى يجتمع فيــه العرب المقيمون فى عاصمة الخــلافة يتبــادلون الرأى فى أوضاعهم فى حرية بعيدا عن أعين السلطان ، وتم انشاء فروع لـــه فى بلاد الشــام والعــراق .

وأتبع قيام « المنتدى » تكوين جمعية سرية عام ١٩٠٩ أيضا أطلق عليها اسم « الجمعية القحطانية » ، وكان غالبية المنضمين اليها من رجال

الجيش العرب الذين يعملون فى الجيش العثمانى ـ الا أنها لم تمارس نشاطاً يذكر على ساحة تجميع الأفكار العربية ، وكانت الفكرة الرئيسية لهـذه الجمعية أن تنقسم الامبراطورية العثمانية الى قسمين : عربى لـه كل مقوماته وحريته ولغته وعاداته وتقاليده ويكون السلطان رئيسا لهـذا القسم ، أى بتعبير اليوم حكم ذاتى للاقطار العربية تحت قيادة السلطان العثمانى ، أما القسم الآخر : فهـو قسم تركى وليفعـل السـلطان به ما يشاء ، وكان فى هـذا الحـل ارضاء للنزعـة العربية القـومية من ناحية ، واثباتا من ناحية أخرى لولائهم للخليفة •

أما الجمعية السرية الثانية فقـد ظهرت فى باريس عام ١٩١١ وأطلق عليها اسم جمعية « العرب الفتاة » على نسق جمعية « تركيا الفتاة » ثم ما لبثت هـذه الجمعية أن نقلت مقرها الى بيروت عام ١٩١٣ ـ وخـلال الحرب العالمية الأولى انتقلت قياداتها الى دمشق ، وظلت الجمعية تمارس نشاطها سرا الى ما بعـد انتهاء الحرب وانتهاء الامبراطورية العثمانيـة وبداية تحرير بعض الأقطـار العربية •

والواقع أنه قبل قيام الحرب العالميـة الأولى ظهـرت الـكثير من الجمعيات مثل جمعية « الجامعة العربية » التى أسست فى القاهرة عـام ١٩١٠ ، وجمعية « الاصلاح » التى أسست فى بيروت عام ١٩١٣ ، وجمعية « العهـد » التى أسسها الضابط عزيز المصرى عام ١٩١٤ فى القاهرة ، وبلغت الحركة العربية قمتها بالدعـوة التى تبناها شباب العرب عـام ١٩١٣ ، وكانت نتيجتها عقـد مؤتمر فى باريس فى نفس العام ـ وكانت أهـداف المؤتمر وما انتهى اليه من توصيات هى ••

ـ تقرير اللغـة العربية لغـة رسمية •
ـ تعيين العرب فى الوظائف العـامة للدولة •
ـ قصر الخـدمة العسكرية للعرب على أقاليمهم •

ـ تحقيق اللامركزية فى حكم الولايات العثمانية .

الا أن السلطة فى تركيا لم تحقق أى شىء من هذه المطالب .

انجلترا والعرب :

وضعت انجلترا فى سياستها هدفا من أهدافها عند قيام الحرب العالمية الثانية هو العودة الى السيطرة على العالم العربى بطريق غير مباشر ، فهى اذا كانت قد فقدت دورها المباشر فى العراق وشرق الاردن ومصر وفلسطين الى حد ما ، فلماذا لا تعود من الباب الخلفى ، وأعتقد أنها عملت منذ عام ١٩٤٠ على التمهيد لقيام وحدة قشكلية بين العرب ، وقد مهدت لها بما يلى :

ـ فى ٢٩ مارس عام ١٩٤٠ أعلن أنطونى ايدن وزير الخارجية البريطانى « أن كثيرين من مفكرى العرب يرغبون فى أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من النصيب الذى تتمتع به الآن ـ وهم يأملون منا المساندة فى تحقيق هذه الوحدة ، لذلك لا يجوز لنا أن نهمل أى دعوة يوجهها الينا أصدقاؤنا العرب فى هذا الصدد ، ويبدو لى أنه من الطبيعى وأن من الحق أن تتوثق الروابط الثقافية والاقتصادية والروابط السياسية أيضا بين الدول العربية ، وعليه ستساند حكومة جلالة الملك مساندة تامة أى مشروع تتم الموافقة عليه فى هذا الصدد » .

ـ وفى عام ١٩٤٣ وبالتحديد يوم ٢٤ فبراير أعلن ايدن فى اجابة له على سؤال لأحد الأعضاء فى مجلس العموم البريطانى عما اذا كانت الحكومة البريطانية قد اتخذت أية خطوة على طريق التعاون السياسى والاقتصادى بين الدول العربية وبعضها البعض بقوله : « ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى أية حركة بين العرب تهدف الى تعزيز الوحدة الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية

فيما بينهم ، ولكن من الواضح أن الخطوة الأولى فى هـذا الصـدد يجب أن يقوم بها العـرب أنفسهم » •

ـــ وبعـد خمسة أسابيع من القاء ايدن لبيانه فى مجلس العموم تبنت مصر الدعـوة الى عقـد ميثاق يربط الدول العربية ببعضها البعض. وكان يرأس الوزارة المصرية فى ذلك الوقت مصطفى النحاس باشا الذى تقـدم بفكرته الى مجلس الشيوخ المصرى قائلا : « انه منذ أعلن المستر ايدن تصريحه قمت بالتفكير طويلا فى الموضوع ـــ ووجـدت أن الطريقة المثلى هى أن تتداول الحكومات العربية الرأى حـول الموضوع ، ورأيت أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باستطلاع آراء كل الحكومات العربية المختلفة فيما تهـدف اليه من تحقيق الآمال ، واذا ما كان هنـاك من خلافات تستطيع الحكومة المصرية بذل جهودها فى التوفيق والتقريب بين آراء مختلف الحكومات العربية ، ثم تدعـوها جميعا الى مصر فى اجتماع ودى لهـذا الغرض يبدأ بعدها السعى للوحـدة العربية من جبهة متحدة بالفعل ، فاذا تم التفاهم وحب أن يعقد فى مصر مؤتمر برئاسـة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع واتخاذ اللازم من القرارات حتى تتحقق الأغراض التى تنشدها الأمة العربية » •

وفى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ وقـع ميثاق الجامعة العربية فى القاهرة . وهى وأن كانت صـدى لمشاعر الشعوب العربية ، الا أنه لم تكن أكثر من تجمع حكومات سبع مختلفة النظم والمفاهيم تحكمهـا ثلاثة اتجاهات لا يمكن أن نلتقى ، وهى الاتجاه المصرى ـــ السعودى والاتجاه السورى ، اللبنانى ، والاتجاه العراقى الاردنى ، فمثلا الاتجاه الأول ضـد مشروع قيام الهلال الخصيب ، والاتجاه الثالث يتذبذب بين الاتجاهين •

ولم يمض أكثر من خمس سنوات على قيام الجامعة العربية حتى أدركت انجلترا أن خطتها فى قيام جامعة عربية تحكم العرب من خلالها لم

تكن سوى وهم كبير ، وأن مشاعر العرب ضدها ، وأنهم مصممون على تصفية كل أثر للاستعمار البريطانى فى كافة أنحاء العالم العربى ، والقضاء على هذا التواجد له مهما اختلفت المسميات وأن الجامعة العربية مطالبة بأن تتجاوب مع الشعور القومى العربى حتى وأن كان من بين قادتها من يؤمنون بضرورة التعاون مع بريطانيا ، فهؤلاء لا يستطيعون أن يعلنوا عن آرائهم خوفا من غضب الشعب وانتقامه .

لم تكن فكرة الوحدة بين مصر وسوريا وليدة الخمسينات ، فالتاريخ يحدثنا على لسان أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد فى مذكراته « قصة حياتى » أنه عندما ظهرت فكرة ما أطلق عليه اسم « ألبان آرابيزم » عام ١٩١١ ، أو بمعنى آخر الجامعة العربية وفد على مصر رجلان من أعيان الشام ولبنان هما السيد شكرى العسلى من دمشق ، والسيد ثابت من أعيان بيروت ، وكانا نائبين فى « مجلس المبعوثان » بأستامبول ، وكان الغرض الذى جاءا من أجله السعى لضم سوريا الى مصر ، وقد لقيانى مرارا فى من لقيا من المشتغلين بالسياسة وأهل الرأى — ولم أكن متفقا معهما فى هذا الرأى ، لا لتعذر هذا الطلب فحسب ، بل لأنى لم أره فى مصلحة مصر ، وقد كان السيد شكرى العسلى متحمسا جدا لفكرته ، وحاول أن يدافع عنها بكافة الطرق ، الا أن كافة من قابلهم من المصريين لم يتحمسوا لهذا الرأى » .

فكرة قيام دولة عربية تحت حكم الهاشميين كانت تشغل تفكير الشريف حسين وأبناؤه ، فاتخذوا من معونة البريطانيين والاتفاق معهم وسيلة لتحقيقها .

وفى الوقت نفسه كانت فكرة قيام وحدة عربية بين العراق ودول الهلال الخصيب سوريا ولبنان وفلسطين تشغل فكر نورى السعيد رئيس وزراء العراق ، وكان هذا أيضا يعتمد على انجلترا فى مساندته لتنفيذ هذه الوحدة .

وكانت دعــوة حزب البعث العربى بعــد نكبة فلسطين للوحــدة العربية مجرد نداء ألهب عواطف الجماهير ، ولم يكن لديه برنامجا عمليا لتحقيق هــذه الوحــدة •

ثم حمــل عبد الناصر شعار القومية العربية وجسده حينما أعلــن الحرب على قيام حلف بغــداد ، واجتمعت الحكومات العربية فى دورة خاصة داخل اطار الجامعة العربية فى يناير ١٩٥٥ وأعلنت فيها هـــذه الحكومات مخالفة الأحلاف العسكرية لميثاق الجامعة العربية ، وأن التحالف مــع تركيا هــو تحالف مــع آسرائيل •

ثم قامت الوحــدة بين مصر وسوريا فى فبراير عام ١٩٥٨ •

التجارب الوحــدوية فى الوطــن العربى

أود أن أعرض الى المحاولات التى بذلها الوطنيون العرب فى مختلف الأقطار العربية بشأن ايجاد صيغة للوحــدة . سواء فى صورة اتحــاد فيدرالى أم وحــدة اندماجية •

ومن المهم أن أشير فى البداية الى المجهود الذى بذله مؤتمر الخريجين العرب والذى كان يضم الفئــة المثقفة الواعية من أبنــاء الوطن العربى وكان مقره بيروت ، حيث أصدروا دستورا للاتحاد العربى عام ١٩٥٥ . ولمــا كان هــذا هــو أول عمــل اتحادى وحــدوى منظم فاننى أجــد أنه لزاما على أن أعرض لــه بالتفصيل ، حيث اننى أعتبر أن الأفكار التى وردت بهــذا الدستور كانت تشكل حجر الزاوية فى الأعمال الوحــدوية التى تلت ذلك ، وسوف نعرض فى هــذا القسم الى ما يلى :

١ ـــ الجامعــة العــربية •

٢ ـــ دستور الاتحــاد العربى •

٣ ـــ الوحــدة بين مصر وســوريا •

٤ ـــ الاتحاد الفيدرالى بين الجمهورية العربيــة المتحــدة والمملكة اليمنية المتوكلية ، والمسألة ليست مجرد عرض نصوص بقــدر تحليــل ما تحمله هــذه النصوص من دلالات ، وبقــدر ما ترشدنا الى الجـــو العربى العام الذى كان مهيئا فى الخمسينات والستينات الى التـــلاحم والوحــدة ، عكس ما هــو عليه الحال فى نهاية السبعينات ، حيث نجــد أن العالم العربى قــد تفرق وتمزق وأصبح يضم عــدة جبهات ما بين رافضين ومعتدلين وسلبيين وما الى ذلك •

ويهمنى أن ألقى الضوء على بعض الاتفاقيات الرسمية التى مهــدت للوحــدة بين مصر وسوريا ، مثل الاتفاق العسكرى السورى المصرى الذى

وقع فى ١٩٥٥/٥/٣١ . ويجب أن نأخذ فى الحسبان أن الأهمية لا ترجع الى النصوص بقدر ما ترجع الى الروح السائدة حينئذ .

وأود الاشارة الى أن المناداة بالوحدة العربية أو القومية العربية لم تكن من صنع فرد معين ، ولكنها نتيجة آلام عاناها المواطن فى سوريا كما عاناها فى المغرب ، كما عاناهاشقيقه فى السودان .

لقد كان هناك من الأحداث العالمية خلال القرن التاسع عشر وفى مطلع القرن العشرين ما أدى الى أن تكون السلطة العثمانية المهيمنة على المنطقة العربية ، هى الشرطى الذى يحرسها ، ثم لما ضعفت شوكتها أصبحت التاجر الذى يتنازل عن سلعة ما فى مقابل شىء مادى .

هكذا بيعت الأرض العربية لغير أصحابها بأبخس الأثمان ، فقد كان الثمن الذى حصلت عليه تركيا لا يزيد فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على المحافظة على الرجل المريض داخل حدوده الأصلية (تركيا) .

وظل الرجل مريضا الى أن وافته المنية خلال الحرب العالمية الأولى ، وكان ورثته يعلمون علم اليقين نصيب كل منهم ، حيث قد سبق توزيع الميراث منذ مطلع القرن العشرين ، وكان بداية التوزيع الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا عام ١٩٠٤ ، وكان هذا النصيب على الوجه التالى :

انجلترا ــ احتلت مصر والسودان منذ عام ١٨٨٢ ، وأعطت لمصر دستورا شكليا عام ١٩٢٢ ، وكبلتها بمعاهدة قاسية عام ١٩٣٦ ، وانفردت بالحكم فى السودان حتى عام ١٩٥٥ .

٢ ــ العراق استولت عليه وأعطته حكما شرعيا شكليا فى عام ١٩٣١ ، وكبلته بمعاهدات حتى عام ١٩٥٨ .

٣ ـ حصلت على جزء من الصومال ، وظلت تحكمه حتى يكون سندا لحكمهـا فى أفريقيـا ٠

٤ ـ شرق الاردن وفلسطين حصلت على شرعية الانتداب عليهـا من عصـبة الأمم ٠

٥ ـ ظلت تحكم عـدن منذ عام ١٨٤٩ حتى عام ١٩٦٧ ٠

فرنسا ـ أتاح لهـا الاتفاق الودى الذى عقـد بينها وبين انجلترا عام ١٩٠٤ على أن تستولى على كل من المغرب وتونس منذ عام ١٩١٢ حتى استقلال الدولتين فى منتصف الخمسينات ٠

٢ ـ منحتها عصبة الأمم شرعية حكم كل من سوريا ولبنان منـذ عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٤٣ ٠

٣ ـ اشترت وتحكمت فى جيبوتى منذ عام ١٨٦٤ وحتى عام ١٩٧٧ ٠

٤ ـ اعتبرت الجزائر جزءا من أراضيها منذ أن احتلتها عام ١٨٣١ ، ولم تسلم باستقلالها الا فى عام ١٩٦٢ ٠

ايطاليا ـ أدلت بدلوها للحصول على جزء من التركة فكان لها :

١ ـ ليبيـا : ولم تتركها الا بعـد هزيمتهـا فى الحرب العالميـة الثانية حيث تسلمتها انجلترا لقمـة سائغة ، ولم تحصل على الاستقلال الشكلى الا عـام ١٩٥٢ ٠

٢ ـ الصومال : وقـد ساعدتها انجلترا على التمركز والتواجـد فى هـذه المنطقة حتى تكون حائلا دون التوسـع الفرنسى على الشاطىء الشرقى أو فى قلب أفريقيـا فتهـدد ممتلكات الامبراطورية ، وبقى من الدول العربية جزءان لم يدخلا ضمن الميراث وهمـا :

أولا ـ الجـــزيرة العــربية :

وهــذه أهمــل أمرها نظرا لموقعها وفقرها آنذاك ، وعــدم معرفة المستعمر بطبائع أهلها البــدو الرحل ، وخشية منهم •

ثانيا ـ الخليـــج العـــربى :

وقــد أطلق عليه أكثر من اسم مثل الخليــج الفارسى ، وســاحل القراصنة ، والامارات المتصالحة ، وهــذه المنطقة كان الوجود البريطانى فيها هــو الأساس ، ولم تتنازل بأى حال من الأحوال عن هــذا الوجود لأنها كانت تعتبر أن أية منافسة أخرى فيها قضاء على مصالحها فى الشرق وتهــديدا لوجودها فى الهند ، وظــل الحال كذلك الى مطلع السبعينات حيث بدأت دول الخليج تحصل على استقلالها •

هكذا كانت الدول العربية فى مجموعها حتى قيام الحرب العالميــة الأولى مقسمة مجزأة بين القــوى الكبرى ، ومن حصل منها على استقلاله فانه ليس سوى استقلال شكلى لا أثر لــه على الصعيد العالمى ، وحتى لم يكن لــه أثر على الصعيد الداخلى لهــذه الدول •

والواقع أن بريطانيا كانت هى الدولة الكبرى الحريصة منذ الحرب العالمية الأولى آن تبسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط ذات الموقــع الاستراتيجى الممتاز ، والموقع الجغرافى الهام لتوسطها بين ثلاث قارات ، ولأن بشائر البترول كانت قــد بدأت بالمنطقة ، كما أن المنطقة تضم شريانا حيويا للتجارة ، بالاضافة الى تأمين مواصلاتها الى الشرق وأقصــد بذلك وجــود قنــاة الســويس •

وقــد انتهزت انجلترا فرصــة مطالبة العرب بالاستقلال عن تركيا فعمدت عقب دخــولها الحرب العالمية الأولى على جس نبض زعماء العرب وقاداتهم فيما يكون عليه موقفهم اذا دخلت تركيا الحرب ضــد الحلفاء ،

ولما تحقق ذلك فى ٣١ أكتوبر عام ١٩١٤ انتهزت بريطانيا هـذه الفرصة وعملت على تنفيذ خطتها لطرد الأتراك من منطقة الشرق الأوسط والحلول محلهم فى هـذه المنطقة ، وجرت اتصالات تمخضت عن تمسك قـادة العرب بأن تقوم بريطانيا باعطائهم ضمانات تكفل استقلال العرب قبـل قيامهم بأى عمل ضـد تركيا .

ولم يكن ذلك فى صالح بريطانيا ، لذلك عملت على اقنـاع الشريف حسين بالترغيب فى تتويجه ملكا على العرب ، الا أن الزعماء العرب قـد تشككوا فى نوايا بريطانيا . واتفقوا فيما بينهم على مشروع يكون أساسا للتحالف مـع بريطانيا ويعرف باسم « بروتوكول دمشق » وينص على :

١ ــ اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن حـدود مرسومة بوضوح تشمل البلاد العربية فى آسيا كلها باستثناء مستعمرة عـدن .

٢ الغاء جميع الامتيازات الخاصة الممنوحة للاجانب بموجب نظـام الامتيـازات .

٣ ــ عقـد معاهـدة تحالف بين بريطانيا والدول العربية المستقلة التى ستقوم فى المستقبل .

٤ ــ منح بريطانيا أفضلية فى المعاملة الاقتصادية .

الا أن رد بريطانيا كان غامضـا ، وكانت تعتمـد فى مراسلاتها ووعـودها على استغلال سذاجة الشريف حسين ورغبته الملحة فى أن يكون ملكا على العرب بأى ثمن ، وكذلك تلهف الأمير عبد الله على ابرام التحالف مـع انجلترا لتحقيق مطامعه الشخصية ، وقـد أيدت الأحداث التى وقعت بعـد ذلك صـحة هـذا التقـدير ، فقبـل أن يجف مـداد الرسائل التى أرسلت للشريف حسين تحمل وعود انجلترا بتحقيق حرية

العرب دخلت انجلترا فى فبراير عام ١٩١٦ فى مباحثات مع فرنسا وروسيا انتهت بتوقيع معاهدة بطرسبرج فى ٤ مارس عام ١٩١٦ كان من نتائجها الاتفاق على تقسيم أملاك الدولة العثمانية الى مناطق نفوذ بينهما على الوجه التالى :

اولا ـ منطقة النفوذ الروسية وتضم الى روسيا المناطق التالية :

١ ـ ولايتى أرضروم وتبليس والمناطق التابعة لها .

٢ ـ المناطق الكائنة جنوبى كردستان وتمتد على خط من ولاية موشى الى سعود ، وتنحدر من هناك الى جزيرة ابن عمر، ثم تتبع خطا مستقيما الى العمادية ، ومنها الى الحدود الايرانية .

٣ ـ تتجه نقطة الحدود هذه من موشى شمالا الى البحر الأسود فتدخل طرابيزون فى نطاقها .

تنتهى نقطة حدود روسيا على البحر الأسود شرقى طرابيزون فى منطقة تحدد فيما بعد .

ثانيا ـ منطقة النفوذ الفرنسية وتضم الى منطقة نفوذ فرنسا المناطق التالية:

١ ـ السواحل السورية وتبدأ هذه السواحل من حدود الناقورة مارة بصور وصيدا فبيروت فطرابلس واللاذقية وتنتهى الى الاسكندرونة.

٢ ـ تضم المناطق الساحلية جميعها الى فرنسا مع الجبل اللبنانى المعروفة حدوده بموجب الاتفاق الدولى .

٣ ـ تضم جزيرة أراود والمناطق المجاورة لها والجزر الصغيرة القائمة على الساحل المنوه عنه فى الفقرة السابقة .

٤ ـ تضم ولاية كليكيا الى النفوذ الفرنسى ، وتبدأ حدود هذا الخط من جهة الجنوب من الحدود الخاضعة الى النفوذ الروسى فى جزيرة ابن عمر ، ثم تنحدر شمالا حتى تصل الى منطقة خربوط .

٥ ـ تظل هـذه المنطقة خاضعة تمام الخضوع للنفوذ الفرنسى •

ثالثا ـ منطقة النفوذ البريطانى التالية :

١ ـ تضم المنطقة الممتدة من الحـدود الروسية والفرنسية (العراق) الى النفـوذ البريطـانى •

٢ ـ السواحل الممتدة من الحـدود المصرية الى حيفا فعـكا حيث تتصل بحـدود نفـوذ فرنسا •

٣ ـ تضم المنطقة الممتدة من خليج فارس لآخر البحر الأحمر الى نفـوذ بريطـانيا المطـلق •

٤ ـ تؤلف الحكومات العربية من سكان المناطق المسكونة بالعرب على أن تكون هـذه الحكومات حائزة على السيادة والاستقلال اللازم لهـا . والذى يعين فيما بعـد بالاتفاق بين الحكومات المتحالفة •

رابعا ـ تتألف فى المنطقـة الكائنـة بين منطقتى النفـوذ الفرنسى والبريطانى دولة أو حلف دول عربية مستقلة وفقا لاتفاق خاص بين فرنسا وانجلترا ، على أن تحدد حدود هذه الدولة حين عقد هذا الاتفاق •

خامسا ـ يكون ميناء أسكندرونة دوليـا وتعلن حريته •

سادسا ـ تعتبر فلسطين وأماكنها المقدسة منطقة خارجة عن الأراضى التركية على أن توضـع تحت ادارة خاصة وفقا لاتفاق يعقد بين انجلترا وفرنسا وروسيا بهذا الشأن وتحدد مناطق نفوذ المتعاقدين ومصالحهم •

ويبدو أن اتفاقية بطرسبرج لم تكون واضـحة كل الوضـوح بين الأطراف المتعاقـدة أو أنها لم تقطع أوصال العالم العربى بالكامل ، لأننا نجـد أنه بعـد حوالى شهرين (فى ١٦ مايو عام ١٩١٦) يتم اتفاق

انجليزى فرنسى بالنسبة لتحـــديد نفوذ كل فى المنطقة ، وهـــو ما أطلق عليه اسم معاهـــدة سايكس ـــ بيكو نسبة الى شخصيتى المتفاوضين فى كل من البلدين ، ومن أهم بنودها ما يلى :

١ ـــ استعداد انجلترا وفرنسا للاعتراف وحماية أى دولة عربيـــة مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربى فى داخل سوريا وداخل العراق . ويكون لفرنسا فى المنطقة الأولى ولانجلترا فى المنطقة الثانية حـــق الأولوية فى المشروعات والقروض المحلية ، تنفرد فرنســـا فى المنطقة الأولى وانجلترا فى المنطقـــة الثانيـــة بتقـــديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحـــكومة العربية أو حلف الحكومات العـــــربية •

٢ ـــ يبـــاح لـــكل من انجلترا وفرنســـا الأولى فى منطقـــة العراق الساحلية التى تمتد من بغـــداد حتى خليج فارس ، والثانية فى المنطقة الساحلية من سوريا بانشاء ما ترغبان فيه من حيث شكل الحكم ونظـــامه سواء كان ذلك بالطريق المباشر أو بالواسطة أو عن طريق الاشراف بعـــد الاتفاق مـــع حكومة أو حلف الحكومات العربية •

٣ ـــ انشاء ادارة دولية فى فلسطين يعين شكلها بعـــــد استشارة روسيا ، وبالاتفاق مـــع بقية الحلفاء وممثلى شريف مكة •

٤ ـــ تحصـــل انجلترا على ما يلى :

(أ) مينـــاء حيفـــا وعـــكا •

(ب) تتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بألا تدخـــل فى مفاوضات مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص الا بعـــد موافقة الحكومة الفرنســـية •

٥ ـــ تكون أسكندرونة ميناء حرا لتجارة الامبراطورية البريطانية ،

وتكون حيفا ميناء حـرا لتجارة فرنسـا ومستعمراتها ، والبلاد الواقعـة تحـت حمـايتها .

٦ ــ تتعهد الحكومة الفرنسية بعـدم اجراء أية مفاوضات فى أى وقت كان للتنازل عن حقها ولا تعطى ممـا لهـا من الحقوق فى المنطقـة الساحلية من سوريا لدولة أخرى سـوى الدولة العربية أو حلف الدول العربية بدون أن توافـق على ذلك أولا حكومة جلالة الملك التى تتعهـد الحكومة الفرنسية بمثل هـذا فيما يتعلق بالعراق .

٧ ــ اتفقت حكومتا انجلترا وفرنسا بصفتهما حاميتين للدولة العربية أن تمتلكها ولا تسمحا لدولة ثالثـة أن تمتلك أقطارا فى شبه جزيرة العرب أو تنشىء قاعـدة بحرية فى الجزر التى تقع على طـول سـاحل البحر الأبيض الشرقى ، على أن هـذا لا يمنع أن تصحيحا فى حـدود عـدن قـد يصبح لازما بسبب عـداء الأتراك الأخير .

٨ ــ تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حـدود الدولة أو حلف الدول العربية .

٩ ــ أما روسيا فقـد حصلت فى شرق الأناضـول على الـولايات الأربع المجاورة للحدود الروسـية على بعض الاقاليم الواقعـة بين البحر الأسود واقليم الموصل من أرمنيا التى تبلغ مساحتها ستون ألف ميل مربع .

ونظرة سريعة على اتفاقيتى بطرسبرج وسايكس بيـكو نجـد أن تركة الرجل المريض قـد قسمت بالكامل ولم يترك لأصحاب الأرض أنفسهم سوى الصحراء التى لا حاجـة للمستعمر بها ، ونسى المستعمرون وعودهم للعرب ، والغريب أن اتفاق انجلترا مـع كل من فرنسـا وروسـيا كان معاصرا للمكاتبات المتبادلة بين الشريف حسين ومكماهون ، ممـا يدل دلالة واضـحة على أن السياسة لا ضمير ولا أخـلاق لهـا ، ولا ندرى هـل

كانت فرنسا على علم بالمفاوضات الجارية بين الشريف حسين وانجلترا أم لا ... أن كانت على علم فهل كانت تعلم ما يطلبه العرب ؟ وهل كانت تضع نصب عينيها هـدفا واحـدا فى ذلك الوقت هـو كسب الحرب بأى ثمن ، اذ نجـد أن انجلترا حينما شـعرت أن موقفها فى ميدان القتال فى عام ١٩١٦ مزعزعا بدأت تلجـأ الى الاستعانة بنفوذ اليهود وقـد كان ذلك على حساب العرب ، فنجـد أن تشرشل يتقرب للدكتور حاييم وايزمان — زعيم الحركة الصهيونية الذى كان يسعى فى لندن فى ذلك الوقت لاقامة الوطن القومى اليهودى — نجـد أنه يسـتغل اكتشـافه وقـدرته على توفير مادة الاسيتون التى كان المجهود الحربى البريطانى فى ذلك الوقت فى مسيس الحاجة اليها لكسب الحرب ونجح فى ذلك ، كما استطاع وايزمان عن طريق القاضى (برلـــدنس) زعيم الحـركة الصهيونية فى أمريكا ومستشار الرئيس الأمريكى ودروولسن ادخـال أمريكا الحرب الى جانب الحلفاء فى مارس عام ١٩١٧ ، وكان ثمن ذلك عـدم تردد بريطانيا فى تحقيق حلم وايزمان وحلم الصهيونية العالمية لاقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وتبلور ذلك فى الرسالة التى بعث بها أرثر بلفورد وزير خارجية انجلترا فى الثانى من نوفمبر عام ١٩١٧ الى اللورد روتشليد جاء فيها :

« يسرنى جـدا أن أبلغك بالنيابة عن حكومة جلالة الملك أنها تنظر بعين الرضا والارتياح الى المشروع الذى يراد به أن ينشأ فى فلسـطين وطن قومى لشعب اليهود ، وتبـذل خير مساعيها لتحقيق هـذا الغرض وليكن معلوما أن لا يسمح باجراء شىء يلحق الضرر بالحقوق المدنيـة والدينية التى للطوائف غير اليهودية والموجوده فى فلسطين الان وبالحقوق التى يتمتع بها اليهود فى البلدان الاخرى ، وبمركزهم السياسى فيها » .

وقـد اتخـذت انجلترا من الشريف حسين العـون تقنعة بمـا لم يقتنع به القـادة العرب انذاك ، وصـدقها حتى حينما كشفت الثـورة

البلشفية عن المعاهـدات السريه ، والمهم فى الموضوع « أن انجلترا يوم أن تحقـق لهـا النصر . ويـوم أن كان لهـا دور رئيسى فى مؤتمـر سان ريمون فرفضت الوصاية على الدول العربية ووضعها تحت الانتداب وقطعت أوصالها محققة بذلك ما جاء فى معاهـدة سايكس بيكو وان كان بطريقة أخرى ، وتبخرت أحـلام العرب وأمالهم التى علقوها على وعـود بريطانيا ، ومـع ذلك دفعت انجلترا الثمن للاسرة الهاشمية فنصبت فيصل ابن الحسين ملكا على العراق ، واقتطعت شرق الاردن من فلسطين عـام ١٩٣١ ونصبت عبد الله بن الحسين أميرا عليه ، وظـل الشريف حسين ملكا على الحجاز الى أن استولى عليها الملك عبد العزيز آل سـعود عام ١٩٢٦ ، وكان هـذا هو ثمن النكبة العربية » .

وقـد كانت السياسة التى درجت عليها بريطانيا منذ تواجـدها فى المنطقة العربية فى القضاء على أية فكرة جادة لتوحيد العرب كما أنها كانت تكره أن تراهم أقـوياء مستقرين فى بلادهم ، لان الوحـدة العـربية والاستقرار العربى لا يتفقان مـع السياسية الاستعمارية .

ولهـذا نرى أن سير هنرى مكماهون المعتمد البريطانى فى مصر آنذاك يعترض على سياسة حكومته فى محاولتها عقـد معاهـدة مـع العرب ، وبعث بهـذه المخاوف لحكومته قائلا : « اننا نساعد العمـلاق العربى على الظهور ، ونقضى بأيدينـا على أنفسـنا وعلى سياستنا التقليدية » ولكن مكماهون نسى أن انجلترا انمـا اتخـذت حـذرها فى المعاهـدة التى تنوى عقدها مـع العرب لتضليل هؤلاء وايقاعهم فى الفخ البريطانى الذى نصبته لهم حكومته بدقـة واحكام .

ومهما يكن من أمر فان مكماهون لـما وصل اليه الأمر بعقد اتفاقيـة الحسين ابى على أرسـل انذار شـديد اللهجة الى حكومته قال فيـه :
(اننا بتأييدنا القضية الوطنية فى بلاد العرب نعمل عملا محفوفا بأعظم

الأخطار وأشـــد المهالك ، لأن حرية العـــرب قـــد تنمو فى أحـــد الأيام فتصير الغول الذى افترس صانعة فى رواية فرانكشتين) •

ويؤكد التاريخ صحة ما ذهبت اليه انجلترا ، فهى التى وقفت فى وجه نابليون لان سياسته كانت ستنتهى الى توحيد البلاد العربية تحت رايته ، وهى التى وقفت فى وجـــه محمد على لان سياسته أيضا كانت توحيـــد العالم العربى وهى تكره هـــذا التوحيد لانها تطمع فى هـــذا البلاد ، وقـــد وقفت انجلترا دائمـــا فى وجـــه مصر الناهضة حتى لا تعمـــل على توحيد البلاد العربية فتصبح خطـــرا على سياستها الاستعمارية فى الشرق ، وأى نوع من الوحـــدة يتناقض تماما مـــع مصلحة بريطانيـــا أنذاك ، ويتناقض اليـــوم مـــع مصلحة الدول الكبرى بوجـــه عام ، ولا يمكن أن تتفق معها بأى حال من الأحـــوال •

ونظرة الى المـــاضى نجـــد أن انجلترا عندما عقدت معاهـــدة مـــع الشريف حسين فانها اتخـــذت منها وسيلة لتفكيك العرب ، فوضعت فيهـــا شروطا من أهم أهـــدافها تمزيق وحـــدتهم التى ينشدونها ، كما وضعت فيها شروطا كلها تمـــويه وعبث ، لأنها احتفظت لنفسها ولفرنسا بالنفـــوذ والسلطان فى كل من سوريا والعراق فى صيغة مرنه لم يفهمها سياسيو العرب فى ذلك الوقت ، ووضعت فى صلب مادتها صيغة أخرى ترمى من ورائها الى ثورة زعماء العرب على الحسين ، أو على الأقـــل ثورتهم على بعضهم البعض •

والمفروض أن انجلترا أو غيرها من الدول الكبرى تعلم أن العـــالم العربى ليس هـــو فقط بلاد الهلال الخصيب وشبة الجزيرة العربية ، أنها تعلم أن العالم العربى يمتد من المحيط الأطلس الى الخليج العربى ، وتعلم فوق ذلك أنه لو تم اتحاد حقيقى واتصال فعلى بين عرب أفريقيا وعرب آسيا لكان هـــذا الاتحاد خطرا على نفوذ أى دولة مهما كبرت فى الشرق

الأوسط ، ولمهد هذا الاتحاد لظهور العملاق العربى وهو أعظم خطرا ؛ لذلك عملت انجلترا من قبل وتبعها الاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة الأمريكية على أن تباعد بين عرب أفريقيا وعرب آسيا بطريقة أو بأخرى للابقاء عليها فى حالات ضعف ووهن وخلافات داخلية .

لقد نجحت انجلترا فى تنفيذ سياستها تجاه العرب نجاحا منقطع النظير . نجحت فى استغلال العرب للانضمام الى جانبها ضد الأتراك حتى قضت على الوجود التركى فى البلاد العربية ، ثم انفردت هى بالقوميين العرب تكيل لهم الضربات الموجهة للقضاء عليهم ، ونجحوا كذلك فى التغرير بفرنسا حتى تستغلها أكبر استغلال ضد أعدائها من الألمان والأتراك وغيرهم ، ليس فقط فى الشرق الأدنى بل فى أوربا أيضا ، فلما تم لها النصر فى جميع الميادين أقصت فرنسا عن مطامعها فى شمال العراق برمتها وجنوب سوريا (فلسطين وشرق الاردن) ، وبذلك تم لها تطويق شبه الجزيرة العربية تطويقا تاما ، وكان انتزاع فلسطين من معاهدة سايكس بيكو ومعاهدة الحسين — مكماهون أكبر نجاح حققته انجلترا ، فقد استطاعت أن تجذب الى سياستها الاستعمارية الصهيونية العالمية ، وأن تجعل من الشرق العربى بعد ادخال العناصر الصهيونية اليه منطقة مفعمة بالأخطار قابلة للاشتعال فى أى زمان ، وقد تحقق ذلك فعلا قبل ان ينتهى النصف الأول من القرن العشرين .

ومقابل ما حصلت عليه بريطانيا العظمى من مكاسب استعمارية فانها جلبت على نفسها كراهية الشعوب العربية ، وأصبحت فى نظرهم العدو الأول ، وكانت فلسطين هى القرحة الدامية التى أطاحت بالنفوذ البريطانى فى المنطقة العربية .

ولكن لم تكن الاطاحة بهذا النفوذ نهائية فى الأربعينات أو الخمسينات ، ولكن جاء متأخرا وبعد أن رتبت البيت العربى كما

يقولون ، وكان ترتيب البيت العربى يتمثل فى المساعدة على اخراج فرنسا من سـوريا ولبنان عام ١٩٤٣ ، ثم المساعدة على قيام الجامعة العربية بحيث تصبح تجمع ملوك ورؤساء لا تجمع شعوب .

الجامعـــــة العـــــــربية

تم لبريطانيا مة أرادته من تفتيت وحـــدة العرب واحكام أشرافها على الشرق الأوسط ، وتم للهاشميين ما آرادوه من أن يصيروا ملوكا فحسب ، بصرف النظر عن تحقيق وحـــدة العرب من عـــدمه ، وبصرف النظر عن احترام حرية الشعوب العربية وفقا لـــا تعهـــدت به بريطانيا لهم .

غير أنه على الرغم من محـــاولة الاستعمار تفتيت القـــومية العربية واقامة الحواجز والحـــدود المصطنعة بين أجزاء الوطن العربى الواحـــد فقـــد ظلت فكرة القومية العربية تعمل فى نفوس العرب مستمدة قـــوتها ويقظتها من الظروف انسيئة التى وجـــدوا فيها الغـــدر والخيانة ، وظلت تنتظر الفرصة المواتية لانطلاقها من عقالها ، فعندما نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ كان هناك شعور من العـــداء القوى ضـــد بريطانيا فى جميع أنحاء البلاد العربية ، لأنها عرقلت استقلال هـــذه الشعوب ، ولم تبر بوعـــدها لهم برغم ما أدوه لهـــا من خـــدمات خلال الحرب العالمية الأولى ، وقـــد أخـــذت اذاعات راديو (بارى) وراديو (برلين) تغـــذى هـــذا العـــداء وتثير حفيظة العرب ضـــد بريطانيا مذكرة اياهم بخيانتها لهم وغـــدرها بهم .

وعلى ذلك لم يلبث أن قام الوطنيون فى جميع أنحاء الوطن العربى بالثورة ضـــد بريطانيا ، فقـــد قام (رشيد عالى الكيلانى) بثورته فى العراق فى أبريل عام ١٩٤١ ، كما اشتدت الحركة الوطنية عنفـــا فى كل من مصر وســـوريا ولبنان وفلسطين ، وخاصة بعـــد أن اتصل الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين (بهتلر) ومقابلته لـــه فى عام ١٩٤١ وهـــذا بعـــد هربه من العراق بعـــد فشل ثورة الكيلانى وتمكنه من الحصول من هتلر على وعـــد بمساعدة العرب حتى شرق الاردن التى كان يحكمها الأمير

عبد الله ، فقـد اشتدت الحركة الوطنية فيها أيضا لدرجة أن تمرد الفيلق العربى ورفض اطاعـة الأوامر الصادرة لـه بالتوجـه الى العراق لاخماد ثورتهـا .

ويتضح من ذلك ان ثورة العرب فى هـذه المرة كانت تتسم بانهـا ثورة شـعبيه نظمتها الشعوب العربيه الواعية المتيقظة . وعلى ذلك كانت توجـه ضرباتها الى أعـدائها الحقيقيين بعـد ان تمكنت من تحـديد شخصياتهم فى الاستعمار والرجعيـه الحاكمـة المستبدة الضالعة مـع الاسـتعمار .

وبالاضافة الى هـذا الموقف السياسى السىء الذى كانت تواجهه بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط فانها كانت أيضا فى ذلك الوقت تعانى من موقفها العسكرى السىء فى ميادين الحرب ، ونظرا لأهمية منطقـة الشرق الأوسط من الناحية العسكريه الاستراتيجية وخـوف بريطانيا من انفجار الموقف فى هـذه المنطقة وما سـوف يترتب على ذلك من هزائم عسكرية محققة ، فقد عمدت الى تخـدير هـذه الروح الوطنية العربية فى هـذه المنطقة ثم هـداها تفكيرها الى الترويج لفكرة ايجاد جامعـة عربية بين الدول العربية الموجودة بهـذه المنطقة على صورة تعـاون سياسى واقتصادى وثقافى ، وهذا حتى تتمكن بريطانيا من لم شمل جميع البلـدان العربية فى مثل هـذه الجامعة لا من أجـل تحقيق الوحـدة العربية بل من أجـل سهولة امكان اشرافها على هـذه الدول وربطهـا بعجلة السياسة البريطانية عن طريق الحكومات الضالعة معها والموجـودة فى هـذه البـلاد .

وعلى ذلك أخـذت بريطانيا تمهـد لهـذه الفكرة ، ففى ٢٩ مايو عام ١٩٤١ أدلى مستر ايدن وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت بتصريح هام عن سياسة حكومته بشـأن مستقبل الشعوب العـربية حيث قال : (لهـذه البلاد تقاليد طـويلة من الصـداقة مـع العرب ، وهى صـداقة

أثبتتها الأعمـال وليست الأقـوال وحـدها ، ولنا بين العرب عـدد لا يحصى ممـن يرجـون لنا الخير ، كما ان لهم هنا أصـدقاء كثيرين . وقـد قلت منذ أيام فى مجلس العموم ان حكومة جلالته تعطف كثيرا على امانى سـوريا فى الاستقلال . واود ان اكرر ذلك الآن ، ولكن ساذهب الى أبعـد من ذلك فاقـول أن العالم العربى قـد خطـا خطوات عظيمة منذ التسوية التى تمت عقب الحرب المـاضية ، ويرجو كثير من مفكرى العرب للشعوب العربية درجة من الوحـدة اكبر ممـا تتمتع به الآن ، وأن العرب يتطلعون الى نيـل تاييدنا فى مساعيهم نحو هـذا الهـدف ، ولا ينبغى أن نغفل الرد على هـذا الطلب من جانب أصـدقائنا ، ويبـدو لى أنه من الطبيعى ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلـدان العربية ، وكذلك الروابط السياسية أيضا ، وحكومة جلالته من ناحيتها سـوف تبذل تأييدها التام لأى خطـة تلقى موافقة عامة) .

ان نظرة واحـدة الى تصريح ايدن هـذا توضح لنـا مدى أهداف ومرامى السياسة البريطانية التى كانت ترجـو تحقيقها فى ذلك الوقت من وراء تشجيعها قيام الوحـدة العربية ، فان ما كان يهم بريطـانيا فى الشرق الأوسط هـو تمهيد الطريق أمام تقارب الدول العربية وائتلافها فيما يشبه حلفا أو اتحادا يسهل على بريطانيا التعامل معه ويخفف عنهـا كثيرا من الجهـود التى يقتضـيها الأتصال بكل دولة من الدول العـربية على حـدة ، وتقوم وزارة الشرق الأوسط البريطانية عندئذ بدور هام فى الاتصال مـع هـذه الكتلة العربية . وبذلك تتفرغ بريطانيا للحرب وهى مطمئنة الى ارتباط هـذه الكتلة بها والى ولائها لهـا .

كمـا كانت بريطانيـا تهـدف أيضـا الى استخلاص سوريا ولبنان من سيطرة النفـوذ الفرنسى عـن طريق ضمـانها لاسـتقلال البلـدان أولا ، ثم عن طريق ادماج البلدين بالحلف أو الاتحاد العربى الذى بعث

مشروعه تصريح أيدن ثانيا ، وعلى ذلك ترتبط المجموعة العربيه كلهـا فى الشرق الأوسط بالسياسة البريطانيه .

واذا كنا قـد لاحظنا فى تصريح ايدن ترديده كلمـة الصـداقة والاصـدقاء فى بلاد العرب ، وكذلك الأصـدقاء الموجـودون بانجلترا فلا شك أن ايدن كان يعنى تماما ما يقول . اذ كان يعنى أصـدقاء بريطانيا من العرب الذين سبق أن تعـاونوا معهم فى مثل هـذه الظروف والذين توجوهم ملوكا وحكاما لبعض الدول .

عندما لمست بريطانيا قبولا وتجاوبا لدى أصدقائها من حكام وملوك العرب ومن الوصوليين والانتهازيين وتجار الوطنية لتصريح ايدن هـذا على أساس التعامل لتبادل المنفعة الخاصه ، اختارت بريطانيا مصر لتكون مركزا لهـذه الجمعية نظرا لأهميتها الاستراتيجية والجغرافية والثقافية وموقعها بين غرب أوروبا والعالم العربى . ولأنها القاعـدة الطبيعيـة للدفاع عن الشرق الأوسط ، ولكثرتها العـددية ولتتمكن بذلك من تسكين الحركة الوطنية العنيفة التى كانت تسودها فى ذلك الوقت لتأمين جانب قواتها المحاربة فى الصحراء الغربية ، ولتحـذير الحركة الوطنية العربية وتحويلها عن كفاحها ضـدها باعتبار مصر قلب العروبة النابض ، وأنهـا كانت كعبـة للاحرار العـرب .

وعلى ذلك رأت بريطانيا لزاما عليها أن تأتى بحكومة مواليـة لهـا فى دست الحكم فى مصر حتى تستطيع تنفيذ خطتها ، ومن ثم قر قرارها على تغير وزارة حسين سرى التى كانت موجودة فى الحكم وأتت بالنحاس الذى وقـع معها معاهـدة عام ١٩٣٦ ، وبناء على ذلك جاء النحاس الى الحكم بعـد حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ على أسنة رماح الانجليز .

ومن ثم كان لتـولى نورى السـعيد الحـكم فى العراق فى أكتوبر عام ١٩٤١ عقب اخمـاد ثورة رشـيد على الكيـلانى ، وتولى النحـاس

الحكم فى مصر عقب حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ أكبر عـون لبريطانيا فى تنفيذ هـذه السياسة ؛ ولا عجـب أن يكون النحـاس ونورى السـعيد الداعيين الرئيسين لهـذه الجامعة . فقـد حصل كل منهما على منصـبه نتيجة للتدخل البريطانى . وكان كلاهما طموحا فى أن يرفـع من مركزه فى بلده بالحصول على شهرة عن طريق اتخاذ سياسة فى مجال أوسع . وعلى ذلك كان من المناسب أن تتخذ القيادة العربية فى هذه السياسة التى يرجع الالهام بها الى بريطانيا ؛ وعندما اطمأنت الى تهيئة عقول قادة وزعماء العرب الضالعين معها لهـذه الفكرة أخـذ ايدن يلقى التصريح تلو التصريح لتشجيعهم فى السير قـدما نحـو اخراج هـذه الفكرة الى حيز الوجود ؛ فقـد صرح ايدن فى ٢٩ مارس ١٩٤٢ ببيان قال فيه : (لقـد خطا العالم العربى خطوات واسعة منذ التسوية التى تمت فى نهاية العام المـاضى) — ويعنى بذلك قيام جمهوريتى لبنان وسـوريا والاتفاق بين بريطـانيا وفرنسـا على الاعتراف باسـتقلالهما — فرغب كثيرون من مفكرى العرب فى أن يكون للشعوب العربية نصيب من الوحدة أعظم ممـا تتمتع به الآن . وهم فى سعيهم لبـلوغ هـذه الوحـدة يرجون عـون بريطانيا وتأييدها ، فمثل هـذا النـداء من أصـدقائنا لا يمكن الا أن يلبى ، وفى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٣ وجه أحـد أعضاء مجلس العموم البريطانى من أعضاء حزب المحافظين سؤالا الى مستر ايدن عما كانت بريطانيا قـد اتخـذت أية خطوة لتحقيق التعـاون السياسى والاقتصادى المنشود بين العرب ؟ وقـد رد ايدن على ذلك قائلا : (ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى أية حركة بين العرب ترمى الى تعزيز الوحـدة الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية فيما بينهم .

غير أنه من الواضـح أنه يجب أن يقوم بالخطوة الأولى فى هـذا السبيل العرب أنفسـهم » .

ازاء ذلك واستجابة لهـذه التصريحات والنداءات من جانب مستر

ايدن وقف النحاس باشـا رئيس الوزارة المصرية فى ذلك الوقت فى مجلس الشيوخ المصرى فى ٣١ مارس عام ١٩٤٣ وألقى البيـان التالى محبـذا فكرة قيام الجامعة العربية : « منذ أن أعلن المستر ايدن تصريحاته .... رأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل الى غاية مرضية هى أن تتناول الحكومات العربية هـذا الموضوع ، وانتهيت من دراستى الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبـادر باتخاذ خطوات رسمية فى هـذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال كل منها على حـدة ، ثم تبـذل الحكومة المصرية جهودها فى التوفيـق والتقريب بين آرائها ما استطاعت السبيل الى ذلك ، ثم تدعوهم جميعـا الى مصر فى اجتماع ودى لهـذا الغرض حتى يبـدأ السعى للوحـدة العربية من جبهة متحـدة بالفعـل ، فاذا تم اتفاقهم أو كاد وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع واتخـاذ ما يراه من القرارات محققا للأغراض التى تنشدها الأمة العـربية » .

ومن ثم قام كل من النحاس ونورى السعيد باستشارات ومباحثات مع حكومات الدول العربية الأخرى ، وكانا فى الوقت ذاته على اتصال تام ومباشر مع (مستر رتشاد كيزى) وزير الدولة البريطـانى فى الشرق الأوسط للتشاور معه أيضا فى أمور هـذه الوحـدة .

ونظرا لأن سياسة بريطانيا قـد درجت على خلق طبقات حاكمـة فى البـلاد العربية كما حـدث فى العراق والاردن ، وخلق طبقـات وفئـات خاصة من الزعماء العرب يغـدقون على أفرادها النعم والهبات والمساعدات ويؤيدونهم فى تحقيق مطامعهم وأهـدافهم الشخصية ، ومساندة الحكام كى يدينوا جميعا للاستعمار بالطاعة والولاء ، ويعتمدون على بقـائه فى البـلاد لحماية مصالحهم وصـيانة مراكزهم فيكونوا للاستعمار سـلاحا ضـد الشعوب ، ووسيلة لحكمه عن طريقهم وبواسطتهم ، فقـد ترتب

على ذلك ايجاد حكام عملت المنافسات الشخصية والاقليمية والعصبية على تنافرهم من أجل الحصول على مكاسب أكثر وايجاد طبقات ارستقراطية وأخرى اقطاعية تختلف مصالحهم جميعا عن مصالح الشعوب ، وهذا حتى يتسنى لبريطانيا سيطرتها على البلاد العربية ، وعلى ذلك فانه عندما قامت المشاورات بين الزعماء العرب لتكوين الجامعة قامت العقبات فى طريقها لاختلاف الأهواء والمشارب تبعا للاطماع الشخصية والاقليمية .

وعلى الرغم من أن تلك الفكرة قد جاءت حقا من جانب بريطانيا الا أنها كانت فى الواقع خطوة طيبة فى سبيل بلورة فكرة القومية العربية لايجاد وحدتهم الكبرى ، كان يمكن انتهازها لو خلصت النوايا وسلمت النفوس من شوائب الاجتماع . ومن ثم فقد ابتهج المخلصون فى كل مكان من أبناء الشعوب العربية ورحبوا بهذه الفكرة بمفهومها السليم ، بينما أراد الرجعيون والانتهازيون والعملاء من الحكام والزعماء العرب استغلال هذه الخطوة لتحقيق مآربهم الشخصية ومنافعهم الاقليمية بمحاولة بعث مشروعات لا تخدم قضية الوحدة بقدر ما تؤدى الى هدمها .

وعلى ذلك فانه عندما طلب (مستر كيزى) من نورى السعيد أن يقدم له مقترحاته بشأن الجامعة العربية نجد أنه تقدم بمشروع عام ١٩٤٣ ينص على اقامة اتحاد بين سوريا ولبنان وشرق الاردن (سوريا الكبرى) ، وينضم الى هذا الاتحاد العراق لتكوين الجامعة العربية ، ومما هو جدير بالذكر أن جامعة نورى السعيد هذه لم تشر الى مصر بصفة مباشرة اذ أنه يترك أمر الانضمام الى دول هذه الجامعة مفتوحا أمام البلاد العربية الأخرى .

ولكن لما كانت بريطانيا ترى أن وجود مصر بين دول الجامعة العربية المقترحة أمرا ضروريا ، وأن تكون مصر شريكا رئيسيا فى أى جامعة عربية يراد تكوينها . لذا لم توافق بريطانيا على مشروع عبد الله

ونورى السعيد ، حيث أنهما كانا لا يتسعان لجميع البلاد العربية التى كانت بريطانيا تريد أحكام اشرافها عليها عن طريق جامعة عربية تستوعبها جميعا حتى يتسنى لها بالتالى احكام اشرافها على الشرق الأوسط .

وازاء ذلك لم يسع عبد الله وحكام العراق الا الانصياع لأوامر بريطانيا ، ومن ثم سارت المشاورات بين الدول العربية قدما ، وبعد ختام المشاورات السياسية بين حكومات الدول العربية سوريا ولبنان والاردن والعراق واليمن والمملكة العربية السعودية ورئيس الوزارة المصرية كان الاتفاق قد تم على أن توجه الحكومة المصرية الدعوة لعقد لجنة تحضيرية من ممثلى الدول العربية السبع تمهد لعقد مؤتمر عربى عام تخرج فيه للعالم هيئة دولية جديدة لتحقيق مبادىء وأهداف عامة تتصل بمصير الشعوب العربية ومستقبل حياتها .

وبناء على دعوة الحكومة المصرية وتحديد موعد لاجتماعات اللجنة التحضيرية أرسلت حكومات الدول العربية مندوبيها الى الاسكندرية ، وعقدت أول جلسة للجنة التحضيرية فى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٤ حيث استمرت هذه الجلسات حتى اليوم السابع من الشهر التالى ، وكان من أهم أعمالها قبول مندوب عن فلسطين اختارته الأحزاب الفلسطينية مجتمعة ليمثل البلاد فى هذه اللجنة .

وفى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤ تم توقيع وفود الدول العربية على صك اعلان قيام الجامعة العربية والذى عرف باسم (بروتوكول) الاسكندرية، وقد استهل هذا الصك بالجملة التالية : اثباتا للصلات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين البلاد العربية جمعاء ، وحرصا على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها الى ما فيه خير للبلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق آمالها ، واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية .

وهكذا يتضح بمـا لا يدع مجالا للشك من هـذا الصك الرسمى وهـذه الوثيقة التى قامت على أساسها الجامعة العربية أنها لم تقم الا استجابة للرأى العام العربى الذى اجتمع على هـدف واحـد وهـو تحقيق قيام جامعة عربية تقـوى الروابط والصلات الوثيقة بين الشعوب العربية للوصول الى ما فيه خير العرب أجمعين ، ولتحقيق الأمانى والآمال القـومية ، ولتمهيد الطرق أمام هـذه الشعوب نحو حياة أفضل . أى أن هـذه الجامعة فى الواقـع كانت مطلب الشعوب العربية ، ولم تكـن جامعة حكومات ودول عربية كما هى الان ـ كان هـدفها الأساسى عنـد هـذه الشعوب تحقيق الوحـدة العـربية الشـاملة وخـدمة الأمانى الوطنية القـومية وأن اختلفت هـذه الأهـداف فى مرامى السياسـة البريطانية عند التفكير فى انشـائها وأغراض الحـكام العرب الرجعيين الذين انضـموا اليها مكرهين تنفيذا لأوامر بريطانيا . وعلى ذلك لم يكن غريبا أن تظـل الجامعـة العربية مجالا للمنافسات العائليـة والعصبية والاقليمية ودسائس ومؤمرات الاستعمار منذ أنشائها وأن يتطور هـذا الحال مـع مرور الزمن الى صراع قوى عنيف بين القوى الضالعة مـع الاستعمار والقوى الشعبية الواعية والمتطورة المؤمنة بقوميتها العربية ووحـدتها الشـاملة .

محاولات هـدم الجامعـة العـربية :

أولا ـ الملك عبـد الله :

لم يقتنع الملك عبد الله بتكوين الجامعة العربية بالصورة اللائقـة ، والتى كانت لا تتفق مع أطماعه الشخصية ، ولذا أخـذ يثير المشاكل أمام الجامعة منذ البـداية محـاولا جهـد طاقتة هـدمها وأحيـاء مشاريعه الاقليمية محلهـا .

فعندما فشل فى الحصول على موافقة حكومات الدول العربية فى

مشاوراتها لاقامة الجامعة عام ١٩٤٣ على مشروع سوريا الكبرى واقامة اتحاد بين سوريا وشرق الاردن ، ورفض الوفد السورى نفسه مثل هذه الاتحادات لم ييأس من تحقيق أحلامه واستمر فى طريقة يعدل على هدم الجامعة ، فذهب الى لندن فى فبراير ١٩٤٦ وفى جيبة مشروع عرضه على مستر (ارنست بيفن) وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت ويقوم هذا المشروع على انشاء اتحاد عربى يشمل شرق الأردن والعراق وفلسطين كخطوة أولى نحو اتحاد عربى يمكن أن يضم مستقبلا سوريا ولبنان دون مصر والملكة العربية السعودية .

أى أن الملك عبد الله أراد أن يستعيض عن الجامعة العربية التى كانت قد قامت فعلا فى ذلك الوقت بمثل هذا الاتحاد أو الجامعة مقصيا مصر والملكة العربية السعودية عنها ، أى أنه أراد بمشروعه الجديد هذا دمج مشروعى سوريا الكبري والهلال الخصيب تحت تاجه باعتباره وارث الهاشميين وحليف بريطانيا المخلص وصديقها الودود.

أما الأسباب التى دعت الملك عبد الله الى اقصاء مصر والسعودية عن هذه الجامعة الجديدة المقترحة فترجع الى المنافسات العائلية والعصبية السياسية التى كانت وما زالت موجودة بين الأسر العربية الحاكمة والتى كانت تقوم على مصالح شخصية ومكاسب اقليمية .

وكاد الملك عبد الله أن ينجح فى مسعاه بعد أن وعده مستر بيفن بمساعدته للحصول على استقلاله وتتويجه ملكا ، لولا أنه كان غير محظوظ فى توقيت زيارته للندن حيث كان عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية فى ذلك الوقت قد سبقه الى هناك ، فقد حرمته آراء عزام واتجاه تيار الرأى بين موظفى وزارة الخارجية البريطانية من تحقيق آماله فى اقامة مثل هذه الجامعة وتتويجه ملكا عليها .

وعندما استقر عزم بريطانيا على تقسيم فلسطين واقامة دولة

اسرائيل وجـــد الملك عبد الله فى ذلك فرصته فى تحقيق أطماعه وهــدم الجامعة العربية واحياء مشاريعه الانفصالية ، ممـــا أدى الى زيادة الفرقة والانقسام بين أعضاء الجامعة العربية واتساع هـوة الخلاف ، ممـــا ترتب عليه أيضا وجود المعسكرات داخل الجامعة وتهديد الهاشميين من حين لآخر بالانسحاب منها مدعية بأن الجامعة تقوم بمحاباة السعوديين ضدهم . ممـــا جعل الأمور تسير داخـــل الجامعة منذ عام ١٩٤٦ نحـــو التدهـــور السريع بسبب اشتداد الدسائس البريطانية أيضا ممـــا كان لـــه أثر كبير فى الاضرار بقضية فلسطين ، بل وضياعها وتصدع الجامعة العربية وشـــل حركتها .

الجامعة العربية وقضية فلسطين

ولدت الجامعة العربية فى مارس عام ١٩٤٥ على أثر مؤتمر عقد بالقاهرة انتهى الى وضع الميثاق الذى تأسست بموجبه الجامعة العربية وعلى الرغم من أن هذا الميثاق قد اتبع المبادىء العامة التى وضعت فى بروتوكول الاسكندرية . الا أنه كان أضعف من ذلك . فقد أكد استقلال الدول الأعضاء وسيادتها ، وتخلى عن الفقرة التى أشارت الى التطلع لتوثيق الروابط بقصد الوصول الى اتحاد أقوى ، وحذف القرار المختص بلبنان ، وذلك لأن الميثاق تضمن تأكيدات كافية لضمان سيادة الدول الأعضاء .

وفيما يتعلق بفلسطين وضع ملحق يقر استقلالها من الناحية القانونية ، وينص على تمثيلها فى مجلس الجامعة .

وقد أتاح ملحق آخر قبول الأقطار العربية التى ما تزال خاضعة للحكم الأجنبى فى لجان الجامعة ، وحتم على مجلس الجامعة آلا يدخر جهدا فى التعرف على حاجاتها ، وفهم أمانيها وآمالها فى العمل من أجل صيانة مصالحها ، ولصيانة مستقبلها بجميع الوسائل السياسية التى يملكها .

ولكن على الرغم من كل ذلك فقد اغتبط الرأى العام العربى عندما تأسست الجامعة واعتبرها خطوة فى سبيل الوحدة الشاملة ، وهذا رغم شعور الكثيرين بأن ميثاق الجامعة لم يكن ملزما الى حد كاف . وأنه مقصور عن أمانى الشعب فى الوحدة ، غير أنها كانت بداية حسنة على كل حال وفى هذا الوقت وفى هذه الظروف والأجواء التى ولدت فيها الجامعة ، واستبشر الرأى العام العربى بأن الجامعة سوف تنمو وتكبر بفضل ارادة الشعوب العربية ، وسوف تصبح أداة أكثر فعالية لتحقيق

تماسك وترابط أقوى بين العرب رغم أطماع الاستعمار والقوى الرجعية الحاكمة فى البلاد العربية .

لقد وضعت الجامعة العربية قضية فلسطين موضع الاعتبار منذ مبدأ الأمر ، أى منذ توقيع ميثاقها فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ . وعقدت النية الخالصة على العمل من أجل رد العدوان اليهودى عليها ، لأن مشكلة فلسطين تهم الجامعة العربية بصفة مباشرة ، فمن جهة فان فكرة الوحدة العربية التى قامت عليها الجامعة لا يمكن أن تتحقق طالما أنه قد حيل بين فلسطين وبين احتلال مركزها على قدم المساواة مع الدول العربية فى الجامعة . ومن جهة أخرى فانه طالما كانت المشكلة الفلسطينية باقية على حالها بدون حل فانها ستظل جرحا قائما فى كيان سياسة الدول العربية . ومصدرا لتعكير صفو السلم المحلى واستقرار الدول العربية ، بل والسلم العالمى . نظرا لأن تحقيق أهداف الصهيونية فى فلسطين لا يهدد فلسطين وحدها بل ويتعداها الى كافة الدول العربية . فهو اسفين يدق فى قلبها ويفرق بين أقطارها ويحول بين وحدتها .

ولا عجب فقد كانت القضية الفلسطينية محكا لجامعة الدول العربية وتجربة لفعاليتها وبقائها ، ومنذ سافر عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية فى شهر سبتمبر عام١٩٤٥ الى الرياض وبغداد ودمشق وعمان وبيروت للتشاور مع رجال العرب والمسئولين فى هذه الحكومات فى الأمور المتعلقة بفلسطين تمهيدا لضمها للمواضيع التى سوف يبحثها خلال زيارته لانجلترا للتشاور مع المسئولين الانجليز فى هذه المسألة .

وعندما ألقى مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا ببيانه فى مجلس العموم البريطانى فى ١٣ نوفمبر عام ١٩٤٥ الذى دعا فيه الى تشكيل لجنة مختلطة من قبل الحكومتين الانجليزية والأمريكية لبحث الحالة فى فلسطين تناولت الجامعة العربية هذا البيان بالتمحيص ، وأرسلت ردا على

ذلك البيان المصرت فيسه على أنه لا سبيل الى ايجساد تفاهم بين العرب واليهود ، كما أنها بينت فى هـذا الرد استنكارها لوضع فلسطين تحت نظام الوصاية ، كما قرر مجلس الجامعة فى ديسمبر ١٩٤٥ مقاطعة البضائع اليهـسودية •

وبعـد أن تشكلت لجنسة التحقيق الانجليزية الأمريكية المعسروفة باسم « لجنة موريسون » وقامت بتحقيقاتها لدى الدوائر الرسمية فى كل من انجلترا وأمريكا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، وجاءت الى القاهرة فى ٢ مارس ١٩٤٦ للاستماع الى شهاد ممثلى الدول العربية ورؤسـاء الهيئات السياسية قـدم الأمين العام لجامعة الدول العربية مذكرة فندت دعاوى اليهود فيما يتعلق بالوطن القومى ووعـد بلفور ، وأثبتت تعارض هـذا التصريح مـع كافـة المواثيق والعهود والتصريحات التى قطعتها بريطانيا وحليفاتها للعرب خلال الحرب العالمية الأولى ، كما تضمنت هذه المذكرة طلب الجامعة بالغاء الانتداب وجعل فلسطين دولة عربية مستقلة ، وأكدت المذكرة عـدم اعتراف الجامعة بحق اللجنة فى الفصـل فى قضية فلسطين وعـدم الاعتراف بحق بريطانيا وأمريكا فى معالجة هـذا الأمر ، وأفهمت اللجنة أن الجامعة على استعداد لتنوير الرأى العـام العـالمى بقضـية فلسـطين •

ولمـا ظهر تقرير هـذه اللجنة فى ٢٠ أبريل عام ١٩٤٦ وجاء مجحفا بالحقوق الطبيعية المشروعة لعرب فلسطين عقـدت الجامعة العربية دورة استثنائية فى بلودان استمرت من ٨ ــ ١٢ يونيو عام ١٩٤٦ اتخذت على أثرها قرارات تضمنت عـدم الأخـذ بتوصيات اللجنة نظرا لأن الأخـذ بها كان يعتبر عملا عـدوانيا موجها ضـد دول الجامعة العربية ، واتخاذ كافة الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذى هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى ، ولم تستطيع وزارة المستعمرات البريطانية ازاء ذلك الا أن تدعـو العرب واليهود الى حضور مؤتمر جـديد يعقـد فى العاصمة البريطانية للبحث عن حل يرضى عنه الجميع •

وفى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ عقــد مؤتمر المــائدة المستديرة بلندن ، واستمر الى يوم ٢ أكتوبر ، وقــد حضر ممثلو الدول العربية هــذا المؤتمر بينما رفض اليهود حضوره ، وفيه عرضت بريطانيا مشروعا يقضى بتقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين احــداهما يهودية والأخرى عربية ، على أن تضم الأجــزاء العربية لشرق الاردن تحت تاج الملك عبد الله الهاشمى ، غير أن الوفود العربية رفضت هــذا العرض ، وذهبت جميع المساعى التى التى بذلتها بريطانيا لاقناع العرب بقبول هذا الحل أدراج الرياح •

ميثـاق جامعـة الـدول العربيـة

أن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية •

وحضرة صاحب الجـلالة ملك العراق •

وحضرة صاحب الجـلالة ملك المملكة العربية السعودية •

وحضرة صاحب السمو الملكى أمير شرق الاردن •

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية •

وحضرة صاحب الجـلالة ملك مصر •

وحضرة صاحب الجـلالة ملك اليمن •

تثبيتا للعلاقات الوثيقـة والروابـط العـديدة التى تربـط الدول العربية ، وحرصا على دعم هـذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيها لجهودها الى ما فيه خير البـلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها . واستجابة للرأى العام فى جميع الأقطار العربية •

قـد اتفقوا على عقـد ميثاق لهـذه الغاية وأنابوا عنهم المفوضـين الآتيـة أسـماؤهم :

حضرة صاحب الفخـامة رئيس الجمهورية السورية قـد أناب عن سـوريا :

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخورى ، رئيس مجلس الوزراء •

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك ، وزير الخارجية •

حضرة صاحب السمو الملكى أمير شرق الاردن قـد أناب عن شرق الاردن :

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعى باشا ، رئيس الوزراء •

حضرة صاحب المعالى سعيد المفتى باشا ، وزير الداخلية .

حضرة صاحب العزة سليمان النابلسى بك نائب سر الحكومة .

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق قد أناب عن العراق :

حضرة صاحب المعالى السيد أرشد العمرى ، وزير الخارجية .

حضرة صاحب الفخامة السيد على جودة الأيوبى ، وزير العراق المفوض بواشنطن .

حضرة صاحب المعالى السيد تحسين العسكرى وزير العراق المفوض بالقاهرة .

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ، قد أناب عن المملكة العربية السعودية :

سعادة الشيخ يوسف ياسين ، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية .

سعادة السيد خير الدين الزركلى ، مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، قد أناب عن لبنان :

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامى ، رئيس الوزراء .

سعادة السيد يوسف سالم ، وزير لبنان المفوض بالقاهرة .

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا ، رئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا ، رئيس مجلس الشيوخ •

حضرة صاحب المعالى عبد الحميد بدوى باشا ، وير الخارجية •

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا ، وزير المالية •

حضرة صاحب المعالى محمد حافظ رمضان باشا ، وزير العدل •

حضرة صاحب المعالى عبد الرازق أحمد السنهورى بك ، وزير المعارف العمومية •

حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك ، الوزير المفوض بوزارة الخارجية •

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن قد عين مندوبا عن اليمن :

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم سلطة كاملة ، والتى وجدت صحيحة ومستوفاه الشكل قد اتفقوا على ما يأتى :

مادة ١ ـ تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق •

ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم الى الجامعة ، فاذا رغبت فى الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ، ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب •

مادة ٢ ـ الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها •

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

(أ) الشئون الاقتصادية والمالية ، ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شئون المواصلات . ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(جـ) شئون الثقافة .

(د) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشئون الاجتماعية .

(و) الشئون الصحية .

مادة ٣ ــ يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة . ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشئون المشار اليها فى المادة السابقة وفى غيرها .

ويدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام لتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

مادة ٤ ــ تؤلف لكل من الشئون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة ، وتتولى هذه اللجان

وضع قواعد التعاون ومداه . وصياغتها فى شكل مشروعات واتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ، ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

مادة ٥ — لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فاذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها لجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف ، ويصبح قراره عندئذ نافذا وملزما .

وفى هذه الحالات لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الحق فى الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما . وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة ٦ — اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه فالدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالاجماع ، فاذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة ، لا يدخل فى حساب الاجماع رأى الدولة المعتدية .

واذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها

عاجزة عن الاتصال بالمجلس ، فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة . واذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها ان تطلب انعقاده .

مادة ٧ — مايقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة . وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله .

وفى الحالتين تنفيذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقا لنظمها الأساسية .

مادة ٨ — تحترم كل من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الاخرى ، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول ، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام .

مادة ٩ — لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .

والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع اية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين .

مادة ١٠ — تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، ولمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه .

مادة ١١ — ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين فى العام فى كل من شهرى مارس وأكتوبر ، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ — يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين ٠

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى دول الجامعة الأمين العام ، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة ٠

ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشئون الموظفين ويكون الأمين العام فى درجة سفير ، والأمناء المساعدين فى درجة وزراء مفوضين ٠

ويعين فى ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة ٠

مادة ١٣ — يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية ٠

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة فى النفقات ، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء ٠

مادة ١٤ — يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم فى النظام الداخلى بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامها بعملهم ٠

وتكون مصونة حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة ٠

مادة ١٥ — ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية ، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام ٠

ويتناوب ممثلو دول الجامعة رياسة المجلس فى كل انعقاد عادى ٠

مادة ١٦ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة فى الشئون الآتية :

(أ) شـــئون الموظفـــين .

(ب) اقرار ميزانية الجامعـــة .

(جـ) وضع نظام داخلى لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة .

(د) تقرير فض أدوار الاجتماع .

مادة ١٧ — تودع الدول المشتركة فى الجامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهـــدات والاتفاقات التى عقـــدتها أو تعقدها مـــع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها .

مادة ١٨ — اذا رأت احـــدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبـــل تنفيذه بسنة .

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هـــذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصـــدره باجماع الدول عـــدا الدولة المشـــار عليهـــا .

مادة ١٩ — يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعـــديل هـــذا الميثاق ، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ، ولانشاء محكمة عـــدل عربية ، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قـــد تنشـــأ فى المستقبل لكفـــالة الأمن والســـلام .

ولا يبت فى التعـــديل الا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيـــه الطـــلب .

وللدولة التى لا تقبل التعـــديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيـــد بأحـــكام المـــادة الســـابقة .

مادة ٢٠ — يصدق على هـذا الميثاق وملاحقه وفقا للنظم الأساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقـدة •

وتودع وثائق التصـديق لدى الأمانة العامة ، ويصبح الميثاق نافذا من قبل من صـدق عليه بعـد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول •

حرر هـذا الميثاق باللغة العربية فى القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٦٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحـدة تحفظ فى الأمانة العـامة وتسلم صورة منها مطابقة للاصل لكل دولة من دول الجامعة •

ملحـق خـاص بفلسـطين

منذ نهاية الحرب العظمى المـاضية سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية ومنها فلسطين ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لأية دولة أخرى ، وأعلنت معاهـدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها ، واذا لم تكن قـد مكنت من تولى أمورها فان ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لهـا الا على أساس الاعتراف باستقلالها ، فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيـه ، كما أنه لا شك فى استقلال البـلاد العربية الأخـرى ، واذا كانت المظاهر الخارجيـة لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعـة •

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا لظروف فلسطين الخاصة ، والى أن يتمتع هـذا القطر بممارسة استقلاله فعـلا يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عـربى من فلسطين للاشتراك فى أعمـاله •

ملحـــق خاص بالتعاون مـــع الدول العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعـــة

نظرا لأن الدول المشتركة في الجامعـــة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شئونا يعـــود خيرها وأثرها على العالم العربى كله ، ولأن أمانى البـــلاد العربيـــة غير المشتركة فى المجلس ينبغى أن يرعاها وأن يعمـــل على تحقيقها فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجـــه خاص أن توصى مجلس الجامعة عند النظر فى اشراك تلك البلاد فى اللجان المشار اليها فى الميثاق بأن يذهب فى التعـــاون معهـــا الى أبعـــد مدى مستطاع ، وفيما عـــدا ذلك ، بألا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها ، وبأن يعمل بعـــد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكـــل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب •

ملحـــق خاص بتعيين الأمين العام للجامعة

— اتفقت الـــدول الموقعـــة على هـــذا الميثـــاق على تعيين ســـعادة عبد الرحمن عزام بك أمينا عاما لجامعة الدول العربية •

ويكون تعيينه لمدة سنتين ، ويحـــدد مجلس الجامعة فيما بعد نظام لمستقبل الأمانة العـــامة •

السوق العربية المشتركة والمراحل التى قطعتها

مقدمة :

اتسمت الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية بظهور فكرة التكتل الاقتصادى الاقليمى كوسيلة عملية لحل المشكلات الاقتصادية التى واجهت العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد أخذت بهذه الفكرة الدول المتقدمة فى شرق وغرب أوروبا توخيا للاستفادة من مزايا السوق الواسعة . ولتنظيم المنافسة الخانقة التى أصبحت تسود العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتمخضت جهود هذه الدول عن انشاء أكبر تكتلين اقتصاديين هما : المجموعة الاقتصادية الأوربية فى منطقة غرب أوروبا ؛ ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة فى شرق أوروبا (الكوميكون) ، كذلك أخذت الدول النامية تعمل على تحقيق فكرة التكتل فيما بينها ، فظهرت عدة تكتلات اقتصادية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا لدعم وتنسيق التعاون الاقتصادى فيما بينها ، ولكسر التخلف ورفع مستوى معيشة شعوبها .

وبالنسبة للمنطقة العربية فان ظروفها السياسية والاقتصادية قد أملت عليها — منذ الخمسينات — البحث عن أسلوب مثالى للتعاون الاقتصادى فيما بينها ، تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها لتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الدول العربية جزء من الدول النامية التى تعانى من التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى ينعكس فى ضآلة الدخل القومى وانخفاض المستوى المعيشى ، ومن ثم غدت هذه الظاهرة المشكلة الأساسية التى يجب مواجهتها بأفضل الوسائل الممكنة ، فمن المعروف أن متوسط دخل الفرد الحقيقى لا يزال ضئيلا بحيث تتواضع أمامه القوة الشرائية المتاحة ، مما يؤدى بالتالى الى ضيق حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب منتجات المشروعات

الانمائية اذا قيست بالأحجام المثلى التى تؤمن التشـغيل الاقتصـادى لهـا ، وليس من شك أن قيام مثل هـذا الوضع يمثل عقبة أساسية فى تدفـق الاستثمارات نحو اقامة هـذه المشروعات على الرغم من حيويتها فى عملية التنمية ، وعلى الرغم من توافر مصادر تمويلها •

ومن الطبيعى أن يترتب على هـذا الوضع أن تعـانى أغلب الدول العربية من مشكلات العجـز فى موازين مدفوعاتها نتيجة اعتمادها فى تجارتها الخارجية على تصـدير المواد الأولية التى كثيرا ما تخضع لتدهور أسـعارها الدوليـة •

ولعل ما سبق يظهر بوضوح اهمية قيام تكتل اقتصادى عربى . فلو نظرنا الى المنطقة العربية فى مجموعها نجـد أنها تزخر بامكانيات طبيعية هائلة . كما تتميز بتوافر وتكامل عناصر الانتاج فيها بصورة تدعم العمل الاقتصادى المشترك ، اذ أن العجز فى أحـد عناصر الأنتاج فى احـدى الدول العربية يكمله فائض لدى الدول العربية الأخرى • وحسبنا أن ننوه الى بعض الدول ذات فائض فى الموارد المـالية ، وأخرى ذات فائض فى الموارد البشرية ، وثالثة ذات فائض فى الموارد الطبيعية ، ممـا ينم عن أن جميع مقـومات التكامل الاقتصادى متأصلة فى الوطن العربى ، هذا بالاضافة الى أن قيام سـوق كبيرة تتمثل فى مجموع الأسواق العربية المنفردة يتيح امكانيات هائلـة لاستيعاب ناتـج المشروعات الاستثمارية وتوفير الحرية اللازمة لانسياب السلع فيما بين أرجاء هذه السوق •

وقـد وعت الأمة العربية كل هـذه الحقائق وعملت على تحقيقهـا منذ أوائل الخمسينات سـواء بصيغ ثنائية أو جماعية ، ونذكر من هـذه الصيغ الجماعية اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت التى أبرمت عام ١٩٥٣ ، وقـد نصت على اعفاءات جمركية متفاوتة لبعض السـلع العـربية •

غير أنه من أهم الاتفاقيات الجماعية التى خرجت الى حيز التنفيذ هى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية المعقودة فى ١٩٥٧/٦/٢ ، والمصدق عليها اعتبارا من يونيو عام ١٩٦٢ والتى تعتبر خطـوة واقعيـة لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى على أساس تنظيم وتنسيق الانتاج والاستثمار جنبـا الى جنب مـع تنظـيم التجارة ، وقـد عقـد مجلس الوحـدة الاقتصادية العربية أول دورة له فى ١٩٦٤/٦/٣ ، ومن أولى قرارات فى هذه الدورة تشكيل لجنة لدراسة انشاء السوق العربية المشتركة ، وفى دورته الثانية التى عقدت فى شهر أغسطس من نفس العام اتخـذ أهم قرار لـه بانشاء السوق العربية المشتركة •

أولا ــ السوق العربية المشتركة كاطار لتنمية التجارة بين البلاد العربية :

١ ــ يعتبر القرار رقم (١٧) الذى أصـدره مجلس الوحـدة الاقتصادية العربية فى دورته الثانية بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٢ ، والقـاضى بانشاء السوق العربية المشتركة ، والذى بدأ تنفيذه فى ١٩٦٥/١/١ من أهم القرارات التى أصـدرها المجلس فى بدء نشاطه وأبعـدها أثرا فى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية ، اذ أن هـذا القرار هـو التجسيد العملى لتحقيق أحـد أهـداف الاتفاقية ، وهـو حرية تبـادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية •

وقد تضمن قرار السوق سبعة فصول تنقسم الى سبعة عشرة مادة ، يتعلق الفصـل الأول بالتعارف والمصطلحات ، والفصـل الثانى بالمبادىء العامة اللازمة لتحقيق وتنظيم تحرير التبادل التجارى • أما الفصـلان الثالث والرابع فيتعلقان بمراحل تحرير السلع الزراعيـة والحيوانية والثروات الطبيعية بواقـع خصم ٢٠٪ سنويا من الرسـوم الجمركية والرسـوم والضرائب الأخرى اعتبارا من ١٩٦٥/١/١ ، بحيث ينتهى تحريرها تماما فى ١٩٦٩/١/١ ، أما السلع الصناعية فقد نص على أن يسرى تخفيض سنوى عليها بمعـدل ١٠٪ بحيث يتم تحريرها تماما فى ١٩٧٤/١/١ ،

وجــدير بالذكر أن التخفيض قــد سرى على السلع التى تناولها التخفيض المنصوص عليه فى اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت، كذلك فقــد ارتفعت نسب الاعفاء بالنسبة للسلع التى سرى الاعفـــاء الجزئى عليها من خلال الاتفاقية المذكورة ، على أن أهم ما تضمنه هذان الفصلان هــو أن يسير الاعفاء من القيود غير الجمركية موازيا للاعفــاء من الرسوم الجمركية بنفس النسب والمراحل المحــددة للسلع الصناعية والزراعية ، أما الفصول الباقية فتتعلق بالأحكام المشتركة ، والاستثناءات، وتسوية المدفوعات ، وشهادة المنشأة والدعم ، واعادة التصدير وغيرها .

٢ ــ وقــد حــدد هــذا القرار المبــادىء والاجراءات الأساسية التى تتضمن انتقال السلع والمنتجات العربية بصورة محررة ، اذ نص على ما يلى :

(أ) التدرج فى الغــاء الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة وفــق مراحــل ســنوية .

(ب) ان مبدأ التخفيض لا يسرى فقط على الرسوم الجمركية (رسم التعريفة) بل على كافة الرسوم والضرائب الأخرى .

(ج) أن يصاحب مراحل التحرير من الرسوم الجمركيــة والرسوم والضرائب الأخرى تحرير مماثل من القيود الادارية ، لأن الاقتصار على التحرير من هــذه الرسوم يصبح غير ذى جدوى اذا لم يصاحبه تحرير مماثل للقيود .

(د) عــدم فرض رسوم أو ضرائب داخليــة على جميع المنتجات المتبادلة تفوق مثل هذه الرسوم على المنتجات المحلية المماثلة .

(هـ) تحريم منع أى دعم للصادرات مهما كان نوعه ، عندما يكون هناك انتاج مماثل فى البلد المستورد للسلعة التى منحهــا لهــا الدعم .

(و) تحديد وسيلة الدفع المتعددة الأطراف لتسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجارى ، وذلك بانشاء اتحاد للمدفوعات وصندوق النقد العربى .

(ز) اعطاء الحق لكل دولة للتقدم بطلب استثناء بعض منتجاتها من أحكام السوق لأسباب جدية مبررة مع اعطائها الفترة المعقولة لسريان هذا الاستثناء .

ولا ريب أن المزايا والفوائد التى تحققها هذه التدابير تتمثل فى توفير المناخ دون الحاقه أى ضرر بأية دولة عضو .

٣ ـ تجدر الاشارة الى مقارنة موجزة بين ما تتضمنه اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت التى عقدت فى نطاق الجامعة العربية عام ١٩٥٣ ، وما يتضمنه قرار انشاء السوق العربية المشتركة من اجراءات لتنمية التبادل التجارى .

فاذا استعرضنا ما نصت عليه اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت فيلاحظ أنها قامت على عدة مبادىء نجملها فيما يلى :

(أ) اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية .

(ب) تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٥٪ على عدد من المنتجات الصناعية وبنسبة ٥٠٪ على بعض السلع الوسيطة ، وتطبق الأفضلية الممنوحة لهذه السلع على السلع التى تكون نسبة المواد العربية واليد العاملة المحلية فيها ٥٠٪ على الأقل من كلفة الانتاج الكلية .

(جـ) تتعامل البلاد العربية فيما بينها من حيث اجراءات التصدير والاستيراد على أساس المعاملة التفضيلية .

(د) عدم خضوع المنتجات المستوردة من بلد الى آخر الى رسوم داخلية تفرق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية فى البلد المستورد ٠

ولقد كانت هذه الاتفاقية عند وضعها (عام ١٩٥٣) بداية معقولة ، ولكنها أصبحت تفتقد عنصر التطور اللازم لمسايرة اتساع العلاقات الاقتصادية العربية بعد سنوات قليلة من ابرامها لوجود الثغرات الآتية فيها :

(أ) أنها لم تتضمن تطوير نسب التفضيل الجمركى الممنوح للبضائع العربية بحيث تزداد هذه النسب مع الوقت ، وبحيث تنتقل السلع من تفضيل أقل الى تفضيل أكثر من خلال نظام تلقائى معقول ٠

(ب) عدم تعرض الاتفاقية لتحرير التبادل التجارى من القيود ٠

(جـ) أن النص على أن يكون كلفة الانتاج بالنسبة للسلعة العربية بنسبة ٥٠٪ من كلفة الانتاج الكلية لا تتفق مع وضع الصناعة العربية التى تتشكل فى معظمها من صناعات تحويلية لمنتجات نصف مصنوعة مستوردة من الخارج ، مما لا يمكن معه أن تتوفر النسب المطلوبة لكلفة الانتاج المحلية بهذه النسبة ٠

واذا كان ما سبق يمثل أوجه قصور فى هذه الاتفاقية فان قرار السوق العربية المشتركة قد عمل على سد هذه الثغرات بأن نصت أحكامه على تلازم التحرير من الرسوم الجمركية ، والرسوم والضرائب الاخرى مع تحرير القيود الادارية ، وتخفيض نسبة كلفة الانتاج المحلية الى ٤٠٪ بدلا من ٥٠٪ من اجمالى الكلفة الكلية للانتاج ، وسيساعد ذلك على نمو المبادلات التجارية خاصة بالنسبة للسلع الصناعية العربية ٠

ولقــد سبق أن جرت محاولات لتعــديل بعض بنود اتفاقية تسهيل التبادل التجارى ، وتنظيم تجــــارة الترانزيت لتساير اتساع العلاقات التجارية العربية آخرها اجتماع لجنة فنية شكلتها الجامعة العربية عــام ١٩٧٤ لبحث تعــديلها ــ ورأت اللجنة التوصية بدعــوة الدول العربية غير المنضمة الى اتفاقيــة الوحــدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة الانضمام الى الاتفاقية ، على أســاس الانضمام الكلى اليها ، أو الانتساب الجزئى الى المرحلة التى تناسبها من مراحل السوق العربية المشتركة ، بدلا من تعــديل اتفاقية تسهيل التبادل التجارى •

ويستخلص من هــذه التوصية أن قرار السوق العربية المشتركة أصبح الاطار العملى لتنمية التجارة بين البــلاد العربية •

ثانيا ــ سير مراحل تطبيق قرار السوق العربية المشتركة منذ عام ١٩٦٥ حتى الآن :

٤ ــ بدأ تنفيذ أحكام قرار السوق العربية المشتركة منذ ١/١/١٩٦٥ من قبــل أربع دول أعضاء فى اتفاقية الوحــدة الاقتصادية العربى وهى : المملكة الاردنية الهاشمية ، والجمهورية العــربية السورية ، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية العراقيــة •

١ ــ وسار تنفيذ المراحل (مراحل التحرير من الرســوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى) حسب البرنامج المرسوم لهــا ، بل ان الدول المنفــذة لقرار السوق العربية المشتركة قــد اتخــذت قرارا عام ١٩٦٨ باختصار التحرير ، وذلك بزيادة نسب الاعفــــاء بالنسبة للسلع الصناعية من ١٠٪ الى ٢٠٪ اعتبارا من عام ١٩٦٩ ، بحيث يتم الاعفــاء الكامل لهــذه السلع من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى والقيــود الادارية فى ١/١/١٩٧٤ ، والجــدير بالذكر أن الدول المنفــذة لقــرار السوق كانت قــد اتخــذت خطوة هامة أخرى حين قامت بسحب جميع السلع التى استثنتها من أحكام التحرير فى فبراير عام ١٩٦٦ •

والخلاصة أن تنفيذ أحكام السوق بدأ بصورة مشجعة ـ واستمر سير المراحل حتى تم الاعفاء الكامل لجميع السلع المتبادلة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى فى ١٩٧١/١/١ . وبذلك تم تحقيق الشرط الأساسى لقيام منطقة التجارة الحرة اعتبارا من ذلك العام بين الدول العربية الأربع التى نفذت قرار السوق •

٥ ـ بيد أنه بالرغم من تحقيق هذه الانجازات فى مجال تحرير التجارة العربية فقد كانت مشكلة القيود الادارية تمثل الصعوبة الوحيدة التى تواجه استكمال تحقيق المنطقة التجارية الحرة ، وهذا بالاشارة الى ان نشأة هذه القيود يرجع الى الأوضاع الاقتصادية التى أدت الى الأخذ بها ، الا أن حرب يونيو عام ١٩٦٧ وما ترتب عليها من أعباء شديدة على معظم الدول العربية خاصة تلك المنفذة لأحكام السوق قد أدت الى تغيير واسع المدى ، كان من اهم مظاهره تفاقم الاختلال فى موازين المدفوعات ، الأمر الذى أدى الى قيام بعض الصعوبات التى تمثلت فى اتباع نظم وسياسات تجارية تضمنت قيودا على التجارة الخارجية ـ وقد تركت هذه القيود أثرها على تطبيق قرار السوق العربية المشتركة بالصورة المطلوبة وخاصة بالنسبة لتحرير التبادل التجارى من القيود الادارية والنقدية •

ومن أمثلة النظم التجارية التى تضمنت بعض القيود على التبادل التجارى من القيود الادارية والنقدية •

اجازات الاستيراد والتصدير التى تفرض لغير الاجراءات الاحصائية بهدف منع أو حظر تصدير واستيراد بعض السلع •

الحصص النقدية التى قد تمنع تبادل بعض السلع ان لم يكن مخصص لها حصة نقدية لاستيرادها •

القطاع العام الذى اتبع سياسة كثيرا ما تضمنت توجيه عمليات التصدير والاستيراد •

اتفاقيات الدفع الثنائية التي عقدت بين بعض دول السوق العربية (مصر وسوريا والعراق) والتي كان من المفروض أن تكون أداة لتنمية التجارة بينها ، الا أنها أدت الى خروج كثير من السلع التي يمكن تبادلها داخل نطاق السوق ، وتفضيل تصديرها للخارج بهدف الحصول على النقد الحر .

٦ — ولقد تطرق المجلس وأمانته العامة الى موضوع معالجة هذه القيود وتذليلها ، وأعدت دراسات هامة فى هذا الشأن اتخذ المجلس على ضوئها عدة قرارات هامة نجم عنها تخفيف حدة هذه القيود خلال مراحل تنفيذ قرار السوق . وبعد انتهاء هذه المراحل أقر المجلس خطوات عملية لازالة ما تبقى من قيود لاكتمال تحقيق منطقة التجارة الحرة فى المرحلة الحالية . وذلك بالموافقة على مجموعة من الاجراءات التى تكفل ذلك — وآخرها قرار ٦٩٧ لسنة ١٩٧٥ . ونجمل هذه الاجراءات فيما يلى :

(أ) ضرورة الغاء القيود الادارية واخراج مشروع صندوق النقد العربى الى حيز التنفيذ فى أقرب وقت ممكن .

(ب) أن تعمل الدول الأعضاء على اعطاء الأولوية المطلقة لسد حاجات الدول الأعضاء من السلع الهامة التى تنتجها ، وأن تخصص هذه الدول جزءا من مخصصات برنامج استيرادها بالعملة الحرة بغرض الاستيراد من هذه الدول .

(ج) ضرورة تضمين خطط التجارة الخارجية للدول الأعضاء العمل على زيادة التبادل التجارى فيما بينها .

(د) تحسين وسائل الشحن ، وتبسيط الاجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير ، وعلاج مشاكل الترانزيت .

(هـ) الطلب من الدول الأعضاء تحـديد نسبة معقولة من الربح بالنسبة للسلع المستوردة من الدول الأعضاء الأخرى لتستطيع الوقـوف أمام منافسة السلع البديلة كلما أمكن ذلك •

(و) التعجيل بوضع برنامج التبدل التجارى متعـدد الأطراف فى ضـوء أحكام قرار السوق وفى اطار المجلس . واعتبار الحجم المنصوص عليه فى الاتفاقيات الثنائية نقطة البدء فى ذلك ، وضرورة قيام الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بهـذه الاتفاقيات والبروتوكولات والتقـارير اللازمة عن متابعـة تنفيذها لتقوم الأمانة العامة بدراسـتها وتقـديم المقترحات بشأنها تمهيدا لوضـع الخطة السنوية متعـددة الأطراف التى تحـل محـل الاتفاقات الثنائية •

(ز) التوسـع فى تقـديم المزايا للمراكز التجارية وأجنحة الدول الأعضاء فى المعارض الدولية لهذه الدول عن طريق تخصيص حصـة نقـدية معقولة لكل منها للاستيراد من الدولة التى ينتمى اليهـا المركز أو الجنـاح •

(ر) أن تحاط الأمانة العـامة علمـا بصورة مفصلة بالمشاكل التى تصادف التبادل التجارى بين كل عضو وسائر الدول الأعضاء •

(ط) أن يسارع الى عقـد اجتمـاعات دورية بين ممثلى منتجى ومصـدرى ومستوردى السلع التى تواجه تسويقها صعوبات فى الدول الأعضاء ، ويمكن الاسـتفادة من معـونة الأمم المتحدة للامانة العامة فى هـذا الشأن فى مجـال تنمية الصادرات لحل هـذه المشاكل ، كما يمكن العمل على ايجـاد مصادر جـديدة لصادرات الدول الأعضاء التى تعـانى من تخلف هيكلها الانتاجى ، وذلك لدعم المشروعات العربيـة

المشتركة والمتصلة بالتبادل التجارى وتمكينها من الحصول على التمويل اللازم .

(ى) دراسة امكانيات التعاون المستمر بين الدول الأعضاء بخصوص التسويق المشترك لبعض منتجاتها وبخصوص الواردات الى الدول الأعضاء من دول اخرى .

هذا وتقوم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار مع الدول الأعضاء ، وهناك بوادر ايجابية لتنفيذ هذا القرار أهمها خروج مشروع صندوق النقد العربى الى حيز التنفيذ ، الا أن هذه الخطوات تعثرت أو بمعنى آخر توقفت نتيجة للخلافات العربية التى انتهت بتجميد عضوية مصر فى الجامعة العربية عام ١٩٧٩ .

٧ -- ومن الخطوات الأخرى التى اقترحت فى هذا الشأن انشاء ادارة بالأمانة العامة للجامعة لتنمية التبادل التجارى كأحد التدابير المساعدة لتنمية التجارة بين الدول العربية ، وتختص هذه الادارة بدراسة كل السبل اللازمة لتنمية التبادل التجارى بينها ، سواء من ناحية دراسة الأسواق العربية أو القيام بدراسات سلعية للتعرف على امكانيات ومحاولات تسويقها ، وقد بدأت هذه الادارة عملها بالاستعداد لاصدار دليل المصدرين والمستوردين فى العالم العربى والسلع التى يتعاملون فيها ، كما أنها بصدد الانتهاء من بعض الدراسات للاسواق العربية ، وكل ذلك بهدف خلق شبكة من المعلومات التجارية المتداولة — التى تبدو الحاجة اليها كبيرة على مستوى العالم العربى — بين الدول العربية وتعريف المواطن العربى بالانتاج العربى فى مختلف أقطاره .

٨ — ناحية هامة تجدر الاشارة اليها وهى أنه بالرغم من اتساع عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (من خمس دول الى ثلاثة عشر دولة) فأن الدول المنفذة لأحكام السوق فعلا كانت أربع دول

فقط . ومرد ذلك الى آن معظم هـذه الدول قـد انضمت الى اتفاقيـة الوحـدة الاقتصادية العربية فى فترة لاحقـة ، ولابد لهـا من فترة لدراسة تطبيقها لقرار السوق بالصـورة التى لا ينجم عنهـا أى ضرر بمواردها الاقتصادية والمـالية وصناعاتها القائمة ، ويمكن القـول أن فترة دراسة هـذه الدول لطريقة تطبيقها لقرار السوق قـد قاربت على الانتهاء ، وأن النتائج الأولية لهـا تنشر بالخير ، بل أن بعض هـذه الدول بصـدد اتخاذ الاجراءات الرسمية لتطبيق قرار السوق العـربية المشتركة ـ ولكن حينما تم ذلك فعلا كانت العلاقات العربية متردية .

٩ ـ على الرغم من الظروف التى مر بها تطبيق قرار السوق العربية المشتركة فقـد سجل حجم التبادل التجارى لدول السوق زيادة كبيرة منذ البـدء بتنفيذ أحكامه عـام ١٩٦٥ حتى عـام ١٩٧٤ ، فقـد زادت صادرات هـذه الدول الى بعضها البعض بنسبة ١٩٦٪ والواردات بنسبة ٢١٦٪ ، هـذا وان كانت نسبة تجارة هـذه الدول مـع بعضها البعض لا تزال تمثل نسبة ضئيلة نسبيا من حجم تجارتها مـع العالم ، ويرجع ذلك الى عـدة أسباب تتعلق بهياكل الانتاج ، ويمكن أن نعزى ذلك الى الاعتبـارات الآتيـة :

(أ) عـدم وجود التنسيق اللازم بين الخطط الاقتصادية القطرية لتنسيق الموارد والانتـاج ولربط الانتـاج بالطلب فى السوق العـربية .

(ب) طبيعة تركيب الهيكل السلعى للتبادل التجارى من ناحية خروج مواد خام رئيسية كالنفط والقطن من دائرة التبادل التجارى بين الدول الأعضـاء .

(جـ) عـدم وجود فائض دائم ومستقر للتصـدير خاصـة من السلع التى يمكن تبادلها فى نطاق السوق العربية .

(د) وجـود ارتباطات خارجية لتصـدير سـلع أساسية يمكن تسويقها فى نطاق السوق العربية يصعب التحرر منها بسهولة.

١٠ ـ لقـد بدأ المجلس فى معالجة أوجه القصور فى عملية التكامل الاقتصادى العربى ، فقـد كانت الفترة من منتصف عـام ١٩٧٢ حتى أوائل عام ١٩٧٣ مرحلة لتقييم ومتابعة أعمال المجلس منذ انشائه ، ولوضع تصـور واضح لمرحله العمل المقبلة ، وازالة الصعوبات التى اعترضـت مسيرة الوحـدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة وفـق برنامج عمل محـدد ، وقـد تم وضع هـذا البرنامج وأقـره المجلس بقراره رقم ٦١٢ فى الجزء الثانى من دورته العادية العشرين التى عقدت فى ١٩٧٣/٣/٢٧ ، ويعتبر هـذا القرار نقطـة تحول فى تاريخ المجلس من حيث تحـديده لبرنامج عمـل واضح لنشـاط المجلس فى المرحلة التاليـة ، وأهم ما نص عليـه القرار ما يلى :

(أ) اعتبار التحرير الكامل للتبادل التجارى من القيـود الادارية والكميـة هـو الأسـاس .

(ب) اعطاء الأهمية القصوى لتنسيق الخطط الانمائية والمشروعات بين دول المجلس .

(جـ) أن يترتب على المشروعات المشتركة زيادة معـدلات النمـو فى اقتصاديات الدول الأعضاء ، على أن تأخـذ هـذه المشروعات فى الاعتبار وضـع الدول العربية الأعضاء الأقل نموا .

١١ ـ ولوضع ما سبق موضع التنفيذ يجرى التركيز على الآتى :

(أ) الاهتمام بصيغة المشروعات العربية المشتركة كمدخل من مداخل التكامل الاقتصادى العربى المتـدرج ، وأقـر بشأن هـذه المشروعات عـدة مبادىء تهـدف الى اقامة شركات عربيـة مشتركة لتنميـة الانتـاج .

(ب) اقامة اتحادات فى مجالات الصناعات القائمة للتنسيق بينها .

(جـ) وضع برنامج زمنى محدد لتنسيق الخطط الانمائية العربية .

(د) انشاء صندوق نقـد عربى .

١٢ ــ وهناك علاقات وثيقة بين هـذه الاجراءات التى اتخذها المجلس وبين تنمية وتوسيع التبادل التجارى ــ ونوجز دور كل منها فى الآتى :

(أ) دور المشروعات المشتركة فى تنمية وتوسيع التبادل التجارى :

تسهم المشروعات المشتركة بفاعلية فى دعم القاعدة الانتاجية فى أرجاء المنطقة ، مما يؤدى الى الزيادة المتنامية فى المنتجات القابلة للتبادل بين الدول الأعضاء داخل نطاق السوق ، كما أن هـذه المشروعات تمثل أداة لتحريك الموارد المحلية فى دول المشروع ، والتى لم تستغل بعد لاقامة مشروعات مترابطة ومتكاملة مما يحقق زيادة فى الانتاج .

وقد خطا المجلس فى هـذا المجال خطوات ملموسة ، وتم خروج ثلاثة مشاريع عربية الى حيز التنفيذ وهى :

١ ــ الشركة العربية للتعدين برأسمال قدره ١٢٠ مليون دينار كويتى ، ومقرها عمان .

٢ ــ الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية برأسمال قدره ٦٦ مليون دينار كويتى ومقرها دمشق .

٣ ــ الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتى ومقرها القاهرة .

وفضلا عن ذلك فان المجلس كان على وشك اتخاذ الاجراءات النهائية لاخراج الشركة العربية للزراعة والانتاج الغذائى ، والشركة

العربية للسياحة الى حيز التنفيذ ، وقد أقر المجلس قيام هاتين الشركتين من حيث المبدأ ، وكان من المأمول أن تخرجا الى حيز التنفيذ فى دورة المجلس السابعة والعشرين فى يونيو عام ١٩٧٦ .

(ب) دور الاتحادات فى توسيع وتنمية التبادل التجارى :

عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اقامة الاتحادات فى مجال الصناعات القائمة ، فمن المعروف أن غيبة التنسيق الصناعى بين الدول العربية قد أدى الى قيام صناعات مماثلة خلق نوعا من المنافسة الضارة التى كثيرا ما نجم عنها فرض قيود حماية شديدة كان لها أثرها على التبادل التجارى فى المنطقة ، وقد دعا ذلك الى البحث عن صيغة مناسبة للتنسيق بين هذه الصناعات — بما لا يضر بمصالح أية دولة عضو — وهى صيغة الاتحادات النوعية المتخصصة ، حيث تعمل على حل المشاكل المتعلقة بالانتاج والتنسيق فى مجال الأعمال والمجالات التجارية لحماية مصالح الدول الأعضاء ، وتنسيق انتاج وتسويق الدول الأعضاء فى الأسواق العربية أولا وفى الأسواق الاجنبية ثانيا .

وفى هذا المجال تم انشاء ثلاثة اتحادات هى :

١ — الاتحاد العربى للأسمدة .

٢ — الاتحاد العربى للصناعات النسيجية .

٣ — الاتحاد العربى للصناعات الهندسية والكهربائية .

كما أن المجلس قام بدراسة انشاء اتحادات أخرى هى :

١ — الاتحاد العربى للصناعات الغذائية .

٢ — الاتحاد العربى لمنتجى الأسماك .

٣ — اتحاد الموانىء العربية .

٤ — الاتحاد العربى لصناعة الأسمنت والمنتجات الأسمنتية .

وعلى ضــوء انجازات المجلس فى الفترة الأخيرة فان الحاجة قــد بدت ملحــة الى ايجاد صيغة معينة لتنسيق الخطط القطرية لتســاهم ــ الى جانب المشروعات المشتركة ــ فى دعم القاعــدة الانتاجية العربية بوجــه عام ، مــع مراعاة التنسيق بين منتجات المشروعات الانمائية فى هــذه الخطط بحيث تزول المنافسة بينها فى عمليات التصــدير •

وانطلاقا من هــذا المفهــوم اتخــذ المجلس فى دورته العــادية الخامسة والعشرين التى عقــدت فى ١٩٧٥/٦/٤ القرار رقم (٧٠٠) نص فيــه على : « تضــع الأمانة العامة برنامجا متطورا ومتدرجا تشترك فى تنفيذه بالتعاون مــع أجهــزة التخطيط فى الدول الأعضاء بهــدف السعى الى تذليــل الصعوبات والعقبات التى صاحبت محاولات التنسيق بين الخطط الانمائية العربية ، والعمل على استكمال جميع الشروط الفنية التى تحقق الوصول الى مستوى مقبول من التنسيق الفعال بينها على المستوى القــومى اعتبارا من ســنة ١٩٨١ » •

وقــد تم اعــداد هــذا البرنامج ، وروعى فيه أهمية تطوير العمل التنسيقى بمــا يكفل الوصول الى مستوى التنسيق المسبق بين الخطط ، واعــداد الدراسات اللازمة لذلك فى وقت ملائم ، اذ أن التجربة قــد أظهرت بالفعــل أنه ليس من السهل على الاطلاق أن يجرى التنسيق لاحقا لاعــداد الخطط ، والى أن يتم بلوغ هــذه المرحلة المحــدد لهــا سنة ١٩٨٠ فانه تجرى معالجات مختلفة للتنسيق بين الخطط فى الحــدود التى تسمح لهــا الامكانيات المتاحــة •

١ ــ الدراســات القطــرية •

٢ ــ الدراســات القطاعيــة والصناعيــة •

٣ ــ متابعــة تنفيــذ الخطط •

٤ ــ تقييم النمــو فى النصف الأول من السبعينات •

٥ ــ مناقشـــه خطط الدول الأعضـــاء •

٦ ــ المشروعـــات المشـــتركة •

٧ ــ تنسـيق الأســاليب والمفــاهيم •

٨ ــ التخطيط بعيــد المــدى •

٩ ــ التنبــؤات بعيــدة المــدى •

١٠ ــ بنـــاء النمـــاذج •

ونص القرار المذكور على أن يتم الانتهاء من تنفيذ هــذا البرنامج فى نهاية عام ١٩٨٠ ، كما كفــل القرار استمرارية ودوام متابعة ومناقشة برنامج العمــل واقتراح أية تعــديلات يتطلبها تنفيذ هــذا البرنامج •

(د) دور صندوق النقــد العربى فى تنمية وتوسيع التبادل التجارى :

أقــر المجلس قيــام صندوق نقــد عربى برأسمال قــدره ٢٥٠ مليون دينــار عربى حسابى ، ومن بين أغراض هــذا الصندوق تسوية المدفوعات التجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية •

هــذا بالاضافة الى اسهامه فى تحقيق أغراض أخرى أهمهـــا تصحيح الاختلال فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، وتحقيق استقرار أســعار الصرف بين العملات العربية ، وتحقيق قابليتها للتحويل ، والعمل على ازالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء ، وارســاء السياسات ، وأساليب التعاون النقــدى العربى بمــا يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادى العربى ، ودفــع عجلة التنمية الاقتصادية فى الــدول الأعضــاء •

١٢ ــ واذا كان ما سبق يمثل خطــوات هامة وجادة نحو التنسيق والتكامل الاقتصادى والتجارى فى العالم العربى فان هنـــاك بعض

المتغيرات الايجابية على المستوى القطرى يمكن القول أن السوق العربية تدعمها وتزيد من فعاليتها وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلى :

(أ) قيام المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية بازالة كافة القيود على التبادل التجارى بينهما وفقا لما نص عليه أحكام قرار السوق العربية المشتركة .

(ب) الغاء اتفاقيات الدفع الثنائية بين دول السوق العربية المشتركة (مصر وسوريا والعراق) وهى التى كانت تتضمن تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجارى تطبيقا لنص المادة ١٦ من أحكام السوق اذ لم يكن هناك اتحاد عربى للمدفوعات وصندوق نقد عربى يمكن أن يؤدى هذا الدور بصورة متعددة الأطراف ، كان من المفروض أن تكون الاتفاقيات أداة لتوسيع التجارة بين بعض دول السوق قد أدت الى خروج سلع هامة من دائرة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء وتفضيل تصديرها أو تصدير معظمها الى الدول خارج نطاق السوق بغية الحصول على نقد حر أو الحصول على سلع استراتيجية هامة لا يتوفر انتاجها فى أية دولة عضو ، وعلى ذلك فانه بعد الغاء هذه الاتفاقيات يصبح من الميسور التعامل فيما بين دول السوق بالنقد الحر، ومن شأنه أن يؤدى الى ادخال سلع حيوية الى التبادل التجارى بين دول السوق .

(ج) تطوير نظام التجارة فى جمهورية مصر العربية مما سيؤدى الى حرية أكبر فى سياسة الاستيراد والتصدير ، وبالتالى الى خلق فرص أوسع لزيادة التبادل التجارى مع الدول الأعضاء .

١٤ ــ واذا كانت هــذه التغيرات تهــدف فى مضمونها الى نبادل المزايا والمنافــع وتشجيع قيام المشروعات المشتركة ، فان ارتباطها بالسوق العربية المشتركة يعتبر العامل الأساسى لانجاحها لعــدة أسباب . أهمها وجــود السوق العربية الواســعة التى يمكن أن تستوعب انتاج المشروع المشترك ، وتوفر عنصر التكامل فى الانتاج على المستوى الاقليمى ، لذلك فان الدول العربية المطبقة لأحكام السوق قــد اتفقت مؤخرا على رفــع ما تبــقى من قيود على تبادل التجارى بينها ، كما أن الدول الأعضــاء الأخرى بصــدد تطبيق قرار السوق وصولا الى تحقيق شمولية أحكامه.

رابعا ــ تصور الأمانة العامة لموقف المؤتمر فى المرحلة الحالية :

١٥ ــ انطلاقا من أهمية هــذا المؤتمــر الذى يضــم مسئولى أهم القطاعات الإقتصادية فى العالم العربى ، ومن الأهمية التى يوليها فى كل دوراته بموضوع اتفاقية الوحــدة الاقتصادية العربية ، والسوق العربية المشتركة ، وتوصياته البنــاءة التى تهــدف الى دعــم السوق العربية المشتركة منذ انشائها فان الأمانة العامة تقــدمت بمذكرة الى المؤتمــر استعرضت فيها قرار السوق والصعوبات التى صادفت تنفيذه والانجازات التى تمت فى نطاق الوحــدة الإقتصادية العربية فى العامين الأخيرين ، وقيام المشروعات العربية المشتركة . وتقترح على المؤتمــر أن يتخــذ التوصيات التى تتناسب مــع مسيرة السوق العربية فى المرحلة الحالية والتى تؤدى الى تحقيق الأهــداف والأسس الآتية :

(أ) دعــوة بقية الدول العربية الى الانضمام الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها الاطار المرن والمــلائم للعمــل الاقتصادى العربى المشترك فى مختلف المجالات والأنشــطة الاقتصــادية .

(ب) اعتبار قرار السوق العربية المشتركة المنبثق عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية هــو العنصر الأساسى القادر على خلق

ترابط على المستوى العربى بين عوامل الانتاج والطلب ، والصيغة التجارية التفضيلية المتعددة الأطراف التى يجب أن تنظم العلاقات التجارية العربية حيث ان تطبيق هذا القرار يسمح بتبادل أوسع للسلع العربية خاصة بعد خروج المشروعات المشتركة لحيز التنفيذ •

(جـ) ان المرحلة الحالية للعمل الاقتصادى العربى المشترك ودعم السوق العربية المشتركة تستلزم الأخذ بالمبادىء الأساسية للسياسة التى أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى مجال التنسيق الزراعى والصناعى : والتى خرجت بموجبها مشروعات التعدين ،والثروة الحيوانية والأدوية الى حيز التنفيذ وهذه المبادىء هى :

(أ) السير فى تنفيذ تنسيق خطط التنمية الاقتصادية القطرية وفقا للبرنامج الذى أقره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية •

(ب) السير فى تحقيق المزيد من انشاء المشروعات المشتركة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التى تستفيد منها جميع الدول العربية •

(جـ) انشاء المزيد من الاتحادات النوعية حسب أنواع الانتاج بالنسبة للأنشطة التى توجد فيها صناعات قائمة فى الدول العربية بهدف التنسيق بينها •

ان العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجى بحجمها الكبير ينبغى الاستفادة منها فى دعم المصالح العربية المشتركة وتقوية المركز التفاوضى العربى فى أسواق التجارة الغربية بدلا من دخولها هذه الأسواق بصورة منفردة •

وتبدو الحاجة الى اتفاق بين الدول العربية على صيغة عملية لتنسيق موقفها تجاه العالم الخارجى ، خاصة وأن هذه الدول تعتبر من مجموعة الدول النامية التى تعانى من مشاكل كثيرة أهمها التناقص فى حجم صادراتها الرئيسية من المواد الأولية ، وتقلب أسعارها فى السوق العالمى ، وفى المقابل تزداد أسعار السلع الصناعية والاستثمارية والغذائية التى تستوردها من الدول المتقدمة مما ينجم عنه عجز فى موازين مدفوعاتها ، هذا بالاضافة الى أن غياب الصيغة التنسيقية العربية للتعامل مع السوق العالمية يجلعها أكثر عرضة التأثر بالأزمات والمشاكل خاصة تلك المتعلقة بالغذاء العالمى ، والنظام النقدى الدولى ، والتصنيع ، ونقل التكنولوجيا المتطورة .

واذا نظرنا الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وما انبثق عنها من سوق عربية مشتركة وما نصت عليه من ضرورة تنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يكفل بتنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمى نجد أنها تمثل الاطار العملى والصحيح لتنسيق الموقف الاقتصادى العربى حيال العالم الخارجى .

ولا جدال أن ابتعاد مصر عن المجموعة العربية ، وابتعاد المجموعة العربية عن مصر لمدة عشر سنوات منذ عام ١٩٧٩ كان له أسوأ الأثر على مسيرة التنمية فى كافة المجالات فى معظم الدول العربية ، وحد من نشاط وفاعلية الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، وجمد الآمال الكبار التى كان الجميع يعقدون الآمال عليها لقيام سوق مشتركة متكاملة ، والأمل كبير بعد أن عادت الأمور الى نصابها فى مطلع عام ١٩٨٩ بأن يكون هناك قوة دفع لاستكمال العمل على هذا الطريق ، وأن يكون فيما يحدث بين الدول الأوربية دافعا ووازعا للدول العربية للسير على الطريق السليم ، لأن فى ذلك مصلحة لكافة الشعوب العربية .

أســاليب التنســيق الصــناعى
والتعــاون الصــناعى بين البــلاد العــربية
(دراســة مقــدمة من المكتب الدائــم)

ان الغرض من هــذه الدراسة هــو استكشاف أساليب التعــاون والتنسيق الصناعى الممكن استخدامها فى ظــل نظام للتكامل الاقتصادى (اما على شكل اتحــاد جمركى أو سوق مشتركة) بين مجموعة من البلدان النامية . ومن ثم محاولة اقتراح ســوق للتعاون الصناعى العربى يتناسب مع امكانيات البلدان العربية وحاجاتها فى المرحلة الراهنة من تعاونها الاقتصادى . على أنه من المفيد أولا وكخلفية لهــذا الموضوع أن نلقى نظرة سريعة ومركزة على مبررات التنسيق الصناعى ومتطلبات نجاحه .

أولا ـــ مبررات التنسيق الصــناعى :

لقــد أولت أغلبيــة البلدان الناميــة اهتماما بارزا بالتنمية الصناعية ضمن اطار خططها الانمائية العامة ، نظرا للدور الذى يمكن أن تلعبــه الصناعه فى توفير العمالة وزيادة الدخــل الفردى ، فضلا عن تنــويع مصادر الانتاج ، وبالتــالى تركيز النشاط الاقتصــادى على أسس تؤمن استقراره واطــراد نمــوه .

والأمر الذى تجــدر ملاحظته هنا أن نمط التصنيع فى معظم البلدان النامية جاء متجانسا بفعــل السياسات والأوضاع الاقتصادية المتشابهة فى هــذه البلدان ، فباستثناء الصناعات القليلة التى أنشئت لتصنيع المواد

الأوليه المتوافرة محليا اتخـــذت البلدان النامية بصورة عامة الاستبدال الاستيرادى كمدخـــل لعملية التصنيع ، مستفيدة فى ذلك من وجـــود سوق محلية يمكن حمايتها بفرض رسوم جمركية على الاستيراد ، الا أن ضـــيق هـــذه السوق فى معظم الأحيان (سواء من حيث عـــدد السكان أو مستوى الدخـــل الفردى) كان لـــه انعكاسات على طبيعة عمليـــة الاستبدال الاستيرادى وتسلسلها ، وعلى مستوى الأكلاف الصناعية ، فمن ناحيـــة يلاحظ بأن الصناعات التى أقيمت فى معظم البلدان النامية كانت لانتاج السلع المعـــدة للاستهلاك المباشر ، ولا يوجـــد بينها أى ترابط . وغالبا ما تعتمد على استيراد السلع الوســـيطة اللازمة للانتـــاج والتى لا تتوافر محليا ممـــا يزيد من اعباء الاستيراد بدلا من تخفيفها ، ومن ناحية أخرى يلا حظ بأن نشوء الصناعات فى ظـــل حماية جمركية قـــد ساهم فى جعـــل أكلاف الانتاج الصناعى مرتفعة ، بحيث تضيق امكانيات التصـــدير الى الخارج فى حال زيادة الانتاج عن الحاجة المحلية ، هـــذا فضلا عن أن قيام بعض الصناعات بطاقات انتاجية تفوق القدرة الاستيعابية للسوق المحليـــة ، أما لأســـباب تتعلق بالتكنولوجيـــا المستعملة ، أو بسبب استعجال اقامة هـــذه الصناعات قبل وجـــود طلب كاف عليها قـــد زاد من حـــدة مشكلة ارتفاع أكـــلاف الانتاج الصناعى .

ان هـــذا الواقع شكل بالنسبة للكثير من البلدان النامية مأزقا لابد من تجاوزه كى تستمر عمليـــة التنمية الصناعية فى تسلسلها المنطقى ، فالتقـــدم الحقيقى للصناعة يحتاج عادة الى ســـوق واســـعة لكى يمكن الاستفادة من توفيرات الانتاج الواســـع النطاق ، خاصـــة وأن صناعات السلع الوسيطة والانتاجيـــة تكون عـــادة مبنية على أســـاس مثل هـــذا الانتاج ، الا أن البلدان النامية على وجـــه الاجمـــال ليس بمقـــدورها منافسة البلدان الصناعية المتطورة الا فى مجالات محـــددة جـــدا (مثل بعض الصناعات التى تعتمد على اليـــد العـــاملة المتوافرة لديها بكثرة)

وتحتاج الى وقت ليس بقليل لكي تكتسب ميزة نسبية فى انتـاج بعض الفروع الصناعية .

وازاء ذلك فقد عمدت مجموعات مختلفة من الدول النامية الى اللجوء الى التنسيق الصناعى كوسيلة للتغلب على ضيق السوق المحلية. وبالتالى مسارعة انمائها الصناعى واكتفائها الذاتى بالاستفادة من مزايا الانتاج الواسع النطاق ، وتوسيع نطاق الاستبدال الاستيرادى بجعل اقامة قاعدة صناعية أعرض أمرا ممكنا فى مرحلة مبكرة من عملية التصنيع . وهناك فوائد أخرى أسهمت أيضا فى التشجيع على التنسيق الصناعى نذكر بينها :

١ ــ توسيع نطاق التخصص الانتاجى ، اذ أن اتساع الرقعة الجغرافية للسوق يتيح توطين الصناعات فى الأمكنة الأكثر تناسبا لها ، خاصة اذا كانت هذه الصناعات لتصنيع المواد الأولية ، فمن الأفضل أن تنشأ حيث توجد هذه المواد توفيرا لنفقات النقل ، كما يمكن عن طريق التنسيق العمودى أن تتخصص كل من البلدان المعنية فى انتاج جزء أو أكثر من السلع الصناعية المعقدة الانتاج كالسيارات والمحركات وغيرها .

٢ ــ زيادة الكفاءة فى الانتاج الصناعى ، وذلك عن طريق زيادة المنافسة بين البلدان المعنية بالتنسيق والتى تنتج سلع مماثلة ، هذا مع العلم أنه بالرغم من أن الحماية الجمركية على مستوى البلد الواحد نزل بعد قيام التنسيق ، فانها تستبدل بحماية على نطاق اقليمى لا تستوجب التضحية بفرص الاستفادة من الانتاج الواسع النطاق والتخصص الانتاجى والكفاءة .

٣ ــ التخفيف من اعتماد البلدان المعنية بالتنسيق على العالم الخارجى ، وبالتالى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادى عن طريق توسيع

السوق المحلية لهـذه البلدان وهـذا أمر هام ، اذ أنه يجعـل النمـو الاقتصادى غير مرهـون الى حـد بعيد بالتطورات الاقتصادية الدولية التى غالبا ما تكون لغير صالح البلـدان النامية •

على أنه يستخلص من التجارب التى مرت بها البلدان النامية التى عملت على تنسيق نمـوها الصناعى أن نجاح عملية التنسيق يتطلب أن تكون البلدان الراغبة فى التنسيق على نفس المستوى من النمو الاقتصادى كى لا يستأثر البلـد الأكثر نمـوا بالصناعات الجـديدة التى تقوم على أساس السوق الموسعة ، وبالتالى يحصل المزيد من عـدم التكافـؤ فى توزيع المداخيل بين البلدان المعنية ، يضاف الى ذلك أن أسـعار سـلع الصناعات المنسقة قـد تكون أعلى من الأسعار العالمية للسلع المماثلة •

وبالتالى فى حال عـدم تكافـؤ المنافع بين البلدان المعنية بالتنسيق فان ذلك يشكل عبئا قـد يؤدى الى انسحاب البلدان المتضررة من اتفاقية التنسيق أو حتى انفراط الاتفاقية نفسها ، ويجب الأخـذ بعين الاعتبار هنـا أن الايرادات الجمركية للبلدان المنضمـة الى التنسيق تتأثر من انخفاض الاستيراد من الأسواق العالمية ، وهـذا مما يحـد من امكانياتها لتمـويل المشروعات الانمـائية •

وهنـاك أمر آخر يتوجب توافره لتأمين نجاح عمليـة التنسيق الصناعى ألا وهـو وجود بنيـة أساسية على مستوى البلـدان المعنية بالتنسيق لخـدمة التنمية الصـناعية ، فهـذا يتطلب شبكة واسعة من الطرق والمواصلات وتوافر الكهرباء وكل ما تحتاجه الصناعة من استثمارات أساسية ، وفى هـذا المجال يمكن أن يتم انشاء بنـك اقليمى تساهم فيه البلدان النامية المعنية لتمويل اقامة مثل هـذه المشروعات •

ثانيا ــ اقامة أســاليب التنسيق الصــناعى :

يوجــد ثلاثة أساليب رئيسية للتنسيق الصناعى تم استخدامها حتى الآن فى البلــدان النامية وهى :

١ ــ التحرير الكامل لجميع السلع الصناعية المنتجة فى البلــدان المعنية وذلك بانشاء ســوق مشتركة أو اتحاد جمركى أو منطقة تجــارة حرة ، ويعتمد هــذا الأسلوب على عــوامل السوق بالنسبة لتوطــين الصناعات ، ويسمح للبلــدان المعنية بالتنافس فى اجتــذاب الصــناعات فى أراضــيها •

٢ ــ التحرير الكامل لسلعة أو أكثر من السلع الصــناعية التى يتم انتاجها فى البلدان المعنية ، وذلك ضمن اطــار اتفاقيــة لتخطيط تنسيق الصــناعات القائمــة •

٣ ــ التحرر الكامل لسلعة أو أكثر من السلع الصناعية التى لا تنتجها أى من البلدان المعنية . ولكن يرغب فى الشروع بانتاجها وفــق توزيع يتم الاتفاق عليــه بموجب اتفاقيــة •

ومن الواضح أن الأســلوب الأول يتطلب تحرير تبــــادل السلع الصناعية من القيود الجمركية والادارية ، ومن ثم تروقــع حصول التنسيق الصناعى المنشود ، فى حين أن الأســلوبين الثانى والثالث يركزان على الانمــاء الصناعى المستقبلى ضمن اطار اتفاقيــات تنسيقية ، ومن ثم تعــديل السياسة الجمركية والاقتصادية بحيث يصبح من الممكن تنفيذ هــذه الاتفاقيــات •

كما أنه من الواضح أن هــذه الأســاليب الثلاثة يمكن استخدامها بصورة مشتركة ، فكثير من حركات التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية

(فى أميركا اللاتينية وأميركا الوسطى وأفريقيا الشرقية) بدأت على أساس الأسلوب الأول وهو تحرير المبادلات التجارية بين البلدان المتعاقدة ، غير أن هذه التجارب أثبتت أن تحرير المبادلات التجارية لا يعنى هذه بالضرورة الحصول على التنسيق الصناعى المنشود ، كما أنه لا يؤدى بالضرورة الى توزيع عادل للمنافع والأعباء الناجمة عن التنسيق .

فالواقع أن تحرير المبادلات التجارية لا يمكن أن يكون هدفه نهائيا فى أى مشروع اندماج اقتصادى ، وانما يجب النظر اليه على أنه هدف مرحلى ووسيلة لايجاد السوق الواسعة التى من شأنها أن تجتذب الاستثمارات المولدة للنمو الاقتصادى ، وهكذا فقد اتجهت حركات التعاون الاقتصادى المشار اليها الى عقد اتفاقيات مكملة لتنظيم التنسيق الصناعى فيما بينها ، وفيما يلى لمحة موجزة عن التجارب التى مرت بها هذه الحركات فيما يخص الأسلوبين الثانى والثالث من أساليب التنسيق الصناعى المذكور .

ان أبرز مثل بالنسبة للأسلوب الثانى هى منطقة التجارة الحرة فى أميركا اللاتينية ، فقد قامت الدول المشتركة فى هذه المنطقة بعقد اتفاقيات تكميلية لعدد من الصناعات التى يمكن أن تستفيد من الانتاج الواسع النطاق ، والتخصص فى الانتاج ، وتعانى من وجود قدرة انتاجية زائدة (مثل صناعتى السيارات ، البتروكيماويات) وبموجب هذه الاتفاقيات تتعهد البلدان الأطراف لتحرير السلعة أو السلع التى تشملها الاتفاقية من كافة القيود الجمركية والادارية ، ويتميز هذا الأسلوب فى أنه يسمح بالتقدم نحو الاندماج الاقتصادى عن طريق تنسيق الصناعات الممكن تنسيقها أو التى من الاسهل تنسيقها قبل غيرها ، الا أن التجربة أثبتت أن هذا الأسلوب لم يشجع كافة البلدان المشتركة فى منطقة التجارة الحرة الى الانضمام الى « الاتفاقيات المكملة » خاصة البلدان الأقل نموا أو التى ليس لديها الصناعة المشمولة بالاتفاقية

وهـذا فى حـد ذاته يخلق تمييزا فى التعامل ، ويولد توترا فى العلاقات بين البلدين الأطراف . ويضاف الى ذلك أن عقـد الاتفاقيات المذكـورة عملية معقدة . ويحتاج الى مفاوضات مطولة بين المصانع فى البلدان المختلفة. وبالتالى فان نجاح هـذا الأسلوب يكون اكثر ضمانا كلما كان عدد البلدان المعنية قليلا . وكذلك عـدد المصانع التى يشملها التنسيق .

أما بالنسبة للاسلوب الثالث الخاص بالتنسيق الصناعى فهو يتناول صناعات المستقبل . قـد استخدم ضمن اطـار السـوق المشتركة دول أمريكا الوسطى وغيرها من التكتلات الاقتصادية فى أفريقيا وآسيا ، وفيما يخص تطبيقه بين دول امريكا الوسطى يذكر بأن هـذه الدول عقـدت اتفاقا خاصا « بالصناعات الاندماجيه » يستهدف تشجيع قيام الصـناعات التى من الممكن أن تعمل بكفاءة اقتصاديه على مدى السوق المشـتركة . على أن يتم تحـديد هـذه الصناعات والموافقـة عليها من قبل اللجنـة المختصة ، وتقـوم الدول الأعضاء بتأسيس هـذه الصـناعات بموجب بروتوكولات توقع لهـذا الغرض ، وتنص عادة على موقع الصـناعة ، والطاقة الانتاجية للمصنع . والشروط التى يجب توافرها لاقامة مصانع اخرى مماثلة ، ومواصفات السلع المراد انتاجها ، وغير ذلك من آمور تهم المستهلك . هـذا ويتم تحـديد مكان اقامة الصناعة بطريق التفاوض بين الدول الأعضاء ، وبموجب الاتفاق المذكور تمنح « الصناعات الاندماجية » مزايا خاصـة . وحماية جمركية . كما أن هنـاك مصرفا لتمـويل هـذه الصناعات عند الحاجة ، وكذلك تمـويل مشروعات البنية الأساسية . وعقدت هـذه الدول اتفاقية بشأن الحوافز الضريبية التى يمكن آن تمنحها الدول الأقـل نموا لاجتذاب الصناعات اليها ، الا أن التجربة العمليـة أثبتت عـدة مصاعب فى التنسيق الصناعى لهـذه الدول ، خاصة بالنسبة لتـوزيع الصناعات عن طريق التفـاوض .

ان تعثر مشاريع التنسيق الصناعى بين البلدان النامية عمـوما يجب ان يفهم على ضـوء الاعتبارات التالية :

١ ــ أن التنمية الصناعية فى البلدان النامية تقـوم على الحماية الجمركية والقيود الادارية ، وبالتالى فان أسعار السلع الصناعية التى يراد تبادلها بين البلدان الأعضاء تكون أعلى من الأسعار العالمية لهـذه السلع ، وهـذا مما يدفع البلدان المعنية بالتنسيق الى التردد فى تخفيض الحماية الجمركية وازالتهـا •

٢ ــ بالرغم من ان التنسيق الصناعى يسمح بالأستفادة من توفيرات الانتاج الواسـع النطاق والتخصص الانتاجى ، الا أن الصناعات التى تقـام على هـذا الأساس غالبا لا تكون ذات فائدة لجميع البلـدان . فاستيراد بلـد لجانب من انتاج بلد آخر يشكل دعما للبلد المنتج فى مجال العمالة والدخـل ، وتكافؤ تبـادل الانتـاج لا يعنى بالضرورة تكافـؤ المنافـع من التنسيق بين البلدان المعنيه ، اذ ان القيمة المضافة قـد تختلف من صناعة لأخرى باعتبار أن التخطيط الصناعى قـد يرتكز الى القيمة المضافة كأسـاس فى اختيار الصـناعات •

٣ ــ أن قيـام الصناعات على أسـاس منسـق لا يؤدى الى التعويض على حكومات البلدان المعنية عن خسارة الايرادات الجمركيـة التى أحـدثتها عملية التنسيق الا فى حـدود الضرائب المباشرة وغـير المباشرة التى تفرض على أرباح البلدان ، وهـذا ما يدعـو فى كثير من الأحيان الى اقامة صندوق تعويض لتأمين تكافـؤ فى توزيع المنافع بين البلـدان المعنيـة •

٤ ــ أن دور التصنيع على المدى الطويل فى تحويل البنية الاقتصادية تنحصر عادة فى مكان وجـود الصـناعة •

٥ ــ أن عوامل السوق تعمل عادة على جـذب النمو الصناعى نحو

البلدان الأكثر نمـوا . وبالتالى تزيد من الفجوة القـائمة بين البلـدين الأكثر نمـوا والأقـل نمـوا .

على أساس من هـذه الاعتبارات . يمـكن القـول أنه ما لم يتم التوصل الى توزيع الصناعات على نحو يؤمن لهـا الكفاءة فى الانتاج. ويكون فى نفس الوقت مقبولا من قبـل الأطراف المعنية فان أى محاولة للتنسيق الصناعى تبقى معرضة للفشل . وقـد برزت فى السنين الأخيرة وسيلتان يمكن أن تشكلا معـا أو كل بمفردها حـلا مقبـولا للمشاكل الناجمة عن التنسيق الصناعى والتى سبقت الاشارة اليها .

الوسيلة الأولى هى الاتفاق على توزيع عـدد من الصناعات فى آن واحـد على البلـدان المعنية بالتنسيق بحيث يطمئن كل بلـد الى أنه سيحصل على نصيبه من الفوائد التى ستترتب عن عملية التنسيق ، ويتم توزيع هـذه الصناعات على البلدان المعنية وفقا للميزة النسبية القائمة والمستقبلية لهـذه البلدان ، ويجب أن تكون من الصناعات الأساسية التى تعمل بكفاءة أفضل على مستوى السوق المشتركة ، وتشجع على توظيف رؤوس الأموال والخبرات الفنية والموارد الطبيعية المتوافرة ، وتوسـع السوق بالنسبة للمنتجات الصناعية بشكل عام وخاصة السلع الوسـيطة والانتاجيـــة .

أما الوسيلة الثانية فهى (الشركات المتعـــددة الجنسيات) التى يمكن اقامتها بين البلدان المعنية بالتنسيق الصناعى ، ويكون رأس مال هـذه الشركات موزعا وفقـا لنسب يتفق عليها (غالبا حسب أنصـبة البلـدان من سوق السلع التى ستنتجها السوق المشتركة) ، وتتطلب هذه الشركات ايجاد المناخ المناسب للاستثمار فى البلـد الذى ستقام فيـه وخاصة التشريعات اللازمة لكى تسمح لهـا بممارسة عملها على الوجـه المطـــلوب .

ومـع أن هاتين الوسيلتين منفصلتان عن بعضهما البعض ، فان من

الممكن اللجــوء الى الوسيلة الثانية ضمن اطار الأولى ، خاصــة فى حالة التنسيق الصناعى العمودى ، ففى مثل هــذه الحالة يمكن اقامة شركات متعــددة الجنسيات فى عــدد من البلدان المعنية لانتاج قطــع مختلفة تشكل فى مجموعها ســلعة صناعية ، وبذلك يتم التوصــل الى مساهمة مشتركة فى الانتــاج •

على أنه تجــدر الاشارة الى أن استخدام هاتين الوسيلتين يتطلب اجراء دراسات مطبــقة عن الجــدوى الاقتصــادية للصناعات المزمــع اقامتها ، وخاصة اجراء دراسة مقارنة فى تكاليف الانتاج فى أماكن مختلفة من البلــدان المعنية بالتنسيق ، ومن ثم مقارنة هــذه التكاليف بتكاليف الانتــاج فى العــالم •

ثالثا — التنسيق الصناعى بين البــلاد العربية :

من الأسباب الاقتصادية التى حــالت دون اطــراد حركة التعــاون الاقتصادى العربى وتطورها خلال الربع قرن الأخير هــو أن البلــدان العربية عملت على تنمية اقتصادياتها على أسس فردية ، دون الالتفــات الى ما يمكن أن تجنيه على صعيد التعاون الاقتصادى فيما بينها ، ويبرز ذلك بشكل خاص فى القطاع الصناعى الذى يكتسب أهمية كبيرة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان العربية ، كما هــو الحال فى معظم البلاد النامية ، هــذا فضلا عن أن البلدان العربية تتمتع بفضــل تكوينها المناخى بدرجــة لا بأس بها من التكامل الزراعى •

فمما يلاحظ أن البلدان العربية قامت بتنفيذ برامج للتنمية الصناعية على أساس السوق المحلية ، التى تتسم غالبا بضيق نطاقها ، أما من حيث مستوى الدخــل الفردى أو عــدد السكان أو الاثنين معا •

ونشأ عن ذلك تشابه كبير فى نمط التنمية الصناعية العربية ، فواجه

الاعتماد على الاستبدال الاستيرادى بانتاج سلع أغلبها للاستهلاك المباشر ، وكان ذلك يحصل فى بلدان متجاورة جغرافيا . فان الحاجة الى حماية الصناعة سواء بفرض الرسوم الجمركية أو القيود الادارية يصبح أمرا ذا أهمية خاصة لتأمين استمرار النمو الاقتصادى . ومن هنا نرى بأن الأهداف الاقتصادية المحلية للبلدان العربية غالبا ما تتضارب مع أهداف التعاون الاقتصادى العربى التى ترمى الى فتح الأسواق مع بعضها البعض والاستفادة من مزايا السوق الواسعة . وهذا يقف الى حد بعيد وراء التجارب المريرة التى مرت بها السوق العربية المشتركة ومعظم الاتفاقيات الاقتصادية الجماعية العربية .

على أنه يمكن القول بأن هناك تحولا أساسيا فى نظرة البلدان العربية ازاء التعاون الاقتصادى فيما بينها . ومبعث هذا التحول أمران أساسيان :

أولهما : أن عملية التصنيع فى بعض هذه البلدان بلغت مرحلة متقدمة نسبيا أصبح من الضرورى معها أن يتم الانتقال بواسطة الربط الخلفى الى انتاج السلع الصناعية الوسيطة والانتاجية التى من شأنها أن تقلل من الاعتماد الاقتصادى على الخارج ، وفى نفس الوقت تمد مختلف القطاعات الاقتصادية بالآلات والمعدات اللازمة لتحديث الاقتصاد بأكمله .

وبما أن الدخول فى انتاج هذه السلع يتطلب وجود سوق أوسع من السوق المحلية لكى يستفاد من توفيرات الانتاج الواسع النطاق فان التعاون فى الميدان الصناعى يبرز كضرورة لتأمين استمرار النمو والتطور الاقتصادى وتدعيمهما . أما الأمر الثانى : فهو وجود فوائض مالية لدى بعض البلدان العربية أصبح من مصلحة البلدان التى تملكها ومصلحة الأمة العربية بأسرها أن يتم تحويلها الى مشروعات انمائية تؤمن لكل مواطن عربى الرفاء والطمأنينة والقوة ، ولا شك فى أن القطاع

الصناعى يحتل مكان الأولوية بالنسبة لهـذه المشروعات ، لقـد سبق لاتحاد الغرف العربية أن أقـر فكرة ايجاد تعـاون قطاعى فى الصـناعة العربية وذلك على أساس أن هنـاك مجالا ضخما للتنمية الصناعية سواء عن طريق الاستبدال الاستيرادى أو تصنيع المواد الخام الرئيسية المتوافرة فى أرجاء الوطن العربى ، وأنه يمكن بناء هـذه القاعـدة الصـناعية العربية على أساس تعـاونى . وقـد لاقت هـذه الفكرة استجابة طيبة حتى أن مؤتمر التنميه الصناعية الثالث للدول العربية « طرابلس — ليبيا ١٩٧٤ » وافـق على اعتبار التعاون القطاعى الصناعى مدخلا مناسبا فى المرحلة الحالية للتعجيل بالتنسيق والتنمية الصناعية فى البلاد العربية ، ومما يعزز هـذه الفكرة أيضا أنها استوحت توزيع مجموعة الصناعات الأساسية والهندسية والتجميعية على البلدان العربية فى آن واحـد ووفقا لمبادىء عقـلانية تتصـل بالواقـع الصـناعى والظروف الطبيعية والامكانيات الاقتصادية لكل بلد ، كما أنها لم تستبعد ضمنا امكانية اقامة شركات متعـددة الجنسية كوسيلة لتوزيع المنافع الناجمـة عن التنسيق الصناعى ، ومما تجـدر الاشارة اليه هنـا أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قـد قرر مؤخرا انشاء شركتين عربيتين من هـذا النوع احداهما للتعـدين ، والأخرى لتنمية الثروة الحيوانية .

واذا كان لنـا أن نضيف شيئا ما الى هـذه الفكرة فهـو أنه من الضرورى أن يواكبها تنسيق لبعض الصناعات العربية القائمة حاليـا ، وخاصة الصناعات التى تعانى من ارتفاع تكلفة انتاجها بسبب تشغيلها بأقـل من استطاعتها ، والصناعات التى يمكن أن تستفيد من تعاونها فى المجالات الفنية والتكنولوجية والمـالية والادارية ، والصناعات التى تسمح بتوزيع مراحـل الانتاج بين عـدد من البلدان (مثلا انتاج أجزاء مختلفة من نفس السلعة فى عـدة بلدان) ، فهـذا من شأنه أن يدعم التنسيق الصناعى المستقبلى ، ويخلق المزيد من الترابط فى المصالح الاقتصادية العربية ، ويسارع بعملية التكامل الاقتصادى العربى .

الا أن عملية التنسيق الصناعى بين البلاد العربية أو غيرها من مجموعات البلدان النامية تبقى مرهونة بأمرين أساسيين : أولهما تواجد البيئة الصالحة لتنفيذ التنسيق الصناعى ، وثانيهما تكافؤ توزيع الأعباء والمنافع الناجمة عن التنسيق على البلدان المعنية ، وذلك بصورة مستمرة ، وفى هذا السبيل يتوجب على البلدان العربية أن تعمل على تحقيق ما يلى :

١ — أن تربط بين أهداف خططها الانمائية وأهداف التكامل الاقتصادى العربى وذلك بما يؤدى الى الاستفادة المثلى من مواردها الطبيعية والاقتصادية . وهذا يتطلب كمنطلق تنسيق خطط التنمية وتبادل المعلومات عنها وعن الأسس التى بنيت عليها ، وتلافى التضارب والتنافس فيما بينها . ويمكن أن يتم ذلك بعقد اجتماعات دورية على مستوى وزراء التخطيط العرب .

٢ — أن تضمن سياستها الاقتصادية تحديدا للمشروعات الصناعية التى ترغب فى تنفيذها على أساس محلى ، والتى ترغب فى انشائها على أساس مشترك ، وكذلك تحديد مجالات العمل للقطاعين الخاص والعام .

٣ — أن تضع سياسة استثمارية مشتركة تؤمن بواسطتها توجيه الاستثمارات نحو المشروعات التى يرغب فى تنسيقها ، بحيث يضمن توزيع المشروعات على البلدان العربية توزيعا عادلا وتتكافأ فرص الاستفادة من عملية التنسيق .

٤ — أن تبذل جهدا مشتركا لتحسين شبكة الطرق والمواصلات فيما بينها ، وبما يؤمن تيسير المبادلات التجارية وبأقل كلفة ممكنة .

٥ — أن تنشىء هيئة عربية مشتركة يكون عملها اختيار ودراسة المشروعات التنسيقية وتمويل دراسات الجدوى الخاصة بها .

٦ ـ أن تنشىء معهـدا عربيا للبحوث والتكنولوجيا ليسـاهم فى تقـديم الخبرة والمشورة لهـا ٠

٧ ـ أن تبـادر فى اقامة جهـاز عربى لتسوية المدفوعات الناجمـة عـن المبـادلات التجـارية ٠

تبقى هنـاك نقطة أساسية لابد أن يهتدى بها فى أى جهـد تعاونى اقتصادى عربى ، وجـوهرها أنه اذا كانت التنمية الاقتصادية وسـيلة لكل بلـد لكى يبين قـدراته الانتاجية وبالتالى يخفف من اعتماده على العالم الخارجى ، ويؤمن رفـع مستوى معيشة سكانه فان الكلفـة التى تتم بها هـذه التنمية يجب أن تكون معقولة وغير مرهقـة للاقتصاد ، والا ضـاع أثرهـا ٠

وبمـا أن الجـدار الحمائى الذى يكتنف عمليـة التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية يزيد من كلفتها فان التعاون الاقتصادى الاقليمى بفعل آثاره الديناميكية يجب النظر اليه على أنه طـوق نحـو تخفيف أعبـاء التنمية والاسراع فيها ، يضاف الى ذلك أنه بالنسبة للبلدان العربية يجب أن يكون التعاون الاقتصادى فعـلا عن ايمان بقضية المصـير المشترك والمسئولية القـومية لبناء اقتصاد عربى متكامل يعتمد على التكنولوجيـا الحـديثة وسـواعد أبنـائه ٠

مشروع الدكتــور ناظم القــدسى للاتحاد العربى
رئيس وزراء ســـوريا فى ينـــاير عــام ١٩٥١
والمقــدم للجنــة السياســية للجامعــة العربيــة

ينطــوى هــذا المشروع على اقتراح بايجاد دولة عربية موحــدة تجمع شتات الأقطــار العربية فى صعيد واحــد ، واذا تعــذر ذلك فلا أقــل من قيام دولة اتحادية ؛ أوضح القــدسى أشكالها ، كما ينطــوى المشروع على رأيه فى الجامعة العربية ، اذ قــال عنهــا : « اسراف فى المظــاهر وخيبــة الآمــال » •

وفيما يلى نص المشروع :

١ ــ ان خطورة الحالة الدولية واضحة لا تحتاج الى بيان ، وتتوالى الأحــداث دائما بشكل تمثل فيــه الأخطار الداهمة للعيــان ، كل هــذا والعرب على ما هم فيه من ضعف وتفرق وتردد وتخلف وحيرة ممــا يدع أقطارهم وشــعوبهم عرضــة لمصائر يصعب على المرء تحــديدها ، ومما لا يجعل لهم متفرقين شــأنا فى الميزان الدولى سواء استمرت الحــرب الباردة أو يوم تقــع الواقعة ، وخاصــة بعــد ما ثبت أنه لم يعــد للدول الصغيرة من ذكر ، ولابد لهــا من تكتل يربط بينها بصلات قانونية •

٢ ــ والى جانب هــذه الأخطار التى تقلق العالم نجــد أن الدول العربية بليت بخطر آخر ألا وهــو العــدو اليهودى المقيم فى قلب بلادنا والمتربص بنــا شرا ، والذى يزداد خطره كلمــا رست باخره من المهاجرين اليهود على شــواطىء فلســطين •

٣ ـ وتدل الاعتبارات العسكريه السليمة أنه يتعذر فى الوقت الحاضر لأكثر الدول العربية منفردة مجابهة هذا الخطر الصهيونى الذى كان ولا يزال همه الأكبر التفريق بين الدول العربية ومقابلتها واحدة بعد أخرى ليكتب له البقاء ثم التوسع ٠

وان من أكبر النكبات التى نخشاها من جراء وجود اسرائيل هو الشطر بين عرب مصر وما جاورها فى الغرب من جهة وهم حوالى ستين مليونا وبين عرب المشرق وهم حوالى عشرين مليونا ٠

٤ ـ ولنذكر أن اليهود يطلون على البحر الأبيض المتوسط وعلى البحر الأحمر ، ولهم من امكانياتهم فى تجهيز الأساطيل التجارية والحربية ما يعرض كل السواحل العربية المجاورة لأخطار فى اقتصادياتها أو فى سلامتها ٠

٥ ـ ان هذه الأخطار من عالمية دولية أو صهيونية تتساوى تجاهها الدول العربية جميعها عاجلا أو آجلا مهما اختلفت هذه الدول فى مواقعها الجغرافية منها أو فى عواملها المحلية ، وهذه حقيقة يحسن التذكير بها ، اذ ليس الأمر أن تقوم بعض الدول العربية فى انقاذ شقيقات لها ، بل واقع الحال أن تتدبر الدول جميعها لسلامتها وتضمن وجودها ٠

٦ ـ والمعروف أن عناصر القوة والاستعداد الحربى والامكانيات المادية وحدها هى التى تجعل للدول شأنا فى رقعة السياسة ويكفى أن تركيا واسرائيل وحدهما يدخلان فى الوقت الحاضر ـ بعرف الكتلتين العالميتين ـ فى حساب الدفاع عن الشرق الأوسط وتحقيق الأمن فيه بالاستناد الى جيوشهما ، أما العرب فى نظر قادة الحروب وأخصائييها فكمية غير ذات شأن ، ولذا لا تشحن اليهم الأسلحة ، ولا

تتحقق المساعدات التى طالما منوا بها ، واقتصر آخر الأمر على مخابرات ودراسـات وتسويفات لا طائل تحتهـا •

٧ ـ ونشير الى أنه اذا ما ظـل العرب على حالهم فليس الأمر فى انحيازهم الى : الكتلة الديمقراطية أو الشيوعية ، وسواء انتصرت هـذه أو تلك سيظلون على بلواهم بالصهيونية وبالضغط الخارجى من الشرق الى الغرب : وأن المهم هـو ايجاد القـوة أولا ، ثم تقرير موقفنا على ضـوء مصالحنا بثقـة وايمان قبـل التطلع الى هـذا المعسكر أو ذاك•

٨ ـ لهـذه الاعتبارات التى قـدمنا بموجز عنها نرى أن تتخـذ الدول العربية جميعا ما يكفل التوحيد فى السياسة الخارجية وفى قـوى الدفاع القومى والاقتصادى والمرافق الرئيسية ، ويكون بنظر الرأى العام العربى وبنظر الكتل العالميـة موضـع اهتمام •

أما أشكال المشروع فثلاثة أولها : قيام الدولة المتحـدة العربية ، والثانى قيام الدولة الاتحادية « فيـدرالية » ، والثالث قيـام دولة الكونفيدراسـيون •

٩ ـ وانا اذ نتقـدم بهـذه الاقتراحات نعلن ايماننا بأرجحيـة الشكل الأول حتما : واذا كنا قـد أشرنا الى الشكلين الثانى والثالث فذلك دفعا لصعوبات وعقبات قـد تعترض سبيل الأول أو تؤدى الى البحث فى الشـكلين الآخـرين •

أما بقـاء الصلات بين الدول العربية على ما هـو عليه فلم يـؤد الى تقـوية شأن العرب فى المـاضى القريب ، وبالتالى لا ينتظر منـه شىء كثير فى الحاضر الخطير والمستقبل الداهم ، بل لابد فى نظرنا من الأخـذ بالاقتراح السـابق الذكر •

١٠ ــ أما الطريقة العمليــة لتحقيق ذلك فنقترح أن تبــدأ اللجنــة السياسية باقرار الفكرة مبدئيا واعلانها على المــلأ ، ثم تختار على الفور لجنــة من جميع الدول ومهمتها الاتصال السريع بادىء الأمر بجميـــع العواصم العربية وعرض الفكرة وتذليــل العقبات ، ثم تجتمع اللجنــة السياسية بعــد ذلك فــورا فى موعــد يتفق عليــه من الآن للنظــر فى اقتراحات اللجنة المختصة وتوصى بها مجلس الجامعــة •

١١ ــ ولمــا كانت الظروف الحالية لا تمهل فنرى الى جانب ما تقدم منذ الآن أن يبرم الضمان الجماعى على أساس القيادة الموحــدة ، وتدعى اللجنة العسكرية أو اللجان العسكرية لتقوم بأعمالها ولا سيما تنظيم القيادة فى زمن السلم ، وتأمين التدريب العسكرى فى الأقطار العربية •

١٢ ــ ومن الواضح أن قضاية السلاح عقبــة يتعلق حلها على تذليل قضــايا معلقة ، وهــذا يتطلب بعض الوقت ، لذا نرى أن تقــوم الدول العربية فــورا بتمرين أكبر عــدد ممــكن من ســكانها على الأســلحة الموجودة لديها وبطريقة سريعة •

١٣ ــ والغريب أننا نرى فى العالم ولا سيما فى غرب أوروبا وشرقها قيام اتحادات تجمع بين أمم متنافرة فى أصولها وعروقها ولغاتها وتاريخها وتقاليدها وتشترك فى قــواها الدفاعية ، وتناســـق بين امكانيــــاتها الاقتصادية بينما تتفرق فى الدول العربية •

١٤ ــ على أنه اذا صممنا على قيام أحــد أشكال الاتحادات الثلاثة فعلينــا أن نشير بوضوح الى أن فى الدول العربية أوضاعا من طــراز الحكم يقضى منطق الواقــع احلالها الاعتبار الأول ، ولكن يمكن التوفيــق بينها وبين ما نذهب اليه فى المراحــل الأولى حتى تنسجم هــذه الأوضاع مــع الشكل الجــديد ، وفى التاريخ أمثلة من هــذا القبيل حافظت عليها دول أو دويلات على بعض أوضاعها الخاصة ، واشتركت وثيقــــا فى

المرافق الرئيسية فانسجمت هذه الأوضاع بتؤدة فى اطار الوحدة القومية المشتركة ٠

١٥ ــ كما نجد من الواجب الاشارة الى أن تفاوت الدول العربية فى عدد سكانها حقيقة راهنة يقتضى منطق الواقع أيضا أن يؤخذ بنظر الاعتبار فى تشكيل المجالس والهيئات المشرفة على الاتحاد ٠

١٦ ــ أما الاعتبارات التى طالما قيل أنها تقف فى طريق الوحدة أو الاتحاد فان فى التطورات الاجتماعية وفى العلاقات الدولية ما لا تقف أمامه كل اعتبارات مبنية على القياس المحلى الصرف ٠

١٧ ــ وفى رأينا الصريح أن الدول العربية ستكون عرضة لتطورات لا يمكن تجنبها ، ومن الخير أن نسعى الى الاتحاد أحرارا ، وأن يكون مصائرنا من صنع أيدينا بدلا من أن تفرض علينا أشكالا أخرى فى ظروف قاهرة ٠

١٨ ــ ولقد خيبت الجامعة العربية آمال العرب ، وكانت اسرافا فى المظاهر والأقوال ، وجدنا فى النتائج والأفعال ، وعرف الجميع أن الروح السائدة فيها لا تساير واقع العصر وسرعة الزمن وخطورة الأحداث لأنها لم تسلك الطريق الانشائى فى أى حقل من الدفاع أو الاقتصاد أو الثقافة أو الاجتماع ٠

١٩ ــ وهذا الاجتماع الحاضر الخاص باللجنة السياسية هو القول الفصل فى حياة الجامعة فى نظر العرب ، كما أن الأحداث الدولية فى هذه الظروف هى القول الفصل بين السلم والحرب وبين الكتلتين ، فاما أن تندثر الجامعة فى عقيدة الأمة اذا استمر فيها الجدل والتعليق والتأجيل والتحويل الى اللجان والحكومات أو أن تبعث اذا أقرت ما يطمئن اليه الرأى العام ٠

وما يطمئن اليـــه الرأى العام هو هـــذا الاتحاد الذى يجمع بين امكانيات الدول العربيه ، وتأتى فى المقـــدمة هـــذه القـــوة الدفاعية التى تنبثق عن ضم جيوشها وتأمين لوازمها وتحمل أعبائهـــا التى تدفـــع عنه الغوائل وتكفل لـــه النعمة ، ثم ما ينتج عن الجمع بين موارد هـــذه الأقطار المتممة بعضها البعض فى الخصائص والموارد والشروط من قدرة على تحقيق المشاريع الكبرى فى ميادين الاقتصـــاد والصـــحة والتعليم والاجتمـــاع ■

دعــوة العــراق للاتحــاد العــربى
مشروع الدكتــور فاضــل الجمــالى
رئيس وزراء العراق والذى قــدم للجامعة العربية فى يناير ١٩٥٤

ان الأمة العربية تكافح فى ســـبيل أمرين : التحرير والتوحيد ، ولا شــك فى أن الشعوب العربية تبنت أوضــــاعا سياسية ليست هى المسئولة عنها ، ولا هى وليدة محــور من التأخر والاستعمار .

ولو نظرنا الى ما هنالك من حواجز وســدود وجــدران بين البلاد العربية ، وتساءلنا من وضعها ، ولأجــل من وضعت ، لوجــدنا أن الذى وضعها ليس العرب أنفسهم ولا وضعت لمصلحتهم ، لذلك فالعرب أمامهم مرحلة قــومية طــويلة من الكفاح فى سبيل تحرير أنفسهم ودك هــذه الحواجز وازالتهــا من أسسها .

كلنا نشعر بهذا الأمر ونسلم به . ولكننا تجاه أوضاع شاذه وحالات سياسية تؤخر سيرنا فى سبيل دك هــذه الحواجز والجــدران .

وعندما أسست الجامعة العربية كان يؤمــل منها الكثير فى هــــذا السبيل ، ولكن الجامعة بداية وليست نهاية . فأمامنا طريق طويل وشاق نسير فيــه قبل الوصــول الى الاتحاد .

أذكر أننى منذ عام وبضعة أشــهر أخــذت أربع تأشيرات وأوقفت ست مرات فى بلاد أعدها بلادى . هناك اذن حواجز أوجدها الاستعمار . ان الأخطار المحيطة بالأمة العربية والخطر الصهيونى فى مقدمتها لاتجابه بجيوش ودويلات عــديدة ، ولكن بجسم موحــد وروح موحــدة وجيش موحــد .

أن العراق ومصر وكل البلاد العربية أعربت وتعرب عن شعورها العميق بضرورة ملافاة هذه الأوضاع ، ولكننا فيما مضى وبعد تأسيس الجامعة لم نتخذ خطوات تستحق الذكر فى هذا السبيل حتى أننا كنا نسمع فى بعض الأحيان أن الدعوة للاتحاد تهدف الى حل الجامعة ، مع أن المادة التاسعة من الميثاق تدعو الى زيادة الارتباط •

قيل فيما مضى ان أية دعوة للاتحاد تعنى اخلالا بتوازن القوى ، كأن العرب شعوب أجنبية عن بعضها يجب أن يكون بينها توازن ، هذا فيما مضى ، وقيل أيضا ان الاتحاد يغذى أو يخدم مصلحة خاصة لا تمت الى المصلحة القومية بصلة ، هذا فى الماضى ، وهذا ما قاسى من أجله العرب الأمرين ، وهذا ما أدى الى ضياع فلسطين ، وسيؤدى بنا حتما الى كوارث أخرى ما لم نعد للأمر عدته ، وما لم نبدأ بالتقارب لبعضنا البعض •

هنالك بعض المتحمسين للقومية العربية الذين يريدون أن تتحد الدول العربية كلها دفعة واحدة ، وهذه أمنية غالية كنا نتمنى امكان تحقيقها ، ولكن لا يمكن أن تتحد الدول العربية دفعة واحدة ، بل يمكن البدء بدولتين ثم تنضم اليهما ثالثة وهكذا حتى تنضم الدول العربية جميعا •

لا يجوز أن يقال ان توحيد دولتين عمل موجه ضد الجامعة ، فهذا هو ما وجدت الجامعة من أجل تحقيقه ، لذلك فالمشروع الذى وضعه الوفد العراقى مبنى على الاعتراف بالحقيقة الواقعية التى تتطلب التدرج فى السير ، ونعترف بعدم امكان سير الكل فى الاتحاد ، ولكن يجب أن يعتقد الكل بضرورة الاتحاد ، وأن يعملوا من أجله ، ويجب أن يكون هذا الاتحاد اتحاد الدول الديمقراطية الحرة التى تريد أن تتحد ، هناك بلاد تريد الاتحاد وتستطيعه فيجب أن تفعل ذلك لخير

المجموعة العربية . والنقاط الأساسية فى الاقتراح هى الأتحاد فى الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصادية . وهـذه أمور يجب أن يتفق عليهـا الراغبون فى الاتحاد . يضاف اليها أمور تضم الى دستور الاتحـاد . وهـذا الدستور يستوجب تعـديل الدساتير فى البلاد العربية .

اننى أعتقـد أن الوفـد العربى يقـدم دعوة متواضعة واقتراحا متواضعا ما هـو الا خطوة تتبعها خطوات ، كان تأسيس الجامعـة احـداها من حيث السير بالأمة العربيةنحو الوحـدة والقوة .

وهناك من يتساءل هـل يمكن للدول العربية أن تتحـد فى ناحية واحـدة ؟ مثلا فتتحد عسكريا أو اقتصاديا أو فى السياسة الخارجية . أهـذا ممـكن ؟

ان الوفـد العراقى يرجـو أن تقـر اللجنـة السياسية ومجلس الجامعة مبدأ الوحـدة ذاته ، وأن ترفـع النـور الأخضر أمام الأمة العربية فى سبيل الاتحاد حتى لا يتوقف السير ، لأن الاتحاد يراد به خـدمة فكرة لا حـل الجامعـة .

أتقـدم باخلاص وايمـان مستفزا اخلاصكم بأن نعمل جميعـا من أجل الاتحاد ، وأن نسير السير الحثيث فى سبيل الاتحاد الذى يتطلبه الوضـع الداخلى والخـارجى .

الاتحـاد سيقوى ضـعيفنا ، ويزيد قـوتنا قـوة على قـوة انه ليس خطرا الا على الأعـداء ، أرجـو أن تنظر اللجنة فى هـذا الاقتراح برحابة صـدر على أن تأخـذه كل دولة بعين الاعتبار ، وتتصل بمن تشاء من الدول الأخرى العربية لتوحيد شئونها ، وذلك بالاضافة الى الجامعـة العربية وما تقـوم به من تعاون فى حـدود ميثاقها فقـد لا تستطيع كل الدول العربية أن تجتمع على أمر فى نطاق ميثاق الجامعة ، ولكن اذا تم الاتحـاد فلن تقف فى طريقـه عقبـة .

وعليه فان للاقتراح العراقى وجهين ايجابى وسلبى ، أما الايجابى فبدعوة المجلس الى السير فى سبيل الاتحاد ، وأما السلبى فالعراق يرجو ألا تفكر الدول الأعضاء فى أن الغرض من الاتحاد أنانى أو لمصلحة خاصة ، نحن نريد مصلحة عليا •

بهذه الروح يتقدم الوفد العراقى بهذا المشروع ويرجو أن تقروه •

ليس بخاف أن سياسة العراق كانت وما زالت تهدف دائما الى وحدة العرب وجمع كلمتهم ، وقد أعلنت الحكومة العراقية فى خطاب العرش بتاريخ ١ كانون سنة ١٩٥٣ بأن السبيل الوحيد لانقاذ العرب من محنتهم الحاضرة ومجابهة الخطر الاسرائيلى واقرار السلم فى هذا القسم من العالم هو تحقيق الاتحاد العربى ، وهى ماضية فى هذه الخطة ، وقد لاحظت الحكومة العراقية بسرور وابتهاج ما رددته مصر الشقيقة بلسان رئيسها ورجال حكومتها من الرغبة الصادقة فى اتحاد البلاد العربية ، وقد بدت مثل هذه الرغبة فى فترات متفاوته من قبل رؤساء حكومات الدول العربية الأخرى ، وقد رأى الوفد العراقى تحقيقا لسياسته واستجابة للرغبة الكريمة التى ترددت فى مصر والبلاد العربية الأخرى تقديم المذكرة التالية ، وقد حرص على أن تكون اجمالية مختصرة ، وارجاء التفصيل الضرورى الى المفاوضات المرجوة حين قبوله أو الشروع فى تنفيذه •

ويعنى ذلك أنه :

١ ــ لم يعد اتحاد الشعوب العربية خيالا يداعب أخيلة المعنيين بالمثل العليا ، بل أصبح ضرورة قومية لازمة للأمة العربية كافة يتوقف عليها وجودها كما تتوقف عليه فى الوقت نفسه القدرة الأكيدة على درء الأخطار التى تحدق بالأمة العربية وحل المشاكل التى تواجهها •

٢ ـ واذا ما سلمنا بتلكم الحقائق ؛ وادراكنا الخطر الداهم الذى يهـدد الكيان العربى فواجب محتوم على الدول العربية أن تبادر الى الأخـذ عمليا بمبدأ الاتحاد مع تقـدير احتمال أنها لا تستطيع كلهـا مجتمعة وبسرعة واحـدة السير فى طريق الاتحاد ، وذلك لعوامل واعتبارات جغرافية وداخلية واجتماعية موقوته تخص كل قطر من الأقطار العربية .

٣ ـ ان القـول بضرورة السير الاجماعى نحـو الاتحاد المنشود بسرعة واحـدة من قبل الدول أعضاء الجامعة كلهم قـد أخر قضـية الاتحاد العربى التى يهـدف اليها ميثاق جامعة الدول العربية .

٤ ـ وعليه فان الواجب على الدول ذات الامكانيات الراهنة لتحقيق الاتحاد أن تشرع فـورا وأن تمضى قـدما لتحقيقه على أن تساعدها الدول الأخرى ريثما تستطيع بدورها الانضمام الى هـذا الاتحاد بصورة طبيعيـــة .

٥ ـ لا شـك فى أن أى اتحاد يتم بين دولة وأكثر يجب أن ينبعث عن قنـاعة شـعوب تلك البلاد وحكوماتها بمـا تمليه وحـدة المصالح والأهـداف ؛ ولا يجوز السير بالاتحاد على أسس غير ديمقراطية ، ونحن مطمئنون الى أن شـعوب الدول العربية سائرة عاجلا أم آجلا نحـو هـذه الغـاية .

ويقترح لذلك أن :

١ ـ تجرى مفاوضات بين الدول التى تستطيع وتريد الدخول فى الاتحاد على الأسس التى يرغب فى انشاء الاتحاد عليها ، وبعد التوصل الى اتفاق فى هـذا الخصوص تحاط جامعة الدول العربية علمـا ، وهى بدورها تحيط الأعضاء علمـا بذلك .

٢ ـ تشرع الدول الراغبة فى الاتحاد فى سن دستور الاتحاد ، ويعرض على برلمـاناتها لاقراره ، ثم يعدل دساتيرها على هذا الأساس.

٣ ـ يستهدف الدستور الاتحادى وحـدة السياسة الخارجيـة والدفاع والشئون الاقتصادية المشتركة وغير ذلك ممـا اتفق عليـه المتفاوضون ، وينص الدستور على الادارة الاشتراكية والتنفيذية للاتحاد.

ان العراق ليعرب عن استعداده للدخول فى الاتحاد مـع أى قطر من الأقطار العربية الراغبة فيـه ، ويرجو مخلصـا أن يلقى من لـدن الأعضاء مثل الرغبـة التى يحسها ويعمل لتحقيقها •

والى أن تنتمى جميع الدول الأعضاء فى الجامعة العربية الى الاتحاد فان الجامعة العربية تظـل أداة تعمـل لربط المجمـوعة العربية الكبرى بعضـها ببعض •

الكلمة التى القــاها الدكتور فاضــل الجمــالى رئيس مجلس الــوزراء العــراقى فى المؤتمر الصــحفى الذى عقــد فى ديوان مجلس الــوزراء بتاريخ ١٨ كانون الثــانى عام ١٩٥٤

انه ليسرنى جــدا الاجتماع بكم ، وان عــودتى الأخيرة من مصر أتاحت لى فرصــة طيبة للاستئناس بآرائكم والتحــدث اليكم والاجابة عمــا تسألون ، ان الموضوع ألذى أريد التكلم فيــه اليوم هو موضوع ســفرى الى بيروت والقاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية، وبمناسبة الحــديث عن هــذه السفرة أقــول انها أتاحت لى مجــال الاجتماع برؤساء حكومات الدول العربية الثــلاث هى : لبنان ومصر والاردن ، ويسرنى أن أقــول بأن مباحثــاتى معهم كانت فى منتهى الصراحة والصميمية ، وأود بصورة خاصــة أن أؤكد بأن التعــاون بين العراق وبين بقية الدول العربية الأخرى على أتم ما يكون والحمد لله .

نحن ولبنان على اتصــال مستمر فيما يتعلق بالشئون الدولية داخل الجامعــة العــربية وخارجهــا .

أما مــع مصر هــذه المرة فقــد كان الجــو أخــويا والتعــاون موجودا ، ويسرنى أن أقــول ان مصر ورجال الحكم فيها يؤيدون دعــوة العراق للاتحــاد تأييــدا حــارا .

أما الاردن فهى كما تعلمون الخط الأمامى للعراق تجاه العــدو ، كما أن هــذه الزيارة أتاحت لى مجال الاتصال برؤساء الوفود الآخرين لتبادل وجهات النظر فى شئوننا المشتركة ، وأحب أن ألخص لكم الأمور الرئيسية التى تم النطرفيها أثناء وجودى فى لبنان وفى مصر :

أولا : أن الدول العربية كلها مجمعة على تأييد مصر فى مطالبها القومية ، وهى مهتمة للغاية بأن تكلل مساعى مصر بالنجاح فى أسرع وقت ممكن ، وذلك لأن الوضع العربى العام وحل كثير من القضايا العربية يتوقف على حل القضية المصرية بالدرجة الأولى •

وبعد ذلك جرى موضوع دعوة العراق للاتحاد ، والدعوة للاتحاد ليست بالأمر الجديد ، ولا بالشىء الذى ابتكره العراق أو اختصت به هذه الوزارة ، ولم نبغ من توجيه هذه الدعوة الدعاية كما تصور البعض ، وانما الدعوة تحمل فى طياتها هدما لكثير من الآراء والنظريات القائمة والتى تقف حجر عثرة فى طريق السير نحو الاتحاد ، وها انى أذكر لكم بعض العقبات التى قصدنا التغلب عليها بهذه الدعوة ونجحنا الى حد كبير •

هناك من يدعو الى وحدة الدول العربية جميعها دفعة واحدة ، ولا شك أن هذا مرغوب فيه وكلنا نتمناه ، ولكنه من الناحية التطبيقية أمر صعب المنال اليوم ، فاذا كانت الوحدة العربية كاملة صعبة المنال، فهل معنى هذا أن نقف مكتوفى الأيدى ؟ أم نتفاهم على أسلوب نشوئى تدريجى يبدأ بدولتين فأكثر ثم تنضم اليهما بقية الدول العربية ؟

ان الدعوة العراقية تختلف عن دعوة الدكتور ناظم القدسى بكونها دعوة تقبل مبدأ التدرج ، وان ما لا يدرك كله لا يترك جله ، هذه عقبة كانت عند البعض ، وانى أرجو أن تأخذ أكثرية البلاد العربية بمبدأ التدرج للسير فى طريق الوحدة •

ثانيا : كان يقال أن أى اتحاد بين قطرين أو ثلاثة قد يكون ضد مصلحة دولة رابعة ، وأن هناك مبدأ توازن القوى بين الأقطار العربية يجب أن يحافظ عليه ، كان البلاد العربية متعادية أو غريبة عن بعضها ،

مؤتمر خريجى الجامعات الأمريكية والوحدة العربية

فى يونيو عام ١٩٥٤ عقد خريجو الجامعات الأمريكية فى الوطن العربى بمدينة بيروت عاصمة لبنان اجتماعات عدة على مدى أسبوع للبحث فى قضايا الوطن العربى . وانتهوا الى العديد من القرارات فى كافة شئون الوطن العربى ، ولأهميتها سوف نعرضها فيما يلى :

القرارات السياسية

فى الاتحاد العربى :

ان مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربى ، يقينا منه أن اتحاد العرب واجب قومى ، وادراكا منه للضرورات الحيوية التى تفرض عليهم الاتحاد ، وذلك حفاظا على وجودهم المهدد بأخطار عديدة، أقواها وأبرزها الخطر الصهيونى ، والتشتت العربى ، ولما كان فى طليعة الأسباب التى تؤخر تحقيق هذا الواجب الغموض الذى يكتنف الاتحاد المنشود ولا سيما شكله الدستورى وأحكامه .

يقرر :

أن تؤلف الهيئة الدائمة للمؤتمر لجنة خاصة مهمتها وضع مشروع دستور مفصل كامل لدولة اتحادية يبحثه المؤتمرون ويقرونه فى دورة المؤتمر المقبلة ، ويعرضونه على الرأى العام ، ويحثون الدول العربية على الأخذ به وتحقيقه ، على أن لا يكون تفاوت الأوضاع والامكانيات بين بعض الدول العربية سببا فى اعاقة تحقيق الدولة الاتحادية ضمن الدستور المنشود ، فتتألف الدولة المتحدة بأقرب وقت من الدول المستعدة لذلك .

فى سـبيل تحقيق الاتحـاد العربى :

تحقيقا لفكرة الاتحاد العربى الذى أجمع عليها المؤتمر ، ورغبة فى أن تتخـذ الدول العربية خطوات ايجابية وعملية فى سبيل تقريب الاتحاد عمليا ، وذلك فى الفترة التى ستنقضى لحين انجاز مشروع الدستور العتيد للدولة الاتحادية واقراره من الجهات المختصـة ، فان المؤتمـر يطلب من الحكومات العـربية ما يأتى :

١ ــ الغـاء استعمال جـوازات السفر لرعايا الدول العربية فيمـا بينها ليستطيع مواطن كل دولة عربية واللاجئون الفلسطينيون التنقـل بحرية فى أراضى الدول العربية الأخرى بتذكرة هـوية ٠

٢ ــ اباحة حرية التملك لرعايا الدول العربية فى أراضى أية دولـة عربيـة بالتساوى مـع رعـاياها ٠

٣ ــ اباحة العمـل لرعايا الدول العربية فى جميع هـذه الدول على قـدم المساواة مـع رعـاياها ٠

٤ ــ يستثنى من كل ما تقـدم الرعايا اليهود ٠

فى القضـية الفلسـطينية :

ان مؤتمر الخريجين الدائم لقضـايا الوطن العربى اعتبارا منه بأن قضية فلسطين ليست قضية مستقلة قائمـة بذاتها ، بل هى جزء من الوطن العربى يتوقف على تقرير مصيره مصير كل بلد عربى ٠

واعتبارا منه أن تبلور الحركة الصهيونية بشكل دولة تقوم فى قلب الوطن يوضـح أن معركة الوطن العربى بأسره دخلت فى طـور خطير يتوقف على مصير هـذا الوطـن الذى يسكنه ٠

واعتبارا منه أن السبب الرئيسى الذى مكن قيـام اسرائيل انمـا هـو التشتت العربى ، ووهـن الوعى الشعبى لحقيقة المعركة ، وانعدام التخطيط الصحيح والتجهيز الكافى لدى الدول العربية ، وضغط السياسة الأجنبية الموالية للصهيونية . لأنهـا بصـورة خاصـة ، تزيد المشكلة فى أسـاسـها .

يقـــــرر :

أن كسب المعركة واستعادة الحقوق السليبة يقتضيان تخطيطا شاملا واضحا للعمل العربى فى الحقول الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، تخطيطا يعبىء القوى العربيـة كافة ، ويستغل جميع الامكانيات المـادية والبشرية .

وان كسب المعركة يقتضى تركيز هـذا التخطيط على دولة اتحادية عربيـة .

وان كسب المعركة يقتضى أخيرا جعل سياسة الدول العربية الخارجية منسجمة مـع التخطيط الشامل ومـع مقتضيات التعبئة العربية .

وبالاضافة الى ذلك يوصى المؤتمر الحكومات العربية القـائمة بأن تتخـذ فـورا الاجراءات التاليـة :

أولا : حشد اللاجئين الفلسطينيين فى القسم غـير المحتل من فلسطين وما جاورها من حـدود البلاد العربية بعـد تأمين وسائل عملهم ، والدفاع عنهم من الحكومات العربية وشـعوبها .

ثانيا : تجنيـد اللاجئين واعدادهم اعدادا صحيحا ، وتقوية الحرس الوطنى كوسيلة مستعجلة للدفاع ، وحراسة الحـدود بالاشتراك مـع الجيوش العربية المحاذية للحـدود وغير المحاذية .

ثالثا : تشديد الحصار الاقتصادي على اسرائيل والضرب بشدة على الخـونة والمهـربين والجـواسيس •

رابعا : انشاء جهـاز أخبارى لأثارة الرأى ألعـام الدولى باظهار عـدالة المطالب العربية وفضح الفظائع الصهيونية

فى السياسـة العـربية الخارجيـة :

يقرر المؤتمر اعتبار المشاكل المعلقـة بين الدول ألعربية وأية دولـة غير عربية على تنوعها وتعـددها مشـكلة عربيـة عامة واحـدة ، يجب مواجهتها جبهة واحـدة فى مفاوضات جماعية واحـدة •

أما علاقات الدول العربية بالدول الأجنبية والمساهمة فى حفظ السلام العام فرهين باخلاص تلك الدول من جهتها ، واحترامها لسيادتنا ، وتعاملها معنـا على قـدم المساواة •

فى القضـية المصرية :

ان المؤتمر وهـو يستهدف أتحاد الوطن العربى يعتبر قضـية وادى النيل قضـية عربية تهم العرب جميعا ، ويؤيد مطالب مصر فى الجلاء ، ويرجـو من مصر كما يرجـو من سـائر الدول العربية عـدم الاشتراك فى أى حلف مـع دولة أجنبية لهـا قضية أو مشكلة مـع احـدى الدول العربية قبل حـل هـذه القضايا معها ، على أن يجرى العمل لحل هـذه القضـايا بصـورة جماعيـة •

فى قضـية المغـرب العـربى :

ان المؤتمر اذ يعتبر المغرب العربى قطعـة لا تتجزأ من الوطـن العربى يسجل استنكاره للأعمال الوحشية التى يتبعها المستعمر فى محاولة القضاء على روح التحرر فى المغرب العربى ويقرر ما يلى :

١ ــ تبنى الحركات التحررية فى المغرب العربي المناهضة للاستعمار، ودعم هــذه الحركات ماديا ومعنويا •

٢ ــ دعــوة بعض الرجالات القائمــين على حركات التحرير فى المغرب الى المؤتمر الدائم لقضايا الوطن العربي القادم •

القــرارات الاقتصــادية

١ ــ ان اللجنة الاقتصادية لمؤتمر قضــايا الوطــن العربى تدرك ادراكا عميقا أهميــة التخلف الاقتصادى فى البلــدان العربية بمظاهره الرئيسية من سوء استثمار الموارد الطبيعية ، وتخلف فنى وافتقار الى رؤوس الأموال لتفى الحاجات الانمائية المتزايدة ، وبقاء الكثير من رؤوس الأموال المتوفرة بعيدا عن الإستثمار المنظم المتعاون ، وتدني مستوى الانتاج والكفاءة الانتاجية ، وانخفاض الثروة والدخــل وعــدم توازن توزيعهما ، وعــدم وقاية المؤسسات والأجهزة من ادارية وتنظيميــة وتشريعية وسياسية واقتصادية اللازمة لدفــع الإقتصادات العربية قدما فى طريق الانمــاء والتصاعــد بغيــة تقــوية الدول العــربية عسكريا وسياسيا ورفــع مستوى معيشة أبنائها ، وتوفير العــدالة الاجتماعيــة والاقتصــادية بينهــم •

٢ ــ اللجنة كذلك تدرك خطورة ما يرافق التخلف من خسارة اقتصادية يتبدى فى عــدم الاستفادة القصوى من مرافق الثروة الطبيعية كالنفط ومشتقاته ، والغــاز الطبيعى ، والثروة المتجميــة والمــائية والزراعيــة والحيوانية وفى عــدم الاستفادة القصوى من الموارد والقوى البشرية وفى الاسراف الاستهلاكى المبعثر للثروة والدخــل •

٣ ــ واللجنة تدرك خطورة تدخــل العوامل والمصالح السياسية ــ الاقتصادية الخارجية مباشرة ، أو بالواسطة وبشتى الأشــكال والصيغ

وما يستتبع ذلك من امتيازات واستثمارات ، ولاؤها الأول ليس للاقتصاديات والمجتمعات العربية أخصها مؤسسات صناعة النفط استخراجا وتصفية ونقلا .

٤ ــ واللجنة أخيرا تدرك ادراكا عميقا ضرورة العمل السريع المجد داخل البلدان العربية وفيما بينها :

أولا : لايقاف التخلف والتلف والتدخل عند حدها .

وثانيا : للخروج منها أولا بانماء متزايد ، وثانيا بتدبير وحسن استثمار .

وثالثا : باستقلال اقتصادي فعلي .

على أن اللجنة الاقتصادية مع ادراكها هذا قصرت بحثها ودرسها وتواصيها على قضيتين شديدتي الالحاح والخطورة ، بعيدتي الأثر في الاقتصاديات العربية ، بل وفي الكيانات السياسية ذاتها : هما أولا التشتت الاقتصادي بين البلدان العربية ، وثانيا خطر اسرائيل الاقتصادي ، وهما قضيتان مترابطتان على الصعيدين الاقتصادي والسياسي .

التشتت الاقتصادي :

وفيما يختص بالتشتت الاقتصادي . بعد أن درست اللجنة مظاهره ونتائجه وتداولت في سبل مكافحته توصلت الى الاستنتاج أن التشتت يعيق البلدان العربية عن تحسين أحوالها الاقتصادية ، وبالتالي أوضاعها السياسية والعسكرية اعاقة كبيرة ، وأنه وان كان الاتحاد السياسي هو السبيل البديل لمعالجة التشتت الا أن بحثه يقع خارج نطاق صلاحية اللجنة الاقتصادية ، ولذلك تخطته الى بحث العلاج الاقتصادي .

على هذا الأساس رأت اللجنة أن هنالك هدفين اثنين يشكلان

العلاج . ويجب أن يستهدفا أولهما وهو تحقيق تجارب عن طريق الاتفاقات والمجالس المشتركة . وما الى ذلك من صيغ التعاون بين البلدان العربية كوحدات اقتصادية ، ويعتبر هذا هدفا قصير المدى قريب التداول . وثانيهما وهو تحقيق وحدة اقتصادية بين الوحدات وهو أطول مدى ، ولكنه الهدف النهائى الواجب السعى صوبه .

على أساس ما تقدم قررت اللجنة الاقتصادية أن تتقدم الى مؤتمر قضايا الوطن العربى بالتواصى التالية ، بصدد الهدف الأول :

١ — اعادة النظر فى اتفاقية تسهيل التجارة والترانزيت العربية الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بقصد :

(أ) اعتبار المنتجات الزراعية والحيوانية المحفوظة منتجات زراعية يشملها الاعفاء ، لا صناعية يشملها التخفيض .

(ب) التوسع فى جدول الأفضلية للمنتجات الصناعية .

(ج) تطبيق نسبة تدريجية فى التخفيض للمنتجات الصناعية تراعى مقدار التصنيع من جهة ، وكمية المواد الأولية المحلية من جهة أخرى تطبيقا لقرارات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب التى نصت على أن تصل المفاضلة الى حد الاعفاء فى بعض الأحيان .

(د) فيما يتعلق بتجارة الترانزيت فعلى الأقل تطبيق المبادىء المتعارف عليها دوليا فى تجارة الترانزيت .

٢ — بما أن الاتفاقية التجارية الجماعية لا تعطى كافة المزايا التى يمكن أن تتبادلها دولتان عربيتان بوضعهما الخاص فيقترح استكمال هذه الاتفاقية الجماعية باتفاقيات ثنائية يراعى فيها التوسع فى مبدأ الاعفاء ما أمكن .

٣ ـ اعادة النظر في اتفاقية تسهيل انتقال المدفوعات والرساميل العربية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بقصد :

(أ) ايجاد الأجهزة التي تؤمن انتقال المدفوعات بشكل تلقائي .

(ب) اعطاء الرساميل العربية لدى انتقالها بين الدول العربية نفس معاملة الرساميل المحلية .

(جـ) اعطاء المواطنين العرب حق التملك والاقامة والعمل ومعاملة المواطن في الشئون الاقتصادية في جميع البلاد العربية .

٤ ـ ايجاد هيئة عربية رسمية مشتركة تشرف على حسن تطبيق الاتفاقية التجارية الجماعية والاتفاقيات التجارية الثنائية بين البلاد العربية .

٥ ـ حث الدول العربية على الاسراع بانشاء مصرف عربي مشترك للانماء الاقتصادي تساهم هذه الدول وحدها برأسماله الأسهمي ، وله أن يبيع سنداته في الداخل والخارج .

٦ ـ حث الدول العربية على الاسراع في انجاز مشروع شركة الملاحة العربية .

٧ ـ حث الدول العربية على الاسراع في تنفيذ الطريق الدولي العربي المقترح من قبل الجامعة العربية للوصول المباشر للموانىء العربية الواقعة على شرقي البحر الأبيض المتوسط بالموانىء العربية الواقعة على الخليج العربي .

(ب) حث الدول العربية على تحسين شبكة المواصلات البرية بينها وانمائها .

(جـ) حث الدول العربية المعنية للاسراع بمد الخط الحجازي الى المدينة .

٨ ــ دعوة المؤسسات المهنيه والاقتصاديه العربيه الى الانتظام فى اتحادات عربية دائمه على غرار مؤتمر غرف التجارة والصناعه والزراعة للبلاد العربية •

٩ ــ ايجاد جهاز فنى دائم للمجلس الاقتصادى العربى يناط به اعداد مشاريع القوانين والنظم الاقتصادية والمالية بين البلاد العربيه•

١٠ ــ حث الحكومات العربيه على تنسيق مشاريع الانماء الاقتصادى عن طريق تشكيل هيئة مشتركة لهذه الغاية •

١١ ــ حث الدول العربيه التى لم تصدق بعد على اتفاقيتى تسهيل التجارة والترانزيت وتسهيل اتفاقيه انتقال المدفوعات والرساميل على الاسراع فى التصديق •

١٢ ــ حث الحكومة السوريه والحكومة اللبنانية للاسراع بالوصول الى وحدة اقتصادية شاملة كاملة •

١٣ ــ (أ) بما أن مرافق البلاد العامة يجب أن تستثمر لصالح المجموع ، وبما أن هناك مشاريع استثمارية ذات منافع عامة تحمل طابع الاحتكار ويجب أن لا تقام على أساس تجارى ، وخصوصا اذا كان المستثمر شركة أجنبية لا تدفع ضرائب الدخل وتبقى مجالس ادارتها فى خارج البلاد ، لذلك توصى اللجنة الاقتصادية المؤتمر باسترداد امتيازات الشركات ذات المنافع العامة أو اخضاعها لأنظمة تؤمن سيرها لمصلحة المجموع •

(ب) وبما أن شركات البترول فى البلاد العربية تدفع حصة البلاد على أساس أسعار تحددها الشركات ذاتها ، وبما أن البترول العربى يصدر خاما ، وبما أن الرسوم التى تدفعها الشركات للبلاد التى تمر بها أنابيبها لا تتناسب

مـع ما تستفيده هـذه الشركات . وبمـا أن أسعار البترول ومشتقاته تباع بأسعار عالية تسيء لصناعة البلاد ورفاهيـة أبنائهـا . لذلك كـله توصى اللجنـة :

١ ــ بزيادة العـائدات عن طريق حسابها على أسـاس أسـعار السوق العالميـة الحرة ، لا على أسـاس الأسعار المحـددة .

٢ ــ زيادة العائدات للبلـدان التى تمـر بهـا أنابيب النفط ، لأن الرسوم التى تدفـع اليوم لا تتناسب مـع فوائد الشركات .

٣ ــ زيادة مصانع التكرير فى البلاد العـربية زيادة تستهدف فى النهاية تكرير معظم النفط العربى المنتج فى البلدان العربية لتشغيل اليد العـاملة العـربية .

٤ ــ خفض أسـعار البترول ومشتقاته التى تبـاع فى البلاد العربية غير المنتجة بأسعار تتساوى وأسعار البلاد العربية المنتجة .

٥ ــ تشجيع بيـع البترول ومشتقاته فى الأسواق العربية بواسطة الحكومات كما هـو حاصل الآن فى العراق .

وبصـدد الهـدف الثانى قررت اللجنـة أن تتقـدم بالتوصـية الوحيـدة التاليـة :

١ ــ توسيع الوحـدة الاقتصادية السورية اللبنانية الموصى بهـا لتشمل العراق والاردن ، والسعى لاقامة وحـدة اقتصادية تشمل كافـة الأقطـار العـربية .

خطـر اسرائيـل الاقتصـادى :

رأت اللجنة أن مكافحـة خطر اسرائيل اقتصاديا توجب بالاضافة الى التدابير السلبية المتخـذة والتى بحث استكمالها القيام بأعمـال انمائية تزيد قـدرة البلاد العربية والدفاعية والانتاجية ، ومن أجل ذلك

توصى اللجنـــة :

١ ــ استكمال التشريع فى البلـدان العـربية كى تتمـكن مكاتب المقاطعة من مكافحة التسرب المباشر وغير المباشر بسرعة وكفاءة ٠

٢ ــ ايجاد الأجهزة الادارية الكافية فى مكاتب المقاطعـة للقيـام بالمهمـات القانونية المـلقاه على عاتقهـا ٠

٣ ــ حث البعثات العربية السياسية على مراقبة تجـارة اسرائيل الخارجية وعمليات الاستيراد والتصـدير الى البلدان العربية ، ومنهـا لمكافحة التهريب من اسرائيل واليها وايجاد صـلات مباشرة بين هـذه البعثـات ومكاتب المقاطعـة ٠

٤ ــ انشاء شبكة من الهيئات الشعبية تراقب تجارة البـلاد العربية الخارجية ، وتعاون الهيئات الرسمية على منـع عمليـات التهـريب من اسرائيـل واليهـا ٠

٥ ــ بث المعلومات فى المناطق المتاخمة لاسرائيل عن أهمية المقاطعة لسلامة البـلاد العربية ، ودرء خطر اسرائيل الداهم ، والعمل على رفع مستوى سكان هـذه البلاد مما يزيد فى مناعتهم تجاه اغراءات التهريب ٠

وبصـدد المكافحـة الايجابيـة :

١ ــ أن تعتمد الحكومات العربية سياسة اقتصادية تستهدف تصنيع البلاد بالسرعة القصوى ، واذا احتاج التصنيع الى رساميل وخبرة فنية لا تتوفر بالمقـدار الكافى فى هـذه البلاد يصار الى الاستعانة بالرساميل والخبرة الأجنبية ، وتوجـد التشريعات والأحوال التى تؤمن ذلك ٠

٢ ــ تشجيع التكامل الصناعى فى البلاد العربية عن طريق تنسيق

نمو الصناعات لمنع تشتيت موارد البلاد بتكرار الصناعات المماثلة في مختلف البلدان العربية تكرارا غير اقتصادي •

٣ ـ تؤكد اللجنة أن التوصيات التى تقدمت بها فى صدد مكافحة التشتت الاقتصادى هى جوهرية لدرء الخطر الاقتصادى الاسرائيلى •

القرارات الاجتماعية

فى موضوع حقوق الانسان فى المجتمع العربى يقرر المؤتمر :

١ ـ توصية الدول العربية باعتماد حق المواطن فى حكم نفسه أساسيا لأنظمة الحكم •

٢ ـ بالتوقيع على معاهدة حقوق الانسان حتى تصبح الشرعية الدولية بمثابة قانون داخلى ملزم للمواطنين وللحكومات •

٣ ـ توصية الدول العربية باشتراع قوانين سياسية واقتصادية واجتماعية تضمن حقوق الانسان والمواطن الطبيعية ، ولا سيما حق الحياة وتفرعاته والحقوق الاقتصادية والاجتماعية •

٤ ـ توصية الدول العربية باشتراع مواثيق للحريات العامة ، ولا سيما حرية التفكير والاعتقاد والديانة وحرية الرأى والتعبير ، وحرية الاجتماع على أن تحل هذه المواثيق محل القوانين المتنافية مع شرعة حقوق الانسان والمواطن •

فى موضوع اعداد مواطن صالح فى الوطن العربى

أولا ـ وضع الأسرة :

١ ـ تعليم المرأة وتثقيفها •

٢ ـ اعطاؤها كافة حقوق المواطن بحيث تصبح على قدم المساواة مع الرجل •

٣ ــ تكليف ادارة الشئون الاجتماعية لتوجيه العائلة ومساعدتها ومراقبتها ، وايجاد لجنة دائمة لنشر التشريعات الاجتماعية على الدول العربية والحث على العمل بها •

٤ ــ مكافحة البغاء •

ثانيا ـ التربية والتعليم :

١ ــ مكافحة الأمية بين المدنيين والعسكريين ، وجعل التعليم الابتدائى مجانيا واجباريا •

٢ ــ الاهتمام باللغة العربية والثقافة والوطنية على أن يكون تدريس تاريخ وجغرافية البلاد العربية فى جميع المدارس اجباريا فى جميع المدارس الأجنبية والوطنية ، وأن يراقب هذا التعليم من قبل الدولة ، وأن تدرس قضية فلسطين فى الصفوف الابتدائية والثانوية ، وأن يعاد النظر فى الكتب التى تدرس هذه المواضيع ، على أن توجه عناية خاصة الى كتب التدريس والمطالعة فى الصفوف الابتدائية •

٣ ــ الاهتمام بالتعليم والتدريب المهنى •

٤ ــ التخصص العلمى المنتج •

٥ ــ اعداد المدرسين اعدادا صحيحا ورفع مستواهم العلمى والمادى •

٦ ــ توجيه عناية خاصة لغرس القيم الأخلاقية والصفات الروحية اللازمة لتكوين مواطن صالح •

٧ ــ توحيد البرامج الدراسية فى البلاد العربية •

٨ ــ الاهتمام بالتدريب العسكرى •

٩ ــ تثقيف المواطن عن طريق كافة وسائل النشر •

١٠ ــ تشجيع وايجاد معاهد ومؤسسات تهتم بالفنون الجميلة •

١١ ــ تشجيع وايجاد معاهد ومؤسسات تهتم بالرياضة البدنية •

ثالثا ــ البداوة :

تحضير البدو تدريجيا ورفع مستواهم لكى يصبحوا مواطنين عاملين •

رابعا ــ الريف :

رفع مستوى سكان الريف من النواحى الثقافية والاجتماعية والمادية والصحية كتشجيع التعاونيات وبناء المساكن الصحية وجلب الماء والكهرباء وتحسين طرق المواصلات وتأسيس المدارس والمراكز الصحية والاجتماعية •

خامسا ــ محاربة الاستغلال :

تحرير المواطن من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاقطاعى فى الريف والمدينة •

سادسا ــ الطائفية :

١ ــ منع مدارس الحضانة والابتدائية الأجنبية من البلاد العربية •

٢ ــ منع تدخل رجال الدين فى السياسة •

٣ ــ مراقبة المدارس الطائفية والأجنبية الثانوية من حيث برامجها هيئتها التدريسية •

٤ ــ رفع مستوى التعليم وابعاد الصيغة التبشيرية الطائفية عن تدريس الديانة والتاريخ •

٥ ــ محاربة توزيع الوظائف والمهمات على أساس طائفى •

٦ ــ الغــاء الطائفيــة من الدســتور •

سابعا ــ الجنـــوح الاجتمـــاعى :

١ ــ العناية بالأحــداث الجانحين وايجاد معاهــد حــديثة تكفــل تربيتهم واعــدادهم ليكونوا مواطنين صالحــين •

٢ ــ ايجاد تشريع مؤيد بطريق عملية لمكافحــة التسول والتشرد وتأسيس ملاجىء للعجزة وضعفــاء العقــول •

٣ ــ ادخال اصــلاحات على السجون بحيث تكون وسيلة لاصلاح السجين واعــداده لحيــاة صالحــة •

ثامنا ــ الصـــحة العــامة :

١ ــ العمل على رفــع مستوى الصحة العامة فى المدينــة والريف بتوفير الاخصائيين ، وتنظيم الخــدمات الفنية بمــا يضمن الوقاية الكافية ومعالجة المرض وتحسين الصــحة فى الفــرد والمجمــوع فى الناحيتين الجســدية والنفســية •

٢ ــ تأمين الضمان الصحى ووضع برامج لخدمة أصحاب العاهات •

تاسعا ــ الموسسات الاجتماعية والحكومات :

١ ــ العمل على تعاون الفرد مــع المجتمع وتنسيق التعاون المتبادل للمصلحة العامة بين الحكومات والمؤسسات الاجتماعية •

٢ ــ العمل على ادخال الضمان الاجتماعى فى الدول العربية •

عاشرا ــ البطـــــالة :

محــاربة البطــالة مهمــا كانت أسبابها •

الباب الثاني

مشروعات الوحـدة وتجاربها السابقة

على عـــــام ١٩٥٨

١ ـ المشروعـات الاقتصـادية :

برزت على مسرح التخطيط النظرى للعلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية مجموعة من المشروعات تختلف فيما بينها من حيث الأســاس الذى ترتسمه لاقامة الوحـدة ومدى الشمول للقطاعات الاقتصادية للدول العـــربية •

فنجـد أولا : المشروع المعروف باسم « مشروع نورى السعيد » • ففى ١٢ من شباط سنة ١٩٤٦ زار نورى السعيد سورية ، واجتمع بالمرحوم ســعد الله الجابرى ثم بالسيد سامى الصلح فى بيروت ، واقترح رسميا اقامة اتحاد اقتصادى يضم العراق وسورية ولبنان ، وكان الاقتراح ينص على عقـد اتفاق بين الأقطــار الثلاثة يتناول شئون التبادل التجارى ، والمواصلات ، والتعاون الثقافى ، والتعاون بين ســلطات الأمن وتنظيم الرى وشــئون الجيش والســفر والاقامة •

ففيما يتعلق بالتبادل التجــارى يؤخــذ بمبدأ تخفيف الرســوم أو الغائها عن المنتجات المحلية من زراعية وصناعية ومعــدنية •

وفيما يتعلق بالمواصلات يقترح انشاء خط حــديدك يربط بين بيروت ودمشق وبغــداد بصــورة مباشرة ، كما يقترح تخفيف رسوم الخطوط الحــديدية وفتح الموانى وادماج شركات الطيران العربية •

وفيما يتعلق بالرى يقترح التعاون على الاستفادة من مياه دجلة والفرات بين سورية والعراق ، ومن مياه العاصى بين لبنان وسورية . واقترح المشروع تقرير حرية التنقل ، والغاء رسوم الاقامة والقيود المفروضة على المقيمين وممتلكاتهم فيما يتعلق برعايا البلاد العربية .

ولم يكتب لهذا المشروع أن يتحقق ، لأنه خيف أن يبدو بمظهر تكتل اقليمى لا يرضى البلاد العربية الأخرى ، ولذا طرح من أجل العمل على الوصول الى مشروع مماثل عن طريق الجامعة العربية ، وباتفاق جماعى بين دولها .

وظهر بعد ذلك مشروع « فؤاد عمون » مدير الخارجية اللبنانية ، وهو عبارة عن اقتراح شفهى عرضه السيد/عمون على السيد الجمالى ممثل العراق فى الجامعة العربية وعلى السيد الرفاعى ممثل الاردن ، فقبله مبدئيا ثم تقدم به السيد/عمون خطيا لمجلس الجامعة العربية .

ويقترح هذا المشروع عقد اتفاق اقتصادى بين بين الدول العربية على أن يبدأ بالدول المتقاربة جغرافيا واقتصاديا ، وهى : لبنان وسورية والعراق والملكة الاردنية الهاشمية ذلك لتشابه الأوضاع الاقتصادية بين الدول الأربع لما يربط بينها من روابط اقتصادية قديمة فصمها الانتدابان البريطانى والفرنسى بعد أن كانت هذه البلاد جزءا من من وحدة اقتصادية كاملة .

ويترك المشروع الباب مفتوحا للدول العربية الأخرى لتنضم الى هذا الاتفاق متى شاءت ، ولكن الأسباب التى أدت الى رفض مشروع نورى السعيد عادت فأدت بدورها الى السكوت عن مشروع عمون ، وهى كونه يظهر بمظهر تكتل بعض الدول العربية .

ثم تقــدم السيد كمــال جنبلاط الى الجامعة العربية بمشروع اتفاق جمركى يرمى الى تنمية المبادلات بين البلاد العربية عن طريق توحيــد السياسة الجمركية والنقــدية وتسهيل المواصلات وتبادل المنتجات ، وينص المشروع على اعفاء البضائع المصنوعة فى أى بلــد عربى من الرســوم الجمركية ، وعلى تسهيل التجارة العــابرة وتسهيل معــــاملات استرداد الرســوم الجمــركية .

والى جانب هــذه المشروعات العــــامة نجــد بعض الاقتراحات الفرعية مثل مشروع السيد خالد العظم الذى اقترح فيه الغاء العمــلات العربية الحاضرة وتغييرها بعملة رسمية موحــدة عربية تصــدرها هيئة تدعى (مصــلحة النقــد العــربى) وتشترك فى هــذه المصلحة الدول العربية بحصة معينة من رأس المــال . كما اقترح ايجاد مصلحة موحــدة للقطع بين البــلاد العربية ، وقــد أحيل هــذا المشروع لوزارة المــالية المصرية التى أكدت عــدم صلاحيته ما لم يكن ضمن اطار وحــدة شاملة تحقق وحــدة كاملة فى السياسة المــالية والاقتصادية والمصرفية .

ولقــد كان لهــذه المشروعات فى مجموعها أثرها فى تحريك مفهوم الوحــدة بعــد أن ظــل أمدا طويلا بفضل الاستعمار وما تلاه من صور الانتداب مختبئا فى الصــدور ، وبالاضــــافة الى ذلك كان للاتجاهات الاقتصادية الدولية أثرها فى اظهار مشروعات وصــور من الاتحــادات الاقتصادية ثبت فاعليتها بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء فيها ، ولذا ففى ١٩ من مايو سنة ١٩٥٦ اتخــذت اللجنة السياسية بجامعــة الدول العــربية القــرار الآتى :

« لمــا كانت الوحــدة الاقتصادية من أهم الأهــداف التى تســعى اليها الجامعة العربية فان اللجنة السياسية توصى بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى اعــداد مشروع كامل لهــذه الوحــدة ، والخطوات التى

يجب أن تتبع من أجل تحقيقها ، على أن تقدم الحكومات العربية الى الأمانة العامة أسماء ممثليها فى هذه اللجنة فى مدى ثلاثة أسابيع ، وأن تقدم اللجنة تقريرها الى اللجنة السياسية فى مدة لا تتجاوز أربعة أشهر » •

وتنفيذا لهذا القرار قامت الأمانة العامة بتوجيه الدعوة الى اجتماع لجنة الخبراء فى اليوم السادس من أغسطس سنة ١٩٥٦ فى بحمدون (لبنان) ، وتسهيلا لمهمة اللجنة كانت الأمانة العامة قد أعدت مشروع اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة مع مذكرة اضافية حول هذا المشروع اتخذتهما اللجنة أساسا لدراستها ، كما استعانت اللجنة بالمشروعات الثلاثة السالفة الذكر (مشروع نورى السعيد ، مشروع كمال جنبلاط ، مشروع فؤاد عمون) •

وقد استجابت حكومات الدول الأعضاء فى الجامعة الى هذه الدعوة — باستثناء حكومة السودان — واستمرت اجتماعات اللجنة حتى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٦ ، وانتهت بدراسة المشروع المقدم من الأمانة العامة ، وادخال التعديلات عليه الى مشروع اتفاقية للوحدة الاقتصادية الشاملة مع مشروع بالخطوات التى يجب أن تتبع لتحقيق هذه الوحدة ، كما أعدت اللجنة تقريرا مفصلا عن اجتماعاتها •

وتنفيذا لقرار اللجنة السياسية السابقة قدمت لجنة الخبراء تقريرها مع المشروع الى اللجنة السياسية فى دور الانعقاد العادى لمجلس الجامعة السادس والعشرين ، واتخذ المجلس بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٦ القرار الآتى :

« بناء على توصية اللجنة السياسية •

« بناء على ما عرضه الأمين العام بشأن مشروع الوحدة

الاقتصادية بين دول الجامعة العربية قررت اللجنة احالة المشروع الى المجلس الاقتصادى استكمالا لبحثه من الناحية الفنية » .

وتنفيذا لهذا القرار عرض تقرير اللجنة مع المشروع الذى أعدته على المجلس الاقتصادى فى دورة انعقاده العادى الرابع ، الذى افتتح فى القاهرة بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥ ، فأحاله الى لجنة فرعية هى لجنة الشئون الاقتصادية والوحدة والتخطيط ، فاستعرضت اللجنة تقرير لجنة الخبراء ، ثم مشروع الاتفاقية ، وبعد أن أدخلت التعديلات التى رأت ادخالها على مشروع لجنة الخبراء انتهت الى تقرير مشروع عرض على المجلس الاقتصادى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣ فاتخذ المجلس القرار الآتى :

« يقرر المجلس الموافقة على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، كما قدمته اللجنة الأولى ، ومع ملاحظة ما أبداه وفد لبنان من تحفظ فى اللجنة وفى المجلس » .

كما يقرر المجلس اعادة المشروع الى اللجنة السياسية للبت فيه من الناحية السياسية .

وببحث اللجنة السياسية للمشروع أثبتت عدم اعتراضها عليه وخاصة أن أحكامه فنية مما لا يدخل فى اختصاصها .

وكما سبق ألمحنا الى أن التطورات فى العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة فى غربى القارة الأوربية ، والتى يتمثل أقواها من حيث تأثيره على الاقتصاديات العربية فى السوق الأوربية المشتركة كان لها أثرها على فكرة الوحدة العربية ، فبعد ما كان مشروع اتفاقية الوحدة هو السباق الى حيز الوجود لقيام السوق العربية المشتركة أضحت المناقشات فى المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية بشأن اقامة سوق عربية

مشتركة هى أحد المعايير لمواجهة الأضرار المحدقة بالاقتصاديات العربية من جراء قيام السوق الأوربية المشتركة •

وبرغم هذا فمع اقرار وفود الدول العربية جميعا لمشروع الوحدة بين الدول العربية فان التصديق عليها ما زال متأخرا ، بل وتتعمد العراق عرقلته بطرح مشروع جديد متذرعة فى ذلك بعدم فاعلية وعدم جدوى أحكام مشروع الأتفاقية ، متغافلة عن سبق أقرارها من جميع الدول العربية ، وأنها لم تطبق بعد حتى يكشف التطبيق عن مساوىء تطبيقها وعيوبه ، ومتغافلة أيضا عما تجرى عليه الأمور فى غربى القارة الأوربية ومحاولات اسرائيل لربط اقتصادها بعجلة الاقتصاد الأوربى حتى تكفل لنفسها البقاء ودعم أهدافها الاستغلالية فى قلب القارة الافريقية ، وكسر شوكة الحصار العربى المفروض من حولها •

وفيما يلى نتعرض اجمالا لأهم مبادىء كل من مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية والمشروع الذى تقدم به الوفد العراقى فى دور الانعقاد العادى السابع للمجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية •

مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية :

تهدف الاتفاقيه الى اقامة وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة فى تلك الدول ولرعاياها أن تكون على قدم المساواة :

١ ــ حرية انتقال الأشخاص ورؤس الأموال •

٢ ــ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية •

٣ ــ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى•

٤ ــ حرية النقــل والترانسيت واستعمال وسائل النقــل والمرافق والمطــارات المدنيــة ٠

٥ ــ حقــوق التملك والايصــاء والارث ٠

ومن أجــل تحقيق هــذه الأهــداف اتفقت الدول المتعاقــدة ــ المملكة الاردنية الهاشمية ، والجمهورية السودانية ، والجمهورية العراقية ، والمملكة العربية الســعوديه ، والجمهورية اللبنــانية ، والمملكة الليبيــة المتحدة ، والجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة المتوكلية اليمنية ــ على :

١ ــ جعــل بلادها منطقة جمركية واحــدة تخضع لادارة موحــدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة فى كل منها ٠

٢ ــ توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها ٠

٣ ــ توحيد أنظمــة النقــل والترانزيت ٠

٤ ــ عقــد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مــع البلــدان الأخــرى بصــورة مشــتركة ٠

٥ ــ تنسيق السياسة المتعلقــة بالزراعــة والصــناعة والتجــارة الداخليــة ، وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفــل لمن يعمــل من رعايا البــلاد المتعاقــدة فى الزراعــة والصناعة والتجارة والمهن شروطا متكافئــــــة ٠

٦ ــ تنسيق تشريع العمــل والضمان الاجتماعى ٠

٧ ــ (أ) تنسيق تشريع الضرائب والرســوم الحكومية والبلــدية وســائر الضرائب والرســوم الأخرى المتعلقــة بالزراعــة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رءوس الأموال بمــا يكفل مبدأ تكافــؤ الفرص ٠

(ب) تلافى ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة •

٨ ــ تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها فى بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد بها •

٩ ــ اتخاذ أى اجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف السابقة •

كما ناطت الدول المتعاقدة تحقيق هذه الأهداف بهيئة دائمة ينبغى انشاؤها وتدعى « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية » ، وللمجلس أن ينشىء لجانا اقتصادية وادارية للعمل تحت اشرافه بصورة دائمة أو لمدة مؤقتة ، وفى نطاق الاختصاصات التى يحددها لكل منها ، ومبدئيا اتفقت الدول الأعضاء على انشاء ثلاث لجان دائمة •

١ ــ اللجنة الجمركيه لمعالجة الشئون الجمركية الفنية والادارية •

٢ ــ اللجنة النقدية والمالية لمعالجة شئون النقد والصرف والضرائب والرسوم والشئون الماليه الأخرى •

٣ ــ اللجنة الاقتصادية لمعالجة الشئون الزراعية والصناعية والتجارة والنقل والمواصلات والعمل والضمان الاجتماعى •

هذا ، كما ينشأ مجلس فنى لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومهمته استشارية ، اذ يتولى دراسة وبحث المسائل التى تحال اليه من قبل المجلس أو من قبل الجامعة ، وعرض البحوث والمقترحات التى تؤمن الانسجام والتنسيق فى الأمور الداخلة فى اختصاص المجلس ، وكذلك ينشىء المجلس مكتبا مركزيا للاحصاء يقوم بجمع الاحصاءات وتحليلها ونشرها عند الاقتضاء •

جدير بالذكر ــ بعد أن عرضنا لأهم المبادىء والميادين التى هى

محور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ــ أن نذكر أن الوحدة كما أوضحها المشروع ليست وحدة فورية • وانما يتم تحقيقها على مراحل ؛ ولقد ترك لمجلس الوحدة بحكم المادة ١٤ من الاتفاقية أن يضع فور تشكيله خطة عملية بمراحل التنفيذ ، وأن يحدد الاجراءات التشريعية والادارية والفنية لكل مرحلة مع مراعاة الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، والمرافق لهذه الاتفاقية الذى يشكل جزءا لا يتجزأ منها •

المشروع العراقى لتحقيق التكامل الاقتصدى والفنى بين البلاد العربية :

يقضى المشروع فى مجال تحقيق التكامل الاقتصادى بأن تعمل الدول المتعاقدة على تهيئة الظروف اللازمة لتوفير الحريات الاقتصادية التالية لمواطنيها على قدم المساواة ، وفى حدود السياسة الاقتصادية لكل منها :

١ ــ (أ) حرية تبادل البضائع والمنتجات العربية •

(ب) حرية انتقال الأشخاص ورؤس الأموال •

(ﺟ) حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى •

(د) حرية استعمال وسائل النقل والمرافق والمواصلات المدنية•

(ﻫ) حرية التملك والايصاء والارث •

٢ ــ وتمهيدا لتحقيق الحريات المذكورة تضمن الدول المتعاقدة معاملة رءوس الأموال العربية للمؤسسات والشركات العربية التى تقوم بالانتاج أو التى تمارس عمليات الصرف أو النقل بصورة مباشرة معاملة متكافئة مع رءوس الأموال المحلية باستثنائها من شروط الجنسية عند ابرام هذا الاتفاق •

ويتم تحرير تبادل المنتجات وذلك بالتدريج فى ازالة الحواجز الجمركية والقيود الادارية ، وتذليل سائر العقبات التى تعترض هذه الحرية . والعمل على اضطراد التوسع فى الاعفاء والتخفيض الجمركى لمنتجاتها . تمهيدا لتحقيق سوق عربية مشتركة على أساس التنسيق والتكامل الاقتصادى .

هذا وعلى الدول الأطراف — تحقيقا لهذه — الغاية — أن تتفق على وضع جداول ملحقة بهذه الاتفاقية يحتوى الأول على السلع المعفاة من الرسوم الجمركية ، والثانى على السلع التى تخضع لتخفيض جمركى بنسبة ٧٥٪ ، والثالث على السلع التى تخضع لتخفيض جمركى بنسبة ٥٠٪ ، والرابع على السلع التى تخضع لتخفيض جمركى بنسبة ٢٥٪ على أن يعاد النظر فى توسيع وتعديل هذه الجداول سنويا .

كما أن للدول الأعضاء أن تتفق على منهج سنوى للتدرج فى ازالة القيود الادارية ، وأن تعمل على تنسيق سياستها التجارية الخارجية . وتهيئة الظروف اللازمة لايجاد منطقة جمركية خاصة بها .

هذا وعلى الدول المتعاقدة أن تعمل على تنسيق برامج التخطيط والتمنية الاقتصادية بما يكفل التكامل الاقتصادى بينها ، وذلك عن طريق التنسيق الصناعى والزراعى ، وتنسيق السياسة المالية والنقدية ، وتنسيق التشريعات الضرائبية والرسوم ، خاصة ما يتعلق بتلافى ازدواجها ، وتنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعى بما يضمن تكافؤ الفرص لمواطنيها ، وتنسيق أنظمة النقل والترانسيت ، وتوحيد أساليب التصنيف والتبويب الاحصائية .

وتحقيقا لهذه الأهداف يقرر مشروع الاتفاقية تشكيل هيئة دائمة مرتبطة بالمجلس الاقتصادى — هيئة التنسيق العربى — وتتألف من مندوب دائم من كل من الدول المتعاقدة .

هـذا ولكل من المجلس الاقتصادى وهيئة التنسيق والاجهزة المرتبطه بهـا كيان مستقل لـه قوامه الخاص . وميزانيته الخاصة . ويضم المجلس الدائم المؤسس بقرار من المجلس الأقتصادى الى هيئة التنسيق العربى.

وعلى هيئة التنسيق أن تتـولى اعـداد ما يلزم لتحقيق أهـداف هـذه الاتفاقية وتنفيذ أحكامها . وتقوم بصورة خاصـة بما يلى :

١ ــ وضـع البحوث والدراسات الاقتصادية بمساعدة المكتب الفنى الدائم واللجـان التى تؤلفهـا .

٢ ــ تقـديم التوصيات والمقترحات ومشروعات اللوائح والاتفاقات الى المجلس الاقتصادى لمناقشتها واقرارها ، وذلك لكل ما لـه علاقـة بتنفيذ هـذه الاتفاقيـة .

٣ ــ تقـديم تقرير سنوى عن تنفيذ مقررات المجلس الاقتصـادى بتوصـياته .

أما فى المجال الفنى فتقضى الأتفاقية بأن تقـدم كل من الأطـراف المتعاقـدة فى حـدود امكانياتها الى الأطراف الأخرى ، وبناء على طلبها الخبرة والمساعدة الفنية فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى والثقافى والاجتماعى والصناعى والزراعى والطبى ، وينظم تبادل المعونة الفنية ببروتوكول ، تضعه هيئة التنسيق ، ويلحق بهـذا الاتفاق ، كما أن على الدول الأعضاء أن تشجع انشاء مؤسسات استثمارية للقيام بمشروعات مشتركة فى مختلف الميادين الاقتصادية ، وتسهم الدول كلها أو بعضها فى رءوس أموالهـا .

وحرى بالذكر ، أن الاتفاقية أجازت لأى من الأطراف المتعاقـدة الانسحاب من هـذه الاتفاقية بعـد مرور خمس سنوات على نفاذها ، أو الانضمام اليهـا بالنسبة للدول غير الموقعـة عليهـا ، على أن يصـبح الانسحاب نافـذا بعـد مرور سنة من تاريخ اعلانه الى الأمانة العامة

لجامعة الدول العربية ، وهى فى هـذا تتفق مـع مشروع اتفاقية الوحدة الذى تضمن الحكم نفسه فى المـادة ١٨ منـه •

وبعـد هـذا العرض لأهم المبادىء التى يقوم عليها كلا مشروعى الاتفاقيتين ــ مشروع اتفاقية الوحـدة التى أقرته جامعة الدول العربية ، ومشروع اتفاقيـة بشأن تحقيق التكامل الاقتصادى والتعاون الفنى بين الدول العربية الذى قـدمه الوفـد العراقى الى المجلس الاقتصادى فى دور انعقاده العادى السابع ــ نجـد من الحرى بنـا أن نبين أوجـه الخـلاف بين المشروعين •

وأول ما يلاحظ على مشروع الاتفاق العراقى أنه حريص كل الحرص على البعـد عن أن يجعل الوحـدة الاقتصادية غايته ، سواء فى أحكامه أو فى مقـدمته ، وهـذا على خلاف مشروع اتفاقية الوحـدة التى ينطق أسمها بالغـاية منها ، كما حرصت أحكامها على ترديد تلك الغاية وايضاح السبل العمليـة لتحقيقهـا •

ولذا فان مشروع الاتفاق العراقى لا تعـدو أحكامه أن تكون وسائل لزيادة التعـاون الاقتصادى وتسهيل التبادل التجارى ، وأن تكون ترديدا لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتسهيل تجارة الترانزيت التى عقـدت فى اطار جامعة الدول العربية فى عام ١٩٥٣ ، فضلا على أنه أكثر اتساعا، اتساعا يقف دون أن يكون فى اعتباره مشاكل العالم العربى سـواء فى فى المجال الاقتصادى أو السياسى أو علاقات التبعية التى ما زالت تربط اقتصاديات عـدد كبير من الدول العربية بالدول الأوربية ، اتساعا يقف دون أن يدخـل فى اعتباره وجود اسرائيل فى قلب الأمة العربية ولا الرغبة فى تضييق الحصار من حولها ، اتساعا يقف دون أن يدخـل فى اعتباره الضرورة الملحـة للوحـدة العربية والتى أوجبها تكامل اقتصاديات دول السوق الأوربية المشتركة ، واحتمال انضمام باقى دول منظمـة

التعاون الاقتصادى الأوروبى اليها ممـا يشكل ضررا كبيرا على اقتصاديات المنطقـة العـربية .

(ب) مشروعات الوحـدة السياسية :

عرفنا أن العرب كانوا يعمـلون من أجـل الوحـدة كأملا عزيزا غاليا ــ منذ فجر تاريخهم ــ وعرفنا كذلك مشروعات الوحدة الاقتصـادية بين البـلاد العربية ، ويهمنا هنـا أن نلم بمشروعات الوحـدة السياسية التى حاول العرب تحقيقها منذ مطلع هـذا القرن .

فعلى أثر اعلان الدسـتور العثمـانى فى سـنة ١٩٠٨ تكونت فى الآستانة « جمعية الأخاء العربى » ، وكان قـوامها شباب العرب ورجالهم ونوابهم وشيوخهم فى البرلـمان العثمانى ، وكان الهـدف منها الدفاع عن حقـوقهم فى كـل مكان .

وقام كذلك « المنتدى الأدبى » فى الأستانة ، والذى ظـل يمارس نشاطة من سنة ١٩٠٩ ، وكان يبث الدعـوة للقومية العربية ، وعندما أعلن الترك عن نياتهم العـدوانية ضـد العرب نشـأت الجمعيات السرية العربية ، العسكرية وغير العسكرية ، مثل الجمعية القحطانية ، وجمعيـة العهـد ، والجمعية العربية « الفتـاة » ، واشـترك فى تلك الجمعيات العـرب من كل أقاليمهم ، فمن الشام والعراق والحجاز واليمن ومصر كان هنـاك رجال وقادة يعملون من أجـل الحركة القومية العربية ، وعندما قامت الثـورة العربية ضـد الأتراك فى الحرب العـالمية الأولى كانت الوحـدة العربية من أهم أهـدافها ، وعلى الرغم ممـا اتضح فيما بعـد من أن الشريف « حسين » كان يبغيها وحـدة لمصلحته فان الشعب العربى الذى شارك فى هـذه الثورة كان مؤمنا بالوحـدة العربية كهـدف وغاية، وكذلك كانت الوحدة العربية من الأهداف التى عقدت من أجلها المؤتمرات العربية بعـد الحرب العالمية الأولى . فالمؤتمر السورى الذى عقـد فى

يوليــو سنة ١٩١٩ ، أوصى بقيام الوحــدة العربية ، وكذلك الأمر فى المؤتمر العراقى الذى عقــد فى مارس سنة ١٩٢٠ ٠

وكذلك كانت الوحــدة العربية هى الهــدف الأسمى الذى ســعى اليه المؤتمر العربى القــومى المنعقد فى القــدس سنة ١٩٣١ ، وحضره رجال العروبة من جميع أقاليمهم ، وقرروا الميثاق الواجب على رجـــال العرب أن يسيروا عليــه وينص على :

١ ــ أن البــلاد العربية وحــدة تامة لا تتجزأ ، وكل ما طــرأ عليها من أنواع التجزئة لا نقــره ولا نعترف به ٠

٢ ــ توجــه الجهود فى كل قطر من الأقطار العربية الى وجهـــة واحــدة هى استقلالها التــام كاملة موحــدة ، ومقاومة كل فكرة ترمى الى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والاقليمية ٠

وفى هــذا الميثاق وعى قــومى عربى ناضج ، ولو أن هــذا الوعى لم يصطدم بالاستعمار والصهيونية والرجعية الحاكمة لأتى ثمــاره من تدعيم التضامن والوحــدة العربية الشــاملة ٠

وعندما بدأت المشاورات التى انبثقت منها الجامعة العربيــة وميثاقها فى سنة ١٩٤٣ كان الهــدف العربى من ورائها هــو السير خطــوة فى طريق الوحــدة العربية الكاملة ، وكانت تلك المشاورات تسمى بمشاورات الوحــدة العربية ، ولم تحقق جامعــة الدول العربية الوحــدة المنشودة ، وعلى الرغم من فرحــة العرب بانشائها أملا منها أن تكون طريقا لتحقيق الوحــدة الكاملة ، فالجامعة العربيــة وقــد نشأت منذ البداية على أساس اقليمى لم يكن من الممكن أن تقــوم الا بالدور الذى قامت به ، وقـــد تعرضت الجامعة العربية منذ نشأتها لمعــوقات كثيرة لنشاطها العــربى نتيجة لأنها انمــا كانت تمثل الحكام العرب ولا تمثل الشعب العربى ،

وقد عرفنا كيف وقف الحكام العرب الرجعيون فى وجه الوحدة أحيانا ، وكيف حاولوا أن يستغلوا المد الوحدى لمصلحتهم أحيانا أخرى •

وقد ذكرنا من قبل محاولات الملك عبد الله أن يقيم وحدة عربية لمصلحته . وكذلك كانت هناك حركة وحدوية ترمى الى اتحاد سورية والعراق فى سنة ١٩٤٩ ، وشجعها العرب المؤمنون بالقومية العربية والوحدة العربية ، ولكن الاعتبارات الشخصية أفسدت هذه الحركة •

وقد بلغ من نضج الحركة الوحدوية العربية أن الدول العربية كلها تقريبا تنص فى دساتيرها على أنها جزء من الأمة العربية ، وقد نص الدستور السورى الصادر فى سنة ١٩٥٠ فى مقدمته على ما يلى :

« ونعلن أن شعبنا جزء من الأمة العربية بتاريخه وحاضره ومستقبله ، يتطلع الى اليوم الذى تجتمع فيه فى دولة واحدة ، وسيعمل جاهدا على تحقيق هذه الأمنية فى ظل الاستقلال والحرية » وفى هذا دليل على نمو الوعى الوحدوى العربى ، ليس فى سوريا وحدها ، ولكن فى كل اقليم عربى ، حتى أن الحكام الرجعيين المعادين للوحدة يضطرون الى سرقة شعارات الوحدة من أجل تضليل الجماهير العربية•

وهكذا نرى أن المشروعات الوحدوية السياسية ظلت تنمو الى أن وصلت غايتها ، قيام الجمهورية العربية المتحدة ، والتى كان قيامها يمثل أول مشروع عربى خرج الى حيز التنفيذ الفعلى ، وفى الوقت نفسه يمثل أول مشروع وحدوى تخلص من المطامع الشخصية والمصالح الذاتية ، وقد مهد لقيام الوحدة بمؤتمرات شارك فيها المسئولون الرسميون فى مصر وسوريا ، وكان لهذه التجربة الوحدوية الكبرى رد فعل لدى العرب جميعا ، فرحب بها وباركها كل عربى مخلص لعروبته وقوميته

ووقف فى سبيلها ، أو حاول انشاء اتحادات مفتعلة لمجابهتها ، الاستعمار وعمــلاؤه من الحــكام الرجعــــيين •

ان الوحــدة العربية كانت هــدفا دائمــا وضــعه العرب نصــب أعينهم منذ مطلع القرن الحالى ، كما وضــعوه نصب أعينهم طــــوال تاريخهم العــريق •



الوحدة المصرية السورية

مصـــر وســـوريا على طريق الوحـــدة

فى أوائل عام ١٩٥٦ — وكان حلف بغـــداد قـــد أصـــبح حقيقة واقعـــة ، وأصبح يهـــدد أمن الدول العربية ، بالاضافة الى ما سبقه من أحـــلاف غربية مثل حلف الأطلنطى الذى ظهر الى الوجود فى أبريل عام ١٩٤٩ ، وكذلك حلف البلقـــان الذى ظهر الى الوجـــود فى عام ١٩٥٣ — لم يكن أما مصر وسوريا ســـوى توثيق الروابط بينهما فعقـــدا عـــام ١٩٥٦ اتفاقية كان مضمونها يؤكد أن البلدين على طريق الوحـــدة .

ولأهمية هـــذه الاتفاقية ؛ ولأنها تعتبر مقـــدمة للوحـــدة بين البلدين فنـــورد فيمـــا يلى نصـــها :

المـــادة الأولى :

تؤكد الدولتـــان المتعاقـــدتان تمسكهما بالســـلام والأمن وتصميمهما على حـــل جميع منازعاتهما الدولية بالوسائل السلمية .

المـــادة الثانية :

تقرر الدولتان أن كل اعتداء مسلح يقـــع على احـــداهما أو على قواتهما يعتبر موجها ضـــدهما معا ، ولذلك ووفقا لحـــق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى ومحافظة على سلامتهما ووحـــدة أراضيهما فانهمـــا تتعهـــدان بتبادل المعـــونة فى حالة العـــدوان ، واتخاذ كافـــة التدابير الضرورية على الفور ، واستخدام جميع ما تملكانه من وسائل — بما فى ذلك استعمال القـــوة المسلحة — لصـــد العـــدوان واعادة السلام والأمن .

المـــادة الثالثة :

تتشاور الدولتان المتعاقـــدتان بنـــاء على طلب أحـــدهما كلما تعكرت العلاقات الدولية لدرجـــة تؤثر على أمن احـــدى المناطق العربية فى الشرق الأوسط ، أو على أمن أراضى أحـــداهما أو استقلالهما أو سلامتهما ووحدة أرضـــــيهما .

المـــادة الرابعـــة :

اذا وقـــع اعتداء مفاجىء على حـــدود احـــدى الدولتين المتعاقدتين أو على قـــواتهما تتخـــذ الدولتان على الفـــور التدبير العسكرى لصـــد هـــذا العـــدوان والاجراءات الضرورية لتنفيذ المعاهـــدة الحالية وسريان مفعـــــولها .

المـــادة الخامسة :

اتفق الطرفان المتعاقـــدان لتحقيق أهـــداف هـــذا الاتفـــاق على انشـــاء المنظمـــات التاليـــة :

١ ــ مجلس أعـــلى .
٢ ــ مجلس للحـــرب .
٣ ــ قيـــادة مشتركة .

المـــادة السادسة :

يشـــكل المجلس الأعلى من وزراء الخارجيـــة ووزراء الدفـــاع فى البلدين ، ويمثل هذا المجلس سلطة رسمية يخضع لها قائد القيادة الموحدة .

المـــادة السابعة :

يتكون مجلس الحرب من رؤســـاء أركان الحرب فى جيش الدولتين

المتعاقدتين ، ويكون هذا المجلس هيئة استشارية للمجلس الأعلى •

المادة الثامنة :

تشمل القيادة المشتركة القائد العام لمجلس أركان الحرب للوحدات التى ستوضع تحت تصرف القيادة المشتركة ، ويكون للقيادة المشتركة صفة الدوام ، وتمارس أعمالها فى زمن السلم كما فى زمن الحرب •

المادة التاسعة :

يضع الطرفان المتعاقدان تحت تصرف القيادة المشتركة فى حالتى السلم والحرب جميع قواتهما الموجودة تحت السلاح بما فى ذلك القوات الموجودة على الحدود الفلسطينية •

المادة العاشرة :

ينشأ صندوق مشترك يشترك فيه الطرفان المتعاقدان لتغطية النفقات اللازمة للقيادة المشتركة مناصفة بينهما ، وفيما يتعلق بالمنشآت العسكرية المنصوص عليها فى المادة التاسعة تكون نسبة الدفع ٦٥ فى المائة للجمهورية المصرية و ٣٥ فى المائة للجمهورية السورية •

المادة الحادية عشرة :

هذه المعاهدة لا تضمن أى شرط يؤثر أن يمكن أن يؤثر على الحقوق والالتزامات الحالية أو المستقبلة للدولتين وفقا لميثاق الأمم المتحدة وللمسئوليات التى يتطلع بها مجلس الأمن للمحافظة على السلم والأمن الدوليين •

المادة الثانية عشرة :

مدة المعاهدة هى خمسة أعوام تجدد بالاتفاق بين الطرفين •

المـادة الثالثة عشرة :

يصدق على المعاهـدة بالوسائل الدستورية المعمول بها فى الدولتين ، ويتم تبادل الوثائق الخاصة بالتصـديق فى وزارة الخارجية السورية فى دمشق فى ميعاد أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى الذى ينفـذ فـورا عقب تبادل وثائق التصـديق •

وحـدة مصر وسـورية والجمهورية العربية المتحـدة

تمت وحـدة مصر وسـورية فى اطار الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ بعـد استفتاء كان نتيجته اجماع الرأى فى القطرين على اقرار الوحـدة بعـد ما اقرها المجلسان المصرى والسورى بالاجماع ، وعلى اختيار الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا لهمـا ، واقرت الحكومتان والمجلسان ترشيحه بالاجمـاع .

وكانت نتيجة الاستفتاء فى القطرين ٩٩ر٩٩٪ ، ويمكن اجمـال العـوامل التى دفعت الى وحـدة مصر وسـورية فى ثلاث نقاط :

١ - ايمـان الشعب السورى بضرورة الوحـدة .

٢ - التقاء (ثورة يوليو ١٩٥٢) مع أهـداف النضال العربى .

٣ - التقارب العسكرى والاقتصادى والقومى بين الدولتين .

وفيما يلى نتناولهـا بالتفصـيل :

أولا - ايمـان الشعب السورى بضرورة الوحـدة :

الواقـع أن فكرة القومية العربية - التى هى من أهم دعائم الوحدة - كانت وما زالت متغلغلة فى نفس الشعب السورى ، برغم ما اعترى سـورية من احتلال فرنسى ودسائس ومناورات . ولقـد أخـذت هـذه الفكرة انطلاقاتها بعـد أن تحررت سورية من الاستعمار الفرنسى فى ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٦ ، فكانت أول بلد عربى يجلو عنـه الاستعمار الغربى ، وانطلقت سورية منذ هـذا الحين لتعمل للوحـدة العربية ، ولقـد قررت

مقـدمة الدستور الذى أقرته الجمعية التأسيسية يوم ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ما نصــه :

« نحن الشعب السورى نعلم أن شـعبنا ــ الذي هـو جزء من الأمة العربية بتاريخه ، وحاضره ومستقبله ــ يتطلع الى اليوم الذى تجتمع فيه أمتنا العربية فى دولة واحـدة ، وسيعمل جاهـدا على تحقيق هـذه الأمنية المقـدسة فى ظـل الاستقلال والحرية » .

فكان هـذا النص سابقة غير معروفة فى دساتير الشعوب العربية ، وكان فاتحـة تطور كبير فى صياغتها .

وعندما تولى أديب الشيشكلى الحـكم فى سـورية عقـب كارثة فلسطين نسخ دستور الجمعية التأسيسية ووضع بعض أعوانه وبطانته دستورا آخر أذيع يوم ٩ من أكتوبر سـنة ١٩٥٣ .

وقـد جاء فى المـادة الأولى من البـاب الأول من هـذا الدستور ما نصـه :

١ ــ سـورية جمهورية عربية ديمقراطية ذات سيادة تامة .

٢ ــ وهى وحـدة سياسية لا تتجزأ ، ولا يجوز التخلى عن أى جزء من أراضـيها .

٣ ــ والشعب السورى جزء من الأمة العـربية ، وعلى الدولة أن تسعى فى ظـل السيادة والنظام الجمهورى لتحقيق وحـدة هذه الأمة .

وهكذا أثبت الدستور الثانى كما أثبت الدستور الأول رغبة سورية فى الوحـدة العربية ، وسجل كونها جزءا من الأمة العربية .

ثانيا ــ التقاء ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مع أهداف النضال العربى :

كان إعـلان ثورة مصر الكبرى صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عاملا جديدا

من عــوامل التقريب بين ســورية ومصر ، فرحب بها السوريون أصــدق الترحيب .

ولم يكن الالتقــاء التقــاء مبادىء فقط ، وانمــا مبادىء صــدقها العمــل ، ففى عام ١٩٥٥ أوفــد الرئيس جمال عبد الناصر وفــدا لدعوة ســورية الى عقــد ميثاق عسكرى تتعاون فيه مــع مصر على رد من عــدوان فاستجابت لــه بدون تردد . بعكس ما جرى فى أقطار عربيــة أخرى ، ووقع فى فى دمشق يوم ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ بيان مشترك أعلن اتفاق الحكومتين المصرية والسورية على الأسس التالية :

١ ــ عــدم الانضمام الى الحلف التركى العراقى أو أية أحلاف .

٢ ــ اقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادى عربى مشترك ترتكز على الأمــور التاليــة :

(أ) الالتزام بالاشتراك فى صــد أى عــدوان يقــع على احــدى دول المنظمــــة .

(ب) انشاء قيادة مشتركة دائمــة لها مقر رئيسى تشرف على تدريب القــوات العسكرية التى تضعها كل دولة تحــت تصرف تلك القيادة وعلى تسليحها وتنظيمها وتوزيعها وفقا للخطة الدفاعية المشتركة ، كما تتولى هــذه القيادة تنسيق الصناعات الحربية والمواصلات اللازمة للأغراض العسكرية .

(ج) عــدم قيام أية دولة مشتركة فى المنظمة بعقد اتفاقات دولية أو عسكرية أو سياسية بدون موافقة بقية أعضاء المنظمة .

(د) دعم الاقتصاد بين دول المنظمــــة تمهيــدا لتحقيق الوحــدة الاقتصادية الجامعة وتبنى الفريقان الأمور التالية :

ـ احـداث مصرف عربى يصـدر نقـدا عربيا • وتؤلـف لجنـة فنية لوضع قواعـد هـذا المشروع واقراره •

ـ اعادة النظر فى نظام التبادل التجارى العربى المعمول به حاليا رغبة فى تعزيزه وتوطيده باعفاء المنتجات والمصنوعات المحلية من الرسوم الجمركيـة أو تخفيف هـذه الرسوم لأدنى حـد ممـكن •

ـ تشجيع تأليف شركات مساهمة برءوس أموال عربيـة مشتركة للقيام بمشروعات زراعية وصناعية واسعة وبأعمال الملاحة الجوية والبحرية والتأمين وغيرها •

ـ تأليف مجلس اقتصادى عربى لتوجيـه هـذه السياسـة الاقتصادية والاشراف عليهـا •

٣ ـ الاتصال بالحكومات العربية لعرض الأسس والمبادىء المذكورة فى هـذا البيان ، ودعـوة الدول العربية الموافقة عليه الى عقـد مؤتمر توضـع فيه النصوص مـع تفاصيلها لاقرارها وانفاذها فـور ابرامها ، على أن يعقـد هـذا المؤتمر خلال شهر مارس سنة ١٩٥٥ ، وأن يضـم رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع الوطنى والمـالية والاقتصاد ورؤسـاء الأركـان العـامة •

ثالثا ـ التقارب العسكرى والاقتصادى والقومى بين الدولتين :

ففى الميدان العسكرى فتحت مصر مـع سورية ـ تمشيا مع البيان المصرى السورى المشترك ـ باب المفاوضات فى أوائل شـهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ لعقـد اتفاق عسكرى دفاعى ، وانتهت المفاوضات يوم ٢٠ منه بعقـد الميثاق المطلوب ، وهـو أول ما عقـد بين مصر وبين حكومة عـربية •

وأما فى ميدان الايمـان بالقـومية العربية وبالوطـن العـربى

الواحـد ، فقـد أصـدرت حكومة الثورة فى يوم ١٦ من يناير سـنة ١٩٥٦ الدستور الجـديد الذى أعـدته مصر ، وأصـدرته متجـاوبا ومنسجما مع الدستور السورى ، فقال فى مقـدمته ما يلى :

نحـن الشـعب المصرى :

الذى يشعر بوجـوده متفاعلا فى البنيان العربى الكبير ، ويقـدر مسئولياته والتزاماته حيـال التضامن العربى المشترك لعزة الأمة العربية ... الخ .

وجاء فى المـادة الأولى من الباب الأول « الدولة المصرية » ما نصه :

مادة ١ ــ مصر دولة عربية مستقلة ذات سـيادة ، وهى جمهورية ديمقراطية والشعب المصرى جزء من الأمة العربية .

فكان الدسـتور بذلك موضـع ترحيب من السـوريين ، واعتبروه متجاوبا مع دستوردهم ، ومقـدمة للوحـدة التى يعملون لتحقيقها .

وأما فى الميدان الاقتصادى ، فقـد دارت المفاوضات ــ فى اطار البنيان المصرى السورى المشترك ــ لتعزيز الروابط الاقتصادية وتنميتها ــ ووقـع مندوبو الحكومتين يوم ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٦ اتفاقا اقتصاديا قـال فى مقـدمته .

« أن حكومة الجمهورية السوريه وحكومة جمهورية مصر ، رغبـه منهما فى تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلديهما وتوطيدها على أسـاس يتفق مع الصلات والروابط الطبيعية القائمة بينهما قد اتفقتا على ما يلى :

المـادة الأولى : يبـذل كل من الطرفين المتعاقـدين ما فى وسعه ، للوصول بالعلاقات التجارية بين بلديهما الى أقصى حـد مستطاع وفقـا لأحكام هـذا الاتفاق ، وفى حـدود النظم الاقتصادية القائمة فى كلا البلـدين .

ولقد فتح التعاون فى هذه الميادين مجتمعة الباب أمام السوريين للبحث فى انشاء اتحاد فيدرالى تتعاون فى اطاره الدولتان على تحقيق الغرض السامى المشترك الذى يعملان لأجله ، وهو تحرير بلاد العرب وتوحيدها وتقرير الصلات الاقتصادية القائمة بينهما •

فدارت مباحثات بين أقطابهم ومفكريهم وزعماء الأحزاب السياسية وقادتها فاستقر الرأى على وضع ميثاق وطنى يقره مجلس النواب ، ويؤيده الشعب ، وتؤلف وزارة تتعهد بتنفيذ أحكامه

وأقر مجلس النواب بعد طول بحث فى شهر مايو من سنة ١٩٥٦ الميثاق ، وأوجب تنفيذه ، وهو فى جملته مستمد ومقتبس من السياسة التى نادى بها الرئيس جمال عبد الناصر ، وأعلن أن حكومته تهتدى بهديها ، وقد جاء فيه

« اجتمع ممثلو الأحزاب والكتل النيابية وتدارسوا أوضاع البلاد الخارجية والداخلية والظروف الدقيقة التى تكتنفها وما يحيق بها من أخطار ، فرأوا أن الواجب القومى والمصلحة الوطنية تفرض عليهم الاتفاق على هذا الميثاق القومى وهو :

فى السياسة الخارجية :

أ — مقاومة الاستعمار والصهيونية :

(أ) عدم الاعتراف باغتصاب فلسطين ، ومقاومة الصلح مع اسرائيل ، واحكام مقاطعتها ، ومقاومة مشروعاتها التوسعية وكل سياسة تؤدى الى ذلك •

(ب) مناهضة الأحلاف العسكرية الأجنبية وكل سياسة تتجه فى هذا السبيل •

(جـ) انتهاج سياسة الحياد الايجابى بين المعسكرين الشرقى والغربى ودعم مقررات مؤتمر باندونج .

٢ ـ تحرير البلاد العربية وتوحيدها :

(أ) بتوسيع الاتفاق الثنائى مع مصر بعقد اتفاق بين الطرفين فى الشئون الاقتصادية والثقافية ، ويصبح هذا الاتفاق نواة للوحدة العربية .

(ب) بالسعى لتقوية ميثاق الجامعة العربية .

(جـ) بدعم الجيش العربى الاردنى عن طريق تقديم المساعدة المالية له ، وتألفت على الأثر فى يوم ١٦ من يونيو ١٩٥٦ وزارة قومية تعهدت بتنفيذ أحكامه ، وأدمجته بنصه فى برنامجها الذى تقدمت به الى البرلمان ، ونالت الثقة على أساسه فى يوم ٢٨ منه ، فصار وثيقة واجبة التنفيذ .

فى يوليو سنة ١٩٥٦ ، ألقى رئيس الوزارة القومية بيانا أمام مجلس النواب أعلن فيه أن مجلس الوزراء عهد الى وزير الخارجية باجراء مفاوضات للاتحاد الفيدرالى بين سورية ومصر ، ولقد قوبل هذا البيان بالارتياح والاستحسان ، وأصدر المجلس القرار الآتى باجماع الآراء :

« ان مجلس النواب السورى ، تنفيذا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور التى تنص على أن الشعب السورى جزء من الأمة العربية يؤيد قرار الحكومة الذى أعلنه رئيس مجلس الوزراء فى هذه الجلسة والذى نصه : اننى أعلن للمجلس الموقر أن الحكومة اتخذت قرارا باجماع آرائها بتفويض لجنة وزارية لمباشرة المفاوضات مع الشقيقة مصر توصلا لتحقيق اتحاد فيدرالى بين قطرينا ، على أن يكون هذا الاتحاد مفتوحا للدول العربية المتحررة الأخرى . وانى أرجو الله

أن يحقق لنـــا هـــذه الخطوة المباركة حتى اذا تم الاتفاق على هذا الاتحاد تقــدمنا بمشروعه الى مجلسكم لاقراره •

ويلتمس المجلس أن توفق الحكومة للسير فى هـــذا الطريق المقدس، وأن تأتينا فى القريب العاجــل بالنتيجة التى تنتظرها الشعوب العـــربية فى جميـــع أقطـــارها » •

ولقـــد تجاوبت مصر مـــع سوريا ، ورحبت بخطواتها الواســـعة فعلق الرئيس جمال عبد الناصر على ما جرى فقال :

« لقـــد تلقيت بترحيب بالغ نبـــأ قرار مجلس النواب السورى مساء اليـــوم لاقامة اتحاد بين جمهوريتى مصر وسورية ، فان تحقيق هـــــذا الاتحاد لأمنية يهفـــو اليها قلب كل عربى مؤمن بالقومية العربية ، وقيام اتحاد بين ســـوريا ومصر انمـــا هـــو تحقيق للمـــادة الأولى من الدستور المصرى ، الذى ينص على أن مصر جمهورية عربية مستقلة ، وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ، وأن السبب الأساسى الذى يجعله يتيقـــن من نجاح فكرة الاتحـــاد وتحقيقها فى وقت سريع يرجـــع الى سر واحد هـــو أن عامل الشك غير موجـــود بالمـــرة بين البلـــدين •

ولقـــد سبق أن نادى البعض بقيام اتحادات بين بعض البـــــلاد العربية ، وأطلقت على هـــذه الاتحادات أسماء كثيرة منها الهلال الخصيب وســـوريا الكبرى ، ولكنها لم تخرج الى النـــور بعكس الترحيب الذى قابل به الشعب السورى الاتحاد مـــع مصر ، لأن الذين كانوا ينـــادون بهـــذه الاتحادات العربية كانت لهم أطماع ، أما مصر فليس لها أطماع ، فهى لا تريد اتحادا من أجـــل عرش ، أو من أجـــل توســـيع أراضيهـــا ونفـــــوذها •

وأبلغ السيد محمود رياض سفير مصر فى سوريا رئيس الجمهورية

السورية رسميا يوم ٧ من يوليو سنة ١٩٥٦ أن الحكومة المصرية ترحب بقرار الحكومة السورية بالاتحاد مع مصر ، وأنها مستعدة للدخول فى مفاوضات معها لتحقيق الاتحاد الفيدرالى بين البلدين .

وبدأت مصر — من جانب آخر — اعداد العدة للمفاوضات . الا أنها فوجئت بالعدوان الثلاثى الجسيم فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، فأرجأت المفاوضات — بطبيعة الحال — ريثما تنتهى الازمة وتنكشف الغمة الاستعمارية .

ولكن اذا كانت المفاوضات قد أوقفت بسبب العدوان الغادر . فان تيار الوحدة المقدسة بين مصر وسوريا لم يتوقف دقيقة فى وجدان الشعبين العربيين ، ذلك أن وحدة مصر وسوريا قديمة قدم الأزل ، بل وعلى مر العصور كانت سوريا ومصر رفقاء كفاح واحد ، فلقد كان فى سوريا رد فعل لكل حركة فى مصر ، كما كانت أصداء الذى يحدث فى دمشق تتجاوب فى القاهرة ، فنجد أن الشعب العربى فى سوريا ابان أزمة السويس وقف بكل قواه الى جانب شقيقه الشعب العربى فى مصر ، وأعلنتها سوريا صيحة عربية شجاعة جريئة ، أنها تضع جميع امكانياتها تحت تصرف مصر المطلق فى المعركة ، بل وقطعت سوريا فى نفس الوقت علاقاتها بكل من انجلترا وفرنسا ، وأسرع الشعب العربى العامل فى سوريا بنسف أنابيب البترول المارة فى أراضى سوريا ، مما ساعد على اشتداد الضائقة على الدول المعتدية .

ونجد أن القومية العربية ، تستيقظ فى قوة وحماس فى أفئدة الوحدويين فى كل الوطن العربى ، وخاصة فى سوريا ، « جول جمال » الضابط العربى السورى قد اشترك مع أشقائه المصريين الأبطال فى معركة انتحارية ضد أساطيل الغزاة ، واستشهد معهم فى معركة العرب الخالدة فى بور سعيد .

ولم يكن هـذا فقط ما يثبت حقيقة وجـود الوحـدة فى وجـدان العرب كافـة ، وخاصة فى نفس الشعبين العربيين فى مصر وسوريا حتى قبـل أن يتحقق قيـام الجمهورية العربية المتحدة فى سنة ١٩٥٨ ، اذ أننا نشاهد فى عام ١٩٥٧ المؤامرات الاستعمارية لتفتيت شـمل الأمة العربية ، « وهكذا ولما تكد الأرض تتطهر من آثار العـدوان المسلح الذى قامت به بريطانيا وفرنسا واسرائيل لتحطيم القـومية العربية فى شخص مصر ، طلع ايزنهاور بمشروعه لتحطيم القومية العـربية فى كل أرض عـربية » •

وكانت كل هـذه المؤامرات تزيد وتصـقل صـلات البلـدين قـوة ومتانة ، خاصة عندما اشتد الضغط على سوريا بعـد العـدوان الثلاثى على مصر ، وكان ضغطا أمريكيا تركيا يهوديا مشتركا ، فاحتشدت قوات اسرائيل وتركيا على حدود سوريا وبدأ نورى السعيد وشمعون مؤامرتهما لتحطيم النزعة الوحـدوية الكامنة فى وجـدان الشـعب العربى فى سوريا ، والتمهيد لغزو اسرائيلى لسوريا ، وسارعت القيادة فى مصر الى تلبية نداء الواجب فى الدفاع عن سوريا « فحاربت مصر معركة التهديدات الموجهة الى سوريا وأعصابها كلها فى دمشق ، وأمام أعصابها قطعة من جيشها احتل جنودها مراكزهما جنبا الى جنب مع اخوانهم جنود سوريا » •

بل وأكثر من ذلك ، وبصورة ثورية حاسمة دارت فى شهر سبتمبر عام ١٩٥٧ ، مباحثات بين مصر وسـوريا ، انتهت بعقـد اتفـاق كانت خطوطه العريضة تتمثل فيمـا يلى :

١ ــ توحيد الجيشين المصرى والسورى فى التسليح والتدريب ، وفى مواجهة أى احتمـال طـارىء •

٢ ــ ارسال الضباط والخبراء المصريين وعلى وجـه السرعة الى سوريا للاسراع فى تدريب القوات السورية على الأسلحة الحـديثة •

٣ ـ انفاذ الامدادات العسكرية من القوات المصرية الضاربة لتعزيز المقـدرة الدفاعية للجيش السورى فى معركة التهـديدات الموجهة الى سـوريا والممثلة فى الحشود التركية الصهيونية •

وعلى أثر ذلك وصلت الى ميناء اللاذقية فى أكتوبر سـنة ١٩٥٧ ، القـوات الضاربة المصرية لتقف الى جانب القوات السورية فى الدفـاع عن الشعب العربى فى سوريا ضـد الأطماع والمؤامرات الاستعمارية •

ورابطت القوات المصرية على الفور فى شمال سوريا على الحـدود المتاخمة لتركيا ، وفى الجنوب متربصة لاسرائيل ، وضربت هـذه القوات أعظم المثل على النظام والعمل المشترك بينها وبين القوات السورية التى ترابط بجانبها • وكان من نتيجة هـذا أن لم يجرؤ أحـد على الاقتراب من سـوريا أو مسـها بسوء •

ومن هـذه الأمثلة نستطيع أن نرى أن الوحـدة العربية الخالصـة كانت تكمن فى النفوس العربية المتحررة حتى قبل اعلان قيام الجمهورية العـربية المتحـدة •

هـذا ولقـد كان لتلك التجربة الحية ـ العـدوان الثلاثى والحشود الاستعمارية ـ أن تغيرت المبادىء التى على أساسها تم اللقاء بشـأن الوحـدة ، فبعـد ما كان قوامها الاتحاد الفيدرالى ، أصبحت تكون دولة• « فلم يكن ممكنا أن تمضى القيادة فى تجاهل النزعة الوحـدوية الكامنـة فى الوجـدان العربى ، خاصة بعـد أن تأكدت من أهميتها الحيـوية وامكانيـاتها الجبـارة » •

دعـائم وحـدة مصر وسـوريا :

« وهكذا فى فبراير عام ١٩٥٨ اتحـدت النزعة الوحـدوية الأصيلة

فى شعب سوريا العربى مع القيادة فى مصر ، وقررت مصر وسوريا أن الوحدة تقوم على أساس اقامة دولة واحدة قوامها المبادىء التاليـة :

١ ـ دولـة واحدة للاقليمين .

٢ ـ رئيس واحد للدولـة .

٣ ـ تشريع واحـد .

٤ ـ تمثيل سياسى واحد وسياسة واحدة .

٥ ـ سياسة اقتصادية واحدة .

وفى هذا تختلف مبادىء وحدة مصر وسوريا عن المبادىء التى تقوم عليها مشروعات الوحدة ، وكذا مبادىء الاتحاد السورى اللبنانى .

فمبادىء وحدة مصر وسوريا تختلف عن مبادىء مشروع « نورى السعيد » من حيث وحدة مصر وسوريا فى اطار دولة واحدة ، وحدة فى الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتشريعية ووحدة الرئيس ، فى حين أن مشروع نورى السعيد يقوم على أساس اقامة اتحاد اقتصادى يضم العراق وسوريا ولبنان .

كما يختلفان فى أمر آخر : فبينما اعتبرت وحدة مصر وسوريا نواة للوحدة العربية ، كان مشروع نورى السعيد لتجزئة العالم العربى مما يخدم مصالح الاستعمار وأعوانه ، ويتجاهل ضرورة وحدة الهدف التى توجبها القومية العربية .

وكما تختلف مبادىء وحدة مصر وسوريا عن مبادىء مشروع « نورى السعيد » تختلف عن مبادىء مشروع « فؤاد عمون » (اللبنانى) للأسباب نفسها ، اذ أن قوامه وحدة اقتصادية دون أن تتعداها الى

غير ذلك من الجوانب ، هـذا بالاضافة الى تقسيمه العالم العربى واظهاره بمظهـر غـير متـكامل •

هـذا وتختلف مبادىء وحـدة مصر وسوريا أيضـا عن مشروع السـيد/كمال جنبلاط من حيث ان هـذا الأخير قوامه اتحاد جمركى دون أن يتعـداه الى غيره من الميادين . وتختلف عن مشروع السيد/خالـد العظم من حيث أن مبناه وحـدة العمـلة فقط •

أما عن اختلافها عن مبادىء مشروع اتفاقية الوحـدة الاقتصادية الشاملة لدول الجامعة العربية ــ الذى أقره مجلس الجامعة فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ــ فذلك جلى من حيث ان مبـادىء وحـدة مصر وسـورية وحـدة تشمل مختلف الميادين ، فى حين أن ميادين مشروع اتفاقية الوحدة قوامها الوحـدة الاقتصادية دون وحـدة غيرها من الميادين •

أثر الوحـدة بالنسبة لكل من مصر وسـوريا :

١ ــ الأثر الاجتمـاعى :

يتلخص هـذا الأثر فى وضـع السياسة الاجتماعية والعمالية فى جميع الميادين بما يتفق مـع أهـداف القومية العربية ، وقـد وضـعت الخطط والمشروعات الخاصة بهـذا الشأن فى نطاق السياسة العـامة للدول على المنـوال التـالى :

٢ ــ الأجهـزة الاجتماعيـة :

كان من نتيجة اعـلان الوحـدة بين كل من مصر وسوريا وقيـام الجمهورية العـربية المتحـدة فى فبراير عام ١٩٥٨ أن أنشئت وزارات مركزية للجمهورية ، وأخرى تنفيذية لكل اقليم من اقليمى الجمهورية •

وعلى هـذا أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المركزية الى جانب وزارتى الشـئون الاجتماعية والعمـل بكل من الاقليم المصرى والاقليم السورى •

وكانت مسئوليات الوزارة المركزية على الوجـه التالى :

أولا : وضـع السياسـة الاجتماعية والعمـالية فى جميع ميادين التعـاون والعمل والتأمينات الاجتماعية والنشاط الاجتماعى الأهلى بمـا يتفق مع أهـداف القومية العربية وفى نطاق السياسة العامة للدولة •

ثانيا : بحث ودراسة الموضوعات والمشاكل الاجتماعية والعمالية ، ووضـع الخطط والمشروعات والبرامج لتنفيذ هـذه السياسة واستصدار القرارات الجمهورية اللازمة ، واصـدار القرارات المنظمة لها •

ثالثا : تقرير الوسـائل التى تؤدى الى نشر الوعى الاجتمـاعى والعمالى ، والعناية بالدراسة الاجتماعية والعمالية واستخدامها فى الحياة التطبيقية لمبادىء الاشتراكية العربية ، ومتمشية مع روح القومية العربية•

رابعا : تنسيق العمل فى الميدان الاجتماعى والعمالى بين الوزارتين بما يتمشى مـع السياسة الاجتماعية والعمالية للدولة •

خامسا : تقرير أحسن الوسـائل التى تؤدى الى تنسيق تنفيـذ السياسة العامة فى الاشراف على الجمعيات والاتحادات والمراكز النموذجية والهيئات التعاونية أو الخاصة التى يشمل نشاطها الجمهورية ، أو التى تنظمها اتفاقيات دولية ، أو التى تشترك أو تنتسب أو تنضم الى هيئـات مقـرها خـارج الجمهورية •

سادسا : تنظيم العلاقات مـع الدول العربية والدول الأجنبية فى الشئون الاجتماعية والعمالية ، وكذلك تبادل الخبراء والمتخصصين ، وايفاد البعثات وعقـد الاتفاقيات التى تكفـل ذلك •

سابعا : تنظيم الاشتراك فى المؤتمرات وحلقات الدراسة الاقليمية والدولية التى تمس ميادين عملها •

ثامنا : اقتراح مشروعات القوانين والقرارات واللوائح تمهيدا لاعتمادها من السلطة المختصة ، واصدار القرارات واللوائح المنظمة للقوانين والتشريعات بما يكفل توحيد الاتجاهات فى المسائل الاجتماعية والعمالية فى الجمهورية •

تاسعا : تقدير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الاجتماعية والعمالية ، ورسم السياسة المالية الخاصة بذلك ، واقتراح الميزانيات اللازمة لها •

عاشرا : تقييم وتتبع النشاط الاجتماعى والعمالى بالجمهورية ، وتقييم وتتبع الخطط والمشروعات المقررة عن طريق التقارير التى تتلقاها أو تضعها كل من الوزارتين التنفيذيتين •

هذا وقد كانت هناك أجهزة للوزارة لتقوم بتنفيذ السياسة العامة للشئون الاجتماعية والعمالية ، كما كانت هناك لجان عامة للتخطيط الاجتماعى والعمالى والتعاونى •

وقد تم توحيد قوانين شئون العمل والعمال فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وقد اشترك فى اعداد ذلك القانون مندوبون من الاقليمين المصرى والسورى ، وتضمن القانون الموحد أغلب الأسس والأحكام التى تضمنتها تشريعات العمل التى كان معمولا بها فى الاقليمين بصفة عامة •

كما كان من الضرورى توحيد التشريعات الاجتماعية فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، لذلك رؤى توحيد وجمع مختلف المزايا التأمينية التى كفلتها قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية الكثيرة فى الاقليمين فى قانون واحد خاص بالتأمينات الاجتماعية ، وصدر القانون

رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، ويتضمن هذا القانون تغطية الحالات التالية :

١ — اصابات العمل (حوادث العمل وأمراض المهنة) •

٢ — الشيخوخة •

٣ — العجز والوفاة •

كما قامت الوزارة بالاشراف على النشاط الاجتماعى فى القطاع الأصلى • ويقوم هذا النشاط على أساس الشعور بالمسئولية ، والتضامن والتكافل بين الناس جميعاً والقادرين منهم وغير القادرين كل فرد على حسب قدرته وامكانياته المادية والمعنوية ، ولكل فرد على حسب حاجته •

واعتمدت الوزارة على أداء برامج الرعاية الاجتماعية بمختلف صورها •

ثانيا — من النواحى الدستورية والتشريعية والتنفيذية :

فى يوم ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ أعلن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ولنظام الحكم فيها ، وكان هذا الدستور تتويجا لما سبقه من تطورات فى اقليمى الجمهورية ، بل انه كان أيضا تتويجا لكفاح الشعب العربى فى الوطن العربى الكبير فى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين •

ونجد أن ذلك الدستور قد سجل بعمق ودراية أمانى الشعب العربى العظيمة •

وقد تضمن الدستور المؤقت أن الدولة العربية المتحدة جمهورية

ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية ، وينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تستهدف المصلحة العامة ، والملكية الخاصة مصونة بما يكفل لها أداء وظيفتها فى خدمة المجتمع العربى ، والعدالة الاجتماعية أساس الضرائب ، المواطنون لدى القانون سواء ، والحريات العامة مكفولة فى حدود القانون ، ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويتولى السلطة التنفيذية ، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

ويتولى السلطة التشريعية مجلس الأمة الذى يراقب أعمال السلطة التنفيذية ، يباشر اختصاصاته المالية والسياسية .

وقد حدد القرار الجمهورى قم ١٣٧١ لسنة ١٩٦٠ أعضاء مجلس الأمة بـ ٦٠٠ عضو (٤٠٠ من الاقليم المصرى و ٢٠٠ من الاقليم السورى) وقد تم اختيار أعضاء المجلس بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكانوا يمثلون جميع محافظات الجمهورية العربية المتحدة .

أما بالنسبة للاتحاد القومى فلقد كان هو الوسيلة العملية لتحقيق أهداف الوطن فى الجمهورية العربية المتحدة . كما أنه كان الأداة اقومية لحماية مكاسبها وتأمين حاضرها ومستقبلها . ويبدأ تكوينها من القرية التى هى النواة الأولى للمجتمع ، فاللجنة التنفيذية للبندر ، فاللجنة التنفيذية بالمركز ، فاللجنة التنفيذية بالمحافظة ، فالمؤتمر العام .

ـ أما بالنسبة للسلطة التنفيذية :

فمراعاة للمقتضيات العملية قرر الدستور المؤقت تشكيل حكومة مركزية ومجلس تنفيذى لكل من الاقليمين ، ويكون تعيين كل منهما بقرار من رئيس الجمهورية ، أما اختصاصاتهما فمقصورة على الدراسة وفحص الموضوعات التى تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للاقليم فى اطار السياسة العامة للدولة بأسرها ، هذا وكنتيجة لما استقر عليه الرأى من بناء

المجتمع على أساس ديمقراطى اشتراكى تعاونى فان الأخذ بنظام الادارة المحلية كان ضرورة حتمية لاستكمال هذا البناء •

وبالنسبة للوحدات المحلية الثلاث فهى : القرية ــ المدينة ــ المحافظة •

أما من الناحية القضائية ، فقد اهتمت الدولة منذ قيام الجمهورية العربية المتحدة بدعم صرح العدالة وتوطيد أركانها •

وقد بادرت الجمهورية العربية المتحدة على أثر اعلان الوحدة بتشكيل لجان لدراسة القوانين المعمول بها فى الاقليمين • ووضع مشروعات موحدة للقوانين •

ثالثا ــ فى المجال السياسى :

قامت السياسة الخارجية على أساس من المبادىء التالية :

١ ــ العمل من أجل السلام العالمى •

٢ ــ تحريم الأسلحة الذرية •

٣ ــ نزع السلاح نزعا شاملا لصالح البشرية •

وقد اختطت الجمهورية العربية المتحدة السياسات التالية لتنفيذ مبادئها •

١ ــ سلوك سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز :

٢ ــ بالنسبة لشعوب آسيا وأفريقية :

تهدف تحقيق المبادىء الآتية فى حياة الشعوب الأسيوية والأفريقية :

(أ) تأمين حق الشعوب فى تقرير مصيرها •

(ب) مساندة الشعوب لنيـل استقلالها .

(جـ) العمـل على انهـاء سياسة القـوة .

٣ ـ فى الميـدان العـالمى :

اتخـذت السياسة الخارجية شـعارا يتسم بالقـوة والفهم الناضج للمشكلات العالمية وكان هـذا الشعار ينادى بأننا : « نعادى من يعادينا ... ونصـادق من يصـادقنا » .

٤ ـ فى ميـدان السياسـة العـربية :

تعتبر القـومية العربية هى محـور الواقع الذى يعيش فيه الشعب العـربى ، هى الوطـن العربى الكبير .

وتتلخص هـذه السياسة فى كلمات واضحة تحـدد معالم الطريق .

١ ـ القـومية العربية عـزة واستقلال .

٢ ـ القـومية العربية نهـاية للاحتلال والاستغلال .

٣ ـ القـومية العربية كرامة وبنـاء ونهاية لعهد العملاء .

٤ ـ القـومية العربية وحـدة وقـوة ومنعة .

ان العلاقة ببقية البـلاد العربية تتعرض لعـوامل مختلفة ومتغيرة بسبب طبيعة المرحلة الثورية التى تمر بها الأمة العربية فى سعيها للتحرر السـياسى والاجتمـاعى .

ومن الناحية السياسية فالجمهورية تقف فى المنطقة مـع العـدل والمساواة وضـد الرجعية والاقطـاع .

رابعا ــ فى المجـال الاقتصـادى :

لم يكن ميسرا الدخول فى برامج شاملة للتنمية الاقتصادية والتعبئة القـومية للموارد البشرية والطبيعية قبل أن تستقر الأوضاع ويخلص الوطن لأهله بلا منازع و دخيل ولقـد أملى هـذه الضرورة ما لازم أحداث تمويل السد العالى من تألب الاستعمار على مصر باعتبارها مثلا للعـلاقة الوثيقة العرى بين التنمية والسياسة الخارجية ، وكذلك بينها وبين السياسة الداخليـة .

ومع هـذا فان الأمر لم يستمر طـويلا منذ اعلان الوحـدة ، فقد أمر الرئيس جمال عبـد الناصر فى المؤتمر التعاونى بجـامعة القـاهرة فى ٢٧ من نوفمبر عام ١٩٥٨ باعـداد الخطة الخمسية القومية الشاملة لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، وتم وضـع الخطـة الأولى للجمهورية باقليميها للفترة من يونيو عام ١٩٦٠/مايو عام ١٩٦٥ .

ولقـد كانت الفترة منذ أن أمر السيد الرئيس بوضـع اطار الخطة حتى تطبيقها فترة دراسة نظرية وتطبيقية لاسلم السبل التى يمكن بهـا تحقيق التكامل بين اقتصاد الاقليمين دون التضحية بمصالح اقليم لحساب الآخر ، ودون تعريض أى منهم للهـزات .

واستمرت الوحـدة أكثر من ثلاث سنوات وكانت الأحـوال كلهـا تبشر بالخير ، الا أن الحزبية من ناحية والمطـامع الشخصية من ناحيـة ثانية والغرب وأتباعـه من ناحية ثالثة والاستغلال من ناحية رابعـة كلها كانت عوامل هـدم تدق ناقـوس الخطر على كيان هـذه التجربة الفريدة والتى شيعت الى مثواها الأخير فى سبتمبر عام ١٩٦١ .

ورغم انتهاء الوحـدة بين مصر وسوريا نجـد أنه فى عام ١٩٦٣ تحاول كلا من سوريا والعراق العمل أن تتحدا مـع مصر وقامت مباحثات

فى القاهرة بين وفــود الدول الثـــلاث الا أن التجربة السابقة (مصر وسوريا) كانت معيارا لمصداقية الوحدة الثلاثية المقترحة والتى لم يكتب لهـــا الظهور الى الحيـــاه .

اليمـــن والاتحـــاد العـــربى

يعتبر يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ من الأيام الحاسمة ، لا فى تاريخ مصر فحسب بل فى تاريخ العرب وفى تاريخ القومية العربية ، فقد قامت فى مصر ثورة تهـدف الى تحرير البلاد باعتبارها قلب العروبة النابض وأملها المرتقب ، وفى نفس الوقت الذى كانت فيـه المعركة دائرة الرحى لتحرير البلاد ، كانت هنالك معركة أخرى تجرى فـوق أرض القنـــال غرضها تخليص مصر من الاستعمار البريطانى ، لأن الثورة أدركت أنه لا تحرر اقتصادى ولا أجتماعى الا بالتحرر السياسى .

وفى الوقت الذى كانت فيه مشروعات الثورة الاجتماعية والاقتصادية تحقق الثمار المرجـوة ، كان المحتل قـد أجبر على التفـاهم ، ووقعت اتفاقية الجلاء ، وتحررت البلاد من ربقـة الاحتلال ، وما كادت هـذه المرحلة الأولى من معركة التحرر الداخلى تنتهى حتى بدأت مصر الثـورة تتطلع الى الأشـقاء العرب خارج حـدود مصر ، وكانت مصر منطقية مع تاريخ الشرق فى العصور الوسطى والحـديثة ، فبدأت معركة القـومية العربية المعاصرة ، هـدفها احياء المـاضى وربط الاخوة العرب بصـلات لا تنفصم ، والاستجابة لنـداء الدين واللغة والجنس المشترك .

ومصـداق ذلك أن أول مادة من مواد دستور مصر الصادر فى سنة ١٩٥٦ نصت على أن مصر جزء من الوطن العربى الكبير ، وكان بطل هـذه القومية العربية فى تاريخها المعاصر رئيس جمهورية مصر وجمال عبد الناصر الذى أراد أن تعمل مصر على تخليص العرب مما بقى من قيود الاستعمار ، واستعادة فلسطين والقضاء على الخطر الصهيونى ، ثم تحرير العـرب

اقتصاديا ، فى الوقت الذى يتحررون فيه سياسيا ، وهو لم يرد أن تكون القومية العربية مجرد نداء عاطفى ترددها الالسنه فى المناسبات ؛ وانما أراد ان تكون سياسة مرسومة هدفها قوة العرب وتحررهم وتكتلهم فى صف واحد ، واسقاط اية حواجز سياسيه بينهم •

ومن أجل هذا كله خاضت مصر معركة القوة ومعركة التسلح ، وحطمت ما فرض على السلاح من قيود ، وعقدت صفقة الأسلحة المشهورة، فكان عقدها أول نصر تحققه القوميه العربية المعاصرة ، اذ معنى ذلك أن يتسلح العرب دون قيد او شرط ، وان يسعوا الى القوة وهى مصدر العزة والكرامة •

ثم كانت خطوة القومية العربية المعاصرة التالية أن يصبح العرب قوة ثالثة على مسرح السياسة العالمية ، لا شرقية ولا غربية ، وهذا ما يعبر عنه بالحياد الايجابى ، الحياد المنبثق من ماضينا ، والذى تبلورت فيه حضارتنا ، وآمالنا ، وأمانينا ، باعتبار أن العرب حرروا العالم فى العصور الوسطى ، وهم أصحاب الفضل على الحضارة الأوربية • وقد آن الأوان أن يكون زمام المبادأة فى أيديهم ، وأن توضع سياستهم فى عواصمهم وليست فى عواصم الغرب ولا فى عواصم الشرق •

ومن أجل تحقيق هذه السياسة كان على القومية العربية أن تصارع الأحلاف التى تربط العرب مع الاستعمار بعروة لا انفصام لها ، وقد استطاعت هذه السياسة التحررية أن تجمد حلف بغداد ، وأن تنقذ أجزاء كثيرة من الوطن العربى ، فتحول بينها وبين التورط فيما تورط فيه بعض الأشقاء •

ومن آيات نجاح هذه القومية العربية المتحررة ما كان للعدوان على مصر من صدى عميق فى جميع البلاد العربية ، وكان وقوف الشعب العربى كله خلف مصر فى محنتها ، يؤيدونها ويدفعون عنها بكل ما

يستطيعون من قــوة ، وما كادت مصر تتخلص من هــذا العــدوان حتى دخلت القومية العربية فى خطوتها التالية ، وهى تحقيق الوحــدة الشاملة بين الأوطان العربية المتحررة بعــد أن اكتسبت القــوة بالسلاح ، وتحررت من الاستعمار بعزوفها عن أحلافــه ، فاســتجابت ســوريا واستجابت مصر ، وكان مظهر هــذه الاستجابة اندماج القطرين فى جمهورية عربية متحــــدة •

ثم كان على القطر الثالث الذى تحرر من الاستعمار ووقف بمعــزل عن الأحلاف ، واستجاب لنداء القومية العربية أن ينضم الى هذا الركب ، وأن يستجيب لهــذا النداء ، وكان مظهر هــذه الاستجابة دخــول اليمن فى أتحاد مــع الجمهورية العربية المتحدة ، فأوفــد سمو الأمير محمــد البدر ولى عهد اليمن مفــوضا من قبل أبيه الامام أحمد لبحث تفاصيل الاتحاد مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة . وعقــدت عــدة اجتماعات فى دمشــق •

وفى أول هــذه الاجتماعات ألقى الرئيس جمال عبد الناصر كلمــة جاء فيها : « اننا نحترم تقاليــد الغير ، لذلك نحن نحترم النظام الملكى فى اليمن ، ولن نتعرض لــه » • وضرب مثلا لذلك بالتقاليد فى القاهرة وغيرها من مدن مصر فقال : « القاهرة لهــا تقاليد ، وبنى مر لها تقاليد أخرى ، وكل بلــد يجب أن يحترم تقاليد البلد الآخر » • وكان معنى هذا أن اختلاف النظم السياسية لا يحول بين الأخ وأخيه ، وأنه من الممكن أن تتعــاون الملكيات مــع الجمهوريات ما دامت قــد خلصت النيــة ، وارتضى الجميع أن توحــدهم قومية عربية مشتركة • وقــد ترك هــذا الاتحاد الباب مفتوحا لمن يريد الدخول فيه بالوضع السياسى الذى يحكم به كل بلد عربى ، لأن الاتحاد لا يستهدف الا خير العروبة •

وكما أن اندماج مصر وسوريا فى وطن واحــد كان استجابة لفورة

شعبية فى كلا البلدين ، كذلك كان اتحاد اليمن : تتجسد فيه وطنية الامام واخلاصه لدينه ولغته وتاريخه وبلده ، ثم رغبة الشعب اليمنى تدعم رغبة الامام ، ومظهر هـذا أنه قبل الدخول فى مباحثات الاتحاد جمع الامام ممثلى الشعب ورؤساء القبائل وأولى الأمر وشاورهم ، فوقفوا معـه يؤيدونه ويباركون خطـوته • ولمـا عرض عليهم ميثاق الاتحاد وافقوا عليه وأقروه ، واعتبروا ذلك خـدمة للاسلام وتدعيما للقومية العربية •

وان اشتراك اليمن فى هـذه الوحـدة صـادر من القلب • ففى اليوم الذى احتفل فيه الشعب المصرى والجيش بعيد الانتصار فى معركة بور سعيد ، اشترك الامام أحمد فى اليمن مـع شعبه وجيشه فى الاحتفال بهـذا العيد ، ممـا يدل على أن هـذا الاتحاد صادر من القلوب من المشـاعر •

وقـد تضمن ميثاق هـذا الاتحاد المبادىء الآتية :

١ ــ الغاء التمثيل الدبلوماسى بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة•

٢ ــ أن يكون لكل من رئيس الدولتين نائب عنه لدى الرئيس الآخر ، وهـذا النائب لـه صفة الوزراء المحليين فى البلد الآخر ، وليه أن يحضر جلسات مجلس الاتحاد دون أن يكون لـه صوت فيها •

٣ ــ السلطة التنفيذية لهـذا الاتحاد يمثلها مجلس الاتحاد الذى يتألف من أثنى عشر وزيرا ، ستة من الجمهورية العربية المتحدة ، وستة من اليمنيين •

٤ ــ أن يكون المقر الدائم لمجلس الاتحاد فى ميناء الحـديدة ، على أن تعقد جلساته عند اللزوم فى القاهرة أو دمشق أو صـنعاء •

٥ ــ يتبع مجلس الاتحاد مجلس دفاعى ومجلس اقتصادى يتمتـع

بسلطة مطلقة فى سبيل تحقيق الوحـــدة والنهوض بها • وتعرض قراراته على المجلس الأعلى الذى يتكون من رئيسى الدولتين •

وكان هـــذا الاتحاد الخطوة الأخيرة • فقـــد وقفت اليمن فى السنين الآخيرة مواقف مشرفة ، أيدت سياسة الاتحاد الايجابى ، وأيدت قرارات مؤتمر باندونج ومؤتمر « بريونى » ، واشتركت فى مؤتمر الشـــــعوب الأسيوية والأفريقية ، وتنبهت لدسائس الاستعمار وأرباب الاحـــلاف •

وقـــد انتهى هـــذا الاتحاد بانتهاء وجود الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر عام ١٩٦١ •

الباب الثالث

مجالس التعاون

أولا ــ مجلس التعــاون الخليجى

دوافــع تأسيس مجلس التعــاون الخليجى :

حتى يمــكن الحــديث عن الدوافــع التى أدت الى انشاء مجلس التعاون الخليجى فانه ينبغى الاشارة الى البيئة أو المناخ الذى سيطر على منطقة الخليج فى السنوات الأخيرة ، والذى تحــددت ملامحه فيما يلى :

١ ــ على المستوى الدولى :

بعــد انسحاب بريطانيــا من منطــقة الخليج عام ١٩٧١ اعتمدت الولايات المتحدة من أجــل تأمين منطقة الخليج ــ من وجهة نظرها بالطبع ــ على أسلوبين : الأول يتمثل فى زيادة أو تكثيف الوجود البحرى لهــا بالقرب من المنطقة وحولها ، سواء من خلال الأسطول الأمريكى فى المحيط الهندى ، أو التفكير فى أسطول أمريكى يوجــد بصفة دائمــة فى بحــر العرب ، بالاضافة الى تجــديد ودعم قاعــدة ديجوجارسيا على مشارف المنطقة ، والقيام بزيارات ودية أو المرور فى مياه الخليج للقطع البحرية الأمريكية من وقت لآخر ، والأسلوب الثانى هــو محاولة ملء الفراغ من خلال قــوة اقليمية مرتبطة بالغرب أو موالية لــه ، وكان شــاه ايران يقوم بهــذا الدور من خلال دعم عسكرى أمريكى كبير ، وخــدمة لمصالحه الذاتية ، أو للاهــداف الغربية بوجه عام ، وفى هــذا الاطار قام الشاه باحتلال الجزر العربية الثلاث فى مدخــل الخليج عام ١٩٧١ ، وأكثر من من ذلك حاول شــاه ايران أن يضفى طابعا قانونيا ومقبــولا على دور

الشرطى الذى يقوم به ، فاقترح ابرام ميثاق أمن مشترك للدول المطلة على الخليج عام ١٩٧٥ ، ولكن الاقتراح لم يجد تأييدا من دول المنطقة.

وبعد قيام الثورة الايرانيه فى بداية عام ١٩٧٩ انتهى الدور الايرانى المشار اليه . بدأت الولايات المتحدة فى البحث عن بديل لملء الفراغ الذى نشأ عن الدور الايرانى المفقود . وازاء امتناع السعودية عن القيام بهذا الدور ، والأفق الواسع الذى تنظر منه العراق لدورها فى الخليج والمنطقة العربية بوجه عام اقتربت الولايات المتحدة مرة أخرى من أسلوب التدخل المباشر فى الخليج باعلان كارتر تشكيل قوات التدخل السريع الأمريكية ، والتأكيد على أن أمريكا لن تتردد فى استخدام كل الوسائل — بما فيها القوة العسكرية — لحماية المصالح الأمريكية فى الخليج ، ثم جاءت ادارة ريجان لتضع تأمين منطقة الخليج على رأس أولوياتها فى المنطقة العربية ، ورغبة من الادارة الأمريكية فى تحسين وجه قوات التدخل السريع الأمريكية ، حتى لا تتحمل وحدها أعباء الدفاع عن المصالح العربية ، طرحت فكرة تشكيل قوات دولية تشارك فيها دول حلف الأطلنطى لتقوم بمهمة تأمين المصالح العربية فى منطقة الخليج ، وقد وجدت هذه الفكرة استجابة من بريطانيا ، فى حين رفضتها فرنسا .

وعلى الجانب الآخر جاءت مقترحات بريجنيف فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٨٠ بشأن منطقة الخليج ودعوته لعدم اقامة قواعد عسكرية أجنبية فى الخليج ، ولعدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد بلدان المنطقة ، واحترام وضع عدم الانحياز الذى اختارته دول الخليج ، واحترام حقوق وسيادة دول المنطقة على مواردها الطبيعية ، ومناقشة مسألة الأمن فى الخليج بمشاركة كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة جاءت هذه المقترحات لتؤكد على الرغبة السوفيتية فى القيام بدور بالنسبة لمجريات الأمور فى الخليج ، وقد أدت كل هذه التحركات

بمـــا تحمله من مواقف ومواقف مضادة الى ازكاء الشعور بالخطر والمخاوف من قبل دول الخليج ، وخاصة فى ظـــل حملات الدعاية المتبادلة بين الشرق والغرب ، وتحميل كل طرف مسئولية تهـــديد الأمن للطرف الآخر .

٢ ـ على المستوى الاقليمى :

هنـــاك جانبين أســـاسيين : الأول هـــو أن علاقات القـــوة العربية تمر بمرحلة تغير ، وتتجه الى اعادة التبلور مـــــرة أخرى ، وتريد الدول الخليجية ـ خاصة السعودية ـ أن تلعب دورا أكثر تأثيرا على المستوى العربى ، انطلاقا من القـــوة التى تتمتـــع هـــذه الدول على المســـتوى الدولى من جهة ، ومن خلال علاقاتها الوثيقة بكافة الدول العربية تقريبـــا من جهـــة أخرى ، فضلا عمـــا تتجه لهـــا ثرواتها من قـــدرة على التأثير فى مجريات الأمور العربية وما توفره اتجاهاتها المحافظة من فرص لأن تلعب دور الوساطة بين الدول العربية المختلفة مع بعضها بعضا .

أما الجانب الثانى ، فيتمثل فى الحرب العراقية الايرانية التى تحولت الى حرب استنزاف لمـــوارد القـــوتين الرئيسيتين فى الخليـــج ، واللتين تخشاهما دول الخليج ، وفى ظـــل انشغال ايران والعراق بمواجهتهـــا معـــا ، وتحسبا لانتصار أى منهما وتأثير ذلك على دول الخليج ـ برغم الضعف الاقتصادى الناتج عن طـــول المعارك ـ وحتى يمكن التعامل مع المنتصر من موقف النـــدية ، وعـــدم اتاحة الفرصة أمامه لأن يلعب دورا مسيطرا على الخليج على أساس هزيمة القـــوة الأخرى فان التعـــاون والتنسيق بين دول الخليج يصبح أمرا مفروغا منه ، بل وضروريا للتعامل مـــع كـــل الاحتمـــالات .

٣ ـ على المستوى المحلى ، فان هناك اعتبارين أيضا :

الأول هـــو أن منطقة الخليج تتكون كما هـــو معروف من عـــدد من

الدول الصغيرة من حيث المساحة وعدد السكان ، باستثناء العراق وايران والسعودية بالطبع ، وبالرغم من ذلك فان هذه الدول بحكم انتاجها النفطى الذى يمثل حوالى نصف انتاج البترول العالمى خارج الكتلة الاشتراكية ، وبحكم فوائضها المالية ، يتوفر لها قدر من التأثير في السياسات الاقتصادية الدولية ، كما تقوم بدور ملموس فى مساعدة الدول النامية ، ونتيجة لذلك كانت منطقة الخليج على امتداد الفترة الأخيرة محطة رئيسية بالغة الأهمية لكل من يقصد الشرق الأوسط ٠

وكان من نتائج ذلك الاحساس بالفجوة بين الامكانيات والأهمية التي تمثلها هذه الدول وبين حجمها ودورها الفعلي ، أكثر من ذلك ، فان طبيعة النظم السياسية لدول منطقة الخليج وتركيبها السكانى ، والدور البارز الذي يلعبه الأجانب — سواء مهاجرون أو عاملون — له مردودات سلبية على كثير من نواحى الأمن الداخلى ، فضلا عن امكانيات استخدام بعض هذه العناصر من قبل قوى خارجية ظهرت بعض آثارها في الفترة الأخيرة في بعض الحوادث هنا وهناك ، كل ذلك يفرض على هذه الدول أن تتجاوز موقف السلبية ومجرد المراقبة للقوى التى تحاول توجيه الأحداث فى المنطقة أو التأثير فيها من الشرق أو من الغرب ، كما أن دولة واحدة من هذه الدول لا يمكنها منفردة أن تواجه ذلك مما يفرض التعاون والتنسيق ٠

الاعتبار الثاني ، أن درجة التقارب والتجانس بين دول الخليج ، خاصة دول مجلس التعاون كبيرة نسبيا من خلال تشابه أنظمة الحكم وترابط المصالح اقتصاديا وسياسيا وأمنيا ، والتقارب الاجتماعى الملحوظ ، فضلا عن أن هذه الدول جميعها دول غنية ، وبالتالى لن توجد بينها حساسية التقارب أو الوحدة بين من يملك ومن لا يملك ، تلك الحساسية التى تؤدى — مع أسباب أخرى — الى وقف أو تعثر بعض محاولات التقارب أو الوحدة بين الدول العربية ٠ يضاف الى ذلك أن دول الخليج

اتجهت فعــلا منذ بضع سنوات الى تعميق درجــة التعاون المشترك فيما بينها فى المجالات المختلفــة ، وعقــد اجتمــاعات مشتركة على المستوى الوزارى الخيلجى فى مجالات الصحة ، التعليم . الاقتصاد ، الشــئون الاجتماعية ، الاعــلام ، وغيرها ، وبالتالى فالأرضية مهيأة بالفعل لتقبــل السير خطوات أخرى على طريق التعــاون المشترك .

وفى ظــل هــذا المناخ العام يمكن آن نبلور باختصار أهم الدوافع التى حــدت بدول الخليج الى أن تسير قــدما فى طريق تأسيس مجلس التعــاون الخليجى وذلك فيما يلى :

١ ــ مواجهة التحركات والمخططات الخارجية بالنسبة لحمــاية أمن المنطقة ، وذلك من خــلال بلورة شكل من أشكال التعــاون الاقليمى بين دول الخليج ، يمكنها من العمل بتناسق وتعاون فى هــذا المجال ، ممــا يقطع الطريق أمام امكان حــدوث اســتقطاب جــاد بين دول المنطقة من جهة ، ويتيح امكان التعامل بقــوة أكبر مــع هــذه المخططات والمشروعات المطروحة من جهة ثانية ، فى محاولة لابعاد المنطقة عن الصدامات الدولية بقــدر الامكان .

٢ ــ تكوين تجمع من الدول الخليجية يستطيع أن يواجــة أو على الأقل يوازن القوتين الأكبر فى الخليج ، وهما ايران والعراق المشغولتان بانهاك بعضهما بعضا ، واذا كان هــذا الدافع مفهوما بالنسبة لإيران فى ضــوء الخبرة السابقة فان من شأنه أن يثير تساؤلات بالنسبة للعــراق وطبيعة علاقاتها المستقبلية بمجلس التعاون ، خاصــة فى ضــوء عــدم الحماس الذى ظهر من جانبها ومن جانب معظم دول مجلس التعاون أيضا بالنسبة للانضمــام الى عضــويته .

٣ ــ تكوين قــوة سياسية وتفاوضية لهــا وزنهــا على المستوى الاقتصادى الدولى والعربى من جهة ، فضلا عن اعطــاء دول الخليــج

والسعودية ، أساسا ، قــوة سياسية أكبر على المستوى العربى ، تمكنها من أن تلعب دورا أكثر بروزا وأهمية أكثر ثقــلا بالنسبة لمجريات الأمور العــــربية .

٤ ــ دفــع عجلة التعاون والتنسيق الخليجى المشترك خطوات أعمق ممــا هى عليه الآن أمنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وبالتالى بنــاء القــوة الذاتية العربية فى الخليج ، بصورة أكثر تنسيقا وجــدية .

خطــوات انشاء مجلس التعــاون الخليجى :

بدأت الكويت جهــودها من أجــل التوصــل الى تصــور خليجى مشترك لمواجهة الظروف التى تحيط بالمنطقة ، وخاصة ما يطرح بشأنهــا من مشروعات أمريكية وغربية وسوفيتية . وبالرغم من أن بعض المصادر ترجع هــذه الجهود الكويتية الى الجــولة التى قام بها أمير الكويت فى الخليج عام ١٩٧٥ فان الجهود المكثفة بدأت مــع مؤتمر القمة الحادى عشر فى عمــان حيث أطلع أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح الزعماء الخليجيين على التصور الكويتى لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون فى جميع المجالات . ثم قام وزير الخارجية الكويتى الشيخ صباح الأحمــد الصباح ، بعرض التصور الكويتى الكامل على زعمــاء الخليج ، فى أثناء جــولة لــه شملت مختلف الدول الخليجية بمــا فيها العراق فى ديسمبر عام ١٩٨٠ ، وكان التصور الكويتى يقــوم على تقــوية الروابط بين الدول الخليجية العربية فى كل المجــالات السياسية والاقتصــادية والنفطيــة والثقــافية والعسكرية ، فى اطــار تنسيق مشترك تجمعــه استراتيجية شاملة ، ومن الطبيعى أنه فى هــذه المرحلة المبكرة نسبيا ، لم يكن تحددت بصورة دقيقة ملامح هــذه الاستراتيجية الموحــدة أو أداتها ولكن الأفكار الكويتية وجــدت تجاوبا معها من جانب دول المنطقة بوجه عام .

وفى يناير عـام ١٩٨١ تم ارسال المشروع الكويتى للتعاون الخليجى الى الدول المعنية وفى أثناء انعقاد مؤتمر القمة الاسلامية فى الطـائف ٢٥ ــ ٢٨ يناير عام ١٩٨١ ، جرت بعض الاتصالات بين القادة الخليجيين بلورت بعض الأفكار التى تركزت حـول ضرورة ابعاد منطقة الخليج عن الصراعـات الدوليـة •

فى الرابع من فبراير عام ١٩٨١ عقـد فى الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية الدول الخليجية الست ، تم فيـه مناقشة خطة العمل المقـدمة من الكويت والتى كانت قـد أبلغت الدول الأعضاء من قبل ، كما قـدمت السعودية مشروعا لعقـد اتفاقيات تعاون أمنى ثنائى بين السعودية من جهـة ،، وكل دولة من الدول الخليجية من جهة أخرى ، بحيث تشـكل هـذه الاتفاقيات الثنائية اتفاقية أمنية واحـدة ، وتجـدر الاشارة الى أن هـذه الأفكار السعودية ، قـد طرحت من قبل خـلال جولات وزير الداخلية السعودية فى دول الخليج فى عام ١٩٨٠ ، الى جانب ذلك عرض على المؤتمر مشروع قـدمته سلطنة عمان حـول حماية الملاحة فى مضيق هرمز ، ويدعـو الى اسهام الدول الخليجية فى نفقـات التسليح التى تستخدمها السلطنة فى حماية المضيق ، والتى قـدرت بحوالى ١٥٠ مليون دولار ، والتى ستقدمها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمـانيا الغربية • مـع امكانية انشاء قـوة بحرية مشتركة لدول الخليج للدفاع عنها ، وكان هـذا المشروع العمانى ، قد طرح قبل ذلك ، ولكنه واجه اعتراضات خاصة من جانب الكويت والعراق ، بسبب احتوائها على تعاون مع الغرب فى حمـاية أمن الخليـج •

وتمخض اجتماع الرياض عن الاتفاق على انشاء مجلس التعـاون بين دول الخليج ، لبلورة وتطـوير التعاون والتنسيق بين الدول الست ، وبالتالى فضلت الدول الخليجية ، أن تأخـذ بصيغة معتدلة ومتواضعة ، هى صيغة مجلس للتعاون وليس شكل وحـدة أو اتحاد ، وكان ذلك فى

أحـد أبعاده ، استيعابا للتجربة العربية فى الوحـدة والاتحاد ، وقـد ركزت اجتماعات الرياض على التعاون فى الجوانب الفنية ، لم تخض كثيرا فى موضوعات الأمن ، وكان ذلك طبيعيا أيضا ، لانه يتيح الفرص لتوسيع مساحة اللقاء ، وحصر مواطن الخلاف بقـدر الامكان . وخلق مجالات مصالح يمكن أن تكون قـوية الى حـد تحمل بعض الخلافات ، وبالتالى يتم الحفاظ على البناء والتعـاون المشترك ، وهكذا أعلن فى الرابع من فبراير عام ١٩٨١ ، أن الدول الخليجية ، ستكون فيما بينها مجلسـا للتعـاون تكون لـه أمانة عامة ، ويعقد اجتماعات دورية من أجل تحقيق أهـدافه •

وفى التاسع من مارس ، عقـد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعين تحضيريين للخبراء ، تم فيهمـا اعـداد ورقة عمـل واحـدة منبثقة عن مختلف الآراء ، وقـد تمت فى مسقط الموافقـة بسرعة على الهيكل التنظيمى لمجلس التعاون ، وتم وضـع النظام الأساسى لـه بمـا فى ذلك طريقة التصويت ودورية الاجتماعات ، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسى لمجلس التعاون الذى تكون من مادة ٢٢ مادة وذلك بالاضافة الى مناقشة هيئة تصفية المنازعات بين دول مجلس التعاون، وصلاحيات الأمين العام والمجلس الوزارى ، هـذا فضلا عن تحـديد موعـد لاجتماع المجلس الأعلى التعاون والذى يعقـد على مستوى القمة فى ٢٦ ، ٢٧ مايو عام ١٩٨١ فى أبو ظبى ، للتوقيع النهائى على النظام الأساسى لمجلس التعاون ، ليبدأ العمل به بعـد التوقيع ، كما أتفق على أن يكون الأمين العام للمجلس كويتيا ، باعتبار الكويت هى صاحبة الفكرة، والمبـادرة فى السـعى لبـلورتها •

وحتى هـذه المرحلة ، كان التركيز أساسا على الجـوانب الفنيـة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، فقـد ذكر وكيل وزارة الخارجيـة العمانية « أن العمل الأمنى لا يدخـل ضمن اطار مجلس التعاون الخليجى

وانمــا سيبقى فى اطاره ضمن التعاون الثنائى بين الدول . وليس من مهام المجلس تنسيق العمل الأمنى أو العسكرى . غير أن وجهــة النظر هــذه لا تعــدو أن تكون وجهــة نظر واحــدة يوجــد الى جانبها وجهة نظر أخرى تؤكد على دور مجلس التعاون بالنسبة للجوانب الأمنية والعسكرية وتعبر عنها الكويت بصــورة أســاسية .

وفى العشرين من مايو عــام ١٩٨١ ، أنهــت لجنــة خبراء مجلس التعــاون اجتماعاتها فى أبو ظبى لمناقشة المسائل المختلفــة الخاصــة بالمجلس ، وخاصة مشروع نظام هيئة تصفية المنازعات الذى تقــدمت به الكويت بنــاء على تكليف مؤتمر وزراء الخارجية فى مسقط ، ويتضمن المشروع النظام الأساسى للهيئة واختصاصاتها وكيفية تشكيلها ومقرها ، وفى نفس اليوم ١٩٨١/٥/٢٠ عقــد فى الرياض مؤتمر ضم وزراء مالية الدول الأعضاء فى مجلس التعاون لبحث التنسيق فى النواحى المــالية والاســتثمارية ، وفى ١٩٨١/٥/٢٣ عقــد مؤتمر وزراء خارجيــة دول مجلس التعاون فى مسقط أيضا للاعــداد لمؤتمر القمــة ولوضع اللمسات النهائية على مشروع مجلس التعاون واستكمال بعض النقط ومحــاولة تجاوز الخلافات حول أسلوب تحقيق الأمن فى الخليج وترتيباتها المختلفة وفى أثناء المؤتمر تمت الموافقة على اختيار السيد/عبد الله بشارة كأول أمين عام لمجلس التعاون وكان يشــغل منصب مندوب الــكويت الدائم لــدى الأمم المتحــدة .

وفى ٢٥ ، ٢٦ مايو عقــد فى أبو ظبى مؤتمر القمــة لدول الخليج الست السـعودية ، الــكويت ، الامارات ، قطــر ، البحرين ، ســلطنة عمــان) وذلك فيما يعتبر المرحلة النهــائية لانشــاء مجلس التعــاون الخليجى ، فقــد كان مؤتمر القمــة بمثابة مؤتمر تأسيس تم فيه التصديق النهائى على النظام الأساسى لمجلس التعاون ، ممــا يشكل بداية ميــلاد المجلس رسميا وقانونيا ، كما تم التصــديق على اختيار السيد/عبد الله

بشارة كأمين عام للمجلس ، وكذلك الموافقة على هيئــة تصفية المنازعات مواقف مشــتركة بشــأن السياسة النفطيــــة ، والتخطيط الاقتصادى والنظام الداخلى للمجلس الأعلى والمجس الوزارى . وقــد تمخض المؤتمر أيضا عن تشكيل خمس لجان تعمل من أجــل تعزيز التعاون ووضع تفاصيل والاجتماعى والشــئون المــالية والاقتصــادية والتجــارية والصناعية ، والخــدمات الاجتماعية والثقافية . كما كلف مؤتمر القمة المجلس الوزارى ــ وزراء الخارجية ــ لاجتماع لاحــق لتبادل وجهات النظر حول الوضع السياسى والأمنى فى المنطقة وتقــديم تقرير بذلك الى مؤتمر القمــــة الثانى لدول المجلس الذى سيعقده فى نوفمبر عام ١٩٨١ فى الرياض ، وأهمية هــذه المسألة تكمن فى أن هناك بعض الخلافات لم يتم التغلب عليها بصورة نهائية آنذاك . خاصــة فيمــا يتعلق بالتحرك الأمنى لدول الخليــــــج .

الهيكل العــام لمجلس التعــاون :

ينظم مجلس التعاون الخليجى قانون أساسى مكون من ٢٢ مادة ، وافق عليها مؤتمر القمــة لدول المجلس فى ٢٦ مايو عام ١٩٨١ ، ويتضمن القانون الأساسى أن مقره مدينة الرياض (أى أن الرياض هى مقــــر الأمانة العامة) : ويتكون المجلس من ثلاث هيئات أساسية ، هى المجلس الأعلى ، ويتشكل من ملوك وأمراء ورؤساء الدول الأعضاء ويجتمع مرتين فى السنة ، مرة كل ستة أشــهر ، ثم مجلس وزارى ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ويجتمع ٤ مرات سنويا ، والأمانة العامة للمجلس وهى التى يرأسها السيد/عبد الله بشارة ، كما يتضمن النظام الأساسى نظام التمويل وحصص الــدول المختلفة ، وكذلك نظــــام الاجتماعات والتصــــويت .

أما بالنسبة لهيئة تصفية المنازعات بين دول الخليج ، فهى عبارة عن هيئة مؤقتة تابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون ، ويصدر المجلس مرارا بتشكيلها للنظر فى نزاع معين ، وتنتهى اللجنة بإنتهاء مهمتها • ويقع النظام الأساسى لهيئة تصفيه المنازعات فى حوالى ١٣ مادة تضمنت أن اللجنة سيكون مقرها الرياض – كمقر الأمانة العامة للمجلس – وأنها تتكون من حوالى ١٢ من الشخصيات الخليجية المشهود لها بالخبرة والكفاءة ، وقد أشار النظام الأساسى الى اختصاصات الهيئة ، وهى النظر فى النزاعات بين الدول الأعضاء بناء على قرار من المجلس الأعلى • وابداء الرأى القانونى أو الافتاء فى اى خلاف حول النظام الأساسى لمجلس التعاون ، ونظرا لأن هيئة تصفية المنازعات مؤقتة فان الأمين العام لمجلس التعاون يقوم بتعيين مسجل لها •

أما بالنسبة لعضوية المجلس فان النظام الأساسى للمجلس أكد فى مقدمته أن عضويته تقتصر على الأعضاء الخليجيين الستة ، وأنه لا مجال لدخوله لمن كانت أنظمته غير متشابهة ، كما أن نظام المجلس حرص على ألا يصور نفسه بأنه منظمة اقليمية يمكن لدول أخرى أن تطلب الانضمام اليه •

وقد رفضت طلبا تقدمت به الصومال للانضمام الى المجلس ، وأن يدعو العراق للانضمام للمجلس ، فان وكيل وزارة الخارجية العمانية صرح بأن « مجلس التعاون الخليجى قبل كل شىء ليس منظمة اقليمية بحيث يمكن لأية دولة فى المنطقة أن تنضم اليه ، انما هو مجلس يضم دولا متشابهة فى الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتسعى لأن يكون هذا المجلس بمثابة هيئة تنسيق بينها فى المجالات المتشابهة » على أن الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة صرح من ناحية ثالثة فى أعقاب انتهاء مؤتمر القمة لدول الخليج بأن « أى طلب للانضمام من أى طرف سينظر اليه فى حينه » على أية حال ، فان عدم

فتح عضوية المجلس أمام الدول الأخرى — على الأقل فى الفترة الأولى — من شأنها أن تساعد على تقوية موقف أعضاء المجلس ، اذ أنها تجعل مسألة الانضمام منوطة بالمجلس ونظامه الداخلى ، لا يرجع لأية دولة من أعضائه بمفردها ، كما أن ذلك يخلق مانعا قانونيا أمام دخول ليس العراق ولكن اليمنيين أيضا ، كما أن اعلاق عضوية المجلس سيتيح فرصا لبلورة التعاون الخليجى ودفعه لتكوين مجموعة متماسكة أكثر تنسيقا ، يمكنها — بعد ذلك ، وفى حالة فتح العضوية أمام دول أخرى — أن توازنها أو تعادلها •

ردود فعل قيام المجلس :

ه — بالنسبة للدول الغربية ، فقد رحبت الولايات المتحدة وبريطانيا بمجلس التعاون الخليجى ، وذلك على أمل أن تكون أمام المجلس فرصة للتعاون الاقليمى مع الغرب فى حماية أمن الخليج بالمفهوم الغربى ، خاصة وأن سلطنة عمان تنادى بهذا التعاون ، حيث انها سارت بالفعل خطوات فيه بمنحها تسهيلات للولايات المتحدة ، هذا فضلا عن أن الغرب هو المورد الوحيد للاسلحة لكل دول المجلس فيما عدا بعض الأسلحة السوفيتية للكويت فقط ، وقد نفت الكويت تماما أى ادعاء بأن يكون مجلس التعاون استجابة لتحرك أو توجيه أمريكى ، وتؤكد ذلك مواقف الكويت من النفوذ والوجود الأجنبى فى منطقة الخليج •

٢ — بالنسبة للاتحاد السوفيتى فقد تمخضت زيارة وزير خارجية الكويت لموسكو عن التأكيد على الترحيب السوفيتى بأن تقوم دول المنطقة بالاعتماد على نفسها بالدفاع عن الخليج مع استمرار المناداة بابعاد المنطقة عن الصراع الدولى وبسحب القوات وكل أشكال الوجود الأجنبى فى المنطقة ، مع احترام حياد الدول الخليجية والتعهد بعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها فى الخليج وذلك بالاضافة الى ايضاح

وجهة النظر السوفيتية التى تقوم على ضرورة مشاركة الاتحاد السوفيتى فى اجراءات الأمن الخاصة بالخليج ، والتى ترى دول الخليج اتخاذها على نحـــو توافق عليه ، على ألا تنفرد بها الولايات المتحدة •

٣ ــ بالنسبة لليمن الشمالية فقـد اعتبرت عـدم دعـــوة اليمن للمشاركة فى المجلس اساءة لهـا ، واتهمت الدول الخليجية بالاتجاه نحو خلق كيانات ومحاور اقليمية يمكن أن تهـدد التضمان العربى ، وكانت استجابة اليمن الشمالية ازاء مجلس التعاون على أكثر من ناحية • فقـــد شهدت اللجان المشتركة الخاصة بالوحـدة بين شطرى اليمن قـدرا من النشاط ، وزيارات متبادلة بين صـنعاء وعـدن ، من أجـل دمـج بعض اللجـان المشتركة ، مثل اللجـان العسكرية المشتركة ، ولجنـة الشئون الخارجية والدبلوماسية والقنصلية ، كما زار الرئيس على عبد الله صالح رئيس اليمن الشمالية بغـداد للتشاور والتنسيق ، والأكثر أهمية هـو تنشيط المجلس المشترك السعودى اليمنى فى الفترة الأخيرة ، ومن الطبيعى أن يكون الجهـد السعودى فى هـذا الاتجاه مستهدفا امتصاص أى ردود فعـل يمنية شمالية ، ومعوضا عن عـدم ضمها بين دول المجلس •

٤ ــ أما اليمن الجنوبى فقـد دعا رئيسها على ناصر محمد الى اجتماع قمة لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقى ، ومن أجل وضـع تصـور عام للامن فى المنطقة ، وفى حين شملت دعـوة الرئيس اليمنى الجنوبى أثيوبيا فانها لم تشمل ايران ، وقـد اعتبرت دول مجلس التعاون أن هـذه الدعوة بمثابة رد على قيام المجلس ومحاولة عرقلته ، ومـع ذلك فقد رحبت عـدن بمجلس التعاون الخليجى وقـام بعض مسئوليها بزيارة دول مجلس التعاون فيما عـدا سلطنة عمـان لشرح أفكار اليمن الجنوبى الخاصة بمؤتمرات دول شبه الجزيرة والقرن الأفريقى موضحين أنه لا توجـد صلة بين هـذا الاقتراح واقتراح بريجنيف لتحييد منطقة الخليج ، والذى تؤيده عـدن ، والى جانب تنشيط العلاقات مـع اليمن

الشمالى فقد اتجهت علاقات عدن وبغداد الى التحسن بعد لقاء المسئولين العراقيين والعدنيين فى مؤتمر القمة الاسلامية بالطائف فى يناير ١٩٨١ . وفى الوقت الذى طلبت فيه عدن اخطارها بكل التطورات التى تحدث فى مجلس التعاون لم تتردد فى أن تزور موانيها بعض قطع الأسطول السوفيتى يوم ٥/٢٧ ، أى فى اليوم التالى لعقد اجتماع القمة الخليجية ؛ مما أثار استياء بعض المسئولين فى مجلس التعاون وزاد من احساسهم بضرورة العمل على تصفية الخلافات بين عدن وسلطنة عمان وابعاد المنطقة عن صراع القوتين الأعظم .

٥ ـ أما بالنسبة للعراق فقد أبدت تحفظا نسبيا ازاء مجلس التعاون انعكس فى تصريحات سعدون حمادى وزير الخارجية العراقى الذى قال « ان العراق مقتنعة باطار الجامعة العربية ، وان مثل هذا الحلف ـ يقصد مجلس التعاون الخليجى ـ ينبغى تنفيذه ضمن هذا الاطار ، فيجب على دول الخليج أن تقف ضد التدخل الأجنبى ، ولكن أى حلف للتعاون أو أية اتفاقية ينبغى أن تأتى من خلال جامعة الدول العربية ، وأضاف أننا سوف لا نقف على أية حال ضد هذا المشروع ، وبالتالى فان انضمام العراق الى المجلس حتى اذا رغب بعض أعضائه فى ذلك يصبح محل تساؤل » .

٦ ـ أما بالنسبة لمسئولى جامعة الدول العربية فقد رحب السيد الشاذلى القليبى الأمين العام للجامعة بانشاء مجلس التعاون ، ووصفه بأنه خطوة رائدة فى صرح العمل العربى ، ودعا الى اقامة هيئة مماثلة بين دول المغرب العربى ، ومع ذلك نقلت بعض المصادر أن هناك شعورا بشىء من الاستياء فى الجامعة العربية لأن المجلس قد تشكل خارجها ، وأن هذه كانت سياسة مقصودة ، ويقول بعض مسئولى الجامعة : انه كان بامكان دول الخليج لو أرادت أن تتخذ جانبا أكثر نشاطا فى الجامعة وذلك بشغل بعض مناصبها .

٧ ـ لم تتحمس بعض الأوساط العربية بدرجة كبيرة لقيام مجلس التعاون الخليجى بخاصـة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية خـوفا من أن المجلس قـد يؤدى الى اعادة ترتيب الأولويات بالنسبة لهـذه الدول ، أو يؤدى شغل اهتمامها وتركيزها على الأمن فى الخليج ، ممـا يؤثر على القضـية الفلسطينية وتطـوراتها ٠

الآثار المترتبة على قيـام مجلس التعاون الخليجى :

لعـل أهم تلك الآثار هى ما يلى :

١ ـ أن المجلس يمكن أن يوفر لأعضائه قـدرا أكبر من تنسيق عناصر القـوة التى تتمتع بها ـ يقـدر تعـداد دول المجلس بحوالى ٢٢ مليون نسمة ـ وبالتالى اتاحـة قـدر اكبر من حـرية الحركة ، والتـأثير على المستوى الدولى والعـربى ٠

٢ ـ أن المجلس سيكون قـوة معادلة نسبيا لكل من العراق وايران ، وكذلك اليمن اذا قـدر لهـا واتحـد شطراها مما قـد يساعد فيما بعـد على قيام نوع من التعاون البعيد عن الحساسية بين هـذه الأطراف العربية الثلاثة ، مجلس التعاون ، العـراق ، اليمـن ٠

٣ ـ ممـا لا شك فيه أن المجلس سيسد جانبا من فراغ القـوة فى الخليج ، أو على الأقل سيضع بعض الصعوبات عى امكانيات استثمارها من جانب القـوى الخارجيـة ٠

٤ ـ يمكن للمجلس أن يضع بعض القيـود على توجهـات الدول الأعضاء بالنسبة لعلاقاتها بالقوى الأجنبية ، أو على الأقل تحجيم ذلك فى حـدود معينة ، وقـد جاء بيان مؤتمر القمة لدول المجلس مشيرا الى هـذا الاتجاه بقوله : ان « المطامع الدولية لن تتمكن من ايجاد مواطىء

قـدم لهـا فى منطقة متحـدة ذات صوت واحـد ورأى واحـد وقوة واحـدة » ، كمـا طالب المؤتمـر « بانسحاب الأسـاطيل الأجنبية من المنطقة » ، وقـد صرح رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد ابن سلطان بأن هـذا القرار « ينطبق على البحرين وسلطنة عمان ، وأنه لا يجوز لأية دولة طلب الحماية من أية دولة أجنبية أو اقامة أى قواعـد على أراضيها ، لأن دول الخليج قادرة على حماية نفسها ، كما أن القـرار ينطبق على كل دول مجلس التعـاون » •

وليس من الصعب تصـور أن المجلس سيكون عنصر ضغط بالنسبة لليمن الجنوبى ، خاصـة من خلال مشاركة سلطنة عمـان فى عضويته لدفعهـا الى التخفيف من توجهـاتها السياسية أو إرتبـاطاتها بالاتحـاد السوفيتى ، وفى هـذا الصـدد ذكرت المصادر الكويتية أن الكويت طلبت من الاتحاد السوفيتى أن يخفف نشاطه فى اليمن الجنوبى لاتاحة الفرصة لقيام علاقات طيبة بين عـدن وسلطنة عمان ، خاصة وأن سلطنة عمان مع ارتباطها بالولايات المتحدة وارتباط عـدن بالاتحاد السوفيتى مما قـد يفتح الطريق أمام القـوتين الأعظم للوجود فى المنطقة ، وهـو ما تعارضه دول مجلس التعاون ، وتحاول سـد الثغرات أمامه •

٥ ـ اذا كانت أية خطـوة وحـدوية أو على طريق تعميق التعاون بين دولتين عربيتين أو أكثر من شأنها أن تقرب من وحـدة العرب ، وأن تضيف بالايجاب الى قـوتهم فان قيام مجلس التعاون الخليجى يطـرح فكرة الوحـدات الاقليمية العربية ، بمعنى وحـدة بلاد الشام ووحـدة دول الخليج والجزيرة العربية ، ووحـدة دول شمال أفريقيا ، ووحـدة دول النيل العربية وليبيا ، وهناك كثير من المؤيدين لتحقيق هذا النموذج أو تشجيعه كسبيل الى الوحـدة العربية الشاملة باعتبار أنه من اليسير قيام وحـدات اقليمية فرعية عربية على مستوى بعض الدول كالشـام أو الجزيرة العربية أو شمال أفريقيا أكثر من قيام وحـدة عربية شـاملة على الأقـل مرحليـا •

وان كان هناك تخــوف من جانب بعض الأوســاط العربية من أن يكون مجلس التعاون بداية لازدواج في التحرك العربى وايجاد مسافة أكبر بين مواقف الدول الخليجية كوحــدة أو كتجمع والموقف العربى العام خاصــة اذا أدى التجمع الى نوع من الانغــلاق على الذات ، وعــدم محاولة ايجاد حــل للخلافات العربية ، أو قــد يؤدى بدول التجمــع الى التركيز على العناية بشئونها الخاصة فى اطار تنظيمها الاقليمى الفرعى على حساب الاهتمام بشئون التنظيم الاقليمى القومى ، الى جانب ذلك فمن الممكن أن يكون لمجلس التعاون الخليجى أثر ما على الحوار العربى الأوروبى ، خاصة فى ظــل سعى الدول الأوربية منذ فترة على أن يكون هناك حــوار أوروبى خليجى فى اطار الحــوار العربى العام ، فى محاولة من جانب أوربا للتخلص من العبء السياسى أو البعــد السياسى للحوار العربى الأوربى ، لا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية من جهــة ، ورغبة فى التركيز على الجوانب الفنية الخاصة بالنفط ــ وهــو ما يهمها ــ من جهــة ثانية ، ولكن هناك تأكيدات من جانب كثير من المسئولين فى مجلس التعاون ودول الأعضاء على أن مجلس التعاون سيضيف قــوة للجامعة ، وأنه يلتزم بميثاقها وبمقررات القمــة العربية والموقف العربى العــام .

٦ ــ ان مجلس التعاون لديه فرصــة تجاوز كثير من الصعاب التى قــد تواجه مسيرته وذلك من خلال التجانس النسبى الأكبر بين أعضائه ، ومن خلال عــدم وجود تنافس بين الدول الأعضاء على دور القيادة ، وليست هناك منافسة لدور السعودية فى هــذا المجال ، كما أن الأخطار الخارجية المحيطة بالجميع تدفعهم الى الحرص على تجــاوز الخلافات وصــولا إلى موقف جماعى أكثر قــوة ، غير أن المجلس يواجه مشكلتين أساسيتين لهما تأثير يتجاوز دول المجلس ، الأولى هى مشكلة عضــوية مجلس التعاون ، والتى تشكل نقطــة حساسة بالنسبة لعــلاقة المجلس خاصة بالعراق وشطرى اليمن ، والثانية هى مشكلة كيفية تحقيق الأمن

فى الخليج ، والخلاف بين الكويت وسلطنة عمان فى هذا الصدد أكبر مما يمكن تغطيته أو التجاوز عنه ، فسلطنة عمان تميل وتحبذ التعاون مع الغرب لتحقيق الأمن فى الخليج بينما ترى الكويت ضرورة الاعتماد على القوة الذاتية وعلى علاقات متوازنة بالقوتين الأعظم ، وأما بالنسبة للسعودية فانها تتخذ موقفا أقرب الى الوسط ، فهى تؤيد الاعتماد على القدرة الذاتية العربية للدفاع عن الخليج وابعاد المنطقة عن أى وجود أجنبى •

وأيا كانت الخلافات ، فانه من الطبيعى أن المجلس بدأ نشاطه بالاتفاق والتركيز على الجوانب الفنية والاقتصادية ، الثقافية ، والاعلامية وغيرها ، ولكن المشكلات الأخطر لابد أن تفرض نفسها عليه ، وسيكون سلوك المجلس وموقفه هما المحك العملى لمدى قوة المجلس وقدراته ، وكذلك مدى ولائه واخلاصه وتمسكه بالأهداف العربية القومية ، وبما أعلنه من مبادىء •

الزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي :

تشكل محدودية الموارد الزراعية فى دول المجلس والمتمثلة في ضيق نطاق المساحة الأرضية الصالحة للزراعة وفى ندرة مياه الرى : اضافة الى انخفاض القوى العاملة واحدة من السمات الأساسية وقيدا هيكليا يقف كعقبة فى طريق انجاز التكامل الاقليمى الفرعى (مجلس التعاون) لتحقيق تنمية زراعية حقيقية تكفل تحقيق الأمن الغذائى ، أو حتى حد أدنى يعتد به فى هذا المجال •

ويقتضى التدليل على تلك الحقيقة السابقة التعرض أولا لحقيقة الموارد الزراعية فى دول المجلس قبل أن ندلف الى تقويم مسار نمو القطاع من خلال الجهد المشترك الذى يعبر عنه مشروع السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس •

قاعـدة الموارد الزراعية والغـذائية في دول المجلس :

تتمتع دول مجلس التعاون برقعـة أرضية كبيرة تبـلغ مساحتها حوالى ٢٤٨ مليون هكتار (تشغل السعودية بمفردها ٨٧٫٥٪ من جمـلة هـذه المساحة) وتقـدر مجموع الأراضى المزروعة فعـلا فى عام ١٩٧٧ بمـا لا يتجاوز ٠٫٤٧٪ من اجمالى المساحة الأرضية ، اذ أن أغلب الأراضى صـحراء قاحلة ، اضافة الى ذلك فان دول المجلس تتسم بندرة مواردها المـائية حيث ان معـدل سقوط الأمطار فى منطقة شبه الجزيرة العربية عامة يسجل فى المتوسط ٦٠ مم فى السنة ، ويرتفـع فى بعض المناطـق فقط الى ٢٠٠ مم ، ولا يكاد يتوفر فى دول المجلس مورد غـذائى هام سوى امكانيات تنمية المحصول السمكى بالقيـاس الى المنتج فعـلا ، بالاضافة الى الطفرة الكبيرة التى طرأت على زراعـة الحبوب والخضروات فى المملكة العربية السعودية فى السنوات الأخيرة •

ففى خـلال فترة السبعينات كان مستوى المحصول السمكى يبـلغ حوالى ٢٠٦ ألف طن سنويا ، بينما تنصرف التقـديرات الى أن بالامكان رفع هـذا المحصول الى ٦٣٠ ألف طن ، هـذا ولم يؤخـذ فى التقـدير الأخير المحصول من المياه العمانية الجنوبية التى تمتد الى اليمن الجنوبى ، هـذا وتتفاوت بلدان المجلس على نحو ملحوظ فى مـدى توفر الموارد الزراعية بمـا يجعل الاحاطة السريعة بموقف هـذه البلدان أمرا هاما •

١ — ففى الكويت : على سبيل المثال لا تتعـدى مساهمة القطـاع الزراعى من الناتج المحلى الاجمالى ١٪ ، ويعمل فى قطاع الزراعـة ما يقـل عن ٠٫٣٪ من القـوى العاملة الكويتية ، ومساحة الأرض المزروعة لا تتجاوز خمسة آلاف هكتار ، ويتركز النشاط الزراعى فى المحطـات التجريبية والمزارع الخاصـة صغيرة الحجم •

٢ — الامارات : يحـد ضعف الموارد المـائية وعـدم صلاحية التربة من دور القطاع الزراعى فى اقتصاد الامارات ، اذ أن اسهامه فى الناتج

المحلى الاجمالى لا يتجاوز ١٪ أيضا . ومساحة الأرض المزروعة حوالى ١٥ ألف هكتار ، تعتمد على الرى المطرى ، ويعمل فى القطاع الزراعى حوالى ١٨٪ من جملة السكان النشطين اقتصاديا (تبلغ هذه النسبة ٤٥٪ فى امارتى رأس الخيمة والفجيرة) وينحصر الانتاج كذلك فى مناطق الواحات ومحطات الأبحاث التى تنتج الفواكه والأزهار .

٣ ــ قطر : تعتبر قطر حالة واضحة لمشكلة محدودية المياه ، اذ أن ثلثى المياه المستهلكة فى الأغراض المدنية والصناعية تنتج بالاعتماد على تحلية مياه البحر ، وتقدر الرقعة الزراعية فى قطر بحوالى ١٠٠٠ هكتار ، تعتمد على استهلاك ٧٥٪ من المياه الجوفية ، وهو ما يساهم فى سرعة نضوب المخزون من هذه المياه .

٤ ــ البحرين : تقدر المساحة الزراعية فى البحرين بحوالى ٢٠٠٠ هكتار ولا يبلغ عدد العاملين فى الزراعة سوى ١٠٠٠ عامل ، حوالى الثلثين منهم من الأجانب ، وتستهلك الزراعة ما نسبته ٧٥٪ من المياه المستخرجة ، مما يحد من امكانيات تطور الانتاج الزراعى على نحو ملحوظ ، أضف لذلك أن بعض التقديرات قد ذهبت الى أن رقعة الأرض الزراعية قد تقلصت نتيجة للزحف العمرانى عليها .

٥ ــ عمان : تعد عمان اذا ما قيست بالبلدان السابقة دولة ذات امكانيات زراعية أفضل نسبيا . فمساحة الأراضى الزراعية تقدر بنحو ٣٦ ألف هكتار ، ولاعتماد الزراعة على المياه الجوفية فان الأراضى المزروعة تتوزع فى أماكن متفرقة وتسود الحيازات الصغيرة بما يحد من امكانيات ادخال الميكنة فى العملية الزراعية ، ويحتل انتاج الفواكه حوالى نصف المساحة المزروعة ، أغلبها مخصص لانتاج التمر ثم الليمون ، وقد شكل الانتاج الزراعى حوالى ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٥ ، وتتسم الزراعة العمانية بالانخفاض الشديد لانتاجية الفدان،

ضعف الاستثمار فى قطاع الزراعة ، اذ أن الحكومة فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات لم تقدم سوى حوالى ثلث احتياجات القطاع من البذور والشتلات ، ولم تعط سوى ما لا يزيد عن ١٪ فى المتوسط من احتياجات القطاع من الأسمدة فى نفس الفترة ، وقد أدى هذا كله الى انخفاض نصيب المزارع من الخدمات المقدمة ، ومن ثم الى الانخفاض الشديد لمتوسط الدخل الزراعى ، حيث كان هذا الدخل لا يتجاوز نسبة ٤ر١٪ من الدخل غير الزراعى بما يشكل دافعا لتزايد الهجرة نحو الحضر •

وتذهب التقديرات الى أنه من الممكن عن طريق الانفاق على انشاء السدود لحجز مياه الوديان يمكن استصلاح نحو ٨٠٠٠ هكتار ، هذا على حين تشير بعض التقديرات الأخرى أن جملة المساحات الزراعية هى ٨٩ ألف هكتار ، ويعنى هذا أن المنزرع فعلا لا يشكل سوى نسبة ٤٠٪ من اجمالى المساحة الزراعية •

٦ ـ السعودية : تعد السعودية أكبر بلدان المجلس من حيث التوفر النسبى للموارد الزراعية ، فالمساحة المزروعة قدرت بحوالى ١ر١ مليون هكتار فى عام ١٩٧٧ ، وتعتمد حوالى ٦٥٪ من هذه المساحة على الرى المطرى ، ويعتقد بأن هناك امكانية لتنمية مصادر المياه الجوفية ، ولذا فان المملكة قد ركزت على تنمية هذه الموارد خلال خطتيها الاقتصاديتين الثانية ٧٥/١٩٨٠ والثالثة ٨٠/١٩٨٥ باقامة شبكات الرى وإقامة السدود ومحطات تحلية مياه البحر ، وقدم الانتاج الزراعى السعودى ما نسبته ٣٪ من اجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٨٥ ، ولكن معظم الناتج الزراعى يعتمد على المساعدات الهائلة التى تقدمها المملكة لمزارعيها سواء بدعم الآلات والأجهزة ، أو بدعم القطاعات الزراعية المختلفة ، وانتهاء بتقديم دعم للمنتج النهائى ، وقد ركزت السعودية فى نهاية خطتها الثانية ولا سيما منذ عام ١٩٨١ فى الخطة الثالثة على

تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال القمح ، ولدى المخطط السعودي الطموح لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغـــذاء في عام ٢٠٠٠ .

أوضاع انتاج واستهلاك الغـــذاء في دول المجلس :

تنعكس بالطبع محـــدودية الموارد الزراعية على قضية انتاج الغذاء في دول المجلس ، ذلك أنه في مجموعات الانتاج النباتي والحيواني المختلفة تعاني دول المجلس من عجـــز وتغطي حاجاتها الاستهلاكية بالاستيراد من خارج المنطقة ومن البلدان المتقـــدمة على وجـــه الخصوص ، وباستعراض موقف انتاج السلع الغـــذائية المختلفة يتضـــح الآتي :

ـ في مجال انتاج الحبوب فان انتاج دول المجلس فيما عـــدا السعودية ضئيل جـــدا ؛ وقـــد صعد انتاج السعودية من القمح بمقدار أكبر من عشرة أضعاف في غضون خمسة أعـــوام ، اذ أن هـــذا الانتاج كان ١٦٠ ألف طن في المتوسط بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، ولكن بعـــد أعمال برنامج الاكتفاء الذاتي من القمح ارتفع هـــذا الانتاج الى ١٫٧ مليون طن عام ١٩٨٥ ، وبالتالي فان ثقـــل السعودية في مجال انتـــاج الحبوب في دول المجلس هـــو أمر بارز ، اذ أنها قـــدمت أكثر من ٩٩٪ من هـــذا الانتاج في النصـــف الأول من الثمانينات .

اضافة الى ما سبق فانه من الضروري التأكيد على أن محـــدودية موارد المياه لا تجعل بالامكان انتاج بعض الحبوب الغـــذائية مثل الأرز حيث لا تنتجه أي من دول المجلس سوى بكميات محـــدودة جدا غير مقدرة في المملكة العربية السعودية ، وكذلك الحـــال في مجـــال الذرة الصفراء الذي تعـــد المساحات المزروعة منها ضئيلة جـــدا .

ويعود انتاج السعودية المرتفع من القمح الى الطفرة في الاعانات والمساعدات التي قـــدمتها السعودية للمزارعين من أجـــل تحقيق شعار

« تحقيق الاكتفاء الذاتى » ، وهــو ما يستحق بعض المناقشة ، فتكلفــة انتاج الطن من القمح السعودى تبلغ أكثر من ستة أمثال سعر هــذا الطن فى السوق العالمى ، ولكن يميل الرأى الى أن هــذا الدعم السخى ليس مبرره الحقيقى هــو تحقيق الاكتفاء الذاتى من هــذه السلعة ، وانمــا يمكن النظر اليه باعتباره نوعا من التحرك السياسى الذى تسعى وفقا لــه « دولة النفط الريعية » الى بسط نفوذها على أرجاء دولة مترامية الأطراف ومن هنا خطورة هــذا البرنامج السعودى اذ أنه يصبح التزاما سياسيا بشراء ولاء سكان البادية بغض النظر عن الانتاجية الحقيقية للقطــــاع الزراعى فى الخطة الخمسية الثانية بمقــدار ١٤ ضعف ما كان مخصصا لــه فى الخطة الخمسية الأولى ، هــذا على الرغم من أن الخطة الخمسية الثانية نفسها كانت قــد ذكرت أنه : « على الرغم من أن نظام الدعــم ساهم فى زيادة دخــل المزارعين فانه لم يؤد فى أغلب الأحيان الى تحقيق النتائج المرجوه فى مجالات الانتاج أو تحسين مستواه » ومن هنا فان المغزى الحقيقى للبرنامج السعودى لا يعــــدو أن يكون ريعيــــا على الجنسية موجهــا الى سكان البوادى السعوديين ، اضافة لذلك فانه يمكن ذكر أن البرنامج هــو جزء من المشروعات التى لاحظ الكثير من الباحثين الخليجيين أنها مشروعات ذات وجهــة دعائيــة امتيازية ، فهــل هنــاك أكثر من كون السعودية قــدمت منحا من انتاجها من القمح لكل من مصر والعراق وهما دولتان من أهم الدول العربية من حيث الموارد الزراعية ؟

والواقع أن التحليل السابق للمغزى الحقيقى لشعار تحقيق الاكتفاء الذاتى السعودى ينصرف الى معظم المنتجات الأخرى التى تنتجها دول المجلس ، فنسبة الاكتفاء الذاتى من السلع المختلفة تكاد تكون غير مشهودة ســوى فى مجالات محدودة كالخضروات والفواكه بمقــدار ٨٦٪ و ٦٣ر٦٪ على التوالى ، ثم درجات أقــل من الاكتفــاء الذاتى فى مجــال البيض والدواجن واللحوم ، وتقــل النسبة الى صفر أو قريبة من ذلك فى بعض مثل الحبوب كالأرز والذرة وبعض المواد الأخرى كالسكر والزيوت ، واذا ما علمنا أن نصيب الاستهلاك الغــذائى فى بلدان الخليج هى أعلى

من جميع البلدان العربية الأخرى . وهـذا فى جميع المواد الغـذائية فيما عـدا الحبوب والسمك ، حيث يبلغ استهلاك الفرد من البيض فى الخليج أربعة أضعافه فى بقية الوطن العربى ، وثلاثة أضعافه فى الحليب واللحوم والخضروات والفواكه ، ومن هنا تزداد خطورة تعرض بلدان الخليج فى أمنها الغـذائى نظرا لمحـدودية مواردها من ناحية ، ومن أن الانتاج الحالى فى معظم السلع الغـذائية يتم بتكلفة عالية ناجمة عن دعم سخى جـدا يقـدم للمواطنين من المزارعين ، وهـو ما يشـك فى امكانية الاستمرار فيه فى حقب ما بعـد النفط ، أو حتى فى حالة عصر النفط الرخيص المرتبط بزيادة سـكانية •

وترتبط دول الخليج ارتباطا قـويا فى مجـال الغـذاء بالعـالم الخارجى لا سيما البلدان الغربية المتقـدمة ، فنتيجة للقـدرات المـالية الهائلة لهـذه البلدان نمت وارداتها الغـذائية من الخـارج بمعـدلات كبيرة جـدا ، وبلغ عجز الميزان التجارى الغـذائى لبلدان مجلس التعاون حـوالى ٦ مليـار دولار فى النصـف الأول من الثمانينات ، وما بين ٦٠ ــ ٧٠٪ من هـذا العجز سجلته السعودية وحـدها •

توجيهـات مجلس التعـاون :

وافق المجلس الأعلى الذى ضم زعمـاء دول المجلس على وثيقـة « مشروع السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون » فى دورته السادسة فى مسقط التى عقـدت فى نوفمبر ١٩٨٥ •

وقـد جاء اعـداد السياسة المشتركة بنـاء على قرار صـدر من وزراء زراعـة دول المجلس فى يناير عام ١٩٨٣ ، وتهـدف السياسـة المشتركة الى تحقيق التكامل الزراعى بين دول المجلس ، وذلك عن طريق تنسيق الجهود الذاتية ودعمها بمجهودات مشتركة مكملة لها لتسرع فى

تنمية طاقاتها وتوجيهها نحو الانتاج الزراعى ورفع كفاءة الأداء لهذه المجهودات » •

وفى تركيز للمجالات التى تهدف السياسة اليها ذكر « أن السياسة تهدف الى تحقيق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتى ، خاصة بالنسبة لسلع الغذاء الأساسية ، وتضيف الوثيقة الى أن « المعلومات المتوافرة عن الموارد الطبيعية المتاحة — المستغلة منها ، أو التى يمكن استغلالها مستقبلا ، وعن مستويات الانتاجية الحالية وامكانيات تطويرها — تشير الى أن فى مقدور دول المجلس تحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتى فى انتاج الخضروات ، وفى عدد محدود من أصناف الفاكهة ، وفى الانتاج السمكى ، وتضيف أن دول المجلس قطعت أشواطا كبيرة فى انتاج البيض ولحوم الدواجن ، ومن المتوقع وصولها الى الاكتفاء الذاتى خلال مرحلة ليست بالبعيدة » ، وتؤكد الوثيقة فى هذا المجال على أن هذا النمو قد استند فى حقيقته الى التحول من استيراد السلع النهائية الى السلع الأولية والوسيطة كالأعلاف وطيور التربية والمعدات ، وتشير الوثيقة أيضا الى أن الوضع الحالى لعدم توفر امكانيات لانتاج السكر والمحاصيل الزيتية وعدد آخر من المحاصيل• كما أنه من غير المتوقع حدوث تحسن ملموس فى مستويات الاكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء (١٠ — ١٥٪ حاليا) ، وتشير السياسة الزراعية المشتركة من ثم الى أنه نظرا لندرة الموارد الطبيعية والزراعية (عدا الموارد السمكية البحرية فى المياه الاقليمية) فان فرص الاستثمارات ذات التمويل المشترك فى مجالات الانتاج الزراعى (النباتى والحيوانى) ستبقى محدودة ، وستظل أغلب هذه الفرص متركزة فى مجالات صناعة وتسويق المنتجات السمكية •

لذلك فان وثيقة السياسة الزراعية المشتركة تتوجه توجها صحيحا حينما تذكر بأن السياسة الزراعية الهادفة الى مستويات الأمن الغذائى

المقبولة والتى يطمأن اليهـ لابد ان تتضمن بعـدا جـديدا يتمثل فى « استنباط صـيغ مناسبة للتعاون بين مجموعة دول المجلس وبينها وبين الأقطار العربية الأخرى ، خاصـة الاقطار المجاورة » والواقع أن هـذا التوجه الصحيح فى جـوهره يحـد منـه ان الاتفاقية لم تذكر أيا من المجالات التى يمكن فيها التعامل مـع بقية دول العالم العربى ، كما لم تحـدد أيا من الدول التى يمكن التعاون معها لتطوير الانتاج الزراعى وصولا الى نسبة مطمئنة فى مجال الأمن الغـذائى ، كما ان السياسـة الزراعية المشتركة تصاب بحالة فصام واضـحة حينما تذكر بارتياح انه سيطرأ تحسن على مستوى الاكتفاء الذاتى من انتاج الحبوب ، وبخاصة فى مجـال القمح بسبب (الدعم السخى) الذى تقـدمه حكومة المملكة العربية السعودية ، فهـذا يعنى بشكل واضـح تقليصا حادا لمجـالات التعاون مـع بقية الوطن العربى ، ومن ثم تبنى سياسة العزلة الاقليمية حتى حينما تملى حالة الموارد ضرورة توسيع نطاق التعاون .

والواقـع أن انسياق مجلس التعاون فى سياسته الزراعية المشتركة الى تدعيم المشروع السعودى ربما يضع محاذير أكبر على النمو المستقبلى الآمن فى هـذه البلـدان ، اذ نرى ان الدول الخليجية التى تعـانى من مشكلات مالية حادة يمكنها المناورة فى سوق الغـذاء العالمى (ولا سيما فى مجـال الحبوب) فى المدى القصير بدون صعوبات تذكر ، أما التوجه لتحقيق الاكتفاء الذاتى — بغض النظر عن الترشيد الاقتصادى — فيزيد من (تعرض) البلدان للهزات وذلك لعـدة أسباب هى :

أولا : أن انسياق الدولة النفطية الى تدعيم قاعـدتها الاجتماعيـة عبر تقـديم دعم للمزارعين يضـع القيود مستقبلا على امكانية تخلى النظـام السياسى عن الاستمرار فى تقـديم هـذا الدعم ، وخاصـة اذا ما اقترن ذلك بفترات نضوب النفط أو عصر النفط الرخيص ، وهى ليست احتمالات غيبية مستقبلية ، بل ان عام ١٩٨٦ وما حـدث فيه من

انخفاض أسعار النفط الى أكثر من نصف ما كانت عليه . ثم انخفاضها بأكثر من ذلك نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار يقدم تجربة حية فى هذا المجال .

ثانيا : أنه من الصعب القبول بنتائج التوجه الى الانتاج بغض النظر عن التكلفة ، واعتبار ذلك مساويا لتحقيق الأمن الغذائى ، اذ نعتقد أن الأخطار فى مجال الغذاء أقل بمراحل من أوضاع التبعية فى مجالات أخرى كثيرة ما زالت بلدان الخليج تعتمد فيها على الغرب بدءا من صيانة أمنها سواء بشكل مباشر أو بتلقى نظم الأسلحة والدفاع مرورا باستيراد النظم التكنولوجية والمعرفة الفنية والادارية .

ثالثا : أن استمرار دول مجلس التعاون الخليجى فى انتاج الغذاء بغض النظر عن التكلفة الاقتصادية وأنه يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى بنسب عالية فى الخضر والفاكهة ، ثم الاقتراب من ذلك فى مجالات البيض والدواجن ، ثم تأييد اتجاه السعودية لانتاج القمح يدعم من النهج الانعزالى لبلدان مجلس التعاون ، اذ أن ذلك يقلص على نحو واضح من مجالات التعاون التى يوفرها الاطار الاقليمى العربى ، ومن المؤكد أن مجالات التنمية فى بلدان الخليج ستظل غير كافية اذا ظلت بمعزل عن مجهودات التكامل الاقتصادى على صعيد المنطقة العربية كلها ولا سيما فى مجالات حيوية كتحقيق مقومات الأمن الغذائى الشامل .

الصناعة التحويلية فى بلدان مجلس التعاون :

اتجهت بلدان المجلس بعد طفرة أسعار النفط فى عام ١٩٧٣ الى تبنى برامج طموحة للنمو الاقتصادى ، تركز على الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية نظرا لضآلة مواردها الزراعية ، وقد مرت تجربة تصنيع البلدان الست بمرحلتين :

المرحلة الأولى : هى التى امتدت من منتصف السبعينات وحتى أوائل الثمانينات ، وشهدت هذه المرحلة فورة البناء والتشييد لاقامة مشروعات البنية الأساسية التى تعد المقدمة الضرورية لعملية التصنيع والنمو الاقتصادى عامة . أما المرحلة الثانية التى بدأت مع أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات فقد شهدت التخطيط لاقامة أو بدء العمل فعليا فى بعض المجمعات الصناعية الضخمة . وقد تطور وزن الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى لدول مجلس التعاون تطورا ملموسا بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ، ومع الأخذ فى الاعتبار النمو الهائل فى الناتج المحلى الاجمالى بالقيم المطلقة يمكن ادراك حجم التطور الذى حققه القطاع الصناعى فى بلدان المجلس ، وقد استندت جميع البرامج الصناعية فى هذه البلدان الى سياسة واحدة غايتها تنويع هيكل الناتج المحلى الاجمالى لفك الارتباط الثقيل بمورد وحيد للدخل كالنفط ، وفى الوقت ذاته استهدفت تلك السياسة المضى فى طريق استغلال الثروات الطبيعية من النفط والغاز استغلالا رشيدا عن طريق تصنيع هذه المنتجات . وقد أوضحت ذلك بجلاء وثيقة الخطة السعودية الثالثة ١٩٨٠/١٩٨٥ بنصها على أنه « يعتبر انشاء قاعدة من الصناعة الثقيلة حجر الأساس فى استراتيجية التنمية الصناعية والاقتصادية للمملكة ، والهدف هو استغلال ثروات الغاز الطبيعى غير المستغلة التى ترافق انتاج الزيت الخام ، وسيستغل الغاز اما كمواد أولية أو وقود للصناعات البتروكيماوية ، وفى الصناعات التى تحتاج الى تركيز فى استهلاك الطاقة ، وستؤدى هذه العمليات الى زيادة القيمة المضافة لموارد المملكة الطبيعية وتزيد من العملات الأجنبية ، واستخدام أساليب تكنولوجية جديدة ، وانشاء صناعات لا تحتاج لأيد عاملة كثيرة ، وفضلا عن ذلك ستتاح فرصة مناسبة لاقامة صناعات أخرى مكملة أو مساندة » ، وتكاد تتشابه المنطلقات الأساسية لسياسة النمو الصناعى المتنافسة حيث قد أقيمت فى فترة واحدة تقريبا فى هذه البلدان بحيث أضحى الهيكل الصناعى فى هذه البلدان يتسم بالسمات الآتية :

١ ــ أن نسبة هائلة تزيد على ٨٥٪ (فيما عــدا عمان) من القيمــة المضافة فى الصناعة التحويلية تتولــد عن المجمعات الصناعية الضخمة فى مجالات تكرير البترول والبتروكيماويات والأسمدة والأسمنت ، والتى لا تتوفر خاماتها المحلية ، ولكنها تتميز بكونها صناعات كثيفة الاستخدام للطــاقة ، وقــد استندت هــذه الصــناعات كذلك الى القــدرة المــالية الهائلة للدولة النفطية ، وهى اما مملوكة بالكامل ملكية عامة ، أو أقيمت بالاشتراك مــع رأس المــال الأجنبى ، أغلب هــذه الصناعات أقيمت وفقا لاستراتيجية التصــنيع للتصــدير •

٢ ــ ان النسبة الباقية من القيمة المضافة تتولد فى فروع الصناعات الخفيفة والاستهلاكية كبعض صناعات تجميع المنتجات الاستهلاكية الأجنبية (السيارات على وجــه خاص) وكذا الصناعات الغــذائية والمنسوجات والمنتجات الخشبية ••• الخ ، وتعتمد الصناعات الأخيرة على نشـــاط القطاع الخاص فى هــذه البلدان • وان كان هــذا القطاع يتلقى دعمــا هائلا من قبــل الدولة وتوفير بعض الحماية لهــذه الصناعات التى تحل محــل الــواردات •

وقــد قــدمت الوفرة المــالية التى تمتعت بها الدولة النفطية اغراء كافيــا للشركات العمــلاقة متعــددة الجنسية على الانخراط فى اقامة الصناعات الثقيلة فى هــذه البلدان ، وأقيمت هــذه المشروعات بأسلوب « تسليم المفتاح » ، حيث يعــد الأسلوب الأكثر ربحية لهــذه الشركات ، فاضافة لكونه أسلوبا لا يتضــمن أى مخاطــرة لهــذه الشركات برؤوس أموالها فان هــذه الصناعات كانت فرصة لتوسيع نشاط هــذه الشركات ، نظرا للقيود التى تواجهها فى بلدانها الأم لانشـــاء المزيد من مثل هــذه الصناعات الملوثة للبيئة ، اضافة لذلك كله فان الشركات متعددة الجنسية قــد غالت فى تحــديد تكلفة انشاء هــذه الصناعات نظرا لقيــامها بكل مراحل العملية الصناعية بدءا من اعــداد دراسات الجــدوى والانشاء

والادارة الفنية والتوريد وخـدمات ما بعـد البيع ••• الخ ، ولذا فانه يقـدر أن مستوى التكلفة فى تنفيذ المشروعات الصناعية فى الخليج يزيد بنسبة ٣٠٪ الى ٦٠٪ مقارنة بتكاليف تنفيذ مشروعات مماثلة فى أوربا الغـربية •

وقـد جاء هـدف تنويع مصادر الدخـل عن طريق اعطاء دفعـة للصناعة التحويلية ، خاصة الصناعات الثقيلة بمزيد من الاندماج لأقطار دول المجلس انفراديا فى السوق الرأسمالى العـالمى ، حيث أصبحت صناعات هـذه البلدان مرهونة بأسـواق التصـدير فى أوربا الغربية كما أن المستوى التكنولوجى – شـديد الحـداثة لهـذه المشروعات – حتم أن تظـل هـذه البلاد على علاقة وثيقة بالشركات الغربية متعـددة الجنسية فى مجال الادارة والعمليات الفنية والتكنولوجية ، ولأن الدولة النفطية هى مالكة هـذه المشروعات ، لذا فان تقلب أسواق الصـادرات والارتفاع النسبى للتكاليف يجعـل تحمـل الخسائر يقـع على عاتق الدولة ، ومن هنا تجـد نفسها فى موقف أكثر صعوبة فى ترشيد انتاجها النفطى ، ولذا فمن حيث أرادت هـذه البلدان أن تقلل تبعيتها للخـارج بالمضى فى طريق التصنيع وتحقيق استغلال أكثر كفاءة لمواردها الطبيعية فانها فى الواقع قـد شددت من اعتمادها على الخارج ، ليس فقط باعتبار الخارج سـوقا للتصريف كما هـو الحال مع النفط ، ولكن أيضا كمورد أساسى للخبرات الفنية والادارية والمعـدات والآلات والسلع الوسيطة اللازمة لاستمرار تشغيل مشروعاتها الصناعية •

مجلس التعـاون وامكانات التكامل الصـناعى :

لم يكن قيـام مجلس التعاون الخليجى هـو المناسبة الأولى التى تدعـو للتعاون بين البلدان الخليجية فى الميدان الصناعى ، فقـد كانت هناك من قبـل محاولات للتعاون فى هذا المجال ، اذ أن بعض الاتفاقيات

السابقة الثنائية والجماعية قد تضمنت بنودا تتعلق بالتعاون والتنسيق الصناعى كالاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الكويت وكل من البحرين والامارات والسعودية عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وكذلك اتفاقية التعاون السعودى — البحرينى عام ١٩٧٥ وجاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين أقطار مجلس التعاون لتعيد مرة أخرى النص على ضرورة :

١ — تنسيق النشاط الصناعى ووضع السياسات والوسائل المؤدية الى التنمية وتنويع القاعدة الانتاجية فيها على أساس تكاملى •

٢ — توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها •

٣ — توزيع الصناعة حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية، وتشجيع اقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها ، كما أنه فيما يخص مجال التعاون الفنى ذكرت الاتفاقية « بضرورة تعاون الدول الأعضاء في استنباط مجالات التعاون الفنى المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية ، وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها » ، ونصت الاتفاقية على ضرورة أن تعمل الدول الأعضاء على اعداد أنظمة وترتيبات شروط نقل التكنولوجيا ، واختيار الأنسب منها وتعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة ، وركزت الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية التى وافق عليها وزراء صناعة دول المجلس ، على أن الأهداف ذات الأولوية تتضمن فى هذه المرحلة التركيز على الصناعات التالية :

(أ) الصناعات التى تقوم على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المحلية بما فى ذلك الصناعات الموجهة الى الأسواق الخارجية •

(ب) الصناعات التى تسد حاجة السوق الخليجية الملحة بما فى ذلك الصناعات الغذائية •

(جـ) تطـوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى تحقق سد حاجة السوق الخليجية والتى تهىء مجتمع دول المجلس للتحول الى مجتمع صناعى ، وقـد أعطت الاستراتيجية أفضلية الدراسة والمعاملة التمييزية فى التنفيذ ، ومنح الحـوافز والتسهيلات طبقا للمعايير الآتية ، ومـع مراعاة متطلبات حماية البيئة :

١ ــ الصناعات القائمـة فى دول المجلس •

٢ ــ الصناعات الجـديدة التى تساعد على زيادة فرص انجـاح الصناعات القائمة حاليا فى دول المجلس ولا سيما الصناعات الأساسية مثل الصناعات المرتبطـة بالحـديد والصـلب والألمنيـوم والنحـاس والبتروكيمـاويات •

٣ ــ الصناعات التصـديرية ذات الميزات النسبية العالية •

٤ ــ صناعات السلع الاستراتيجية والصناعات ذات الأهمية الأمنية •

٥ ــ صناعات بدائل الواردات ذات وفورات الحجم الكبير وارتفاع نسبة المستخدم فيها من الخامات المتوفرة خليجيا •

٦ ــ الصناعات المشتركة بين حكومات أو مواطنى دول المجلس •

٧ ــ صناعات السلع الرأسمالية الموجهة للأسواق الخليجية والأسواق الخارجية وخاصة الأسواق العربية والاسلامية ، ويلاحظ أنه لا الاتفاقية الاقتصادية الموحـدة ولا استراتيجية التنمية الصناعية قـدمت جـديدا لحـل مشكلات الصناعة الخليجية الآخـذة فى التفاقم ، أو البحث عن مداخـل جـديدة لتحقيق تكامل حقيقى بين دول المجلس ، بل لا تكـاد تخرج الاستراتيجية الصناعية عن محتوى أى وثيقـة أو خطة أو عن برامج التصنيع اتى اتبعتها دول المجلس بصـورة منفردة قبـل قيـام المجلس ، أضافة لذلك فأن التعاون الصناعى بين دول المجلس لا يزال غاية فى الضآلة ، ففى تقرير لمنظمـة الخليج للاستشارات الصناعية ذكر أن

عـدد المشروعات الصناعية المشتركة فى دول مجلس التعاون التى تم حصرها على أساس ثنائى أو جمـاعى (تتضمن تلك المشروعات ما تم أنشاؤه قبل اعـلان قيام المجلس) بلغ عـددها ٩٥ مشروعا برءوس أموال قـدرها ٢٠٧٠ مليون دولار وتتوزع هـذه المشروعات على القطـاعات التاليـة :

١ ــ فى قطاع الصناعات الغـذائية والمشروبات والتبغ ١٢ مشروعا برأسمال قـدره ٥٩ مليـون دولارا ٠

٢ ــ فى مجال الكيماويات والمنتجات البترولية والمطاط والبلاستيك ٢٨ مشروعا برأسمال قـدره ٦٥٤ مليـون دولارا ٠

٣ ــ فى مجال منتجات الخامات التعـدينية غير المعـدنية (عـدا الفحم والبترول) ٣٠ مشروعا برأسمال قـدره ٧١٨ مليون دولار ٠

٤ ــ الصناعات المعـدنية الأسـاسية ٤ مشروعات برأسمال قـدره ٢٢٢ مليـون دولارا ٠

٥ ــ الصناعات المعـدنية والمـاكينات والمعـدات ١٩ مشروعـا برأس مال قـدره ٤٠٣ مليـون دولارا ٠

ويتبين من العرض السابق ضآلة وزن القطاع الخليجى المشترك الى وزن القطاع الصناعى فى بلدان المجلس ، كما أن توزيع الاستثمارات على المشروعات المختلفـة لا يتضمن تحقيـق درجـة أعلى من درجـات التشابك الصناعى بين هـذه البلدان وتواجه امكانيات التعاون والتكامل المستقبلى بين بلدان الخليج العـديد من المعوقات ويمكن النظر لهـذه المعـوقات من خـلال منظـورين :

المنظـور القطرى : حيث تواجـه الصناعة فى كل من الدول الست مشاكل ومعوقات أساسية نجمت فى جزء منها عن عملية استيراد التكنولوجيا

ونقص العمالة الماهرة والخبرات الفنية والتنظيمية ، الأمر الذى أدى الى عدم استغلال الطاقة القصوى المتاحة للصناعات القائمة ، كما أن هيكل التكلفة الصناعية يتسم بالارتفاع النسبى نظرا لضعف علاقات التشابك الصناعى فى نطاق الاقتصاد الوطنى لكل قطر ، اضافة الى صغر حجم الأسواق فى بلدان المجلس بما يقف فى وجه تطوير صناعاتها .

من المنظور الاقليمى الفرعى فان التعاون والتكامل الصناعى بين بلدان المجلس يواجه بعدد من العوائق ، ويأتى على رأس هذه العوائق الواقع القائم فعلا فى هذه الدول نظرا لتماثل هيكلها الانتاجى وندرة الموارد الطبيعية (بخلاف النفط والغاز) وتماثل هيكل الطلب على انشاء نفس الصناعات فى نفس الوقت ، ولذا نجد انتشارا لمجمعات البتروكيماويات فى كل من السعودية وقطر والامارات والبحرين والكويت، وقد واجهت هذه الصناعة مأزقا شديدا حين أعلنت السوق الأوربية المشتركة فى عام ١٩٨٥ فرض الحماية على وارادتها من الصناعات البتروكيماوية للضرر الذى يلحق بصناعاتها ، ولذا فقد اضطرت دول المجلس الى دخول مفاوضات صعبة وشاقة مع دول السوق للتوصل الى حل هذه المشكلة ، واتضح أن انفاق مبالغ هائلة للاستثمار فى الصناعات التى أقيمت وفقا لاستراتيجية التصنيع للتصدير ، وتحقيقا للاستفادة القصوى من المواد الخام المحلية الرخيصة لم يحقق الهدف الأساسى منه ، وهو تنويع مصادر الدخل بل ان هذه الصناعات ذاتها طالما أقيمت على أساس تعميق الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى قد قلصت من حدود الاستقلال الاقتصادى لدول المجلس .

وتكرار نفس الظاهرة فى صناعات أخرى كصناعة الأسمنت ، حيث تعد تلك الصناعة ثانى أهم الصناعات بعد النفط والغاز اذا تلقت هذه الصناعات دفعة هائلة لانشائها مع فورة البناء والتشييد التى عاشتها بلدان المنطقة فى السبعينات ، لذا فقد أقيم العديد من المصانع

على عجـل وبدون دراسة كافية لهيكل الطلب فى الأجل الطويل ، وفى عام ١٩٨٥ بلغ عـدد مصانع الأسمنت فى دول الخليج الست ٤٤ مصنعا ودون أدنى تنسيق كاف بينها ، بل وحتى على المستوى القطرى •

نجـد فى دولة الامارات على سبيل المثال أقيمت أربعـة مشروعات للأسمنت فى أربعـة من امارات الدولة السبعة ، ومن الأمور الطبيعية أنه مـع تحول أسعار النفط للانخفاض وتباطؤ النشاط الاقتصادى الذى أعقبها خمود فـورة البناء وتعانى هـذه الصناعة من مشكلات الطاقـة العـاطلة •

وبصورة عامة فانه مـع تباطـؤ النشـاط الاقتصادى فان جميع الصناعات الخليجية أصبحت تعمل بطاقة انتاجية منخفضة ، فوفقـا لدراسة حـديثة لمنظمة الخليج للاستشارات الصـناعية • فان معـدل استغلال الطاقة الانتاجية المتوفرة فى الصناعة فى دول مجلس التعاون لم تتجاوز ٦٣٪ خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، وقـد بلغت نسبة استغلال هـذه الطاقة ٧٠٪ فى قطر ، و ٦٨٪ فى الامارات ، و ٦٥٪ فى عمـان ، و ٦٣٪ فى السعودية ، و ٦٠٪ فى للكويت و ٥٤٪ فى البحرين ، وتختلف نسبة التشغيل من صناعة لأخرى حيث تصـل الى معـدلات مرتفعـة فى صناعة الألمنيوم والأسمدة ، وتنخفض الى معـدلات أقـل فى صناعة الأسمنت واللدائن ، وأقـل النسـب كانت فى الصـناعات الاستهلاكية كالمنسوجات والملابس والصابون ومساحيق الغسيل ، وتؤكد دراسـة للدائرة الاقتصادية فى بنك الخليج الدولى أنه نتيجة للتباطؤ الاقتصادى فى المنطقة تراجعت هـوامش الربح وتقلصت معـدلات الطلب المحلى ، واشتدت حـدة المنافسة وزادت الطـاقة الانتاجية عن الطلب فى بعض الصناعات التى أقيمت على أمل بقـاء معـدلات النمـو الاقتصـادى مرتفعة ، ولم تعـد الصناعات المرتبطة بقطاع البناء خاصة ، كما كانت فى السابق بسبب الانتهاء من مشاريع البنية الأساسية •

من الصعب اذن ازاء الواقــع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية أن يجـد هـذا القطاع حلا يضمن ترشـيد التشـغيل ضمن حـدود دول المجلس . اذ أن تركيب هـذا القطاع يتميز بالتنافس لا بالتكامل ؛ وفى ظـل انخفاض شـديد فى الطلب على منتجات هـذا القطاع سـواء من قبل العـالم الخارجى أم من الأسواق المحلية المحـدودة أساسا . ويبدو أن الحل لا يمكن سوى فى تحريك عملية التشابك الصناعى خطوة أبعـد عن طريق ادماج وتكامل الصناعات الخليجية مـع بقية البلدان العربية ، اذ أنها الخطوة الأكثر منطقية التى تحقق صالح كل من بلدان المجلس وبقية البلدان العربية وخاصة عن طريق علاقـة تشابك آمامى بين صـناعة البتروكيماويات على سبيل المثال والصناعات الأخرى التى تستخدم منتجات هـذه الصناعات كمنتجات وسيطة وذلك فى البلدان العربية التى تمتلك حجمـا معقولا من القـوة العاملة المؤهلة ومن الخبرات الادارية والفنية المطلوبة : اضافة الى توافر الأسواق التى تستوعب ناتج هذه الصناعات .

وتقـدم لنا صناعة الأسمدة مثالا على أهمية التعاون العربى كمجال لتحقيق أزمة النمـو الصناعى فى الخليج ، فقـد كان لتضـاعف حجم التبادل التجارى فى عام ١٩٨٥ بين البلدان العربية من ٤٨ ألف طن الى ٣٢٠ ألف طن من الأمونيـا (تنتج معظمها الدول العربية الخليجية) أثر على الاحتفاظ بمعـدلات تشغيل مرتفعة فى هـذه الصناعة ، حيث تزيد نسب التبادل التجارى من ناتج صناعة الأسمدة على أى صناعة عربيـة أخرى ، حيث وصلت نسبة الواردات البينية الى نحـو ٣٣٪ من جملة الواردات العربية من الأسمدة فى عام ١٩٨٥ ، ولكن يجب الاشارة الى أنه وان كان من اليسير أن يكون العالم العربى سـوقا لتصريف منتجات الأسمدة التى تنتج فى الخليج فانه لا يقـدم سوقا بالمعنى نفسه لعديد من الصناعات الأخرى بدون احـداث نقلة نوعية جـديدة فى مستوى التكامل بين الدول العربية ، وتعميق علاقات التشابك الصناعى والقطاعى بين أرجـاء الوطـن العربى .

أوضاع القــوى العاملة والسكان فى بلدان المجلس :

تعــد السمه البارزة الأخرى التى تمثل قيد هيكليا على عملية التنمية فى بلدان المجلس الى جانب الافتقار الى الموارد الطبيعية (بخلاف النفط) هى النقص الشديد فى الأيدى العــاملة ، وخاصة بعــد الطفرة النفطية فى عام ١٩٧٣ ، وما أعقبها من ارتفاع هائل فى الانفــاق الاستثمارى ، ولحجم النشاط فى معظم القطاعات الاقتصادية وعلى وجــه أخص فى مجال البنية الأساسية ، وبرغم أن بلدان المجلس شهدت موجات سابقة من هجرة وانتقال العمالة اليها (لا سيما العمالة العربية) فان عمليـــة الهجرة فى غمار الحقبة النفطية تميزت بأنها هجرة ذات حجم كبير بالنسبة للقوى العاملة وحجم السكان فى البلدان المستقبلة ، اضافة الى الاستمرار الذى ميز هــذه الهجرة بأنها لم تهتد بأية سياسات فعالة ســوى على الصعيد القطرى أو الاقليمى (القــومى) •

الملاحظة الهامة قبــل تناول تطورات موضوع انتقال القوى العاملة وأثرها هــو ما نشهده من غياب ــ ربمــا عن عمــد ــ للاحصــاءات الدقيقة المتعلقة بهــذا الموضوع ، ومع ذلك هناك حقائق تتمثل فى :

أولا : الانخفاض الواضح فى معــدل المشاركة للقــوى العــاملة الوطنية من اجمالى السكان ، حيث لم تتعــد هــذه النسبة عــام ١٩٧٥ سوى ما يقاب ٢٠٫٩٪ لاجمالى دول المجلس ، وتتفاوت ما بين ١٢٫٥٪ كحــد أدنى فى عمــان ، و ٢٤٫٥٪ كحــد أقصى فى قطر ، وتعــد هذه المعــدلات من أقل المعــدلات المسجلة عالميا ، بالاضافة الى محــدودية اشتراك النساء فى العمل فى هــذه البلدان ، ثم الى ما ولدته سياسات « دولة الرفاهية » النفطية من بعض الظواهر الجديدة كالبطالة « المرفهة » اذ أن هناك فئة من فئات القوى العاملة الوطنية ما زالت خارج نطــاق العمــل رغم توفره لعــدم حاجتها اليــه •

وتتفاقم هـذه الظاهرة عبر الزمن . اذ توضح البيانات المتاحة عن الامارات والكويت والبحرين فى أوائل الثمانينات انخفاض نسبة المشاركة فى كل من الامارات والكويت ، وثباتها على ما كانت عليه بالنسبة للبحرين، وتدعم الاحصاءات لعـام ١٩٨٥ هـذا الاتجاه نحو الانخفاض حيث تنخفض النسبة لاجمالى البلـدان الستة الى ١٨,١٪ ، فتنخفض نسبة المشاركة فى كل من الامارات والسعودية وقطـر ، وتثبت فى البحـرين وترتفع بحـوالى ٢,٥٪ فى كل من عمـان والكويت .

ثانيا : من الطبيعى نتيجة لمـا ذكر أن بلـدان المجلس تعتمد اعتمادا كبيرا على قـوة العمل الوافـدة من الخارج ، حيث مثلت ٤٥٪ من أجمالى القـوى العاملة فى عام ١٩٧٥ ؛ ويزيد الاعتماد الى درجة فائقة فى كل من الامارات وقطـر والكويت .

وهناك عـديد من الأسباب وراء تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة وانخفاض المواطنين فى قـوة العمل ، أهمها الانفجار الهـائل فى حجم الاستثمار لا سيما فى مجال التشييد والبناء الذى شهد فـورة هائلة خلال الحقبة النفطية ، كما أن هـذا الاعتماد يعود كذلك الى السياسات التى اتبعتها دول المجلس ، فنظرا لأن ريع النفط كان موضـوعا تحت تصرفها معظم مصادر الثروة الوطنيـة أصبحت وظيفتها الأساسية هى توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع ، وكانت من أهم السبل لتوزيع المنافع تشغيل المواطنين فى وظائف حكومية . اذ رغم كون هـذه البلدان تأخـذ بمبادىء الاقتصاد الحر الا أن تضخم أجهزتها الحكومية لا يكاد يختلف عن تلك الـدول التى تأخـذ بأيديولوجية القطـاع العـام ، ولذلك فان الامكانيات المـالية الهائلة لدول المجلس التى مكنتها من السهولة النسبية فى استقدام قـوة عمـل وافـدة ، والسهولة النسبية لحصول معظم المواطنين على دخـول مرموقة دون جهـد كبير غيبت الحافز لحمل قـوة العمل الوطنية على الانخراط الكثيف فى الأعمال اليدوية ، أو تلك التى

تتطلب مهارات تقنية وحرفية ، وتركـز الاقبال على الأعمـال المكتبية والادارية ، حتى بدون أن يكون المواطنون مؤهلين لهـا ممـا سبب تدنيا ملحوظا فى الانتاجية خاصة فى القطاع العام ، أضف لذلك بالطبع توفر مصادر هائلة للأرباح فى القطاع الخاص الذى سيطر المواطنون فيـه على الملكية واستخدموا الوافـدين والأجانب بدرجة أكبر فى كل عمـالة القطاع تقريبا • ففى الامارات مثلا تدنت نسبة المواطنين فى القطـاع الخاص الى ٣٪ ، وهكذا فان سهولة استقدام العمالة من الخارج وتفاعل سياسات « دولة الرفاهية » تجاه المواطنين التى سادت دول المجلس مع امكانية مشاركة المواطنين فى أنشطة اقتصادية بعضها ذو عائد مضمـون كالوظائف العامة ، وبعضها الآخر ذو ربحية عالية قـد أسهمت فى خلق عقلية ريعية وما نتـج عنهـا من أنمـاط خاصـة للسلوك الاقتصادى والاجتماعى ، وأخطرها هـو النظرة للعـائد وانفصالة عن الجهـد أو تحمل المخاطر بمـا أدى الى عـدم تطور القوى البشرية الوطنية بمـا يمكن من تقليل الاعتماد على العمالة الوافـدة •

الاطـار العـام للتـكامل الخليـجى :

وفقا للنظرية العامة للتكامل الاقتصادى فانه يمكن تمييز عمليـة التكامل من خـلال الأدوات التى يتم الاعتماد عليها لتحقيق التكامل ، فهناك تحرير التجارة بين الأقطار الأطراف من القيود ، وهـو التكامل عن طريق التجارة ، وتحرير تحركات عناصر الانتاج ، وهـو ما يطلق عليه التكامل بعناصر الانتاج ، ثم هناك تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية ، وهـو ما يعرف بالتكامل بالسياسات ، ثم أخيرا التوحيد الكامل لهـذه السياسات ، وهـو ما يطلق عليه الاندماج الكامل ، وقـد بدأت مسيرة التعاون والعمـل المشترك بين دول مجلس التعـاون فى المجـال الاقتصادى فى الشهر التالى لولادة المجلس ، حيث وضعت الاتفاقيـة الاقتصادية بين دول المجلس فى ٨ يونيو ١٩٨١ ، وتمت موافقة المجلس

الأعلى عليها فى ١١ نوفمبر عام ١٩٨١ ودخلت الاتفاقية مجال التنفيذ اعتبارا من ١ مارس عام ١٩٨٣ . واثناء بحث المجلس الوزارى لهـذه الاتفاقية جاء فى قرار موافقته عليها « ان المجلس اد يتخذ هذه الخطوة الهامة مستلهما أمانى المواطن فى ازالة الحواجز بين الدول الأعضاء وفى تقوية الترابط بين شعوب المنطقة على اسس صلبة تؤدى الى وحدة المنطقة ، يدرك بأنها السبيل الأمثل لتأمين التقدم والازدهار لجميع دول المجلس » ، واعتبر المجلس الوزارى هذه الاتفاقية محورا للتعاون الاقتصادى والمبادىء الأساسية للاتفاقية تنصرف الى تحيزها الى التكامل عبر تحرير التجارة بدءا من الدعوة لانشاء منطقة التجارة الحرة بين دول الاتفاقية ، أو اقامة اتحاد جمركى يشتمل على تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى . فأهم مواد هذه الاتفاقية هى :

١ ــ السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الأقطار الخليجية وعدم فرض أى رسوم جمركية عليها .

٢ ــ تكتسب المنتجات الصناعية بأقطار المجلس صفة المنشأ الوطنى بشرطين ، ألا تقل القيمة المضافة عن ٤٠٪ وأن لا تقل نسبة الملكية الوطنية عن ٥١٪ .

٣ ــ وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى ، ويشترط لذلك الدخول فى مفاوضات بين أقطار المجلس لتحديد هذه التعريفة ، وأن يتم تطبيقها تدريجيا خلال خمس سنوات ، وأن تراعى حماية المنتجات الوطنية .

٤ ــ حرية تجارة الترانزيت .

٥ ــ تنسيق السياسات التجارية تجاه العالم الخارجى .

٦ ــ حرية التملك والانتقال وحركة رؤوس الأموال .

٧ ــ تنسيق السياسات المــالية والنقــدية والمصرفية ، والملاحظ أن الاتفاقية الاقتصادية رغم شمولها لجميع أوجــه التعــاون الاقتصــادى والتخطيطى والمــالى والنقــدى والتجارى الا أنه قــد تم صياغتها بروح التوجه نحــو اقامة سوق خليجية مشتركة عبر المراحل المعروفة فى نظرية التكامل الاقتصادى (منطقة التجارة الحرة ــ الاتحاد الجمركى ــ السوق المشتركة ــ الاندماج الاقتصادى) وقــد يعوق ذلك ما يلى :

أولا : الضعف الخطير لقاعــدة التنمية الزراعية ، وهــو ما يحــد من فرص تنمية التجارة في المنتجات الزراعية والغــذائية ، رغم توفر بعض الفرص للتجــارة فى الأسماك •

ثانياً : تركيز استراتيجية بلدان المجلس الصــناعية على التصــنيع للتصــدير الموجهة للأسواق الخارجية ، وتتماثل الصناعات بمــا لا يترك مجــالا كبيرا للتجارة بين الدول الأعضاء ، فقــد أقيم فى بلدان المجلس ١١ مشروعا للصناعات البتروكيماوية بدأ معظمها العمل بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، وتتوزع هــذه المشروعات على بلدان المجلس جميعها تقريبــا ، فهناك سبعة مشروعات فى السعودية ، ومشروع فى كل من الكويت وقطر والبحرين والامارات ، ونجــد وضعا مماثلا لذلك فى مجــال الأسمدة ، وجــدير بالذكر أن بلدان المجلس تجــد صعوبة فى تصــدير منتجاتها من البتروكيماويات منذ عــدة سنوات •

ثالثا : أن الصناعات الاحلالية مصممة لمواجهة احتياجات الســوق المحلى فى كل بلد من بلدان مجلس التعاون على حــدة •

رابعا : لا يتوافر عنصر التكامل فى النشاطات الانتاجية الحالية ، أو فى ما تتيحه الهياكل التجارية لهــذه البلدان فى الوقت الراهن •

وتعتمد دول مجلس التعاون فى الاعتماد على آليات السوق وتحرير التجارة وسيلة لاطلاق حرية انتقال عوامل الانتاج (رأس المــال والعمل) بمــا يؤدى الى توجه هــذه العوامل الى حيث الانتاجية الحــدية الأعلى.

وترد هنا عـدة ملاحظات هامة . أهمها : أن انتقال العمالة فيما بين دول المجلس هـو بطبيعته محـدود نظرا لاعتماد دول المجلس الست على العمالة الوافـدة فى كل المهن والأنشطة . والملاحظة الثانية هى وان كان تحرير تحركات عناصر الانتاج يحقق عائدا أفضل لهـا على المدى القصير فانه لا يؤدى الى احـداث التنمية الهيكلية المطلوبة فى بنية جميع بلدان المنطقة ، فالفوارق بين البلدان تتعمق بدلا من تقليصها . اذ أن توطـين المشروعات فى هـذه الحالة وفقـا لطبيعة الفوارق فى مستوى النمـو بين دول منطقة التكامل سيؤدى الى أن تتجه عـوامل الانتاج الى تلك الأماكن التى تتمتع بمميزات نسبية معينة وانتاجية حـدية أكثر ارتفاعا ، لذلك فان الأعضاء الأكثر تطـورا فى منطقة التكامل ستكون لهم ميزة كبيرة فى نطـاق تحرير التجارة بين دول المنطقة ، وبذا تغزو منتجات الـدول الأكثر تطـورا أسواق البلدان الأقـل تطورا ، وتعوق نمـو صناعاتها ، ولذا تبين خبرات دول العالم الثالث التى حاولت تحقيق التكامل فيمـا بينها بأن البلدان الأقـل تقـدما تعارض على نحو ما التطبيق الفـورى لبرامج تحرير التجارة . وتلجـأ الى الانسحاب من عملية التكامل حينما تستشعر الخطر على مصالحها نتيجة لتطبيق هـذه البرامج ، من ثم فان التفاوت يمكن السماح به خـلال مرحلة انتقالية يتم فيها تأخير تطبيق بعض البرامج بالنسبة للبلدان الأقـل نمـوا داخل المجموعة المتكاملة ، بهـدف تحقيق تقارب فى مستويات النمـو على المدى البعيد وذلك كى تشعر كل بلـد عضو بمصلحتها فى استمرار وتقـوية تكاملها مـع بقية الأطراف ، فعلينا أن نضيف هنا أن بلدان مجلس التعاون لم تأخـذ هـذا الأمر مأخـذ الجـدية مفضلة عليه أسلوبا آخر تراه أكثر نجاحا وهـو « المرونة » التى تتيح لكل عضـو عـدم الاشـتراك فى أى من البرامج الموضوعة اذا ما رأى ذلك ، والواقع أن هـذا لا يقـدم « مرونة » مطلوبة لنجاح التكامل كما ترى أوساط المجلس ، وانمـا يهـدم من الأسـاس فلسفة وأهمية عمليـة التكامل ذاتهـا .

ثانيـا : مجلس التعـاون المغـاربى

اتحـــاد المغـــرب العـــربى

من المهم أن نعرض الى الوضع داخـل دول المغرب العربى الخمس فى الفترة السابقة على اعلان هـذا الاتحاد فى ١٧ فبراير عام ١٩٨٨ ، وذلك يتضـح من العـرض التـالى :

لعـل من أهم سمات ميزان القـوى فى المغـرب العـربى مرونة التحالف والصراعات بين دوله ، وتعتبر مشكلة الصحراء الغـربية ذات تأثير كبير على هـذه التحـركات التى تمخضت منـذ النصـف الأول من الثمانينات وحتى الآن عن اتفاقات وخلافات أقليمية كثيرة .

معاهـدة الاخاء والتعاون بين تونس والجزائر وموريتانيا :

بدأ التوافـق بين تونس والجزائر منذ مطـلع الثمانينات ، فكانت الجزائر تعانى نتيجة فشل حركة بوليساريو فى احراز نصر عسكرى على المغرب رغم كل ما يقـدم لهـا من مساعدات جزائرية مادية وعسكرية ، فى نفس الوقته كانت الجزائر ترى ليبيا أنها رغم دعمها للبوليساريو تبدو بعيدة عن الاهتمام بالمنطقة بسبب قضـية تشاد .

أما تونس فقـد رأت فيها الجزائر دولة تسعى لتحقيق مصـالحة جزائرية ــ مغربية بصـدد مشكلة الصحراء ، لذلك آثرت الجزائر التقرب من تونس ، فهى على العكس من ليبيا دولة معتدلة ليس لهـا أى طموحات اقليمية سـوى تحقيق وفاق بين دول المغرب الغربى ، هـذا اضافة الى بروز عـوامل أخرى شجعت هـذا الاقتراب كوجود مقر جامعة الـدول العربية آنذاك ، وكذلك البناء السياسى لمنظمـة التحرير الفلسطينية فى

تونس . وذلك فى فترة يتزايد فيها التوجه الجزائرى نحو الاهتمام بالمسائل القومية والاقليمية المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط والعلاقات العربية ـ العربية .

من ناحية ثانية كانت تونس تترقب بشىء من الحذر النوايا الليبية تجاهها ، وعلى الصعيد الداخلى كانت ترغب فى محاولة امتصاص حدة الصراعات بين نظام الحكم وفئات الشعب التى ثارت أكثر من مرة ضد غلاء المعيشة من ناحية ، وبين نظام الحكم وبعض أعضاء النخبة التونسية المحجوبة عن الشرعية فى اطار الصراع على السلطة ، أو كسب المزيد من النفوذ على الأقل من ناحية ثانية .

فى ظل هذه الأوضاع الداخلية والاقليمية قامت تونس والجزائر فى مارس عام ١٩٨٣ بالتوقيع على معاهدة الاخاء والتعاون ، وقد ترك الباب مفتوحا أمام انضمام دول أخرى لهذه المعاهدة ، وبالفعل انضمت موريتانيا فى ديسمبر عام ١٩٨٣ كطرف ثالث فى المعاهدة .

وقد خلق الاتفاق محورا فى منطقة شمال أفريقيا ، وبالطبع أثار المغرب الذى يبدو أنه تفهم الموقف التونسى ازاء ليبيا ، وان كان قد تخوف من النوايا الجزائرية ، لا سيما بعد فشل لقاء الحسن ـ بن جديد فى فبراير عام ١٩٨٣ وانزعج من موقف موريتانيا التى انضمت فيما بعد للمعاهدة ، ولا سيما بعد أن هدد المغرب بملاحقة البوليساريو داخل الأراضى الموريتانية ، وأثارت المعاهدة ليبيا التى رفض فيما بعد انضمامها للمعاهدة الا بعد تسوية المنازعات الحدودية مع الجزائر فى منطقة « غات » .

ففى نوفمبر عام ١٩٨٣ قرر البلدان توحيد برامجهما التعليمية الأولية حيث وقع على مذكرة رسمية بهذا المعنى ، كما اتفق على مرور الغاز الطبيعى الجزائرى الى ايطاليا عبر الأراضى التونسية ، واضافة الى تطوير

التعاون فى اطار الاتفاقيات الثنائية تم تشكيل لجنة مشتركة تونسية ـ جزائرية لبحث امكانية ترسيخ التعاون بين البلدين فى أكثر من مجال •

وبالفعل اتفق فى اطار المشاورات الثنائية التى تبنتها هذه اللجنة على حرية تداول السلع بين الدولتين اللتين تتعهد كل منهما بتزويد الأخرى بما تحتاج اليه عملا بمبدأ الأولوية التفضيلية ، وابرام العقود بالموافقة المتبادلة بالنسبة للمعاملات التجارية دون المرور بمرحلة طرح العطاءات الدولية ، هذا اضافة الى التوصل لاتفاقات أخرى فى مجالات الزراعة والسياحة والبنوك •

ان تونس تعتبر أسلوب التعاون المشترك هو الطريق الذى يؤدى على المدى البعيد الى وحدة المصالح المشتركة ، وصولا الى مرحلة التكامل الاقتصادى ، ومن ثم الوحدة الاندماجية ، وهو الأسلوب الذى تتبعه حاليا فى علاقاتها مع الجزائر •

اتفاق « وجدة » :

بعد أن رفضت الجزائر انضمام ليبيا لمعاهدة الاخاء والتعاون الموقعة عام ١٩٨٣ وجدت ليبيا نفسها فى عزلة كاملة فرضتها عليها الولايات المتحدة بمساعدة أطراف عربية ، ففى الشرق توجد مصر أكبر القوى المعارضة للنظام الليبى منذ عام ١٩٧٧ ، وفى الجنوب الصراع مع تشاد منذ أمد طويل ، وفى الغرب الخلاف مع تونس والجزائر منذ توقيع البلدين معاهدة الاخاء والتعاون ، هذا اضافة الى معارضة عدد من الدول الافريقية للسياسة الليبية اثر محاولة نظام الحكم فى ليبيا مد نفوذه الثورى اليها •

وفى نفس الوقت كانت المغرب تعانى أيضا من عدة مشكلات بسبب الأوضاع الاقتصادية ومشكلة الصحراء الغربية التى أصبحت تمثل لنظام

الحكم مشكلة سيادة ووحـدة وطنية - اضافة للمشاكل الاجتماعية والأمنية التى أسفرت عنها ، وكذلك اعتراف حـوالى ٣٠ دولة أفريقية وقتئـذ بالجمهـورية الصـحراوية •

أدت هـذه الظروف لقيام ليبيا والمغرب بتوقيع اتفاق وجـدة فيما بينهما ، وكانت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قـد قطعت بمبـادرة مغربية فى أبريل عام ١٩٨٠ اثر اقـدام ليبيا على الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، وذلك بعـد أن اعترفت دول الرفض بهـا ضمن قرارات جبهة الصمود والتصـدى ، ورغم ما قامت به ليبيا من مد يد المساعدة المـادية والعسكرية لجبهة البوليساريو أعيدت العلاقات بين البلدين عام ١٩٨١ •

وفى صيف عام ١٩٨٤ دعا المغرب الى عقـد لقـاء قمة يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب ، ولم يحضر الاجتماع الذى التأم فى المغرب سوى العقيد الليبى معمر القـذافى ، واثر ذلك تمت الموافقة بين الطرفين على توقيع اتفاق « الاتحاد العربى الافريقى » فى مدينة « وجـدة » فى ١٠ أغسطس عام ١٩٨٤ ، ونص الاتفاق على انشاء مؤسسة رئاسـة الاتحاد بالتناوب بين البلدين ، اضافة لأمانة دائمـة ومجالس تغطى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتقنية ، وكذلك برلمـانا مشتركا ولجان تنفيذية ومحكمة اتحاد ، وقـد عقدت بالفعـل عـدة اجتماعات لهـذه المجالس ، حيث التأم البرلمـان المشترك وعقدت اجتماعات منفصلة للمجلس السياسى ، والمجلس الاقتصادى ، ومجلس الشئون الثقافية والتقنية ، كما تم ابرام عـدد من الاتفاقيات المشتركة فى مجال النفط والصناعة والثقيلة ، وانشاء معمل بتروكيماويات ، اضافة لعـدة مشاريع مشتركة فى مجال الحديد والصلب والنسيج والجلد •

وقـد أملت المغرب من عقد هـذا الاتفـاق قطع المساعدات المـالية والعسكرية الليبية لجبهة البوليساريو ، اضافة الى حل المشاكل الاقتصادية المستعصية بينما أملت ليبيا الخروج من عزلتها الاقليمية •

وقـد أثار الاتفاق ردود فعـل واسعة : فعلى الصعيد الاقليمى بدا هناك تشكك جزائرى من نوايا المغرب فى الاتحـاد مـع ليبيا ، كما بدا تشكك تونسى من نوايا ليبيا ، وعلى الصعيد الدولى فقـد شجبت الولايات المتحدة خطوة العاهل المغربى ، اذ أنها دعمـت الموقف الليبى اقليميـا ، وقامت بارجاء زيارة الملك الحسن الثانى لواشنطن مرات متتالية ، وجمدت عـددا من القروض المـالية ، كما قامت بتغيير السفير الأمريكى لـدى الرباط ، وبدأت تنادى بالحل السلمى لمشكلة الصحراء ، وعلى الجانب الآخر اتجـه الدعـم الأمريكى الى الانحيـاز الطفيف نحـو الجزائر وتونس : وهـو ما اتضح أثناء زيارة بن جـديد للولايات المتحدة فى أبريل عام ١٩٨٥ خاصة على الصعيد الاقتصادى ، وكذلك أثنـاء زيارة بورقيبة للولايات المتحدة فى يونية عام ١٩٨٥ ، حيث أكدت ادارة ريجان دعمها الكامل لسلامة الأراضى التونسية ضـد التهديدات الليبية ، أما الموقف الفرنسى فكان أقـل تحفظا من الموقف الأمريكى بسبب رغبـة فرنسا فى حـل مشكلة تشاد عبر ليبيا سلميا ، وقـد اتضح هـذا الموقف أثنـاء زيارة الرئيس « ميتران » للمغرب فى الوقت الذى كان الشعب المغربى يدلى بصوته فى الاستفتاء على اتفـاق « وجـدة » •

وبعـد مرور عـدة أسابيع قامت فرنسا بعقـد اتفاق مـع ليبيا بشـأن تشـاد •

الازمـة بين تونس وليبيـا :

اتهمت تونس ليبيا أكثر من مرة بتشجيع اثارة الاضطرابات الداخلية، ولجـأت الى عـدة اجراءات تمثلت فى تحويل جزء من الأموال المخصصة لأغراض التنمية الى ميزانية الدفاع ، كما اشتركت مـع الجزائر فى مارس عام ١٩٨٣ فى معاهـدة الاخاء والتعاون ، ولم يكن ذلك يرجـع الى أى نوايا عـدائية بشأن المغرب ، اذ أنها التزمت بموقف الحياد ازاء النزاع الجزائرى ــ المغربى بصـدد الصحراء الغربية •

وفي عام ١٩٨٤ تدهور الوضع مع ليبيا بدرجة كبيرة اثر تلميح تونس باشتراكها فى عملية تخريب ضد خط أنابيب النفط للجزائرى يمر عبر تونس ، وكذلك اتهام ليبيا الجانب التونسى بالسماح للعناصر المعارضة لنظام حكم العقيد معمر القذافى بالتسلل الى أراضيها للقيام بأعمال تخريب داخل ليبيا ، وفى نهاية الامر قامت تونس بسحب سفيرها من ليبيا فى مايو عام ١٩٨٤ .

وقد ازدادت حدة التوتر بين البلدين اثر قيام ليبيا بطرد آلاف العمال التونسيين العاملين فى ليبيا فى أغسطس عام ١٩٨٥ ، وقد تصاعد الأمر الى حد التهديد باستخدام القوى المسلحة من جانب ليبيا ، وانتهاك طيرانها المجال الجوى التونسى ، وعلى الجانب الآخر لجأت تونس الى حشد قواها العسكرية والسياسية استعدادا لأى موقف ، كما اجتمع الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة وقتئذ مع رئيس أركان البحرية الأمريكية ، وقام الرئيس بن جديد بزيارة تونس للاعراب عن المساندة الجزائرية سياسيا وعسكريا ضد أى اعتداء ليبى تطبيقا لاتفاق الاخاء والتعاون ، وقد أدى الوضع فى النهاية الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بمبادرة تونسية فى سبتمبر عام ١٩٨٥ .

وعندما قامت الطائرات الأمريكية بضرب ليبيا فى منتصف أبريل من عام ١٩٨٦ اتهمت ليبيا تونس بالسماح للطائرات الأمريكية باستخدام مجالها الجوى فى قصف طرابلس وبنغازى ، والجدير بالذكر أن تونس لم يصدر عنها أى رد فعل رسمى يحدد موقفها من العدوان الأمريكى ، بل ان السلطات التونسية أقدمت على اعتقال من قادوا المظاهرات المعادية للموقف الأمريكى تجاه العدوان .

ازاء هذا الوضع حاولت كل من الكويت والمغرب والجامعة العربية التدخل للمصالحة بين الجانبين ، الا أن هذه الجهود فشلت

فى بادىء الأمر ، وقـد بدأت بوادر التحسن فى العلاقات بين البلدين فى فبراير عام ١٩٨٦ اثر التحـول الذى طرأ على الموقف الجزائرى ، حيث قام وزير الخارجية « أحمـد طالب الابراهيمى » بزيارة البلدين فى محاولة لرأب الصـدع بينهما ، اضافة الى لقـاء مسئولى البلدين فى باريس فى أبريل عام ١٩٨٦ ثم فى جنيف ، وفى طرابلس بعـد ذلك ، وقـد نوقشت أثناء هـذه المباحثات امكانية اسـتعادة مستحقات العمـال التونسيين المطرودين من ليبيـا . وكذلك رجال الأعمال الذين لم يتسلموا مستحقاتهم مقابل السلع التى قاموا بتصـديرها الى ليبيا ، اضافة الى حـل مشكلة تجميد ممتلكات شركة الخطوط الجـوية التونسية ، وقـد أسفرت هذه التحركات جميعها عن قيام ليبيا بتسديد جزء كبير من أموال شركة الطيران التونسية ، وبوادر انفراج فى تسديد مستحقات العمال التونسيين .

سـقوط اتفـاق « وجـدة » :

لم يكن النقـد الليبى لقمـة « أفران » هـو السبب الوحيد الذى أدى الى سقوط اتفاق (وجـدة) ، وان كان هـو السبب الرئيسى .

فمن ناحية رأى المغرب منذ فترة أن الاتفاق قـد عمق الخلاف مـع الجزائر ،وأشاع جـوا من عـدم الثقة مـع الولايات المتحدة ، بينمـا نظرت تونس وموريتانيا للاتفاق بترقب وحـذر .

من ناحية ثانية مرت العلاقات المغربية ــ الليبية بعـد ابرام الاتفاق بفترات حرجـة للغـاية ، فلم تسحب ليبيا اعترافهـا بالجمهورية الصحراوية ، ولم تبد أى تحفظ عندما حققت الجزائر انتصارا دبلوماسيا كبيرا أدى الى قبول الجمهورية الصحراوية عضوا فى منظمة الوحـدة الأفريقية أثناء أعمال القمـة الافريقية فى عام ١٩٨٤ .

وفى مطلع عام ١٩٨٦ بدأت العلاقات الليبية ــ الجزائرية تشـهد

تقــدما كبيرا بعــد أن شهدت مرحلة كبيرة من الجفاء بين البلدين اثر ابرام اتفاق « وجــدة » وطرد العمال التونسيين من ليبيا ، حيث قامت الجزائر بدور الوساطة بين تونس وليبيا ، كما اتجهت ليبيا لتوطيد علاقاتها مــع الجزائر فى محاولة لفتح الجسور مرة أخرى مــع فرنسا بصــدد قضية تشاد ، كل هــذه الأمور أقلقت المغرب الى حــد كبير .

وفى أغسطس عام ١٩٨٦ عقــدت فى « أفران » مباحثات بين الملك الحسن الثانى ــ ملك المغرب ــ و « شمعون بيريز » ــ رئيس الــوزراء الاسرائيلى ــ وقتئذ ، وبعــد المباحثات قام الملك الحسن الثانى بارسال مبعوثه الى الدول العربية لتبرير وعرض نتائج قمــة « أفران » ، وقــد رفض العقيد الليبى « معمر القــذافى » استقبال المبعوث المغربى ، ورغم هــذه التطورات تمسك الجانبان باتفاق « وجــدة » ، الا أن البيان السورى الليبى الذى صــدر عقب انتهاء زيارة الرئيس « حافظ الأسد » لليبيا ــ والذى اتهم الملك الحسن الثانى بالخيانة ــ أدى الى اقــدام الملك على الغاء اتفاق « وجــدة » من جانب واحــد فى نهاية أغسطس عام ١٩٨٦ ، وقــد وضعت هذه الخطوة حــدا لتدهور العلاقات المغربية ــ الأمريكية ، كما بدأت ترسم شكلا آخر من أشكال التحالفات فى المنطقة .

التقارب بين ليبيا وكل من تونس والجزائر :

بدأ التقارب الليبى ــ الجزائرى بعــد هــدوء حالة التوتر بين ليبيا وتونس فى نهــاية عام ١٩٨٥ ، وقــد تدعم هــذا التقــارب أثر زيارة « عبد السلام التريكى » أمين المكتب الشعبى للاتصال الخارجى الليبى وقتئذ للجزائر فى نوفمبر عام ١٩٨٥ ويناير عام ١٩٨٦ ، الا أن التطــور الكبير تمثل فى القمــة الليبية ــ الجزائرية التى عقــدت بالجزائر فى نهاية يناير عام ١٩٨٦ بمدينة « عين أم الناس » الحــدودية ، وقــد جاءت هــذه القمة فى ظل اعلان الجزائر عن استنكارها للتهديدات الأمريكية لليبيا ، وبينما أعلنت وكالة الأنباء الليبية تأكيد الجانبين على حل مشكلة

الصحراء فى اطار وحدة المغرب العربى ، أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية أن الطرفين أكدا على ضرورة تلبية حق شعب الصحراء الغربية فى تقرير المصير ونيل الاستقلال كخطوة ضرورية لبناء المغرب العربى مما يثبت — اذا حدث ذلك بالفعل — مدى التراجع الكبير فى الموقف الليبى قبل الغاء اتفاق « وجدة » . خاصة فى ضوء اتفاق العاهل المغربى والرئيس الليبى من قبل على ضرورة اجراء استفتاء فى اقليم الصحراء تحت اشراف دولى .

وعقب الغارة الأمريكية على ليبيا كانت الجزائر أكثر دول شمال افريقيا تعاطفا مع ليبيا ضد العدوان الأمريكى ، وفى الوقت الذى رفضت فيه ليبيا استقبال مبعوث الحسن الثانى بعد لقاء « أفران » كان « عبد السلام جلود » الرجل الثانى فى القيادة الليبية قبل ذلك بعدة أيام فى زيارة للجزائر .

وقد كان لالغاء اتفاق « وجدة » أثر كبير على الانفتاح فى العلاقات بين البلدين ، فلم تمض أيام على هذا الالغاء الا واستقبلت ليبيا وفدا جزائريا للمشاركة فى ذكرى احتفالات ثورة سبتمبر ، ولم تمض عدة أسابيع الا وقام الرئيس الجزائرى بن جديد بزيارة ليبيا فى ديسمبر عام ١٩٨٦ ، وقد جاءت هذه الزيارة قبل مرور عام على لقائه بالعقيد القذافى فى الجزائر ، وكان محور اللقاء المصالحة التونسية — الليبية ، وامكان انضمام ليبيا لمعاهدة الاخاء والتعاون ، وكيفية محاربة استشراء النفوذ الصهيونى فى المغرب ، وقد وجد « بن جديد » فى تصرفات القيادة الليبية تجاه تونس بوادر نوايا طيبة نقلها للقيادة التونسية عقب زيارته لليبيا ، حيث نوقشت امكانية اعادة العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا .

وقد اتخذت ليبيا مبادرة لتسوية النزاع مع تونس فى مارس عام ١٩٨٧ وذلك أثناء زيارة الخويلدى الحميدى عضو مجلس قيادة

الثورة الليبى للعاصمة التونسية ، حيث أسفرت المحادثات بين الجانبين عن تعهد ليبى بتعويض العمال المطرودين من ليبيا ، وعدم السماح باستخدام أراضيها كمنطلق لأعمال تخريبية ضد تونس ، وعدم حشد أى قوات على الحدود ، وتم الاتفاق على برنامج زمنى لتنفيذ ذلك خلال شهر ونصف لتبدأ المباحثات السياسية لاعادة العلاقات الدبلوماسية على أسس جديدة .

كان آخر لقاء جمع بين الرئيس بن جديد والملك الحسن الثانى ذلك الذى تم فى ٢٦ فبراير عام ١٩٨٣ ، وهو اللقاء الذى لم يسفر عن أى تقدم يذكر فى تحسين العلاقات بين البلدين ، وقد ظل الوضع مجمدا بعد ذلك حيث شهد سلسلة من التحالفات والانفصالات ـ سابقة الذكر ـ بين دول المنطقة .

وقد شهدت العلاقات الجزائرية ـ المغربية أحلك مراحلها فى مطلع عام ١٩٨٨ حيث انفجر الوضع الأمنى بتصعيد عسكرى كبير نتيجة المعارك العنيفة التى شنتها قوات البوليساريو ضد الجيش المغربى فى شهر فبراير لعرقلة بناء جدار أمنى جديد يقوم المغرب بتشييده فى الصحراء منذ شهور ، اذ أن جبهة البوليساريو وجدت فى ذلك العمل ما يعوق حركتها الى حد كبير ، فالجدار يمتد بمحاذاة الحدود المغربية الموريتانية حتى يصل الى ساحل المحيط ، وهو مزود بنقاط للمراقبة ورادارات قوية وتجهيزات عسكرية حديثة تسمح للمغرب باستشعار أى تحرك للبوليساريو ، ومن ثم لا يصبح أمام البوليساريو سوى مهاجمة المغرب انطلاقا من الأراضى الموريتانية ، مما جعل موريتانيا التى أعلنت حيادها فى الصراع منذ ديسمبر عام ١٩٨٤ تنزعج ، الأمر الذى جعل الرئيس بن جديد يقوم بزيارة نواكشوط قبل لقائه بالحسن الثانى .

كل هـذه الأحـداث عجلت بالجهود السعودية لعقد لقـاء قمة بين المغرب والجزائر ، ففى مطلع مايو عام ١٩٨٨ عقدت القمـة على الحدود بين البلدين حضرها الملك فهد وذلك فى محاولة لتخفيف حدة التوتر بينهما .

وبالعودة الى تفاصيل هـذه القمة يلاحظ عقد جلستين أعقبهما — ولأول مرة منذ اندلاع حرب الصحراء — بيـان مشترك أشار الى اتفاق الجانبين على مواصلة لقاءاتهما لحـل المشـاكل القائمـة ، والى تجنب المواجهة العسكرية المباشرة بينهما مهما كانت الظروف .

وقـد تجـدد الحـديث فى منطقة المغرب العربى حـول مسألة الوحـدة وبنـاء المغرب العربى الكبير ، وذلك فى أعقـاب التطـورات السياسية والاقتصادية التى شهدتها المنطقة فى الفترة الأخيرة ، وجاءت الترجمة العملية لهـذا الحـديث فى نشاط سياسى على محـورين .

الأول : بحث امكانية توسيع معاهـدة الاخاء والوفاق المبرمة بين تونس والجزائر وموريتانيا لتضم ليبيا ، وربما المملكة المغربية ، والدخول فى مرحلة نوعية جـديدة من التعاون والتنسيق .

ففى ٢٠ ديسمبر عام ١٩٨٧ انعقد مؤتمـر وزراء الخارجية لدول المعاهـدة لبحث امكانية ضم ليبيا ، وأصـدروا بيانا أعلنوا فيـه أن المعاهـدة « مفتوحة » لأى قطر مغربى يرغب فى الانضمام ، وواضـح أن هـذه الاشارة تنطبق على المملكة المغربية مثلما تنطبق على ليبيا .

كذلك أعلن الرئيسان التونسى والجزائرى فى بيان مشترك أن الوقت قـد حان « للانتقال لمرحلة نوعية جـديدة من التشاور والتنسيق السياسى والتعاون الاقتصادى يستند الى توسيع واغناء معاهـدة الاخاء والوفاق لاعطائها تأثيرا ذا مغزى فى خدمة الهـدف الوحدوى المغربى الكبير » .
الثانى : هو المصالحة بين الجزائر والمملكة المغربية ، واعادة العلاقات

المقطوعة بينهما منذ معركة امغالة عام ١٩٧٦ ، وربمـا انشاء اتحـاد كونفـدرالى بين البلدين • وبالفعل فان مباحثات على مستوى عال قـد بدأت بين البلدين منذ ١٦ ديسمبر عام ١٩٨٧ فتحت فيها جميع ملفـات العلاقات بمـا فى ذلك قضايا الحـدود والتعويض عن الممتلكات والانتقال بين البلدين وتنشيط التبادل التجارى واعادة العلاقات الدبلوماسية •

وقـد تبلورت مواقف دول المنطقة من هـذه التطورات على النحو التـالى :

١ ـ تونس :

على المحور الأول ، أكدت تونس عـدم معارضتها لانضمام ليبيـا للمعاهـدة وذلك على الرغم من أن العلاقات بين البلدين كانت قـد وصلت الى حـد التهـديد باستخدام القـوة المسلحة ، والواقـع أن لتونس أسبابها فى هـذا الموقف ، فمن ناحية يفتح انضمام ليبيـا للمعاهـدة الباب أمام تدفـق قـوة العمل التونسية على السـوق الليبى ، وكذلك يتيح الفرصـة لانعاش الاقتصـاد التونسى المتأزم ، كمـا يؤدى الى « تأسيس » العلاقات بين البلـدين وامتصاص التـوتر الليبى وتخفيف الضـغط على تونس •

وعلى الجانب الآخر قام الهادى بكـوش رئيس الوزراء التونسى بزيارة المملكة المغربية فى محاولة للتوسط بينها وبين الجزائر لحل المسائل محـل النزاع •

وأعادت تونس تأكيداتها بأن الطريق الصـحيح والوحيـد لاقامة الوحـدة المغربية هـو فى تقوية التعاون الاقتصادى ، وتنشيط التبادل والتفاعل بين « دول » المغرب كى تتحول المنطقة الى وحـدة اقتصادية متكاملة مع عـدم المساس بسيادة كل دولة ، ومن ثم فان « التعـاون »

و « التكامل » هنا المطـروحان والمقبـولان من الجـانب التونسى وليس الاندمـاج والتوحيـد •

٢ ـ الجـزائر :

سعت الجزائر لضم ليبيا لمعاهـدة الاخاء والوفـاق . وذلك على الرغم من أنها سبق ورفضت طلب ليبيا بذلك حتى توافق ليبيا على رسم الحدود بين البلدين . وهـذا السعى الجزائرى له ثلاثة أسباب رئيسية :

فأولا : يتيح هـذا الضم ترسيخ عزلة المملكة المغربية فى المنطقـة وتأكيد القيادة الجزائرية ، ومن ثم الضغط على المملكة للقبول بالشروط الجزائرية فيما يختص بمسألتى الصحراء والوحـدة المغربية •

وثانيا : توفير التمويل الليبى لمشروعات المعاهدة المشتركة •

وثالثا : ضمان اقرار العلاقات التونسية ـ الليبية ، ومن ثم عـدم جر الجزائر الى نزاع لا ترغب فى التورط فيـه •

الا أن الجزائر قـد أكدت ـ حتى أثناء الحوار الوحـدوى الذى أجرته مع ليبيا أعلى أولوية التنسيق الاجتماعى والاقتصادى فى اطـار المغرب الكبير ، وذلك لايجاد ظروف موضوعية لقيام الوحدة وليس العكس ، ومن ثم يصبح مشروع الوحدة هو الهدف النهائى وليس البداية •

٣ ـ المملكة المغربية :

أعلن رئيس الوزراء المغربى فى ختام زيارته لتونس فى فبراير عام ١٩٨٨ « أن أى تجمع مغربى يغفل احـدى دول المنطقة سيكون مناقضا لفكرة المغرب الكبير ذاتها » ، وذلك فى اشارة للمحاولات الجزائرية لضم

ليبيا لمعاهدة الاخاء ، وأكد أن بلاده مستعدة للدخول فى مفاوضات بهذا الشأن دون شروط مسبقة •

وبالنسبة للمصالحة مع الجزائر أعلن رئيس الوزراء أنه لم يحدث تقدم بهذا الشأن رغم اتصال المفاوضات ، وأعاد تأكيد الموقف المغربى بضرورة حل هذه المشاكل فى اطار اقامة المغرب العربى الكبير ، وأكد أن حل النزاع مع الجزائر يعد ضروريا لقيام وحدة مغربية . وأعلن امكانية البحث فى اقامة اتحاد كونفدرالى بين بلاده والجزائر لاحتواء الازمات بينهما •

٤ ـ ليبيا :

قرر المؤتمر العام للشعب الليبى ـ وهو ـ نظريا ـ أعلى هيئة سياسية فى البلاد ـ الانضمام لمعاهدة الاخاء والوفاق شرط الغاء الحدود التى صنعتها الامبريالية ، والعمل على تسهيل اقامة وحدة عربية كاملة » •

الا أن ليبيا لم تتخذ أى خطوات تنفيذية لهذا القرار •

ويجىء الموقف الليبى فى اطار نقدها للاتفاقية باعتبارها اتفاقية روتينية لا تفى بالطموحات الوحدوية للشعب المغربى ، والتأكيد على ضرورة عقد اتفاق أكثر شمولا تمهيدا للوحدة الكاملة •

٥ ـ موريتانيا :

لم يصدر عن موريتانيا تعليق يختلف عن موقفها المؤيد لانضمام ليبيا والذى أعلنته فى مؤتمر وزراء الخارجية •

وعلى الجانب الآخر فان المصالحة بين الجزائر والمملكة المغربية يتيح لهما الخروج من مأزق ازدواج علاقاتها الخارجية ، اذ تتحالف

رسيما مع الجزائر بينما توثق علاقاتها الاقتصادية مع المملكة المغربية . وكذلك يساعدها على دعم نظامها السياسى داخليا وتخفيف التوترات التى تتعـــرض لهـــا •

هــذه المواقف ليست ، فى حقيقة الأمر جزءا من السعى نحـــو الوحــدة ، أو تجــديدا لمشروع بنـــاء المغرب العربى الكبير بقدر ما هى جزء من الصراع السياسى فى المنطقة واعادة فــك وتركيب التحالفــات والتوازنات السياسية بعــد انهيار المحــور الليبى ــ المغــربى وتغير القيادة الحاكمة فى تونس وتوجهاتها ، وهــو صراع يعكس تباينا قائمــا فى وجهات النظر حــول شكل وأسلوب تحقيق الوحــدة المغربية •

ويمكن ــ فى هــذا الصــدد ــ ملاحظة اتجاهين رئيسيين :

الأول : يرى أن اقامة شكل من أشكال الوحــدة بين بلدان المغرب العربى هــو شرط ضرورى لاحتواء المنازعات بينها ولتحقيق التنمية ، وذلك على أساس أن هــذه المنازعات كلها تدور حول الحــدود التى رسمت بواسطة الادارة الفرنسية ، أو حــول المواد الأولية الموجودة فى مناطق متنازع عليها ، أو حــول التنافس الاقليمى ومشاكل الأمن ، وهى كلها مشاكل يمكن تجاوزها فى حالة الاندماج فى دولة واحــدة لا مركزية ، كذلك فان توزيع المواد الاقتصادية ، والشروط الاقتصادية لنمو اقتصاد متكامل ذى حجم أمثل من حيث تكاليف الانتاج وسوق التوزيع يتطلب قيام مثل هــذا الاتحاد ، ويرى هــذا الاتجاه أن أى مشكلات خاصــة بالاندماج بين وحــدات المغرب العربى يمكن معالجتها فيما بعــد فى هذا الاطـــار •

ويتبنى هــذا الاتجاه ليبيا ، وبدرجة أقــل المملكة المغربية •

الثانى : يرى أن اقامة وحــدة مغربية يتطلب أولا ايجــاد الشروط

الموضوعية اللازمة لذلك من روابط اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وأن الطريق الى ذلك هو التعاون والتشاور فى اطار سيادة الدول الأعضاء فى المنطقة ، واقامة مشروعات مشتركة تكون نموذجا لمزيد من التعاون . والبدء فى اجراءات اقتصادية مشتركة خاصة بتسهيل التبادل التجارى والتعريفة الجمركية ••• الخ ، وايجاد درجة من التكامل بين الاقتصاديات المغربية بحيث يمكن أن تشكل سوقا مشتركة على النمط الأوربى تكون نواة لقيام وحدة سياسية فى المستقبل البعيد •

ويتبنى هذا الاتجاه الجزائر وموريتانيا ، وبدرجة أقل تونس •

ان الصراع السياسى فى المغرب العربى هو الوجه الآخر للسلوك الوحدوى ، وذا يقتضى الأمر دراسة خصائص المنطقة الهيكلية التى تعزز مثل هذا الصراع والبحث عن الآليات التى تفرز سلوكيات الوحدة — التجزئة وذلك لاستكشاف مستقبل المنطقة •

أولا — خصائص المنطقة :

هناك ثلاثة اتجاهات فى تحديد معيار تعريف النظام الاقليمى :

١ — الأول يركز على اعتبارات التجاور الاقليمى الجغرافى ، حيث يصبح النظام الاقليمى أساسا كتلة جغرافية معينة متقربة ومتميزة بذاتها •

٢ — الثانى يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول الداخلة فى النطاق الاقليمى فى النواحى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والوعى الاجتماعى بهذا التماثل •

٣ — الثالث يركز على وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الدول أعضاء النظام بحيث تكون

هـذه التفاعلات ذات ديناميكيات مستقلة عن النظام الدولى وليست مجرد رد فعـل لهـا •

والمغرب كتلة جغرافية واحـدة متميزة ، تشكل الصحراء حزاما لها من الشرق والجنوب . يهـدىء من كثافة الاتصال بينها وبين الجـوار ، ويحفظ لهـا ذاتية مستقلة ، ويشكل البحر المتوسط ومياه الأطلنطى حاجزا لهـا من الشمال والغرب . والمغرب العربى — ثانيا — كتلة متجانسة الى حـد كبير أثنيا ، وعرقيـا ، ودينيا ولغـويا ، وثقافيا ، واقتصاديا ، ولهـا من التاريخ المشترك والنضال المشترك ما خلق لها هوية واحـدة • الا أن حجم التفاعلات بين مناطـق المغرب العربى أقـل من أن يشـكل نظاما مستقلا للتفاعلات ، فمن الثابت احصائيا أن حجم التبادل التجارى وانتقال الأفراد والنشاط السياسى بين بلدان المغرب أو دول الجـوار أكبر بكثير من ذلك الذى يجرى بين بلدان المغرب بعضها البعض ، بل ان بعض التفاعلات البيئية تتم عن طريق طرف ثالث من خارج المنطقة •

وبالرغم من وجـود وعى عام بضرورة تطـوير التفاعلات البينية الا أن هـذا الوعى لم يترجم نفسه فى شكل مؤسسات اقليمية قادرة وفعالة على صياغة وصيانة مثل هـذه التفاعلات •

ومن ثم فان شبكة العلاقات بين بلدان المغـرب العـربى — مـع تميزها — تظل أقـل فى الكثافة ودرجة الاستقلالية من أن توصف بأنها نظام اقليمى ، ويظل المغرب العربى نظاما اقليميا بالقوة وليس بالفعل ، انه مشروع للمستقبل أكثر منه ترجمـة للحاضر •

وسـوف نتناول الخصائص الهيكلية العامة لمنطقـة المغرب العربى وذلك من ثلاث زوايا :

— الخصائص البنيوية للمنطقة من حيث التماسك الاجتماعى والاقتصاى والاقليمى •

— مستوى القـوة فى المنطقة وشـكل توزيع القـوة .

— نمط السياسات والتحالف فى المنطقة .

أولا — الخصـائص البنيـوية :

١ — التماسـك الاجتمـاعى :

تعبر منطقة المغرب العربى عن درجـة عالية من التماسك الاجتماعى بلورته العزلة النسبية للاقليم والتاريخ الطـويل المشترك الذى صـهر الفروق بين الجماعات القاطنـة .

دينيـا : نجـد أن الاسـلام هـو الديانة السائدة فى المنطقة ، ولا نكاد نجـد أقليات دينية باستثناء بعض اليهود خاصـة فى أقصى الغرب ، ومن ثم لعب الاسـلام دورا توحيديا للشعب المغربى ربمـا أكبر ممـا فعل العامل القومى الذى استثار بعض الحساسيات من جانب القبائل البربرية الرافضـة للتعريب .

ولغـويا : يوجـد الى جانب اللغـة العـربية الرسمية والسائدة اللغتان البربرية والفرنسية ، واللغـة البربرية أصـلا مجموعة لهجـات منطوقة ، الا أن ضغوط الاسراع فى التعريب — خاصة فى الجزائر — دفعت بعض القبائل للمطالبة باعتماد اللغـة البربرية كلغـة رسمية ، أما اللغـة الفرنسية فهى أولا لغـة النخبـة ذات التعـليم الحـديث والثقافة الفرنسية وليس لهـا من الانتشار الجماهيرى ما يؤهلها لأن تكون بديلا لغـويا فى المنطقة ، وثانيا فان انتشارها على مستوى النخبة هـو أمر شائع فى بلدان المنطقة كلها — باستثناء ليبيا — ومن ثم يشكل عاملا للتوحيـد والتجـانس الليبى .

ولا يتحـدث السكان القـدامى — كبار السن — عن « دول »

مغربية بل عن مدن وحسب ، عن طنجة أو صفاقص أو وهران ، فالوحدة الثقافية — بمعناها الواسع — للمنطقة حقيقة اجتماعية تاريخية تعكس تجانس اللغة والدين .

وثانيا ، لا تشهد المنطقة تنوعا كبيرا ، فلا توجد مجموعات أثنية بخلاف القبائل البربرية ، وهو تميز لا يشكل عاملا للاختلاف الا تحت ظروف محددة من الحرمان الاقتصادى السياسى ومحاولات التعريب القسرى ، بينما فى الظروف العادية من التفاعل التلقائى فان هذه الأثنية تتراجع أمام الوحدة الثقافية والاجتماعية للمنطقة .

ان الاختلافات الاجتماعية الحقيقية فى المنطقة لا تتفق والحدود السياسية بين دول المغرب وانما توجد بين ثلاثة أقاليم على امتداد دول المغرب جمعيا ، وهى أقاليم الساحل، المرتفعات ، السهول الصحراوية، هذه الاختلافات هى التى تشكل خطوط الخريطة الاجتماعية المغربية .

ثانيا — التماسك الاقتصادى :

تتميز منطقة المغرب العربى بوجود درجة متدنية من التماسك الاقتصادى وذلك بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة منذ الفترة الاستعمارية وما بعد الاستقلال .

ففى الفترة الاستعمارية تم ادماج الاقتصاد المغربى فى السوق الرأسمالى للعمل الفائض ، وتم توجيه اقتصاديات المنطقة لتتلاءم مع تقسيم العمل الدولى بغض النظر عن التكامل فيما بينها ، وعند الاستقلال تسلمت الحكومات الوطنية اقتصاديات موجهة للخارج متنافسة أكثر منها متكاملة .

ومنذ الاستقلال اعتمدت كل دولة برنامجها الخاص للتنمية ، وجاءت

هـذه البرامج كلها فى سياق التبعية الذى نشأت فيه ، بحيث رسخت الاندماج فى التقسيم الدولى للعمل والتبعية الهيكلية للخارج .

ففى تونس قادت البرجوازية الوطنية مشروعها للتنمية الاقتصادية ، فحلت محل المستوطنين الفرنسيين الذين عادوا لبلادهم ، وبدأت فى الستينات تعتمد على التخطيط الاقتصادى ، الا أن المضى ببرنامج « التعاونيات » الى أبعد مما تستطيع البرجوازية احتماله كان سببا فى فشل البرنامج والتحول الكامل نحو الاقتصاد الحر فى السبعينات ، حيث زاد ارتباط تونس بالسوق العالمية ، ومن ثم تعرضت منذ بداية الثمانينات لآثار الازمة الاقتصادية العالمية فى شكل تضخم وزيادة البطالة واستيراد التضخم واختلال هيكلى فى ميزان المدفوعات ... الخ ، وبينما توجهت الجزائر نحو التصنيع من خلال ملكية الدولة لمعظم وسائل الانتاج عقب حركة تأميمات واسعة فى الستينات ، فان هذا التوجه لم يقم بناء على خطة للتكامل الاقتصادى مع بقية البلدان المغربية ، ومن ثم ظل الاقتصاد الجزائرى معتمدا على الخارج سواء لاستيراد التكنولوجيا والمعدات والمديرين والفنيين أو لتسويق المنتجات ، وأدى الاعتماد المتزايد على مبيعات النفط لتمويل التحول الصناعى الى زيادة الاندماج — والتبعية — للسوق الدولى .

واتبعت المملكة المغربية منذ البداية درب الاندماج الكامل فى السوق الرأسمالى للعمل ، وأوجدت نظاما اقتصاديا يقوم على المنافسة « الحرة » ، وتوسعت فى صناعات كثيفة لرأس المال بجانب الزراعة التقليدية ، ومن ثم تأثر الاقتصاد المغربى بشدة بالتغيرات التى طرأت على السوق الأوروبية خاصة والدولية عامة ، أما ليبيا فقد اعتمدت بشكل شبه مطلق على مبيعات النفط ، ومن ثم فان الاقتصاد الليبى — برغم الدعاوى الراديكالية — هو أكثر النظم المغربية اندماجا فى السوق الرأسمالية العالمية .

وتقلصت التجارة البينية بشكل ملحوظ منذ الاستقلال ، فاذا أخذنا فى الاعتبار الحجم الضئيل الذى كانت تشــكله نسبته لمجموع التجـارة الخارجية لبلدان المغرب لا تضح لنـــا مدى التدهور فى التبادل الاقتصادى بين هــذه الدول •

فقـــد انخفضت واردات الجزائر من المملكة المغربية من ٤ر٣٪ من اجمالى الواردات الجزائرية عام ١٩٢٢ أى أثناء الاحتلال الفرنسى الى ٢٪ عام ١٩٧٨ ثم توقفت تمـاما ، وكذلك انخفضت نسبة الصـادرات من ١ر٨٪ الى صـــفر فى نفس الفترة •

وكذلك انخفضت الواردات التونسية من الجزائر من ٨ر١٪ عــــام ١٩٢٢ الى ٠٢ر٠٪ عام ١٩٧٨ ، وكذلك الصـــادرات التونسية للجزائر من ٩ر٪ الى ٠٣ر٪ لنفس الفترة •

وعلى سبيل المثال فان المملكة المغربية تشكل مستوردا كاملا للنفط فى حين لا تستورد النفط الجزائرى أو الليبى ، وكذلك ليبيــا والجزائر مستوردتان للفوسفات ولا تستوردان الفوسفات المغربى •

ان تجارب التنمية الاقتصادية القطرية فى بلدان المغرب العــربى قادت الى تعميق ارتباطها بالخارج وليس لاحـــداث تكامل متبادل بين اقتصادياتها الأمر الذى أدى ليس فقط لاستمرار التبعية للخارج وانمــا لوضع قيــود أكبر على أى محاولة مستقبلية لاحـــداث درجـــة أكبر من التماســك الاقتصادى فى المنطقة ، اذ أن هـــذه الاقتصاديات أصبحت تتنافس فى السوق العالمى على بيـــع وشراء نفس المنتوجات الأمر الذى أضعف موقفها التساومى ازاء الخـــارج •

١ ــ التماســك الاقليمـــى :

يقصـــد بالتماسك الاقليمى وجـــود مؤسسات اقليمية قادرة على

تعبئة الموارد على مستوى الاقليم ككل ، واستثمارها بشكل فعال ، وكذلك وجود تناسق فى السلوك الدولى لدول الاقليم ، وتوفر آلية ما لاحتواء وفض المنازعات بين هذه الدول دون اللجوء لأطراف خارجية •

شهد المغرب العربى قيام مؤسسة اقليمية وحيدة — منذ استقلال الجزائر — هى « اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب » وقد نشأت بمبادرة من مؤتمر وزراء اقتصاد دول المغرب العربى الذى انعقد فى اكتوبر عام ١٩٦٤ ، وتم تزويدها بعدد من المؤسسات والأجهزة لتيسير عملها واستهدفت اللجنة دراسة امكانية احداث تكافل بنيوى بين اقتصاديات البلدان المغربية وذلك على مستويين :

الأول : هو تحرير المبادلات بين بلدان المغرب والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية •

والثانى : هو تنسيق المبادلات الاقتصادية بين بلدان المغرب والمجموعة الأوربية ، وقد أتمت اللجنة حوالى ٦٠ دراسة حول الفرص الملائمة للاستثمار المشترك فى مشروعات صناعية واستراتيجية متعددة ، الا أن هذه الدراسات لم تخرج الى حيز التنفيذ ، وظلت اللجنة هيئة وهمية لا تؤدى وظيفة حقيقية ، ويرجع فشل اللجنة فى جزء منه الى ضعفها المؤسسى فهى لم تزود بسلطة البت فى اى آمر دون الرجوع لوزراء الاقتصاد المغاربة والحصول على موافقتهم الاجماعية ، وهو أمر تعذر حدوثه ، أما السياسة للتنسيق الاقليمى فقد نظرت كل دولة الى التنمية على أنها تحد قطرى ، ومن ثم شرع فى تنفيذ برنامج خاص يتفق ووجهة نظرة وارتباطاته الاجتماعية الداخلية ، يلاحظ بالنسبة للسلوك الدولى لأعضاء الاقليم غياب التنسيق فى المواقف سواء فيما يتعلق بقضايا المغرب العربى او ما يتعلق بقضايا خارجية ، بل على العكس شهدت الساحة الدولية تنافسا وتضاربا فى المواقف الدولية لدول المغرب•

ويفتقر النظــام الى وجــود أى آلية لاحتواء المنازعات داخـــله ســـواء مؤسسيه أم شخصية . وعادة ما يتم فض المنازعات بتدخـــل أطراف خارجية وشـــهد الاقليم وقـــوع مواجهات حادة بين أعضـــائه رفـــع فيها الأمر لمنظمات دولية . بل والى محكمه العـــدل الدولية (ليبيا — تونس) ووصل بالبعض الآخر للاشتباك المسلح (الجزائر — المملكة المغـــربية) .

٢ — مستوى القـــوة فى المنطقـــة :

١ — عناصر القـــوة :

١ — يشكل السكان مشكلة فى بلـــدان المغرب العربى وذلك بأشكال ودرجات مختلفة ، ففى كل من تونس والجزائر والمملكة المغربية ، نلاحظ وجود معـــدل نمو سكانى مرتفع (حوالى ٣٪) وهـــو معـــدل لا يتفق ومعـــدلات النمـــو الاقتصـــادى .

ويقابل هـــذا النمو المتزايد اختلال فى توزيع السكان ، فلأسباب ديموجرافية تاريخية يتركز السكان فى الشريط الساحلى فى البلـــدان الثلاثة مقابل خفـــة واضحة للسكان فى الاقاليم الجبلية والصحراوية ، وزاد من تأثير ذلك الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة ، والتوســـع العشوائى فى المدن الذى أضاف لهـــذه المدن أحياء من الفقر وأكـــواخ الصفيح .. والغضـــب السياسى والاجتماعى .

وفى ليبيا وموريتانيا تقف قلة عـــدد السكان كحـــد للامكانيات التى تستطيع الدولتان بلوغهما ســـواء من حيث التنمية أو من حيث بناء القوة السياســـية فى المنطقـــة .

٢ — وتتمتع بلـــدان المغرب العربى — وبشكل خاص الجزائر — بتوزيع عمرى فتى ، اذ تكاد تصـــل بالسكان دون سن الثامنة عشر الى

نصف حجم السكان ، الأمر الذى يوفر قـوة عمل محتملة من جانب آخر .

٣ ـ وتتمتع الجزائر بأقـوى قاعـدة صناعية فى المنطقـة كذلك بعـدد كبير من العمالة المـاهرة ونصف المـاهرة ، وتليها المملكة المغربية من حيث توفر القاعـدة الصناعية ، وتأتى موريتانيا فى ذيل القائمـة سـواء من حيث توفر الأيدى العاملة أو القطاع الصناعى ، ويكاد متوسط الدخـل الفردى فى بلدان المغرب العربى يتماثل مـع انخفاض نسبى لمتوسط دخـل الفرد فى موريتانيا .

٤ ـ ومن الناحية العسكرية تبرز الجزائر والمملكة المغربية كأكبر قوتين عسكريتين فى المنطقة من حيث التسليح والتدريب معـا وان اختلف الأسـاس التسليحى فى الدولتين ، فتعتمد المملكة المغربية بشكل كامل على المعسكر الغربى وبالتحـديد الولايات المتحدة الأمريكية فى التزويد بالسلاح والتدريب ، بينما يشكل السلاح السوفيتى الأسـاس للقـوات الجزائرية مـع اتجاه حـديث للتنويع فى مصادر السلاح . وقـد دخلت القـوتان فى اختبار مباشر للقـوة بينهما لم يسفر عن انتصار أى من الطـرفين .

ويتوفر لدى ليبيا قاعـدة تسليحية قـوية ـ سوفيتية أساسا ـ ولكن الشكوك تثور حول توفر القـدرات التدريبية القادرة على استخدام هـذا السلاح بكفاءة خاصة بعـد الحرب الليبية فى تشاد .

أما تونس فاعتمدت عسكريا منذ استقلالها على فرنسا والولايات المتحدة وذلك فى اطار الاستراتيجية البورقيبية الرامية لتجنب انشـاء جيش كبير ، وكذلك لا تتوفر لموريتانيا سـوى امكانيات عسكرية متواضعة فشلت فى صـد هجمات البوليساريو على العاصمة نواكشوط عام ١٩٧٨ .

(ب) توزيـــع القـــوة :

يتخـــذ توزيع القـــوة فى منطقة المغرب العربى ــ القطبية الثنائية ، اذ تحتل الجزائر والملكة المغربية موقع القطبين ، وتجـــذبان فى فلكهما بقية الدول أعضاء المنطقة من خلال بناء وفك واعادة لتركيب التحالفات .

وقـــد تبلور هـــذا الشكل عقب استقلال الجزائر مباشرة ، وكان أول اختبار لمستويات القـــوة وشكل توزيعها فى الاقليم هـــو الاشـــتباك المسلح الذى وقـــع بين الجزائر ــ عقب استقلالها بعام واحـــد ــ وبين المملكة المغربية حـــول اقليم « تندوف » ، وتحـــدد من وقتها قطبا الصراع فى المنطقـــة وأطرافـــه .

والصراع بين الجزائر والمملكة المغربية يمكن أن يوصف بأنه صراع « نظـــامى » وليس فقط صراعا شخصيا بين زعماء ، ولا يعنى هذا غياب العامل الشخصى وان كان تأثيره يأتى فى المرتبة الثانية بعـــد العـــوامل الموضوعية ، فالصراع بين الدولتين هـــو أولا صراع جيوبوليتيكى حـــول النفوذ والسيطرة الاقليميين ، وهـــو ثانيا صراع بين نظامين مختلفين من حيث الأساس الاجتماعى والتوجهات الأيديولوجية ، وهـــو ثالثا صراع حـــول الحـــدود والمناطق الغنية بالفوسفات . ويتضمن صراعاً شخصياً بين الملك الحسن والرئيسين بومدين ثم بن جـــديد ، بدأ منذ أواخر حرب الاســـتقلال الجـــزائرية .

٣ ــ نمـــط السياسات والتحالفـــات :

(أ) دولتـــا القـــلب :

ليس من قبيل المبالغـــة القـــول بأن فهم العـــلاقات الجزائرية ــ المغربية هـــو مفتاح فهم شبكة السياسات والتحالفات فى المغرب كله . فهـــذه العلاقة هى الشىء الثابت الوحيد وســـط دوامة واعادة تركيب التحالفات بين أعضاء المنطقة ، اضافة لكونها محكا للصراع فى المغرب كله .

وقـد بدأت العلاقات بين البلدين منذ الثـورة الجزائرية المسلحة ضـد الاحتلال الفرنسى ، اذ أمدت المملكة المغربية الثورة بالسلاح والمال كما فتحت أراضيها الى جزء كبير من قـوات جيش التحرير الوطنى حيث تمركزت فرقـة كاملة بقيـادة بومدين •

وقـد ولد استقلال الجزائر مصحوبا بتوتر فى العلاقات مع المملكة المغربية ، اذ كانت مشكلة اقليم تندوف ـ الذى تطالب المغرب باستعادته ـ قـد تم أرجاؤها الى ما بعـد الاستقلال بوعـد شخصى من بومدين بالتباحث فيها فى أقرب فرصـه ، وعقب اعلان الاستقلال مباشرة أعلنت الجزائر رفضها لأية مطالب بخصوص حـدودها وتمسكها بالمبدأ الأفريقى الخاص باحترام الحـدود القائمة وعـدم السعى لتغييرها ، كما ألمحت الى ضعف المساندة المغربية لهـا أثناء القتال مـع فرنسا ، الأمر الذى أثار خيبة أمل عميقة لدى الملك المغربى ، وتصاعد الموقف حتى اشتبكت الدولتـان بالسلاح بعـد عام واحـد من اسـتقلال الجزائر ، وظلت العـلاقات تتطور بعـد ذلك فى سياق من التوجس المتبادل والتنافس على الزعامة الاقليمية ، وهى السمة التى طبعت العلاقات بين البلدين حتى اليـوم •

وجاءت مشكلة الصحراء كتكريس للصراع المغربى ـ الجزائرى ، فأعلنت الجزائر مساندتها الكاملة لجبهة البوليساريو وأمدتها بالمـال والسلاح والتدريب ، وقـدرت الجزائر أن اقامة دولة مستقلة فى الصحراء المغربية من شأنه اضعاف المملكة المغربية استراتيجيا واقتصاديا ، وكذلك فان وجود دولة ضعيفة على حـدود المملكة موالية للجزائر من شـأنه تدعيم الحصار الجزائرى حـول المملكة المغربية واقرار وضـع الجزائر كدولة قائدة للمنطقـة •

وقـد عكس عنف وصـلابة الرد المغربى لأهمية مشكلة الصـحراء

بالنسبة لوضعها ، فالمساحة الصحراوية بمـا تضمه من مواد أوليـة وببعـدها الاستراتيجى وبسواحلها الأطلنطية تشكل ولا شك عنـاصر قـوية لا يستهان بهـا •

. ومن ثم اشتبكت الدولتان مرة أخـرى بالسلاح فيما يعرف بحرب الصحراء والتى توقفت بعـد وساطات عربية وأفريقيـة مكثفـة وان استمر الدعم العسكرى الجزائرى للبوليساريو •

من ناحيـة أخرى نجحت الجزائر فى بنـاء تحالف يضم تونس وموريتانيا فيما يعرف بمعاهـدة الاخاء والوفاق ، وذلك فى اطار سياسة حصار المملكة المغربية ، وكرد فعـل ابرم ملك المغرب اتفاقية وجـدة مع ليبيا لتدعيم الموقف المغربى فى المنطقة ، وكسر جـدار العزلة من جانب ، ولوقف الدعم الليبى للبوليساريو من جانب آخر •

الا أن الفترة الأخيرة شهدت تقاربا جزائريا ــ مغربيا ومحـاولات متصلة لحل أسباب النزاع بين البلدين ، فانعقدت قمـة بين الرئيسين بن جـديد والملك الحسن الثانى فى ٤ مايو عام ١٩٨٧ برعاية الملك فهد ، الا أنه لم يطرأ تحسن يذكر على العلاقات . فقـد رفضت المملكة المغربية الاقتراحات الجزائرية التى سبق وقـدمتها بخصوص مشكلة الصحراء ، وأعادت من جانبها عرض اقتراحاتها بهـذا الخصوص وطلبت بالبحث فى اتحـاد كونفيدرالى بين الدولتين لاحتواء الازمات بينهما ، ويمكن ارجاع هـذا التقارب للأسباب التاليـة :

ــ تحسن وضـع المملكة المغربية فى الصحراء بعـد بنـاء الحـوائط الدفاعيـة •

ــ زيادة الحاجـة للتنسيق الاقتصـادى لمواجهـة انضمام أسبانيا والبرتغـال للسوق الأوربية المشتركة •

- تنامى مشكلات داخليـة متشابهة كالاتجاهات السلفية الاسلامية ، وضرورة التنسيق الأمنى فى مواجهاتهـا •
- خفوت حـدة الصراع الأيديولوجى وسيادة منطق الواقعية السياسية فى الثمانينات ، والاتجاه للتعاون بين النظم ذات التوجهات المختلفة•

(ب) دول الأطـراف :

● تونـــس :

كانت تونس مرشـحة أصلا للتحالف مـع المملكة المغـربية وذلك بحكم تقارب التوجهات الأساسية للنظم السياسية فى البلدين ، الا أن التعاون الاقتصادى الوثيـق الذى قام بين تونس والجزائر — والذى تم بحكم التقارب الجغرافى أساسا — قـد أدى الى تحالف سياسى متين بين البلـدين •

وقـد أدت القطيعة بين ليبيا وتونس الى تدعيم العلاقات الجزائرية التونسية فمن ناحية وقفت الجزائر موقفا صلبا مساندا لتونس ضـد ليبيا الى حـد التلويح باستخدام القـوى العسكرية ، ومن ناحية أخرى لعبت الجزائر بعـد ذلك دور الوسيط بين ليبيا وتونس لاتمـام المصالحة بينهما، وأصبحت من أهم أدوات تونس لتخفيف الضغط الليبى عليها •

وتعـد التحالفات السياسية التونسية من أكثر التحالفات ثبـاتا ، وذلك باستثناء الانقلاب الوحيد من الوحـدة مع ليبيا الذى أدى الى قطـع العلاقات بينهما ، وتحتفظ تونس الى جانب علاقاتها المتينة بالجزائر، بعلاقة طيبة مـع المملكة المغـربية •

● ليبيـا :

السمة الأساسية لنمط التحالفات الليبى هـو، التقلب الشـديد ،

والحـدة فى رد الفعـل ، فقـد انقلبت التحالفات الليبية أكثر من مرة من النقيض الى النقيض فى فترة زمنية وجيزة ٠

فعقدت ليبيا اتفاقا للوحـدة مـع تونس ، ثم توترت العـلاقات بينهما بسرعة ، وتصعد الموقف الى قطـع العلاقات الدبلوماسية وللتهديد بمواجهة عسكرية . وبعـد الاطاحة ببورقيبة تحسنت العلاقات . وأعلنت ليبيا عزمها الانضمام لمعاهـدة الاخاء والوفاق ٠

وساندت ليبيا جبهة البوليساريو ، وأعلنت اعترافهـا بالجمهورية الصحراوية ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مـع المملكة المغـربية ووثقت علاقاتها بالجزائر ، ثم التقى العقيد القذافى بالملك الحسن فى « وجدة » وعقـد معه اتفاقا للوحـدة بين البلدين ، الا أن التوتر سرعان ما عـاد للعلاقات بعـد زيارة بيريز وزير خارجيـة اسرائيل للمملكة المغـربية والانتقادات الشديدة اللهجـة التى وجهتها ليبيا للملك الحسن ، ومن ثم ألغى الملك الحسن اتفاق وجـدة وقطعت العلاقات الدبلوماسية من جديد ٠

● موريتـانيـا :

غيرت موريتانيا تحالفاتها المغربية مرتين ، ففى منتصف السبعينات بدأت فى التحول عن التحالف مـع الجزائر الى مساندة للمملكة المغربية وأدى ذلك الى توتر شـديد بينها وبين الجـزائر التى اتهمتها بمساندة الرجعية ضـد الثورية ، وظلت موريتانيا تقاتل فى الخنـدق المغربى ضـد قوات البوليساريو ، الا أن فداحـة الهزائم العسكرية ، وثقـل تكاليف القتـال ، ووصـول قـوات البوليساريو الى تهـديد العاصمة نواكشوط ، اضافة للضغط الجزائرى قـد دفـع موريتانيا الى اعـلان تخليها عن مطالبها ازاء الصحراء وسـحب قواتها ، ووقف اطلاق النار والحيـاد ، الأمر الذى أثار غضب المملكة المغربية ، ومن ثم قطعت العلاقات الدبلوماسية بينهمـا ٠

وانضمت موريتانيا مرة أخرى الى الجانب الجزائرى . ووقعت معه وتونس معاهدة الاخاء والوفاق ، ثم استعادت علاقاتها بالملكة المغربية وأن ظلت داخل التحالف الجزائرى رسمياً •

ويلاحظ أن نمط التحالفات الموريتانى يحكمه عاملان :

الأول : وهو ضمان أنها ضد أى تهديد اقليمى — وبالأخص مغربى •

الثانى : هو التوترات الداخلية وعدم الاستقرار السياسى وتغلغل القوى الاقليمية فى نظامها السياسى •

ثانيا — آليات الوحدة والتجزئة :

بعد أن تعرضنا للخصائص السياسية لمنطقة المغرب العربى : يثور التساؤل حول ماهية الآليات التى تعزز ظواهر الوحدة والتجزئة ، وينبغى التأكيد على ثلاث نقاط فى هذا الصدد :

١ — التمييز بين الظاهرة والآلية التى تنتجها ، فالظاهرة هى السلوك التوحيدى أو المكرس للتجزئة ، والآلية هى السبب الذى ينتج هذه الظاهرة •

٢ — أن الآلية فى حالة نشاط مستمر ، فهى تعيد انتاج نفسها ، أما مباشرة أو من خلال انتاج الظاهرة نفسها •

٣ — أن الآلية الواحدة قد تنتج ظاهرتين متناقضتين • فهى قد تنتج سلوكا وحدويا أو مكرسا للتجزئة ، وذلك حسب السياق التاريخى المحدد الذى تعمل فيه ، وحسب الارادة السياسية التى تتعامل معها •

١ — آليات التوحيد :

١ — الضغط الجماهيرى الذى يعكس الاحساس المشترك بالتاريخ

الواحـــد ، والمصير الواحـــد ، وبالهوية الواحـــدة : بما يتضمن ذلك من الوعى بالتماثل والتجانس الثقافى والاجتماعى •

هـــو اذن التعبير عن الحكم الشعبى بمغرب واحـــد تزول بينـــه الحـــدود ، وبدولة واحـــدة تعبر عن أمة واحـــدة • هـــذه الآلية تدفع النخبة الحاكمة الى اتخاذ اجراءات وحـــدوية محـــددة كاستجابة « ولو مظهـــرية » •

وهى آلية تترجم العناصر الموضوعية الذاتية ، وتعمل وتعيد انتاج نفسها من خـــلال استمرار وجود هـــذه العناصر نفسها ، ومن خـــلال التغـــذية المعـــادة من الاحباطات الجماهيرية المتولدة من استمرار حالة التجـــزئة •

(ب) الضـــغوط الاقتصـــادية التكامليـــة :

وهى ضغوط ناتجـــة عن فشل خطط التنمية القطرية « مستقلة » فى تحقيق الحـــد الأدنى من الاشباع الاقتصادى ، وما أدت اليه من ترسيخ التبعية والتخلف وتدهـــور الأوضـــاع الاقتصادية الداخليـــة والوعى المتزايد بضرورة التكامل المغربى لوقف التدهور فى الموقف التساومى ازاء السوق الأوربية بالتحـــديد ، وكذلك ضرورة الاستغلال المشترك لمناطـــق المواد الأولية الحـــدودية والعابرة للحـــدود كالفوسفات والغاز الطبيعى

(جـ) التوترات السياسية بين بلدان المغرب العربى وخاصة حـــول الحـــدود ، هـــذه التوترات على عكس ما يبـــدو تدفـــع فى سياق محـــدد الى نشأة اقتراحات ومساع وحـــدوية تهـــدف لاحتواء هذه النزاعات من خلال اقامة شكل من أشكال الوحـــدة بين بلدان المنطقة • ...

٢ ـ آليات التجزئة :

(أ) الحدود السياسية التى رسمتها فرنسا فى فترة الاحتلال للوفاء بمتطلبات الادارة دون مراعاة للحقائق البشرية والطبيعية للاقليم من جانب آخر أدى الى التوسع الفرنسى فى الحدود الجزائرية على حساب أراضى مراكش الى وضع جذور النزاع المغربى الذى تفجر عقب الاستقلال ، والذى لا يزال يشكل أحد محاور النزاع بين البلدين .

(ب) الارتباط الهيكلى بين الاقتصاديات المغربية كل على حدة ـ والاقتصاد الرأسمالى العالمى ـ وهو الارتباط الذى نشأ فى فترة الادارة الفرنسية واستمر بعد الاستقلال من خلال خطط التنمية القطرية « المستقلة » التى زادت من هذا الارتباط من خلال مبادلات السلع تامة الصنع ـ التكنولوجيا ـ مقابل المواد الأولية والحاصلات النقدية واعادة تصدير رأس المال ، هذا الادماج أدى الى توجيه الاقتصاد المغربى للخارج وليس للداخل ، وأنتج أنظمة متنافسة لا متكاملة .

(جـ) اختلاف درجة التطور الاجتماعى داخل الأقطار المغربية ، عكس هذا التباين نفسه فى صورة :

ـ اختلاف الثقافة السياسية السائدة ، وهو اختلاف حرصت على تكريسه الادارة الفرنسية ثم النخبة الحاكمة لتدعيم شرعيتها .

ـ اختلاف النظم السياسية القائمة ، اختلاف الأيدلوجية السائدة .

ـ اختلاف طبيعة النخبة الحاكمة ووجهات نظرها فى أسلوب

وغايات التنمية وأولوياتها وفلسفتها وفى تقــدير مــدى العائد المتحقق من بقــاء حالة التجزئة وتقــدير التكلفة/ العائد للمشروعات الوحــدوية بالنسبة لوضعها •

(د) نجاح الدولة القطرية فى حمــاية كيــانها واســتقلالها وملء حــدودها ، والتقيد بالحــد الأدنى لوظائف الدولة الأساسية : مــــع الاستمرار فى التأكيــد على ســـعيها لاقامة المغــرب العــربى الــكبير •

(هـ) الدور الخارجى المؤيد لاستمرار التجزئة ، وذلك للحيلولة دون تكوين قــوة اقليمية منافسة ــ أو على الأقــل خارج نطــاق السيطرة ــ وبالتالى اختلال شروط التبادل أو كسر علاقــة التبعية الهيــكلية ، والخروج من السوق الرأسمالى ، وهــذا الدور يتم من خلال الضغط السياسى المباشر ، أو من خــلال تشجيع الاتجاهات القطرية وصيانة الآليات التى تفرزها •

ثالثا ــ مستقبل مشروع المغرب العربى الكبير :

ان أى تغير يطرأ على عمــل هــذه الآليات ــ وذلك بتكريسها أو باضعافها ــ سوف يؤدى لوقــوع تغيرات ذات مغــزى فى العلاقات المغربية ، ويمكن بشكل عام رصــد أربعة مجالات لوقــوع مثل هــذه التغــيرات :

١ ــ داخــل الدول المغــربية :

(أ) أول هــذه التطورات يرتبط بقــدرة القــــوة الحاكمــة على استمرار فرض سيطرتها على المجتمع •

(ب) كذلك فان التغير فى قــدرة الدولة على الاضطلاع بوظائفهــا الأساسية ، ومدى نجاح أو فشل خطط التنمية القطرية ، وكذلك

قدرة النظام السياسى القطرى على احتواء الأنشطة السياسية فى المجتمع ، والسيطرة عليها مما يؤدى الى تغيرات ذات مغزى فى الواقع المغربى .

فالتدنى فى هذه القدرات يفتح الباب أمام انتماءات أخرى أوسع تحتوى الدولة القطرية .

(جـ) ويطرح تصاعد نشاط الحركات السلفية الاسلامية على صعيد المغرب العربى كذلك التساؤل حول مستقبل الدولة القطرية خاصة مع تأكيد هذه الحركات على نبذ الاطار القطرى .

٢ ـ على مستوى الاقتصاد الاقليمى :

(أ) ارتبط التغيير فى شروط التبادل الاقتصادى بين الاقتصاد المغربى ككل وبين السوق المشتركة بتغير فى قوة الضغوط التكاملية والاقتصادية . فتدنى شروط التبادل الى درجة غير مقبولة يجعل من التكامل الاقتصادى الاقليمى مسألة ضرورة عملية ، وليس فقط استجابة للضغوط الوحدوية الأيديولوجية .

(ب) من ناحية أخرى فان نجاح المشروعات المشتركة التى يتم انشاؤها من شأنه تدعيم الضغوط نحو التكامل وخاصة فى مجال انتاج وتصنيع الفوسفات والحديد ونقل الغاز الطبيعى .

٣ ـ على مستوى العلاقات المغربية :

وذلك وفقا لأحد المفهومين التاليين :

(أ) تنامى وتدعيم التحالف الذى يضم الجزائر وتونس وموريتانيا

وذلك بانضمام ليبيا ، واكساب هذا التحالف فعاليــة سياسية واقتصـــادية .

(ب) الثانى هــو حــدوث وفاق هيكلى جزائرى ــ مغربى ، وذلك بالاتفاق على ترتيبات معينة فيما يخص كل المسائل محل الصراع فى المطنقة ممــا يرفع احتمالات قيام شكل من أشكال الاتحاد بينهمــــا .

٤ ــ على مستوى الاقتصـــاد الدولى :

أن حــدوث تطورات محــددة فى النظــام الاقتصـــادى الدولى وبالتحــديد فيما يختص بعلاقات الشمال ــ الجنوب من شأنه أن يؤثر على امكانيات التقارب بين بلــدان المغرب العربى .

(أ) فزيادة قدرة السوق الأوربية المشتركة على ادماج الاقتصاديات المغربية داخــل آليــاتها بحيث تتمتع هــذه الاقتصـــاديات بعائد يمكنها من مواصلة العمل ومواجهة أزماتها بدرجة مقبولة من الكفاءة من شأنه تخفيف الضغوط التكاملية بين اقتصاديات بلدان المغرب وتشجيع الاتجاهات القطرية

(ب) كذلك فان تصـــاعد قــدرة النظــام الرأسمالى الدولى على تحسين ظروف الاقتصاديات التابعة من خلال تمويل مشروعات التنمية والاصلاح الهيكلى وزيادة ادماجها فى التقسيم الدولى للعمــل بحيث تستطيع البرجوازية المغربية الحصول على عوائد تمكنها من مواجهة الازمات الاجتماعية الداخلية بشكل مباشر يؤدى الى تكريس شرعية الدولة القطرية وتخفيف التوترات باتجــاه الوحــدة .

ان وقـــوع أحـــد هــذه التطورات لا يؤدى بالضرورة الى حــدوث

الأمر المفترض ، اذ ربمـا يؤدى تغير آخر متزامن معـه الى حـدوث أثر معاكس يلغى تأثير الأول وهكذا ، ومن ثم يجب النظر الى هـذه المجالات المقترحة للتطور بشكل متكامل ، من ناحيـة أخرى فان هـذه المتغيرات ليست على نفس الدرجـة من الأهمية ، فبعضها أكثر استقلالا من البعض الآخر ، وفى هـذا الاطار فان مستقبل مشروع المغرب العربى الكبير يبقى مرهونا بنمو قـوى اجتماعية قادرة على اتمامه والدفاع عنه .

ومـاذا بعـد تطبيـع العـلاقات المغـربية الجـزائرية ..؟

بعـد ١٢ عاما وشهرين وتسعة أيام بالضبط طرأ التطـور الثانى الهام على صعيد العـلاقات المغربية الجزائرية خـلال حقبتى السبعينات والثمـانينات .

ففى مارس عام ١٩٧٦ قررت المغرب قطـع علاقاتها مـع الجزائر احتجاجا على اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية التى أعلنت قيامها فى ذلك الشهر جبهة البوليزاريو . على أساس أن الصحراء التى تطالب بها المغرب هى عنصر الأرض بالنسبة للدولة الجـديدة .

وفى مايو عام ١٩٨٨ تم استئناف العلاقات بين البلدين .

وما بين قطعها ثم اسـتئنافها تراوحت التطورات التى مرت بهـا العلاقات ما بين « مشروعات للحرب » ومشروعات للمصـالحة ، مرورا بعشرات التصريحات الهجومية المتبادلة ؛ وكـذلك الاتصالات والزيارات العلنية وغير المعلنة ، وقـد شكلت كل هـذه الأمور الفاصلين ، الزمنى والسياسى ما بين ذروة تأزم العلاقات وقطعها وقمـة انفراجها حـين صـدر بيـان عـودتها .

واسـتئناف العـلاقات خطـوة لم تأت من فراغ ، انمـا سبقتها اتصالات تمهيدية ومحـاولات للمصالحة .

ولقـد بلغ الخط البيانى لمحاولات التقارب ذروته مرتين ، الأولى فى

فبراير عام ١٩٨٣ ، والثانية فى مايو عام ١٩٨٧ حينما تم تنظيم لقاءى قمة بين الملك الحسن والرئيس الشاذلى بن جديد •

ومن المفارقات التى تنقض مقولة أن أى زعيمين عربيين قادران على حل أى خلافات بين دولتيهما بمجرد اللقاء الشخصى ، أو أن قرار قائدى أى دولتين عربيتين بعقد لقاء قمة مدبرة ، وليست بمحض الصدفة ، يعنى أنهما قطعا خطوات كبيرة على طريق حل أى خلافات قائمة بينهما أو بين دولتيهما ، على النقيض من تلك المقولة التي تستند الى أن جانبا كبيرا من الخلافات العربية مفاتيحها الرئيسية ذات أبعاد شخصية للقادة العرب ، على العكس من ذلك كانت نتائج قمتى « العقيد لطفى » وهى المدينة الحدودية التى تقع ما بين وجدة الجزائرية وتلمسان المغربية •

فالقمة الأولى لم تسفر عن نتيجة محددة ، بل على العكس استمر بعدها توتر العلاقات على صعيد المشكلة الرئيسية التى كانت المحور الملتهب للخلافات الجزائرية المغربية ، وهى قضية الصحراء التى احتدمت المجابهة بسببها اثر انسحاب الأسبان منها عام ١٩٧٦ وذلك نتيجة مساندة الجزائر لجبهة البوليزاريو التى تحولت الى الجمهورية الصحراوية ، واستمرت فى المطالبة بالاستقلال بالصحراء عن المغرب •

أما القمة الثانية فقد كانت هى بالفعل بداية ارهاصات انفراج ازمة العلاقات بين البلدين — رغم أن نتائجها المباشرة ، وبعد وساطة سعودية مكثفة بمشاركة الملك فهد — لم تتعد نطاق بيان قصير له معنى محدود ومحدد ، هو أن الملك الحسن والرئيس الشاذلى بن جديد قد قررا أو اتفقا على مواصلة اللقاءات لحل المشاكل المعلقة •

وقد كان ذلك أول بيان رسمى يصدر عن العاهلين المغربى والجزائرى بصدد خلافات البلدين •

ويمكن القــول أنه كان بمثابة أول اشارة جزائرية توحى بأنهـــا طرف فى قضية الصحراء بوصفها هى جــوهر الخــلافات الجزائرية ـ المغـــــربية .

الا أنه قــد اتضح حــدوث تحــول حقيقى فى توجهات المناطين أو البلدين تجاه تلك القضية . فقبل أن ينتهى شهر مايو الذى شهد « قمة العقيد لطفى ٢ » كانت الدولتان قــد آجريتا عملية لتبادل الأسرى الذين تبــادل الجانبان أسرهما فى معاركهما السابقة ، وكان عددهم ١٥٠ مغربيا و ٢٠٢ جــزائرى .

كما تم فتــح الحــدود بمناسبة عيد الفطر لعــــام ١٩٨٧ بحيث استطاعت لأول مرة منذ سنوات الأسر الجزائرية أن يلتئم شملها وتقوم بزيارة بعضــها البعض .

اتحــاد المغــرب العــربى :

فى السابع عشر من فبراير عام ١٩٨٩ فى مدينة مراكش وقـــع الرئيس بن على والعقيد القذافى والملك الحسن الثانى والرئيس بن جديد والعقيد ولــد الطايع ـــ وأعلن القادة الخمسة ـــ وثيقــة انشاء اتحــاد المغــرب العــربى .

وذكرت الوثيقة الأسس التى تم عليها اقامة الاتحاد بأنها « وحــدة الدين واللغــة والتاريخ ووحــدة الأمانى والتطلعات والمصير » و « نظرا لمــا يحــدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولى بصــفة عامة وما تواجهه دولنا وشــعوبنا من تحــديات فى الميــادين السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، و « نظرا لمــا نلمسه من الحاجة الى تضافر جهود دولنا » ، كما حــددت أهــداف هــذا الاتحاد بأنها « أفضــل السبل المؤدية الى بناء صرح المغرب العربى » ، و « السير

على نهج مشاريع الوحـدات الاقليمية عبر العالم وما تتميز به من تدرج على خطوات رصينة ثابتة وما طبع تخطيطها من عقلانية » ، وبأنها « مرحلة أساسية لتحقيق الوحـدة العربية » ، كذلك أكدت الوثيقة على « احترام سيادة الدول الأعضـاء فى اتحاد وسيادتها القطـرية ، حيث نصت على أن هـذا الاتحاد يهـدف الى « تعزيز استقلال أقطـار اتحـاد المغرب العربى وصـيانة مكتسباتها » .

ومن قراءة الوثيقـة نلاحظ ثلاث سمات رئيسية هى .

١ ــ أن الاتحاد يقـوم على اعتبارات التجاور الجغرافى وما تبعه من تفاعلات اجتماعية عبر التاريخ ، واستنادا الى امكانيات المنطقـة فى التـكامل الاقتصـادى .

٢ ــ أنه يهـدف الى مواجهة التحـديات المشتركة التى تواجـه المنطقة والناتجـة عن حـدوث تكتلات اقليمية أخرى .

٣ ــ أنه ينص فى أكثر من موضوع على احترام استقلالية الـدول الأعضـاء فى هـذا الاتجـاه .

ولم ينص البيان الختامى على تحـديد أجهزة الاتحاد ومؤسساته ، وان ذكر أن الدول الأعضـاء ابرمت « المعاهـدة التى تحـدد مبادىء الاتحاد وأهـدافه وتضع هياكله وأجهزته » ، وذكرت المصادر الرسمية أن أجهزة الاتحـاد الرئيسية ستتمثل فى الآتى :

١ ــ مجلس الرئاسة : ويضم رؤساء الأقطار المغربية الخمس ، ويتم تناوب رئاسته مرة كل ستة أشهر ، وينعقد المجلس فى دورة عادية مرة كل ستة أشهر ، وله أن يعقد دورات استثنائية ، ومجلس الرئاسة هـو الهيئة الوحيدة المخـولة باتخاذ القرار وتصـدر قراراته بالاجماع .

وقد رفض الاقتراح التونسي بانشاء سكرتارية دائمة للمجلس ، واستعيض عنها بسكرتارية مؤقتة وغير رسمية .

٢ ــ مجلس لوزراء الخارجية ولجان وزارية متخصصة تعمل بالتعاون مع لجنة لدراسة امكانيات التكامل بين بلدان الاتحاد ، وعرض دراساتها على مجلس الرئاسة ، وتستعين هذه اللجنة بعدد غير محدد من اللجان الفنية .

٣ ــ مجلس شورى يضم ٥٠ ممثلا عن برلمانات الأقطار المغاربية الخمسة بحيث يمثل كل برلمان عشرة أعضاء .

٤ ــ هيئة قضائية لفض المنازعات الاقليمية ، وتتكون من عشرة أعضاء عضوين عن كل دولة .

كذلك اتفقت الأقطار والأعضاء على أعمال مبدأ الدفاع المشترك فيما بينهم ازاء العدوان الخارجي ، وتعهدت كل دولة بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي .

ويعد اعلان اتحاد المغرب العربي هو أبرز التطورات في المنطقة منذ استقلال الأقطار المغربية ، ولا يكتسب هذا الحدث أهميته من مجرد الاتفاقات التي تم التوصل اليها ، ولكن من السياق الذي يتم فيه ، هذا السياق الذي يخلق حاجة موضوعية ملحة للتكامل والتعاون تجعل من الاتحاد ضرورة عملية وليس مجرد عقيدة سياسية ، كذلك يؤثر هذا السياق على صانع القرار في أقطار المغرب وعلى ادراكه لأولوية قضية التكامل ، كما أنه يحدد في النهاية المدى الحقيقي الذي يمكن أن تذهب اليه المحاولات التكاملية ومدى النجاح الذي يمكن أن تحرزه .

أيضا يأتى أهمية هـذا الحـدث من كـونه أول نتيجـة محـددة للعملية التى بدأت ارهاصاتها منذ بداية الثمانينات ، وهى عملية متصـلة من التحولات العميقة فى السياسة المغربية ستترك آثارها لفترة طـويلة قـادمة .

هـذه التحولات تمت تحليليا فى ثلاثة مجـالات رئيسية :

١ ـ فى الـدولة المغـربية .

٢ ـ فى شـبكة النظـام الاقليمى المغربى .

٣ ـ فى الاقتصـاد القطرى والاقليمى .

وقـد كانت هـذه التحولات جميعها تصب فى اتجاه دفع الكيانات السياسية القائمـة الى التحول للتعـاون ، والبحث عن صيغة عمليـة للتكامل فيما بينهما ـ الاقتصادى بالأسـاس ـ ومن ثم فان انشـاء « اتحاد المغرب العربى » لا يبـدو أنه النتيجة النهائية أو « الثمرة » لهـذا المسعى بقـدر ما يبـدو كبداية لتأسيس اتجاه وحـدوى يستجيب لحاجة عملية ملحة وسوف نوجز هنا أهم هـذه التحولات .

(أ) بنـاء الوفاق الجزائرى ـ المغربى ، وذلك بحرص شـديد ، حيث فتحت كافـة ملفات العلاقات بين البلدين وبدأ البحث فى القضـايا الخـلافية كالحـدود والصـحراء والتنافس الاقليمى ، ومن الواضح أن الأساس الموضوعى لبدء هـذه العملية هـو تيقن الطرفين بأن احراز تفوق مطلق فى المنطقة هـو أمر غير ممكن وعالى التكلفة بشكل غير مقبول ، وبروز الحاجـة للتعاون والتنسيق فى المجالات الاقتصادية خاصـة مـع انضمام أسبانيا والبرتغال للسوق الأوربية المشتركة ، اضافة لخفوت الصراع الأيديولوجى والتقارب الموضوعى فى

التوجهات والمصالح • ومن ثم شـهدت العلاقات تحسـنا مطردا ومتزايدا توج باعادة العـلاقات الدبلوماسية وتبادل الزيارات على مستوى القمة . والاتفاق الضمنى على تسوية مشـكلة الصـحراء •

(ب) مصالحات الأطراف : وبدأت هـذه المصالحات بتونس وليبيا وذلك فى أعقـاب التغيير السياسى فى الأولى حيث عـرف زين العـابدين بن على بعلاقاته الوطيدة مـع القيادة الليبية . وبالفعل لم يمـر وقت طويل على تسلمه للسلطة حتى كانت العلاقات التونسية الليبية قـد وصلت الى أفضـل مراحلها على الاطـلاق •

كذلك تمت مصالحة ليبية ــ مغربية فى أعقـاب الانهيار الذى أصـاب العـلاقات بعـد لقـاء الملك الحسن الثانى ببيريز ، وتم هذا التصالح بوساطة تونسية ورضاء جزائرى •

(جـ) اعادة رسم حـدود النظـام الاقليمى ، حيث بدأ التفـاهم المغربى الجزائرى فى الأستقرار ، فى حين طـورت تونس وليبيا علاقاتهما للحيلولة دون انفراد القطبين لصناعة السياسة فى النظام ، ولا يزال موقف موريتانيا غامضا . اذن يتحـول النظـام من الصراع القطبى الثنـائى الى حلبـة متعـددة الأطراف ، الا أنه لا يزال من المبكر الجزم بالحـدود النهائية لشـكل النظـام الاقليمى ، وان كانت عملية اعادة رسـمه مسـتمرة •

٣ ــ التحـولات فى الاقتصاد القطرى والاقليمى :

أثبتت تجربة بلـدان المغرب العربى عجز الاقتصاديات القطـرية

عن اتمام عملية التنمية . فلم تنجح الحكومات المتعاقبة فى تحقيق الأهداف الطموحة لخططها ومشروعات التنميـــة التى صيغت فى فترة ما بعـــد الاستقلال ، وتكاد اقتصاديات الأقطار المغربية تشترك جميعا فى ملامح الازمة التى زحفت عليها منذ بداية السبعينات ، وأبرز هــذه الملامح :

١ ــ اختلالات هيكلية فى القطاعات الاقتصادية ، وعجزا متزايدا فى ميزان المدفــوعات « عــدا ليبيــا » •

٢ ــ التبعية الغــذائية للخارج ، وتدهور نصيب الزراعة من الناتج القــومى الاجمالى ، وتدهــور نسبة الاكتفاء الذاتى •

٣ ــ الاعتماد المتزايد على ســلع التصــدير : فالنفط فى ليبيــا والجزائر . والفوسفات فى المملكة المغربية ، والسياحة فى تونس ، ومن ثم التعرض لآثار انكماشية حادة مع انهيار آسعار سلع التصــدير •

٤ ــ عــدم توافر شروط الانتاج الأمثل للانتاج الصــناعى من حيث حجم السوق والعمالة فى البلــدان ذات القاعــدة الصناعية الأوســـع خاصـــة الجــزائر •

٥ ــ تزايد عبء الديون حتى تفى البلدان المصــدرة للنفط كالجزائر ، حيث أصــبحت خــدمة الدين تستهلك حــوالى ثلث النــاتج القــومى الاجمالى ، بلغت أرقام الديون بالدولار الأمريكى : ٥ مليارات (تونس) ، ١٤ر٧ مليار (الجزائر) ، ١٤ر٦ مليار (المــلكة المغــربية) ، ١ر٦ مليار (موريتانيا) حتى عام ١٩٩٠ •

٦ ــ انتقــال أزمات النظــام الرأسمالى الدولى الى الاقتصاديات القطرية بدءا من تدهــور تحويلات المهاجرين والعاملين بالخارج ، ومرورا باستيراد البلدان المصــدرة للحاصلات الزراعية ، اضافة لضعف موقفها التساومى ازاء الخــارج •

وقــد تبلورت هــذه الازمة عندما بدأت السوق الأوربية المشتركة فى اتخاذ المزيد من التدابير الحمائية ، ولادراك أهمية دول الســـوق لمنطقة المغرب العربى يكفى ان نلقى نظرة على اتجاهات التجارة الخارجية لبلدان المغرب . فأوربا الغربية تمثل الشريك التجــارى الرئيسى لهــذه المنطقة ، اذ تستأثر باكثر من ٨٥٪ فى المتوسط من تجارة البلدان الخمسة ، فتحصل فرنسا وحــدها على ٣٠٪ من صادرات المملكة المغربيه و ٢٣٪ من وارداتها . وتحصل ايطاليا وحــدها على ٣٢٫٨٪ من صادرات ليبيــا . و ٢٥٪ من وارداتها ، وتشكل مجمــوعة فرنسا وايطاليا وألمــانيا الغربية ثم الولايات المتحدة واليابان الشركاء الخمس الاوائل فى هياكل الصادرات والواردات للبلــدان المغــربية الخمس .

لقــد كان انضمام أسبانيا والبرتغال للسوق الأوربية هــو الضربة الأولى التى وجهـــت لتونس والجــزائر والمملكة المغــربية ، حيث كانوا يتنافسون مـــع كل من أسبانيا والبرتغـــال على تصـــدير الحـــاصلات الزراعية للسوق ، وتمكنت المملكة المغربية بعــد ذلك من توقيـــع اتفاقية للمعاملة التفضيلية مـــع دول السوق ، والآن جـــاءت السوق الأوربيـــة الموحدة منذ عام ١٩٩٢ لتشكل تحولا جديدا فى علاقات التجارة فى المنطقة كلها ، وأصبح من المــلح للمغاربة أن يجـــدوا ســـوقا بديلا لمنتجاتهم ، حيث أصبح الوصول لأوروبا أكثر تكلفة وأقل ربحية عن المـــاضى .

هـــذه التحولات التى تجرى داخـــل الدولة المغربية ، وفيمـــا بين الأقطار بعضها البعض وفى المناحى الاقتصادية للاقليم كـــله ، شكلت الأساس الموضوعى الذى دفـــع عملية البحث عن صيغة جـــديدة للعلاقات المغربية والذى كان اتحاد المغرب العربى أولى خطواتها ، ان انشـــاء هـــذا الاتحاد لم يأت نتيجة لعمل فكرى أو أيديولوجى ، ولم يأت كمجرد نتيجة التقـــاء ارادات قادة الأقطـــار فى المنطقة ، بل على العكس فان هـــذه التحولات التى تمت وتتم هى التى دفعت هؤلاء القادة للالتقاء ،

وهى التى تضمن تقدم مثل هذا التعاون والتنسيق ، فهؤلاء القادة هم الذين أداروا الصراع فى المنطقة حين كان الصراع هو السمة الحاكمة للعلاقات المغربية . الذى حدث اذن ليس أمرا مفاجئا ، وانما رد فعل طبيعى للتغيرات الموضوعية التى حدثت فى البيئة الاقليمية والدولية ، والتى جعلت هذا التقارب ممكنا بل ضروريا .

فاعلية الاتحاد :

يعد اتحاد المغرب العربى المحاولة الثانية للتكامل الاقتصادى فى المنطقة ، كانت الأولى هى اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى التى أنشئت عام ١٩٦٤ بمبادرة وزارة الاقتصاد المغربية ، واستهدفت استكشاف آفاق التعاون الاقتصادى ، وبالفعل أجرت حوالى ستين دراسة حول ميادين التكامل الممكنة ، الا أن افتقار اللجنة الى آليات تنفيذية وعدم توفر ظروف موضوعية ضاغطة من أجل اتمام المشروع حال دون تحول هذه اللجنة الى هيئة وحدوية حقيقية ، وظلت مقترحاتها حبرا على ورق .

وبالنظر الى مؤسسات الاتحاد نلاحظ :

١ ـ أنها ما زالت فى طور الصياغة بمعنى أنها ليست مؤسسات متبلورة متكاملة ، كذلك يلاحظ أنها لم تختبر حتى الآن فى عمل محدد .

٢ ـ أنها مؤسسات تابعة بالكامل لزعماء الدول الخمس ، ولا تتمتع بأية مبادرة لا من حيث اتخاذ القرار ، ولا من حيث التنفيذ ، وتعتمد بالكامل على استمرار التفاهم على مستوى الرؤساء والتزامهم بالتنفيذ .

كذلك يفتقر الاتحاد الى أى سلطة مستقلة عن الدول الأعضاء ، فهو ليس فقط لا يتمتع بسلطات « فوق الدول » بل حتى لا يتمتع بسلطة مستقلة « بين الدول » .

٣ ــ افتقــار الاتحاد الى آليات التنفيذ ، ومن ثم فان عملية تنفيذ أى مقترحات أو قرارات تبقى رهــن ارادة الدول الأعضاء .

ومن ناحية توفر الأساس الموضوعى للتكامل بين بلدان المغرب العربى يمكن تدوين بعض الصـــعوبات مثل :

١ ــ تشابه اقتصاديات الدول الأعضـــاء ، بل وتنافس منتجاتهـــا يضع حــــدوداً نهائية على امكانيات التعاون والتكامل فيما بينها خاصـــة فى مجـــال التبـــادل التجـــارى .

٢ ــ اختلاف البنية الاجتماعية داخـــل كل دولة ، واختلاف توجهات النخبة الاجتماعية المسيطرة اقتصادياً ، وتخـــوف بعضها من ســـيطرة الأخرى اذا ما تم توسيع نطـــاق حقوق التملك والاستثمار لتشمل جميع المغـــاربة .

٣ ــ اختلاف نظم التجارة الخارجية من حيث التمويل ، وســـيطرة جهاز الدولة أو القطاع الخاص ، والحاجة الى اتباع مبدأ التخطيط المركزى لتنسيق التعاون بشكل جـــدى ، ومدى التأييد الذى يمكن أن يحظى به ذلك من فئـــات معينة ، اضافة لمـــا يثيره ذلك من مشكلات تتعلق بســـعر الصرف وأسس التبادل التجارى ... الخ .

٤ ــ الموقف من السوق الأوربية وكيفية التعامل معها فى المستقبل القريب وأولويات التبادل التجارى فى ظـــل الوضع الجـــديد لدول المغرب ولأوربا بعـــد عام ١٩٩٢ .

٥ ــ الوقت اللازم لاجراء تعـــديلات حقيقية فى هياكل التجـــارة الخارجية والظواهر الناتجة عن ذلك وامكانية اجرائه فعليا .

وينبغى هنـــا التأكيد على ضرورة عـــدم التركيز على التكامل بمفهوم التعاون التجارى فقط ، بل يجب النظر للتكامل بمفهوم التعاون الاقتصادى،

وهـو مفهوم أعمـق وأشمل بكثير ، ويتضمن اجراء تعـديلات هيكلية فى اقتصاديات بلدان المغرب كلها ، القطاعات المختلفة ، وتنسيق الانتاج والتجارة والسياسات المصرفية والنقـدية كى تخلق من المنطقة « منطقة اقتصادية متكاملة » ، ويتطلب ذلك تفاهما سياسيا واسـعا ربما يكون أهم من الاتفـاقات الرسـمية •

ومن ثم فان الاتحاد يمكن فهمه فقط فى هـذا السياق باعتباره مرحلة أولى على طريق التكامل الاقتصادى وليس نتيجة لهـذا التكامل ، فالتكامل عملية طـويلة ومعقدة ولم تبـدأ بعـد ، ومن الأمـور الباعثـة على التفاؤل أن الظروف التى أفرزت هـذا الاتجاه التكاملى ما زالت قائمة ولا ينتظر لهـا أن تتغير فى المستقبل القريب ، ومن ثم يتنظر آن يتقـدم العمـل الوحـدى المغـربى •

مجلس التعاون العربى

يتميز عالم اليوم بأنه يعيش عصر التكتلات الاقتصادية ، واذا كانت التكلات الاقتصادية الناجحة هى اليوم بين غالبية الدول المتقدمة فان أهمية هذه التكتلات تظهر بالدرجة الأولى بين الدول النامية . حيث أنها فى حاجة ماسة الى السعى نحو التكامل الاقتصادى للنهوض بمستوى التنمية فيها ، والنهوض بمستوى شعوبها تحقيقا للرخاء والتقدم ، والدول العربية بما لديها من تراث عميق وما يربط بين شعوبها من لغة ودين وعادات وتقاليد مشتركة هى أحوج ما تكون الى الوحدة الاقتصادية .

وكان ذلك ما حدا بمصر والعراق والاردن واليمن الشمالية من اعلان قيام مجلس التعاون العربى بينها ، وهى تمثل نسبة كبيرة من الأمة العربية ، وقد كانت خطوة جادة وموفقة خاصة وأن الدول العربية تمر الآن بظروف التفكك والتمزق مما يجعل كل شعوبها تتطلع الى القضاء على هذا التمزق والتطلع الى الوحدة والتجمع لما تؤدى اليه الوحدة من نفع وخير مشترك لكل شعوب المنطقة العربية .

وقد بدا ذلك واضحا من التركيز على الأهداف الاقتصادية بكافة مجالاتها .

وقد عبرت وثيقة تأسيس مجلس التعاون العربى عن السبب الرئيسى فى قيامه ، أن هناك عوامل تجمع بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن العربية من ظروف متماثلة فى مجالات عدة ، وايمانا من هذه الدول بالمبدىء

والقيم المشار اليها ، وتعبيرا عن رغبتها العميقة فى ايجاد السبل العملية والواقعية لتعزيز صيغ التعاون وتطويره والارتقاء به بعـد ما استمر بينها سنوات عـدة ، فأعطى ثمارا مهمة فى اطار الظروف والامكانات المتوافرة فى كل مرحلة وصـولا به الى أعلى مستويات التضامن والعمل المشترك ، وشـعورا منها بالمسئولية ازاء تعزيز مقـومات الأمن القومى العـربى ضـد التهـديدات الراهنة والمستقبلة التى يتعرض لهـا ، فقـد اتفقت على أن يؤسس « مجلس التعـاون العربى » •

وهى تعكس الى حـد كبير رؤية هـذه الأطراف لمستقبل العمـل العربى المشترك عمـوما ، وعلاقات هـذه البلدان وبعضها البعض على وجـه خـاص •

وقـد تزامن التوقيع على هـذه الاتفاقية مـع اعلان قيام اتحاد المغرب العربى بين خمسة أقطار عربية هى « المغرب وتونس والجـزائر وليبيـا وموريتـانيا » •

ولكى يحقق مجلس التعاون العربى الأهـداف المنوطة به فان الأمر يتطلب القاء الضـوء على الأوضاع الاقتصادية للدول المؤسسة لـه ، وامكانيات التعاون المتاحـة حاليا والممكنة مستقبلا •

● عن الأوضاع الاقتصالية الحالية لبلـدان المجلس :

مما لا شك فيه أن توقيت اعلان مجلس التعاون قـد تزامن مـع عـدة أحـداث ومتغيرات سياسية واقتصادية هامة فى هـذه الأقطار ، بدءا من القرار الخاص بايقاف الحرب العراقيـة/الايرانية ، ومن ثم الحـديث عن اعادة تعمير ما دمرته الحرب فى هـذه الأقطار ، وانتهاء باعلان قيام الدولة الفلسطينية فى الـدورة الأخـيرة للمجلس الوطنى الفلسطينى (فى الجزائر) ، مرورا بالاكتشافات النفطية باليمن والتحولات الجـديدة فى العـراق ومصر والاردن واليمـن •

ويمكننا القول بأن الاقتصاديات الأربع قد تميزت بانخفاض معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى منذ بداية الثمانينات وحتى الآن •

ويرجع السبب فى ذلك الى أن كلا منها كان يعتمد بشكل أو بآخر على عناصر تتمثل فى الأموال القادمة ، اما من تحويلات العاملين بالخارج (كالاردن ومصر واليمن) ، كذلك المنح والمعونات العربية للبلدان الاربع ، وهى المصادر التى تراجعت بشدة فى أعقاب تدهور عائدات النفط لذى البلدان العربية النفطية •

وهذه الاتفاقية تأتى فى الوقت الذى تنتهج فيه هذه الأقطار سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى اعطاء القطاع الخاص المزيد من الحوافز والتشجيع مع ما يتطلبه من تغيير فى مجمل السياسات الاقتصادية المتبعة بها •

وينصب التركيز على مجالين رئيسيين : أولهما تعزيز النشاط التجارى بين الأطراف الأربع ، وثنيهما تنظيم وتسهيل حركة انتقال العمالة بينهما ، ومن الجدير بالاشارة هنا أن نسبة التجارة الخارجية بين معظم هذه الأقطار بعضها البعض ضئيلة للغاية مقارنة باجمالى تعاملاتها الخارجية مع العالم الخارجى •

حيث لم تشكل الصادرات البينية أكثر من ١٤ر٢٪ بالنسبة لمصر ، ٥ر٪ بالنسبة لليمن ، وكانت الاردن تشكل حوالى ١٨٪ تقريبا وذلك عام ١٩٨٦ ، وبالمثل شكلت الواردات البينية حوالى ٣٧ر٪ بالنسبة لمصر ، و ٣٦ر٪ بالنسبة لليمن ، والاردن ١٢٪ وذلك خلال نفس الفترة تقريبا ، وترجع ضآلة التجارة البينية لأقطار مجلس التعاون العربى لعدة أسباب يأتى على رأسها العقبات الهيكلية المتعلقة بطبيعة الانتاج ومدى تطوره وتنوعه وضعف الهياكل الانتاجية فيما بين ثلاثة أقطار

منهم (وهم الاردن ومصر والعراق) حيث تنتج سلعا متنافسة على المستوى القطرى والقومى •

ثم هناك عقبات تتعلق بحركة التجارة ذاتها ، وخاصة تلك الناجمة عن الاجراءات والأنظمة الخاصة لكل دولة على حدة ، ونقصد بها تحديدا القيود الجمركية ، وأنظمة الاستيراد والتصدير ، وكذلك الرقابة على النقد وخلافه ، ومنها عوامل تنظيمية تنصب على التسويق والنقد وأنظمة التجارة والتسهيلات •

● أسواق العمل بأقطار المجلس :

وضع البلدان الأربع هو أنها تضم احدى البلدان المستقبلة للعمالة وهى العراق ، ودولتان مرسلتان للعمالة هما مصر واليمن • بينما تجمع الاردن بين الصفتين •

نلاحظ أن سياسة العراق وهو الدولة المستقبلة الوحيدة فى هذه المجموعة قد تأثرت كثيرا بحربها مع ايران — وبعد ذلك مع الكويت — ؛ وذلك نتيجة لما نجم عنها من آثار على هيكل بنيان القوى العامة العاملة العراقية ، الأمر الذى دفع الحكومة العراقية الى انهاء خدمة العمالة الأسيوية ، والتى كانت تشكل ٧٦٪ تقريبا من اجمالى العمالة المستوردة بها مع زيادة الطلب على العمالة العربية ، فأصدرت العديد من القرارات التى تقر مبدأ الانتقال الحر وحق العمل والاقامة للمواطنين العرب وذلك بهدف التفضيل الكلى للعمالة العربية •

وبالتالى أصبحت هذه العمالة تشكل حوالى ٩٠٪ من المجموع الكلى للعمالة الأجنبية بها ، وتشكل العمالة المصرية حوالى ٧٥٪ من العمالة العربية •

واتساع السوق العراقية سوف يؤدى الى جذب المزيد من القوى

العاملة فى الأقطار الثلاثة الأخرى ، وهو ما سيساعد على حل مشكلة البطالة المتفاقمة بها .

ويمكن القول بأن حركة انتقال العمالة داخل البلدان الثلاثة المرسلة لها وهى مصر والاردن واليمن قد أثرت بشكل سلبى على أسواق العمل داخل كل دولة على حدة ، وذلك كنتيجة أساسية للطريقة التى تمت بها ، حيث لم تخضع لسياسات تخطيطية معينة تأخذ فى الحسبان نوعية الطلب على هذه العمالة وطبيعة أسواقها الداخلية، ولكنها تمت بطريقة عفوية وتلقائية كاستجابة لطلب السوق فقط .

وكان استمرار حرب الخليج لأكثر من ثماني سنوات واستمرار الرغبة العراقية فى عدم توقف النمو الاقتصادى بها قد أديا إلى احلال العمالة العربية محل العمالة الأسيوية ، وثانيا دخول المرأة الى سوق العمل بصورة أكبر بكثير مما كان عليه من قبل : هذا فضلا عن العمالة المسرحة من الخدمة العسكرية والتى ستدخل سوق العمل مرة أخرى ، وبالتالى لا يمكن التعويل كثيرا على امكانيات جذب أعداد كبيرة من العمالة العربية للأسواق العراقية من جديد .

عموما فان قيام مجلس التعاون العربى كان يعد بلا شك خطوة على طريق التكامل الاقتصادى العربى ككل ، وسوف تدعم العمل الاقتصادى العربى المشترك .

وتسوف نعرض فيما يلى الى نشأة المجلس وأهدافه وعلاقته بالجامعة العربية وعلاقته بمجلس التعاون الخليجى .

● نشـأة مجلس التعـاون العـربى :

أولا ـ الوقائع التمهيدية لقيـام مجلس التعـاون العربى :

هـذا النموذج من التجمع العربى لم يقم من فراغ ، فلقـد سبقته برامج عمـل تمهيدية استغرقت الكثير من الدراسات والاجتماعات ، وتمت من خـلالها بعض الانجازات ، ويمكن الاشارة فى هـذا الصـدد الى لقـاءات اللجـان العليـا المشتركة واللجان الوزارية الثنائية وما تم احرازه فى الفترة السابقة من تقـدم فى عمليات التعاون المشترك :

١ ـ مصر والاردن : ففى الثانى والعشرين من أكتـوبر عام ١٩٨٤ وفى أعقاب عـودة العـلاقات بين مصر والاردن بدأت أول اجتماعات اللجان العليا المشتركة التى كانت مصر طرفا فيها ، وقـد انعقد الاجتماع الأول للجنة المصرية الاردنية العليا المشتركة فى القاهرة حيث تم وضـع أسس التعاون الاقتصادى والتجارى بين القاهرة وعمـان ، وفى اطار هـذا الاجتماع تم الأتفاق على ربط المشرق العربى بالمغرب العربى ، وتم انجاز الخط الملاحى « نويبـع ـ العقبـة » مما كان لـه أثره الواضح فى اثراء حركة النقـل وتنشيط حركة التجارة وتدفـق السياحة العربية برا عبر نويبـع ـ العقبـة ، وفى بداية عام ١٩٨٩ بدأت « الشركة القابضـة المصـرية الاردنيـة » فى اقـامة أول مشروعاتهـا فى منطقة غرب النوبارية بمصر على مساحة ٥٧٠٠ فـدان مخصصة لانتـاج ١٤ ألف طن من اللحـوم الحمراء سنويا ، بالاضافة الى ٣٠ ألف رأس من الغنم ، و ٤٥ ألف طن من الأعلاف ، و ١٣٨ ألف متر مكعب من الأسمدة .

٢ ـ مصر والعراق : فى الخامس من يوليو عام ١٩٨٨ شهدت بغداد أول لقـاء فى اطار اللجنة المصرية العراقية العليا المشتركة ، وأعقبـه لقـاء فى القاهرة فى مستهل عام ١٩٨٩ وتمخض هـذان اللقاءان عـن توقيع عـدة اتفاقيات مشتركة بين مصر والعراق فى مجالات الصـناعة

والزراعة والسياحة والبحث العلمي والاسكان والتشييد والنقل والمواصلات ، كما تم الاتفاق على انشاء مصنع مشترك لمحركات الديزل ومصانع مشتركة للأسمنت والألومنيوم ، كما تأسست شركة للمقاولات برأسمال مصرى عراقى يبلغ نحو ٤٠ مليون دولار لتتولى تنفيذ المشروعات فى البلدين ولتنظيم تشغيل العمالة والتعاون فى مجالات العمل والعمال ، وقد تكونت لجنة مشتركة لهذا الغرض ، « وذلك أن العراق بعد خروجه من الحرب كان أمامه الكثير من الانجازات لاعادة حركة البناء والتعمير ، ولذا كان يتطلع بالأمل الى هذا التعاون الجديد » .

٣ ــ مصر واليمن الشمالى : أما عن اليمن الشمالى فقد كان ارتباطه مع مصر فى اطار التعاون الصناعى والزراعى والاقتصادى ، وذلك من خلال اللجنة الوزارية المشتركة المصرية ــ اليمنية التى عقدت أول اجتماع لها فى القاهرة فى ١٧ أكتوبر عام ١٩٨٨ ، وقد كان الهدف أيضا هو تنشيط وتعزيز العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن الشمالية ، كما تم توقيع بروتوكولات للتعاون الزراعى والصحى والعلمى والتكنولوجى الى جانب اتفاقية لتنظيم تشغيل العمالة بين البلدين ، هذا بالاضافة الى أن الخبراء المصريين يساهمون بدور بارز فى التنقيب عن البترول واستكشافه واستخراجه فى اليمن .

ثانيا ــ مولد مجلس التعاون العربى :

وقعت مصر والعراق والاردن واليمن اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى ، وقد كان ذلك يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير عام ١٩٨٩ بقصر المؤتمرات فى بغداد ، وقد وقع الاتفاقية الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، والرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية والملك حسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، والعقيد على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية ، وقد أعلن الزعماء الأربعة أن هذه المناسبة عيد قومى لدول مجلس

التعاون العربي ، وطبقا لنص الاتفاقية فان الزعماء الأربعة سوف يلتقون بعد ذلك فى شكل هيئة عليا لاختيار الدولة التى سوف تترأس الدورة الأولى للمجلس ، كما أنه سوف يسبق هذا الاجتماع لقاء للهيئة الوزارية التى تضم رؤساء الوزراء للاعداد لهذه القمة ، والاتفاق على انشاء الأمانة العامة وشروط اختيار الأعضاء ، كما أن الاتفاقية يجب أن تعرض على المؤسسات الدستورية فى دول المجلس للتصديق عليها حيث تودع بالأمانة العامة للمجلس ، هذا وقد أعلن فى مصر فى ١٨ فبراير عام ١٩٨٩ اجماع الأغلبية والمعارضة بمجلس الشعب على تأييد اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى •

ثالثا ـ العضوية بالمجلس وتكوينه :

نصت الاتفاقية على أن تكون مفتوحة لكل دولة عربية ترغب فى الانضمام اليه ، ويكون لها كافة الحقوق التى تكون للدول المؤسسة ، وتتم الموافقة على الإنضمام للمجلس باجماع الدول الأعضاء •

ويتكون المجلس من التشكيلات التالية :

١ ـ الهيئة العليا :

وتتألف من رؤساء الدول الأعضاء ، وهى أعلى سلطة فى المجلس وتختص برسم السياسات العليا واتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التى تصدرها الهيئة الوزارية ، كما تختص الهيئة العليا بتعيين الأمين العام للمجلس وقبول انضمام الأعضاء الجدد ، وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس ، كما تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل عام باحدى الدول الأعضاء وبصورة دورية ، ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيفة لدورة سنوية كاملة •

٢ ـ الهيئـة الـوزارية :

وتتألف من رؤساء الحكومات للدول الأعضاء أو من يقـوم مقامهم وتختص بدراسة الشئون والقضـايا المتعلقة بالمسائل التى يختص بهـا المجلس ، ورفـع الخطط والمقترحات والتوصيات التى تتعلق بتحقيـق أهـداف المجلس الى الهيئة العليا ، واتخاذ الاجراءات العمليـة اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليـا ، وتعقـد الهيئة الوزارية اجتماعا اعتياديا كل ستة أشهر فى الدولة التى تتولى رئاسة الهيئة العليا ، ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة أو من يقوم مقـامه فى تلك الدولة .

٣ ـ الأمانة العـامة للمجلس :

يكون للمجلس أمانة عامة مقرها عمـان ، يرأسها أمين عام ، وتضم عـددا من الموظفين حسب الحاجـة ، وتقوم الهيئة العليـا بتعيين الأمين العـام من بين مواطنى دول المجلس على أسـاس الكفـاءة الشخصية ، والايمان بأهـداف المجلس ، ويتمتع الأمين العام والموظفون الرئيسيون بالأمانة العامة بالحصانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتمكينهم من أداء واجباتهم فى دولة المقر والدول الأعضاء ، وقـد تم فعـلا تعيين الدكتور حلمى نمـر المصرى الجنسية أمينا عـاما للمجلس .

رابعا ـ سريان الاتفـاقية وتعـديلها :

تسرى هـذه الاتفاقية وتصبح نافـذة المفعول فـور التصديق عليها من الدول الموقعة وفـق الاجراءات الدستورية النافـذة ، وايداع وثائق التصـديق عليها من الدول الموقعة وفـق الاجراءات النافـذة ، وايداع وثائق التصـديق لدى وزارة الخارجية بالملكة الاردنية الهاشمية باعتبارها دولة المقر للأمانة العامة ، وبالنسبة لأية تعـديلات فى هـذه الاتفاقيـة فانها تتم بقرارات تتخـذها الهيئة العليـا بالاجماع ، ويصبح التعـديل

نافــذ المفعول بعــد التصــديق عليه من الدول الأعضاء وفقا للاجراءات الدستورية النافــذة فى كل دولة ، وايداع وثائق التصديق لدى الأمانه العــامة •

● أهــداف مجلس التعــاون العــربى :

نصت الاتفاقية على أن المجلس يهدف الى تحقيق التعاون والتضامن والتكامل الاقتصادى بين أعضاء المجلس فى كل مجالات الصناعة والزراعة والنقــل والتعليم والثقافة والبحث العلمى والصحة والسياحة ، بالاضافة الى تنظيم العمــالة والاقامة بهــدف تشــجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادى بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية المختلفة ، ويعمــــل المجلس على تحقيق أهــدافه عــن طريق الخطط والإجراءات العملية بمــا فى ذلك النظر فيما يمكن اصــداره أو توحيده من التشريعات بمختلف المجــالات •

أولا ــ الأهــداف التى جاءت فى المذكرة الايضاحية لاتفاقيه تأسيس مجلس التعــاون العربى •

لقــد ذكرت المذكرة الايضاحية بأنه « لمــا كانت الأمة العــربية صاحبة حضارة عميقة وذات دور كبير فى بناء صرح الحضارة الانسانية تتطلع لاقامة مشروعات للتعاون والتضامن والعمل المشترك فى كافــة الميادين يحملها الى ذلك شــعور بالوحــدة والرغبة فى تنمية مقــوماتها القــومية الراســخة عبر العصور ، وتهــدف لخــدمة مصالحها المشروعة وتنفيها الأمين نحو الرقى وتعزيز دورها فى العــالم فى خــدمة قضايا السلم ، والتعاون المثمر بين الشعوب العربية ، ولمــا كان فى مقــدمة هذه القضايا والتعاون فى ميادين الانشــاء والاقتصاد التى تعزز الصــلات الروحية والتدابير العملية لأشكالها كافــة بين مواطنى الدول العربية ذلك التعاون الذى يحتل المكانة الأولى فى العمل العربى المشترك المتواصــل

فى اتجاه العزة العليا للأمة العربية فى الوحدة . والوصول الى الخطوات العملية لتحقيق القومية والتقدم ، وايمانا بان التعاون بين الدول العربية فى هذه الميادين يكتسب اهمية بسبب التهددات التى تعرض لها الأمن العربى وما يزال . وهى تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية وحضارية . وانطلاقا من حقيقة أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعى العربى بوحدة الأمن القومى ووحدة متطلبات وجوده وترسيخ التعاون العملى والتنسيق والتضامن .

ثانيا ــ الأهداف الرئيسية التى جاءت بها اتفاقية مجلس التعاون العربى : من الاطلاع على ما جاء بالمذكرة الايضاحية ، ومن نصوص الاتفاقية يمكن أن نقسم الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون العربى الى أربعة أقسام :

أهداف سياسية ، أهداف عسكرية ، أهداف اقتصادية ، أهداف اجتماعية ، وسوف نعرض لهذه الأهداف فيما يلى :

١ ــ الأهداف السياسية :

(أ) لقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن المجلس أحد التنظيمات للأمة العربية » .

وهو بذلك يعتبر أحد التنظيمات السياسية التى تتكون فى اطار تنظيمى يسعى الى أهداف سياسية ، ومنها تعزيز العمل العربى المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية .

(ب) لقد جاء بالمذكرة الايضاحية أن دول المجلس لديها الشعور

بالوحــدة والرغبة فى تنمية مقــوماتها القومية الراســخة عبر العصور تهــدف لخــدمة مصـــالحها المشروعة وسعيها الأمين نحــو الرقى وتعزيز دورها فى العالم ، ومن هنا يتضح أن المجلس يسعى الى هــدف سياسى آخــر ، وهــو تقــوية الشعور بالوحــدة العربية والتكتل السياسى لخــدمة المصالح المشروعة لهــذه الــدول •

٣ ـ الأهــداف العســكرية :

لم تذكر الاتفاقية صراحة أية أهــداف عسكرية ، حيث ان هــذه الأهــداف كما هــو الحال فى الأهــداف السياسية أيضا تنظمها اتفاقات أخرى موجودة من قبــل أو قــد توجــد فيما بعــد غــير أن المذكــرة الايضاحية للاتفاقية تتحــدث عن الارتباطات السياسية والأمنية للــدول الأعضاء ، وقــد جاء ذلك فى المذكرة من أن « التعاون بين الدول العربية يكتسب أهميــة بســبب التهــديدات التى تعرض لهــا الأمن العربى وما يزال ، وهى تهــديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية » •

٣ ـ الأهــداف الاقتصــادية :

ان الأهــداف الاقتصادية هى الأهــداف الرئيسية التى قام المجلس من أجلها ، ولهــذا فقــد كان من المقرر فى بداية الاتفاق على أن يسمى « مجلس التكامل الاقتصادى العربى » ، ولكن عــدل عن هــذه التسمية حتى لا ينظر اليــه على أنه اقتصر على جانب واحــد فقط من جــوانب التعاون وهــو الجانب الاقتصــادى مــع أنه الجـــانب الرئيسى فى الاتفاقية ، وعلى ذلك فقد جاء الحــديث عن هــذه الأهــداف الاقتصادية فى مواطن عــديدة من المذكرة الايضاحية للاتفاقية ، ثم جاء النص عليها فى صــدر الاتفاقية وذلك فى المــادة الثانيــة منها ، اذ نصــت على أن مجلس التعاون العربى يهــدف الى :

١ ــ تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء ، والارتقاء بها تدريجيا وفـــق الظروف والامكانات والخـبرات •

٢ ــ تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا ، وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة ، والعمـل على التنسيق بين خطط التنمية فى الدول الأعضـاء •

وتحقيق ذلك التكامل فى المجالات التالية وخاصـة :

(أ) الاقتصـــاد والمـــالية •

(ب) الصـــناعة والزراعـــة •

(جـ) النقـل والمواصلات والاتصالات ــ تنظيم العمـل والتنقـل والاقـــامة •

٣ ــ تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادى بين القطاعات العامة والخاصـــة والتعاونية والمختلطـة •

٤ ــ السعى الى قيام ســوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصــولا الى السوق العربية المشتركة والوحــدة الاقتصادية العربية •

٤ ــ الأهـــداف الاجتماعيـــة :

الاتفاقية لم تغفل الأهـداف الاجتماعية ، بل جاء التركيز عليهـا أيضا فى صدر بنودها ، اذ جاء فى المـادة الثانية من الاتفاقية ، التركيز على ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق فى المجالات التالية :

(د) التعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمى والتكنولوجيا •

(هـ) الشئون الاجتماعية والصـحية والسياحية •

٥ – توثيق الروابط والأواصر بين مواطنى الدول الأعضاء في جميع المجالات • وعلى ذلك فان مجلس التعاون العربى قد وضع نصب عينيه أهمية رأس المال البشرى ، وذلك بتنسيق التعاون فى مجالات التعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية والصحية ، وهى كلها أمور هامة لتحقيق الرخاء والنهوض بالمستويات المعيشية لدول المجلس ، ومن استعراضنا للأهداف السابق ذكرها لمجلس التعاون العربى يتضح لنا أنه خطوة حتمية للتعاون العربى فى اطار التنمية والتقدم ، يستهدف مستقبل شعوب دول هذا التجمع ، فهى فى مجموعها تتشابه فى كل الظروف ، وتتطلع الى تنمية قدراتها حتى تصل الى المستوى المعيشي الأفضل •

● مجلس التعاون العربى وميثاق الجامعة العربية :

أكدت اتفاقية مجلس التعاون العربى تمسك الدول الأعضاء بميثاق الجامعة العربية الذى أجاز للدول الراغبة فى تحقيق تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد من الاتفاقات ما يحقق أغراضها ، كما أنها تتمسك بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية ، وتقيم علاقات تعاون مع التجمعات الاقليمية العربية والدولية ، ولذلك فقد كان ضروريا قيام مثل هذه التجمعات خاصة وأن جامعة الدول العربية قد فشلت فى تحقيق تجمع الدول العربية فى سوق عربية مشتركه برغم وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، كذلك فان الجامعة العربية قد فشلت فى أن تتحول الى برلمان عربى كامل يعمل على تحقيق مصلحة الشعوب العربية كافة، ويضم ممثلين عن كافة هذه الشعوب •

وقد أكد الزعماء الأربعة أن مجلسهم ليس بديلا لجامعة الدول العربية وليس مصادرة على دورها ، بل جاءت الاتفاقية مؤكدة فى مادتها الأولى تمسك المجلس بميثاق جامعة الدول العربية ، وتأسيسا على ذلك

فسوف نشير فيما يلى الى أحكام ميثاق جامعة الدول العربية لنتعرف منه على مدى التوائم بينه وبين اتفاقية مجلس التعاون العربى ، وأنها لم تخرج عن أحكام هذا الميثاق .

● أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومدى اتفاقها مع اتفاقية مجلس التعاون العربى :

أولا : لقد جاء فى ديباجة الميثاق ان الغرض من انشاء جامعة الدول العربية « هو تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية ، وتوجيها لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة، وصلاح أحوالها ، وتأمين مستقبلها ، وتحقيق أمانيها وآمالها » ، فالغرض من انشاء الجامعة هو ايجاد أداة ربط وتعاون تهيىء للدول العربية فرصة لتوحيد جهودها فى سبيل تأمين مستقبلها وتحقيق آمانيها وآمال البلاد العربية ، واذا ما نظرنا الى المذكرة الايضاحية لاتفاقية مجلس التعاون العربى لوجدنا أنها لا تخرج عن هذه الأهداف ، وبالتالى فهنا توافق تام بين الهدف الذى جاء فى المذكرة الايضاحية للاتفاقية والغرض من انشاء جامعة الدول العربية .

ثانيا : اذا ما رجعنا الى ميثاق الجامعة العربية نجد أنه يؤكد على حرية الدول الأعضاء فى عقد المعاهدات والاتفاقات فيما بينها أو بينها وبين غيرها ، وتأسيسا على ذلك فان الدول الأعضاء حرة فى أن تعقد بينها ما تشاء من المعاهدات والاتفاقيات طالما أنها ترى ضرورتها ، وأن ما فيها مصلحة لها .

وقد جاء النص على ذلك فى المادة التاسعة من الميثاق : « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء ، لتحقيق هذه الأغراض » كما أن الميثاق فرض على جميع الدول

الأعضاء واجب ايداع نسخ من جميع المعاهـدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مـع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها ، وفى اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى ما يتفـق تمـاما مـع نصـوص ميثاق الجامعة العربية فى هـذا الصـدد ممـا يعطى لهـذا المجلس الشرعية والقانونية بكونه متفقـا ومتمشياً مـع أحكام الميثاق ، وقـد جاء النص على ذلك فى المـادة السابعة عشرة من الاتفاقية فى فقرتها الرابعـة « تقـوم دولة مقر الأمانة العامة بايداع نسخ من هـذه الاتفاقية لـدى الأمانة العـامة للأمم المتحـدة » •

ثالثا : فيما يتعلق بأهـداف مجلس التعاون العربى ومدى توافقها مـع أهـداف الجامعة ، وان الأغراض تقريبا متشابهة فاننا نجـد أن الجامعة العربية لا تمنع من قيام أية اتفاقيات بين الدول الأعضاء لتقوية الروابط والسعى نحـو ما فيه الخير لشعوب البلاد العربية ، فعلى هذا الأسـاس قام مجلس التعـاون بالاضـافة الى أن الأهـداف المذكورة بميثاق جامعة الدول العربية لم تنجح الجامعة فى تحقيقها •

ولذلك فان الزعماء الأربعة قـد وقعوا الاتفاقية بعـد استفادتهم من التجارب السابقة محاولين التركيز على ضرورة تحقيق هذه الأهداف من خلال هـذا التجمـع الرباعى دون المسـاس بالأهـداف التى جاءت بميثاق جامعة الدول العربية ، ودون التخلى عن هـذا الميثاق •

ومن الأغراض التى جاء بها ميثاق الجامعة العربية ومن مقارنتهـا بالأهـداف التى ذكرناها من قبل لمجلس التعـاون العـربى نجـد أنه لا توجـد ثمة اختلافات تذكر ، بل هنـاك تشابه فى هـذه الأهـداف ، وقـد جاء ذكر أغراض الجامعة العربية فى المـادة الثانية من الميثاق :

« الغرض من الجامعة العربية توثيق الصـلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها •

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

(أ) الشئون الاقتصادية والمالية ، ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شئون المواصلات ، ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(جـ) شئون الثقافة .

(د) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشئون الاجتماعية .

(و) الشئون الصحية .

ومن الاطلاع على أغراض الجامعة العربية يتضح لنا أن أغراضها مثل الأغراض التى جاءت باتفاقية مجلس التعاون العربى ، تشتمل أيضا على الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، وأنها ركزت أيضا على الأهداف الاقتصادية .

ونخلص من كل ذلك الى أن مجلس التعاون العربى لم يتعارض فى أى شكل من أشكاله أو أهدافه مع جامعة الدول العربية ، غير أن هذا المجلس بمنظوره القومى والمفتوح يمكنه أن يدعم الجامعة ويطورها ، ويعمل على تقوية فاعليتها ليس فقط من أجل استمرارية النظام الاقليمى العربى ، وأنه أدى لتنظيم العلاقات العامة الجديدة بين ما هو اقليمى خاص وما هو قومى عام ، وهو ما تظهر حتميته وضرورته القصوى ازاء مشكلاته الاقتصادية الكبيرة القائمة والمحتملة .

● مجلس التعاون العربى ومجلس التعاون الخليجى :

أولا : نشأة المجلس وتكوينه : يقصد بمجلس التعاون الخليجى تلك الدول الست التى وافقت على البيان الختامى باجتماع الرياض فى فبراير عام ١٩٨١ بانشاء مجلس للتعاون والتنسيق فى كافة المجالات ، ويتكون من الدول التالية :

دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت •

وبموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من النظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى الصادر فى ٢٥ مايو عام ١٩٨١ كان من الأهداف التى تسعى دول المجلس الى تحقيقها •• وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين ، وقد سبق الحديث عن مجلس التعاون الخليجى ، ولكن ليس هناك ما يمنع من أن نشير مرة أخرى الى أهدافه والتى نجدها تتطابق مع أهداف مجلس التعاون العربى ، وكذلك مع ميثاق جامعة الدول العربية •

أهداف مجلس التعاون الخليجى ومقارنتها بأهداف مجلس التعاون العربى :

جاء فى ديباجة النص الرسمى للنظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى أن الدول الأعضاء « ادراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة ، وسمات مشتركة ، وأنظمة أساسها العقيدة الاسلامية ، وايمانا بالمصير المشترك ، ووحدة الهدف التى تجمع بين شعوبها ، ورغبة فى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها فى جميع الميادين ، واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها انما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية ، واستهدافا لتقوية أوجه التعاون ، وتوثيق عرى الروابط فيما بينها ، واستكمالا لما بدأته من جهود فى مختلف المجالات الحيوية

التى تهم شعوبها ، وتحقق طموحاتها نحــو مستقبل أفضــل وصــولا الى وحــدة دولهــا » •

من هــذه الديباجة وبالرجــوع الى ديباجة مجلس التعاون العربى يمكن لنــا أن نستخلص توافقا فى الأهــداف ، وتشابها فى الصياغة ، حيث ان الهــدف الأساسى الذى جعــل كلا من المجلسين يقوم بالتعاون وتوقيع اتفاقــه هو الروابط المشتركة لدول الأعضاء ، والايمان بالمصير المشترك ، وخــدمة الأهــداف السامية للأمة العربية بأكملها ، وليست لدول المجلسين فقط •

الا أننا قــد نلحظ فى نهــاية ديباجــة مجلس التعــاون الخليجى عبارة لم تذكر فى المذكرة الايضاحية لمجلس التعــاون العربى ألا وهى أن الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى تستهدف استكمال الجهود فى مختلف المجالات الحيــوية التى تهم شــعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضــل وصــولا الى وحــدة دولها ، بمعنى أن هناك نية منعقدة بين دول المجلس فى أن يتحول هــذا المجلس الى وحــدة سياسية بين الدول الأعضاء ، وأن هــذه الوحــدة السياسية ــ كما هــو معروف ــ تعنى انصهار كل الدول الأعضاء وذوبانها داخــل دولة واحــدة تسمى بالدولة الاتحــادية •

واستكمالا للتعرف على أهــداف مجلس التعاون الخليجى نشير فيما يلى الى أهــدافه الرئيسية ، والتى ورد ذكرها فى المــادة الرابعــة من النظــام الأســاسى للمجلس •

وتتمثل هــذه الأهــادف الأساسية فيما يلى :

١ ــ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء فى جميع الميــادين وصــولا الى وحــدتها •

٢ ـ تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها فى مختلف المجالات •

٣ ـ وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك الشئون الآتية :

(أ) الشئون الاقتصادية •

(ب) الشئون التجارية والجمارك والمواصلات •

(ج) الشئون التعليمية والثقافية •

(د) الشئون الاجتماعية والصحية •

(هـ) الشئون الاعلامية والسياحية •

(و) الشئون التشريعية والادارية •

٤ ـ دفع عجلة التقدم العلمى والتقنى فى مجالات الصناعة والتعليم والزراعة والثروات المائية والحيوانية ، وانشاء مراكز بحوث علمية ، واقامة مشاريع مشتركة ، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها ، هذه هى الأهداف التى ذكرت فى النظام الأساسى لمجلس التعاون العربى السابق سردها ، تقرر أن أهداف المجلس الأول تشتمل كما هو الحال فى المجلس الثانى على كافة الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، غير أن المجلس الأول يركز أهدافه على تحقيق الأغراض السياسية ، وهى تعتبر الغرض الرئيسى للمجلس ، وهذا هو بعكس الحال فى اتفاقية مجلس التعاون العربى التى ركزت جهودها الرئيسية فى الأهداف الاقتصادية ، وهذا الفارق الجوهرى قد يعود الى الأسباب التالية :

(أ) أن تقارب أعضاء مجلس التعاون الخليجى فى منطقة جغرافية متشابها ، وتواجدها حول الخليج العربى يجعلها تسعى الى

التقـارب السياسى وصولا الى الوحـدة السياسية الشاملة لمـا فى ذلك من قـوة سياسية لهـذه الدول •

(ب) تقـارب أعضـاء مجلس التعـاون الخليجى من الناحيـة الاقتصادية ، حيث انهـا دولا موسرة ، وبالتالى فان الناحيـة الاقتصادية جاءت فى المقام الثـانى وذلك بعكس الحال فى دول مجلس التعـاون العـربى ، حيث انها تعـد من الدول الفقيرة ، وبالتالى كان التركيز الأساسى على التنمية الاقتصادية والأهـداف الاقتصادية ، أما الوحـدة السياسية فقـد تقف فى طريقها بعض العقبات على الأقـل من الناحية الجغرافية نظرا لتباعد هـذه الدول عن بعضها جغرافيا ، بعكس الحال فى دول الخليج ــ حيث كما ذكرنا سابقا ــ تتداخل حـدودها المشتركة وتتشابه نظم الحكم فيها ، كما تتشابه فيها الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية •

(جـ) ان نشأة مجلس التعـاون الخليجى تشوبها أيضـا الصبغة السياسية ، حيث وجـود الخطر الايرانى القادم من الشاطىء الآخر للخليج ، ثم انهيار أسـعار النفط وتأثيرها على خطط التنمية فى هـذه الدول •

(د) النظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى نفسه قـد ركـز على الهـدف السـياسى ، حيث ذكرها فى أكثر من بنـد ، بالاضافة الى تعميمه لكافـة الميادين ومختلف المجالات ممـا يؤكد أيضا على السعى نحو الوحـدة السياسية لدول المجلس •

ثالثا ــ التوافـق بين المجلسـين :

ليس هناك ثمـة تعارض بين المجلسين فكل منهما قام لتحقيق أهداف

معينة ، وهى قد تتشابه فى الكثير ، ولا يوجد هدف يتعارض مع هدف آخر فى المجلس الآخر ، هذا بالاضافة الى أن كلا المجلسين قام تجسيدا وتتويجا لعلاقات ومصالح قائمة ومشتركة بين الدول الأعضاء، ومن ناحية أخرى فان كلا المجلسين قام فى اطار ميثاق جامعة الدول العربية الذى لم يمنع قيام مثل هذه التجمعات كما ذكرنا آنفا ، بل يمكن القول بأن قيام مثل هذه التجمعات يمكن أن يؤدى الى تقوية وتدعيم الجامعة العربية •

نظرة حول الواقع الاقتصادى فى دول مجلس التعاون العربى :

يمثل مجلس التعاون العربى بدوله الأربع تكتلا اقتصاديا متميزا نظرا لطبيعة موقعه فى قلب الوطن العربى ، سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث موقع أطرافه من التفاعلات الجارية فى المنطقة العربية ، وهذا سيؤدى بلا شك الى تحقيق نتائج ايجابية فى مختلف المجالات الاقتصادية بين دول المجلس •

والنظرة السريعة حول الواقع الاقتصادى لدول مجلس التعاون العربى تؤكد وجود العديد من المقومات التى تمتلكها هذه الدول من موارد اقتصادية يمكن أن تسهم بايجابية فى تحقيق درجة عالية من التعاون فيما بينها ، ومما يدعم امكانيات الوصول الى التكامل الاقتصادى المنشود ، ونشير فيما يلى الى أهم المقومات :

١ ـ تقدر المساحة الجغرافية الاجمالية للدول الأربع بحوالى ١٧٣ مليون هكتار ، وهى تمثل حوالى ١٢٪ من اجمالى الرقعة الأرضية العربية •

وتتوفر فى دول المجلس مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية والقابلة للزراعة تقدر بحوالى ٥٠ مليون هكتار •

وهى تتصف بتباين نسبى فى المكونات المناخية بمـا يسمح بتباين واضح فى التراكيب المحصولية ، ومن ثم فى نوعية المنتجات المزروعـة وبمـا يمكن بالتالى من تحقيق درجـة عالية من التخصص الزراعى . ومن ثم امكانية تكثيف التبادل التجارى بين الدول الأعضاء بمـا يحقق مصالح الجميـــع .

٢ ـ يقـدر عـدد السكان فى البلـدان الأربعة بنحو ٩٠ مليـون نسمة ، ويمثلون حـوالى ٤٠٪ من عـدد سكان الدول العربية . ومن بين هـذا العـدد نجـد أن هناك قوى عاملة تتجاوز ٢٤ مليون نسمة ، من بينها حـوالى ٣٢٪ من اجمالى العمالة الصناعية للمنطقة العربية .

٣ ـ يصـل الناتج القومى فى دول المجلس نحـو ١٠٠ مليـار جنيه ، كما أن دول المجلس تمتلك امكانيات بترولية كثيرة ، حيث يبلغ عمر الأحتياطى البترولى المؤكد فى العراق ما بين ٦٠ و ٧٠ سنة ، وفى مصر احتياطى مؤكد من البترول والغازات الصناعية يتزايد مع توالى الاكتشافات الجـديدة ، وفى اليمن بدأت بالفعل الاكتشافات البترولية ، ودخلت اليمن مرحلة تصـدير البترول مـع بداية عام ١٩٨٨ ، كما أن هناك أنباء ذكرت عن اكتشافات بترولية فى الاردن على حـدود العراق .

٤ ـ معظم دول المجلس تتمتع بكم وكيف عال من الناحية النسبية فى عـدد العلمـاء والمتخصصين فى مجالات الزراعة والطب البيطرى والرى والتصنيع الزراعى ممـا يمكن أن يقوم بدور كبير فى النهـوض الاقتصـادى والاجتمـاعى والتكنـولوجى .

٥ ـ تقـدر مساحة المراعى الطبيعية بدول المجلس بحوالى ٨ مليون هكتار ، وعلى الرغم من اتساع هـذه النسبة برقعة المراعى الا أن معظمها ذات انتاجية منخفضـة ، ممـا تستدعى ضرورة التعـاون فيما بين دول المجلس لاستغلال هـذه الموارد بصـورة أفضـل .

كما أن هذه الدول تمتلك ثروة كبيرة من الرؤوس الحيوانية غير أن انتاجيتها محـــدودة ، نظرا لتدهور السلالات وانتشار الأمراض ممـــا يدعو الى بذل الجهود المشتركة لمواجهة مثل هـــذه المشاكل •

٦ ـ أن أراضى منطقة المجلس يجرى فيها عـدة أنهار من بينهـا نهران من أكبر الأنهار فى العـالم ، بالاضـافة الى تواجـد المخزونات المـائية الكبيرة تحت سطح التربة ، والتى يمكن أن تسهم بشكل واسـع فى التوسع الزراعى الأفقى ، ويعتبر التعاون الفنى فى هـذا المجـال ضرورة ملحـة يقتضيها الواقـع الزراعى فى دول المجلس •

٧ ـ بالنسبة للثروة المعـدنية ، فهناك العـديد من أنواع المعادن فى دول المجلس ، فمصر تمتـلك الكثير من الخـامات التعـدينية مثل الفوسفات والطفلة والجبس والفحم والمنجنيز وبعض المعادن المشعة مثل اليورانيوم والثوريوم والرمال السوداء ، كما أن الاردن يعتبر ثالث دولة فى العالم فى انتاج الفوسفات ، بالاضافة الى أن العراق يمتلك احتياطيا ضـخما من الكبريت العـالمى •

وهنـاك بعض التحفظات السلبية التى قـد تحتاج الى نظرة عميقة من دول المجلس يمكن التغلب عليها ، ومن أهم هـذه التحفظات ما يلى :

١ ـ بالرغم من وجـود الأراضى الزراعية الجيدة فى دول المجلس وبخاصـة فى مصر والعراق نجـد أنهما يأتيان فى قائمة أكبر خمس دول عربية تستورد القمح ، بالاضافة الى أن دول المجلس الأربع تعانى نقصـا خطيرا فى انتـاج الغـذاء ، ممـا يجعلها تعتمـد على استيراد حاجاتها الغـذائية من الخـارج ، كما تعتمد أيضـا على الخـارج فى الحصول على مستلزمات الانتاج من أسمدة ومبيدات وآلات زراعيـة ، الأمر الذى يزيد من عبء العجز فى ميزان المدفوعات •

٢ ـ ارتفاع معـدلات التضخم فى دول المجلس ، بالإضافة الى

تشابه الهياكل الصناعية والانتاجية الى حد كبير ، فهناك صناعات تنافسية فى كل من العراق والاردن لانتاج الأسمنت ، بالاضافة الى وجود عجز فى ميزانيات الدول الأعضاء . مما يعنى أن اعفاء الواردات بين هذه الدول من الرسوم الجمركية طبقا للاتفاقية ، وهى احدى صور التكتل الاقتصادى يعنى ضرورة ايجاد موارد أخرى لتمويل خزانة الدولة.

٣ — بالنسبة للموارد الرأسمالية فى دول المجلس فالملاحظ أن هناك قصورا نسبيا فى هذه الموارد ، الا أنه فى اطار من التنسيق والتعاون يمكن توجيه استخدام المتاح منها بشكل أفضل مما يعود بالخير والنفع العام ، هذا بالاضافة الى أن هناك جانبا من هذه الموارد الرأسمالية متاح ومتوفر لدى القطاع الخاص فى الدول الأعضاء ، ويحتاج الى تهيئة المناخ الاستثمارى المناسب ليقوم بدوره بصورة أكثر فاعلية ، وبما يحقق الازدهار والرخاء بين دول المجلس .

● **تنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس :**

أشارت الاتفاقية الى أهمية التنسيق بين دول الأعضاء ، ذلك أن هذا التنسيق هو الهدف المنشود لما يحققه من الترابط الوظيفى بين أهداف ووسائل وأدوات هذه الخطط ، بالاضافة الى أنه يضمن تحقيق درجة عالية من الترابط العضوى بين الامكانيات الاقتصادية المتاحة وصولا للأهداف المشتركة .

كما أن الاتفاقية أشارت فى مادتها الثانية الى أن التنسيق بين السياسات على مستوى القطاعات الانتاجية المختلفة يعد أساسا ضروريا لتحقيق أهداف المجلس .

وتجدر الاشارة الى أن تنسيق هذه السياسات الاقتصادية وصولا الى التكتلات الاقتصادية ، ثم الى التكامل الاقتصادى ينبغى أن يؤسس على استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للمجلس .

وبوجـه عام يمكن الاشارة الى مجموعة من الأهـداف التنسيقية للخطط وللسياسات الاقتصادية المشتركة فيما يلى :

١ ــ ضرورة التنسيق وتدعيم الجهود المشتركة لتصحيح الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها اقتصـاديات الدول الأعضـاء ، وذلك بتنشيط معـدلات النمـو فى القطاعات الانتاجية المختلفة ، ومن أهم صور هـذه الاختلالات نجـد الخلل الناجم عن النمـو السريع للاستهلاك العـام والخاص لمـا يتجاوز حجم الانتاج فى معظم القطاعات ، كذلك الخـلل الناجم عن ارتفـاع معـدلات التبعية الاقتصـادية للأسـواق الأجنبية والخلل الناجم عن الزيادة المطردة لعـدد السكان •

٢ ــ أن تعمل هـذه السياسات المشتركة للدول الأعضاء على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المشترك لكل من القطاع العام والقطاع الخاص ، بمعنى اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره فى هـذا المجال ، وألا يقتصر الاستثمار المشترك على مجموعة من المشروعات الحكومية •

٣ ــ ضرورة العمل على خلق وتطوير التكنولوجيا الانتاجية المحلية النابعة من البيئة الوطنية ، مـع الاسـتفادة من التكنولوجيا الانتاجيـة العالمية بمـا يتلاءم مع تلك البيئة الوطنية •

٤ ــ العمـل على تدعيم الاجراءات والجهـود المبـذولة فى سبيل استخدام الموارد المتاحة استخداماً أفضـل للوصول الى مستوى أفضـل من الرفاهية الاقتصادية لشعوب الدول الأعضـاء •

ويأتى فى سبيل ذلك ضرورة العمـل على تهيئة مناخ أفضـل للاستثمارات ، وتبنى برامج ومشروعات الاحلال محـل الواردات ، خاصة فى مجال المنتجات الزراعية والغـذائية والعمـل على تدعيم وزيادة

الصادرات وتشجيعهما وخاصـــة فى المجالات التى تتمتـــع دول المجلس فيهـــا بميزات نســـبية •

● **امكانيات التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى :**

ان التجمع الاقتصادى العربى هـــو مطلوب خاصة وأن العالم كله يتجه اليـــوم نحـــو التكتل الاقتصادى •

وذلك التجمع بين الدول الأربع يأتى فى اطار الوحـــدة الاقتصادية العربية الشاملة فى نهـــاية الأمر بأذن الله •

ومحاولات التكامل الاقتصادى لابد وأن تبـــدأ بصورة من صور التنسيق الهادىء والتدريجى بشرط أن يكون لدى القائمين على تحقيق هذا التكامل الرؤية واضحة عن الأهـــداف والأمال التى يريدون تحقيقها ، وقد ذكرنا من قبـــل أن اتفاقية مجلس التعاون العربى نصـــت فى مادتهـــا الثانية ، الفقـــرة الثانيـــة ، ضـــمن أهـــداف المجلس « تحقيق التكامل الاقتصادى » • « وهكذا نرى أن الاتفاقية تسير فى المجرى الطبيـــعى للأمور ، والـــذى يستدعى ضرورة المبـــدء ببعض أشـــكال التكتلات الاقتصادية تمهيدا للوصول الى التكامل الاقتصادى ، حيث أن هـــذا هـــو الهـــدف النهائى الذى تسعى اليه دول المجلس ، وهـــو ما أشارت اليه الاتفاقية فى نفس المـــادة الثانية ولكن فى فقرة لاحقـــة ـــ وهى الفقرة الرابعة ـــ حيث نصت على « السعى الى قيـــام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحـــدة الاقتصادية العـــربية •

وقـــد انتهت صلاحية هـــذه الاتفاقية بقيـــام الحرب بين العـــراق والكويت عـــام ١٩٩٠ وأعلنت مصر رسميا خروجهـــا من الاتفاقيـــة فى مطـــلع عـــام ١٩٩٤ •

رابعـا ـ مشروعـات وحـدوية

أولا : الوحـدة الليبيـة السـورية ٠

ثانيا : التقـارب العـراقى الاردنى ٠

ثالثا : الوحـدة اليمنيـة ٠

الوحــدة الليبيــة الســورية

يمكن القــول بأن أهم الدوافــع التى حــدت بالعقيد القــذافي الى أن يقترح الوحــدة الاندماجية مــع ســوريا هى :

أولا : طبيعة الوضــع على الحــدود المصرية الليبيــة واحتمالات تطوره ، فمن الطبيعى أن ينظر العقيد القــذافى بجــدية الى ذلك فى ضــوء ما حــدث فى يوليــو عام ١٩٧٧ وما يمكن أن يحــدث خاصة فى ظــل وجود عوامل قــد تؤدى الى زيادة تعقيد الموقف منها استمرار وزيادة الدور الليبى فى الحرب الأهلية التشادية ، ودعوة بعض الليبيين الموجودين فى مصر الى التخلص من القــذافى ، واكب ذلك زيادة نشــاط المعارضــة الليبية فى الخارج بوجــه عام ، ثم زيادة التعاون العسكرى المصرى الأمريكى ، ممــا جعــل العقيــد القــذافى يبحث عن مســاندة خارجية • واذا كانت سوريا لن تستطيع تقــديم مساندة عملية فعالة ــ فى ضــوء ظروفها المعقدة ــ فانها يمكن أن توفر ــ على الأقل ــ مساندة سياسية ، فضــلا عن أن رفــع شعار الوحــدة يؤدى الى حشد موقف عــربى جمــاهيرى فى هــذا الاتجاه •

ثانيا : مواجهة تيــار انعزالى داخلى متزايد فى ليبيا ينادى بضرورة انغــلاق ليبيا واستغلال ثرواتها لصالحها ، ويعمل على اثارة الحساسية ضــد العرب العاملين هنــاك ، وبرغم أن هــذا التيار لا يزال فى أطواره الأولى الا أن لــه من يؤيدونه فى داخــل أجهزة الحكم فى ليبيا ، وقــد يلتقى هــذا التيار فى مرحلة ما بصورة أعمق مــع المعارضة الخارجية ، ممــا يشكل خطورة لا يستهان بهــا على الحكم فى ليبيا ، وتأتى دعــوة الوحــدة كمحاولة لتحجيم هــذا التيار الانعزالى •

ثالثا : التطلع الى ممارسة دور عربى أكثر أهمية ، ومن شأن الوحدة الاندماجية مع سوريا أن تضع ليبيا فى قلب القضية القومية ــ قضية الصراع العربى الاسرائيلى ــ بشكل مباشر ، كما تردد أ ن اعلان العقيد القذافى للوحدة يعد فى أحد أبعاده احتجاجا على عدم فعالية جبهة الصمود والتصدى فى دعم سوريا ، على أن الموقف الليبى يرتبط أيضا بما شهدته الفترة الأخيرة من تقارب عراقى سعودى له آثاره على المستوى العربى ، وبذلك يكون قد تبلور محوران رئيسيان فى المنطقة هما دمشق طرابلس من جهة ، وبغداد / الرياض / عمان من جهة أخرى •

رابعا : الشعور بما يتعرض له نظام الحكم فى سوريا من مصاعب داخلية من جهة ، وزيادة تعقد علاقاته العربية من جهة أخرى ، فالى جانب الخلافات السورية العراقية اتجهت العلاقات السورية الاردنية والسورية السعودية الى التوتر النسبى نتيجة لاتهام سوريا لكل من الاردن والسعودية بدعم وتسليح عناصر الاخوان المسلمين فى صدامهم مع السلطة السورية ، ويعتقد العقيد القذافى أن الاطاحة بنظام الحكم فى سوريا قد تفتح الطريق الى تطورات لا يمكن التكهن بها ، فسوريا هى محور جبهة الصمود ، وهى ركيزة الجبهة الشرقية ، وبالتالى فان قيام العقيد القذافى بدور المنقذ لسوريا لا يقل أهمية فى نظره عن اعلان العراق للميثاق القومى منذ عدة شهور ، ولا عن دعوة الأمير فهد الى الجهاد المقدس ، ان لم يزد فى الأهمية عنهما •

وتجدر الاشارة الى أن العقيد القذافى فى خطاب الفاتح من سبتمبر عام ١٩٧٨ قدم تبريرا لدعوته للوحدة الاندماجية مع سوريا ، ويعد هذا التبرير موجها أساسا الى دعاة التيار الانعزالى ، نظرا لان العقيد القذافى قد أشار الى أنه تم الانتهاء من توفير احتياجات المواطن الليبى ، وأنه قد حان الوقت الذى لابد أن تشارك

فيه ليبيا فعــلا فى المواجهة والمشاركة فى القضية القومية ، كما أشــار الى أن الانجازات التى تمت على المستوى الوطنى الليبى لن تكــون فى مأمن من التدمير والضياع ما دام العرب غير موجودين ، وأن الوحــدة هى طريق الحفاظ على هــذه المكاسب . بالاضافة الى ذلك فانه قــد مارس ضغطا من أجــل الموافقة على الوحــدة الاندماجية وذلك بالتهديد بالاستقالة فى حالة عــدم الموافقة ، فقال : « اما أن تدخــل ليبيا المواجهة واما آلا أكون معكم ، فالتحق بالمقاومة الفلسطينية ، وأقاتل فى الجليــل الأعلى ، كانت عندى قضية وطنية ، والآن عندى قضية قومية ، فاما العمل القومى الوحــدوى ، أو أمارس كفرد مهماتى القــومية » .

والواقــع أن العقيد القــذافى منذ أن تولى المسئولية يسعى الى الوحــدة ، ولم يترك بابا الا طرقه فى هــذا المجال ، فى البــدء كانت مصر ، وقــد ركز بصورة كبيرة على اتمامها ، الا أنه لظــروف بعضــها خارج عن ارادته ، وبعضها من صنعه لم تتحقق هــذه الوحــدة ، ومن ثم فانه اتجــه الى المغرب العربى فعقد اتفاقيات وحــدة مــع كل من تونس ثم مع الجزائر ثم مــع المغرب ، الا أنها جميعا لم تؤت ثمارها ، ولم تحقق لهــا أهــدافه ، فما كان منه الا أن اتجــه الى المشرق مرة أخرى ، وجاءت هــذه المرة مــع سوريا ، الا أن طبيعة الأمور وطبيعة الأحــداث لم تكتب لهــذه الوحــدة النجاح أيضا ، ولكنها أصبحت ذكرى وعــلامة على طريق الوحــدة .

التقـارب العـراقى الاردنى

عقب قيام الحرب بين ايران والعراق شـهد العالم العربى نوعـا من اعادة توزيع مسارات التفاعلات السياسية بين النظم العربية وبعضها بعضا ، ولم يقتصر هـذا التوزيع الجـديد على دول بعينها فى المشرق العربى أو المغرب العربى ، بل شمل خريطة تفاعـلات الأنظمـة العربية كلهـا ، فضـلا عن تعـديل بعض هـذه الأنظمة لتحالفاتها ولمسارات تفاعـلاتها العربية أكثر من مرة •

فى نفس وقت حـدوث مثل هـذه التفاعلات السياسية بدأ الوهن يدب فى العلاقات الاردنية — السورية لأسباب تتعلق بتطورات الحرب الأهليـة اللبنانية ، واتجاه النظام السورى لتطـوير علاقاته مـع الاتحاد السوفيتى ، ومـع تأكد القطيعة بين النظامين السورى والاردنى فى نهاية عام ١٩٧٩ ومطلع عام ١٩٨٠ ، كانت هناك بعض الخطوات الايجابية تتخذ من كلا الجانبين — الاردنى والعراقى — لتطوير علاقتيهما ، وعزز من ذلك التوتر القائم بين منظمة التحرير الفلسطينية واتجاهها للنظـام السورى فى مواجهة كلا النظـامين الاردنى والعراقى •

وفى ظـل هـذا المناخ العام لتفاعلات النظم العربية فى المشرق العربى برز الحـديث عن محور بغـداد — عمـان ، وأضيف اليهمـا مؤخرا الرياض لمجرد توسيع الدائرة ، ويمكن القـول أن هناك عـددا من العـوامل السياسية التى أدت الى حـدوث هـذا التقارب بين النظامين الاردنى والعراقى •

وهـذه العـوامل تنقسم الى قسمين :

أولا : العــوامل العــامة : ويقصد بها تأثير التطورات التى لحقت بالقضية الفلسطينية وخاصة بعــد زيارة الرئيس السادات للقــدس عام ١٩٧٧ ، حيث وقف النظامان — لأول مرة — فى موقف شبه متماثل من حيث المعارضة وابداء تحفظات على ثقافة الخطوات المتبعة من قبــل الأطراف المشاركة فى عمليــة التسوية ، يضاف الى ذلك تضرر الاردن اقتصــاديا وتأثر علاقاته مــع الادارة الأمريكية فى عهد الرئيس كارتر ، ممــا دفعه الى الاتجاه ناحيــة الدول العربيه النفطية ومنهــا العراق فى محــاولة لتخفيف آثار قطع المعونات الأمريكية أو جزء منها على اقتصاده •

أما العــوامل الخاصة لكلا النظامين فترتبط بالتطورات على الصعيد الدولى والاقليمى •

فعــلى الصــعيد الدولى :

شهدت العلاقات العراقية — السوفيتية برودا ملحــوظا فى أعقاب موقف حزب البعث العراقى من بعض أعضاء الحزب العراقى الشيوعى فى منتصــف عام ١٩٧٧ ومستهل عام ١٩٧٨ ، وذلك بالرغم من توقيع معاهــدة الصــداقة والتعاون بين البلدين فى عام ١٩٧٢ ، فضلا عن بعض المواقف الدولية التى اعتبرت مؤشرا على ســوء العلاقات بين البلدين ، كالموقف العراقى من أحــداث أفغانستان نهاية عام ١٩٧٩ ، وقــد ترافق مــع سوء العلاقات العراقية — السوفيتية اتجاه جــديد أخــذ ينمــو ويركز على أهمية العلاقات مــع الغرب ، ولا سيما دول المجموعة الأوربية ، ويشهد على ذلك برنامج الذرة العراقى بالمعونة الفنية الفرنسية بالأساس ، وتليها المعــونة الايطالية والألمــانية الغربية ، هذا التحــول نحو الغرب — وأوربا الغربية بالدرجة الأولى — شهد اتجاها مماثلا من قبــل النظام الاردنى ، وعــزز من ذلك نشوء ادراك جــديد لدى النظامين العراقى والاردنى بأن المجموعة الأوربية يمكنها أن تلعب دورا فى احــلال السلام فى الشرق الأوسط ، ربمــا كبديل أســـاسى

للجهود المبذولة من الولايات المتحدة الأمريكية أو مرافق لهـا من حيث التوقيت الزمنى ، والقيام بدور المنسق بين الأطراف المتعارضة •

وعلى الصـعيد الاقليمى :

فقـد ساد التوتر العلاقات بين كل من النظامين العراقى والاردنى من ناحية والنظام السورى من ناحيـة أخرى ، وبغض النظر عن الأسباب المختلفـة لتوتر العلاقات بين نظامى بغـداد وعمـان وبين دمشق ، الا أن وجـود حالة من التوتر بينهما ـ كل على حـده ـ مـع دمشق عكس نفسه تلقائيا على الاندفاع نحو التقارب بناء على هـذه الأرضية المشتركة، وهى الحاجـة لايجاد بديل للعلاقات المتوترة بينهما كل على حـدة مـع دمشق ، ولا سيما وأن الاردن تدفعـه الحاجة المـاسة الى حليف قوى (وهـو العراق) وفى مواجهة خصم تقليدى (وهـو سوريا) •

وفى مقابل العلاقات المتوترة لكلا النظامين مـع النظام السورى كان هناك تقارب بين النظامين وبين السعودية ، فبغـداد تدفعها الرغبة لتخفيف حـدة التوتر بينها وبين أنظمة الخليج العربى فى أعقاب خروجها من جبهة الصمود والتصـدى ، أما عمـان فكان بدافع التطلع الى تقليص آثار علاقاتها المتوتره مـع الادارة الأمريكيـة •

● **تطـورات العـلاقات بين النظـامين :**

اذا أردنا تحديد نقطة بداية لتحسن العلاقات بين عمان وبغداد فيمكن اعتبار انعقـاد مؤتمر القمـة التاسع خلال خريف عام ١٩٧٨ فى بغداد هـو تلك النقطة ، فبعـد اشتراك الاردن فى المؤتمـر والموافقـة على قراراته ومقرراته بادر العراق بتقـديم بعض القروض الميسرة للاردن ، بلغ اجمالها ٤٣ مليون دينـار عراقى (أكثر من ١٢٠ مليون دولار) الى جانب المساعدات التى قـدمها العراق فى اطار مقررات القمـة العربية بمساعـدة ودعـم دول المواجهـة •

وفى قمـــة تونس العاشرة خريف عام ١٩٧٩ أمكن تنسيق مواقف البلدين ، ولا سيما المتعلقـــة بكيفية توجيه المعونات العربية ، ولـــذا أيد الملك حسين الصيغة التى طرحها الرئيس صـــدام حسين أثناء القمة حين طالب بانشاء صندوق عربى مشترك لتوزيع مساعدات الدول النفطيـــة العربية من خـــلال وضع نسب معينة للمشتركين فى التمويل ، ونســـب معينة للمساعدات ، فتجرى العملية بعيدا عن الحساسيات والعناصر الخفية ورفعـــا للضغط الذى يمكن أن توجـــده الصـــيغة الثنائية الغالبـــة على المساعـــدات العـــربية •

ولم يقف التعـــاون العراقى ــ الاردنى عند حـــد تأييـــد المواقف والاقتراحات السياسية ، بل تعـــدى ذلك الى الدخـــول فى مشروعات اقتصادية حيوية يمكن الاشارة الى أمثلة :

١ ــ السماح للعراق بالحصـــول على وارداته عبر ميناء العقبـــة الاردنى وتأجير مناطق تخزين واسعة للحكومة العراقية •

٢ ــ اســـهام العراق فى بنـــاء طريق برى يربط بين الميناء وبين الأراضى العراقيـــة •

٣ ــ عقـــد اتفاقيات التنسيق السياحى لتسهيل حـــركة الانتقـــال بين مواطنى البلـــدين •

٤ ــ الاتفـــاق بصورة مبدئية فى بداية عام ١٩٧٨ ، على أن يسمح العراق للاردن بجر بعض كميات المياه من العراق لمواجهة الازمة الحـــادة التى يواجهها الاردن فى نقص المياه •

● **الموقف الاردنى من الحرب العراقية ــ الايرانية :**

ما أن بدأت المعـــارك على الحـــدود الايرانية ــ العراقية ، حتى ســـارع الملك حسين باعـــلان تأييده للعراق ، ولحقها فى المطالبـــة

بأراضيها » ويعتبر هذا الموقف الاردنى تأكيد للروابط المميزة التى تجمع بين البلدين ، وفى حديث للملك حسين عشية اندلاع المعارك الحربية — وبعد زيارة سريعة لبغداد — أعلن فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨٠ « اننا نقف بجانب العراق الذى تعهد بالمحافظة على الشخصية العربية الأصيلة النابعة من ديننا وتراثنا دون تزمت أو تعصب » ، وفى معرض تبريره لهذا التأييد ذكر فى حديث لوكالة الأنباء الاردنية فى ٢٨ أكتوبر « أن العراق عمقنا وسيبقى كذلك ، وأن النصر هناك هو بداية النصر فى فلسطين » •

● الدور العسكرى للاردن :

وقد أثار هذا التأييد الواضح من الملك حسين للعراق فى حربه ضد ايران ، أثار عدد من علامات الاستفهام حول طبيعة التعاون العسكرى بينهما فى هذه الحرب ، وما هو حجم اشتراك القوات الاردنية فى العمليات العسكرية العراقية — الايرانية •

والملاحظ أن النظام الاردنى — رسميا واعلاميا — نفى قيام الاردن بأى دور ايجابى فى المعارك العسكرية بعد زيارة الملك حسين الثانية لبغداد فى ٢٧ و ٢٨ أكتوبر عام ١٩٨٠ لتأكيد تأييده للرئيس صدام حسين ، وقد ذكر عدد من العراقيين أن الملك حسين قد وضع الجيش الاردنى تحت تصرف القيادة العراقية •

غير أن سلبية الدور العسكرى الاردنى فى الحرب العراقية — الايرانية لا يعنى الاقتصار على بيانات التأييد فقط ، فقد اتخذت السلطات العراقية اجراءات من شأنها تسهيل نقل الواردات الحربية والبضائع المختلفة من ميناء العقبة الى الحدود العراقية ، ويكفى للدلالة على ما أصدره رئيس الوزراء الاردنى بعد الأسبوع السادس من

اندلاع المعارك الايرانية العراقية ، بأمر دفاع يقضى بوضع كل الشاحنات وسيارات النقــل العاملة على الخطوط الاردنية وسائقيها تحت تصرف الأمن العــام ، وتوكيل مدير الأمن مهمة توجيه هــذه المركبات الوجهة التى يراها مناسبة ، مــع مصادرة كل سيارة أو شــاحنة يرفض مالكها أو ســائقها تقــديمها وجــواز اعتقاله .

ولئن كان التفسير الوحيد وراء هــذا التصرف الاردنى ، ينحصر فى دعم المجهود الحربى العراقى ــ الا أنه دلالة أيضا على مدى الترابط فى العلاقات بين البلدين ، والذى كان واحــدا من ثمــار التحالفــات العربية الجــديدة التى شــهدتها خريطة العــلاقات العربية .

قضيــة الوحــدة اليمنيــة

ليس ثمــة شك في أهمية قضية الوحــدة بالنسبة لشطرى اليمن ، وهي أهمية ان لم تنبــع من الاعتبارات الطبيعية الجغرافية والتاريخية والدينية والاجتماعية التى توحــد ما بين الشطرين ، فهي ــ على الأقل ــ ترتبط بالأثر الايجابي المتصور لهــذه الوحــدة على اليمن الموحــد قوة ودورا متميزا في هــذه المنطقة الحساسة من الوطن العربي ، غير أنه لأسباب كثيرة يأتى على رأسها اختلاف الخبرات السياسية للشطرين في ظــل نظام الامامة في الشمال والاستعمار البريطانى في الجنوب أصبحت هنــاك من الناحية القانونية الدولية اعتبارا من نوفمبر عام ١٩٦٧ (تاريخ استقلال الشطر الجنوبي) دولتان في اقليم اليمن الطبيعية ، وارتبط هذا الاعتبار القانوني الدولي بمجموعة من الصعوبات ، لعــل في مقــدمتها تباين النظامين السياسي والاقتصادى في الشطرين ، وهي صعوبات جعلت السير في طريق اعادة الوحــدة مهمة تقتضي قــدرا هائلا من المعالجــة الواقعية المسئولة ، وليس أدل علي هــذا من أنه عندما كانت موازين هذه المعالجة تختل في لحظــة زمنية معينة كانت العلاقات بين الشطرين تتردى الى حــد التعــامل بالعنف المسلح .

واذا كان دور القيادة في السياســة الخارجية يبرز بصــفة عامة كدور هام ومحورى فان دور القيادة في هــذا الاطار الخاص بقضــية الوحــدة اليمنية يبرز دون شــك بدرجــة أكبر .

فمثلا ينفى الرئيس على عبد الله صالح في أحــد أحاديثه الصحفية أن تكون هنــاك مصاعب تقف أمام اعادة تحقيق الوحــدة اليمنية ، ومع ذلك فان وضع هــذا التصريح في اطاره العام يفيد بأن المقصود به غالبا

ليس نفى وجـود المصاعب فى حـد ذاتها ، وانمـا نفى أن تكون هناك مصاعب يستحيل تذليلها ؛ وقـد يدل هـذا على أن الرئيس على عبد الله صالح قـد فسر فى مقـولته السابقة بأن « الحماس للوحـدة قـد جاوز حـد اليقين لدى الشعب اليمنى ومسئوليه فى الشطرين ؛ كذلك يدل عليه أنه قـد ذكر فى حـديث آخر أن الشعب اليمنى سـوف يبذل كل ما فى وسعه من أجل تحقيق الوحـدة » دون أن تقف أمامه العوائق ، أيا كانت ومن أين جاءت ، ويدل عليه أخيرا أن الرئيس على عبد الله صالح كما أكـد فى حـديث ثالث « أن هنـاك الكثير من العراقيل » وأن كان قـد حرص على أن يبين طبيعة هـذه العراقيل من زاوية أنها دخيلة على الوحـدة اليمنية ، وكذلك على أن يؤكد أن تذليل هـذه العراقيل وتجاوزها انمـا يتم بالمزيد من الخطوات التنفيذية .

● المعـوقات التاريخيـة :

ركـز الرئيس على عبد الله صالح كثيرا فى حـديثه عن معـوقات الوحـدة على رواسب نظام الامامة فى الشطر الشمالى ، والاستعمار فى الشطر الجنوبى بحكم مسئوليتهما عن خلق واقـع التجزئة بين الشطرين ، بل وداخـل كل شطر ، وهـو الأمر الذى يتطلب جهـدا شـاقا لتغييره ويتحمـل مسئوليته هـذا الجيـل .

وفى أحاديث لاحقـة أوضح أن الخطوات التى اتخـذت فى مجال الوحـدة اليمنية « تفـوق كل العوائق التى خلقها الاستعمار فى الجنوب، والامامة فى الشمال » ، وتتمثل هـذه الخطوات فى اللقاءات الثنائية ، واقامة المشاريع الاقتصـادية المشتركة بين الشطرين ، واقامة المجلس اليمنى الأعلى ، كذلك خطت الجماهير اليمنية فى الشطرين بعـد قيـام ثورتى السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ والرابع عشر من أكتوبر خطوات ملموسة نحو ازالة كل أثر لمخلفات الامامة والاستعمار .

● التبـاين بين الشـطرين :

سئل الرئيس على عبد الله صالح كثيرا عن قضية التباين الاقتصادي والسياسى بين الشطرين باعتبار أن ذلك التباين يمثل عائقـا فى طريق الوحـدة ، وتوضح اجابته على هـذه الأسئلة أنه يسلم بأنه « لا يمكن أن تقوم وحـدة فى ظـل أنظمة سياسية مختلفة ؛ ولكنه يؤكد أن هـذا الاختلاف » قابل للزوال والانتهاء ، ولا يمكن أن يكون أسفينا يصـنع اليأس والاحباط » كذلك يشير الى أن معالجة هـذا الاختلاف انمـا تتم « من خـلال المبادىء العامة التى تم اقرارها فى الاتفاقيات الموقع عليها من قبـل قيادة الشطرين ، ومنها ما يحـدد طبيعة النظام السياسى لدولة الوحـدة » ، ومن الواضح أن الرئيس على عبد الله صالح يعطى أهمية لهـذه الاتفاقيات على أساس انها تحـدد الاقتناع المشترك لقيـادة الشطرين ، فلو لم يوجـد هـذا الاقتناع لـما أمكن التوقيع على هـذه الاتفاقيات ، لأنه لم تكن هناك أية قـوة ضاغطـة من قبـل طرف على الآخر ومن ناحية أخـرى فان استمرار الانجازات على طريق اعـادة الوحـدة ، واتباع نهـج الحوار لتذليل ما يبقى من عقبات لهـذا الصدد كفيل بالقضاء على هـذا التبـادين .

وبالاضافة الى ما سبق كان الرئيس على عبد الله صالح حريصـا على أن يقلل من امكانات هـذا التباين فى التفرقة بين الشطرين ، فواقع التخلف الذى يعـانى منه الشطران يقلل من الأثر المتطور لهذا التباين ، ويقول الرئيس على عبد الله صالح بهـذا الصـدد « مسألة اختـلاف التوجهات الاقتصادية فى كلا الشطرين خاضعة للذوبان بمقياس المـكانة التى يحتلها اليمن بشطريه فى القاموس الاقتصادى الدولى الذى صنف اليمن ضمن الدول الأكثر فقرا والأقـل نموا » ، ومن هنا لا يبدو لاختلاف التوجهات الاقتصادية بين الشطرين أثر خطير على ايجاد فوارق بينهمـا من وجهـة نظر الرئيس على عبد الله صالح .

● المعـــوقات الخارجيـــة :

يمكن القـــول بأن المعوقات الخارجية المقصودة هنـــا ترتبط أساسا بالتباين بين الشطرين المشار اليـــه فى المحـــور الســـابق ؛ فقـــد تركز الحـــديث عن هـــذه المعوقات من خلال عـــديد من الأسئلة وجهت الى الرئيس على عبـــد الله صالح على احتمـــال تأثير الموقف السوفيتى على الوحـــدة بالنظر الى العلاقة الخاصة التى تربط الاتحاد السوفيتى بالشطر الجنوبى ، ويبـــدو بوضوح أن الرئيس على عبد الله صالح يقلل من أهمية هـــذه المعوقات الخارجية ، وهـــو يقـــدم لهـــذا آكثر من سبب ، وآول هـــذه الأسباب أن للشطر الشمالى أيضا علاقات ايجابية جيدة مع الاتحاد السوفيتى ، والسبب الثانى أن الوحـــدة « ملك لارادة الشعب اليمنى دون سواه » ، بمعنى أن الشـــعب قادر على تجاوز هـــذه العقبة ان وجدت ، والسبب الثالث والأخير آن الشعب اليمنى فى الشطرين جزء من الأمة العربية والاسلامية ، وجزء من العـــالم الثالث آى آنه لا توجد المبررات التى تجعل أى طرف دولى كبير أقرب الى أحد الشطرين من الشطر الآخر .

● أعـــداء الوحـــدة :

يظهر تحليل مضمون خطب وتصريحات الرئيس على عبد الله صالح اشارات الى أعـــداء الوحـــدة ، وأحيـــانا تكون الاشـــارة الى أعـــداء محـــددين ، وأحيانا تأتى الى أعـــداء غير محـــددين ، ومن أمثلة الأعداء المحـــددين للوحـــدة اشـــارة الرئيس على عبد الله صالح الى اسرائيل « أول من تثير مخاوفها أى خطوة وحـــدوية » كعـــدو للوحـــدة ، وكذلك الى القـــوى الاستعمارية التى راهنت « على آن يظـــل الصراع بديلا عن الوحـــدة لكى يستمر النزيف ويهـــدر اليمنيـــون فى الشطرين طاقاتهم الغالية » ، ومن الأمثلة على اشاراته غـــير المحـــددة لأعـــداء الوحـــدة اليمنية وصفهم بأنهم مرتزقة وانفصاليون ودعاة تفرقة ، تزعجهم خطوات

الوحـدة وتؤثر على مصالحهم ومراكزهم القيادية ، الأمر الذى يدفعهم الى عرقلة مسيرة الوحـدة والتآمر عليها أو الاشارة لهم باعتبارهم « من لا يحبون التقـدم لليمن » ، أو « قـوى الهـدم والتخريب » ، أو بأنهم المشككون والمنتفعون أينما وجـدوا ، وهم يتميزون بأن لهم مصالح أو أطمـاعا أو ارتباطات أخرى ، ومن ثم يزعجهم أى تنسيق أو أى تفاهم بين قيادتى الشطرين ، لأنه سيفقدهم مصالح كبيرة ، ومن الواضح أن هـذه الاشارات غير المحـددة يمـكن أن تتضمن أعـداء داخليين أو خارجيين للوحـدة ٠

● المتغير الزمنى فى عمليـة اعادة الوحـدة :

يمكن القـول بأن رؤية الرئيس على عبد الله صالح للمدة الزمنية التى تستغرقها عملية اعادة الوحـدة كانت تتلخص فى أنه يميل الى اعطاء الأولوية فى هـذا الصـدد لبناء الوحـدة على أسس متينة تجنبـا لتعرضها لنكسة ، بغض النظر عن الزمن الذى تستغرقه هـذه العملية ، ومـع ذلك فان هـذا لا يعنى التخـلى عن هـدف انجاز عملية اعادة الوحـدة فى أسرع وقت ممكن ٠

فعندما سئل الرئيس على عبد الله صالح فى ٣٠ مارس عام ١٩٧٩ عمـا اذا كانت الوحـدة الفورية بين الشطرين ممكنة ، تضمنت اجابته أنه لابد « أن نبنى صرح هـذه الوحـدة خطوة خطوة على أسس متينة وراسخة » ، واستند الرئيس فى اجابته هـذه الى مبررين ، أولها : عدم تعريض الوحـدة للنكسات ٠ وثانيهما : جعـل الوحـدة اليمنية نموذجا لوحـدة دول شـبه الجزيرة والخليج ، ثم للوحـدة العربية الشاملة ٠

وبعـد ذلك بحوالى ثلاث سنوات كان الرئيس على عبد الله صالح أكثر صراحة وتفصيلا فى انحيازه لاعتبارات المضمون على حساب اعتبارات السرعة الزمنية ، ففى اجابته على سؤال تضمن اشارة الى قضية التأخير

الزمنى لتحقيق الوحـــدة منذ عقـــدت اتفاقيتها الأولى فى عام ١٩٧٢ م قال الرئيس :

« ... بالنسبة للمسافة الزمنية التى قطعها الحوار الوحـــدوى حتى الآن فان الوقت فى التقـــويم النهائى يخضع لمعيار المضمون ، ونحـــن نتطلع لوحـــدة يمنية ذات مضمون سليم ومتطابق مـــع ارادة الشعب وعقيدته وطموحاته ، ولهـــذا فاننا لا نرى حرجا فى أن اللجنة الدستورية أنجزت مشروع دولة الوحـــدة بعـــد عشر سنوات من تشكيلها تقريبا ، ولكننا ننظر للقيم والمبادىء الأساسية التى تضمنها مشروع الدستور ، ومدى استجابته لارادة الشعب ، وتطابقه مـــع ما يفكر فيه حـــول دســـتور دولتـــه الواحـــدة » .

وقـــد أكد الرئيس على عبد الله صالح فيما بعـــد توجهه هـــذا ازاء المتغير الزمنى فى عملية اعـــادة تحقيـــق الوحـــدة عبر عـــدد من الأحاديث والمقابلات الصحفية مضيفا الى ما سبق فى بعض الأحيـــان أن دروس التجارب الوحـــدوية السابقة تشير الى حكمة عـــدم الاسراع بخطى من شأنها أن تعرض العمـــل الوحـــدوى للخطر .

ولا يعنى ما سبق اتخاذ موقف سلبى من « موعـــد » تحقيق الوحدة، فلابد وفقـــا للرئيس على عبد الله صالح من بذل أقصى الجهود من أجـــل تحقيق الوحـــدة فى أقرب موعـــد ممكن ، وهـــو ما يحـــدث بالفعل من خلال العمل الجاد مـــع الأشقاء فى الشطر الجنوبى من أجل تقريب يوم اعـــلان الوحـــدة .

وأخيرا وفى ديسمبر عام ١٩٨٩ تم الاتفاق بين شطرى اليمن على قيام الوحـــدة بين البلدين على أن يتم اعـــداد دستور موحـــد ويدعى مواطنو الشعبين للاستفتاء على الوحـــدة بعـــد ستة أشـــهر .

وفى العشرين من ينـاير عام ١٩٩٠ عقـد مجلس وزراء كـل من الدولتين اجتماعا مشتركا فى صنعاء برئاسة الرئيس على عبد الله صالح لبحث الموضـوعات المتعلقـة بالوحـدة •

وفى عام ١٩٩١ تم اعـلان الوحـدة •

وفى عام ١٩٩٣ وفى شهر مايو بالذات تم انتخـاب أول برلمـان موحـد يجمع بين شطرى اليمن الذى نأمل لهـا كل النجاح •

الا أنه فى شـهر أغسطس عام ١٩٩٣ بدأت الخـلافات تدب بين رئيس الجمهورية على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض (الرئيس السابق لليمن الجنوبى) وامتنع الأخـير عن زيارة صـنعاء •• وبدأت الخلافات تظهر على السطح وبدأ الوسطاء يتدخلون وكانت أول دولـة تقوم بالوساطة المملكة الاردنية حيث وقـع الرئيس ونائبه على وثيقـة العهـد والاتفاق فى فبراير عام ١٩٩٤ على أمل أن تعـود الميـاه الى مجاريها •• الا أن الخلاف اتسعت رقعته فتدخل السلطان قابوس لايجاد حـل الا أنه لم يصـل الى نتيجـة ، ثم أتبعهما الشـيخ زايد والرئيس محمد حسنى مبارك ولكن دون جـدوى فى اعادة المياه الى مجاريها بين الرئيس ونائبـه •

وأخيرا فى الخامس من مايو عام ١٩٩٤ وقـع الصدام بين الطرفين واستخدمت فيه كافـة الأسلحة من طائرات ودبابات واجتمعت الجامعـة العربية يوم ٧/٥ وأصـدرت نداء بضبط النفس كان جميع رؤساء الدول العربية قـد أصدرت قبيله •• والله مـع الوحـدة •

الوحدة بين مصر وليبيا

اعــــلان بشــــأن الوحــــدة

٢ أغسطس عــام ١٩٧٢

الجمــــورية العــــربية الليبيــــة

و

جمهــــورية مصــــر العــــربية

ان ثورة ٢٣ يوليو وثورة الفاتح من سبتمبر تصدران عن نبــــع واحــــد ، وتسيران فى طريق واحــــد ، وتتجهان الى هــدف واحــد هــو هــدف : الحرية والاشتراكية والوحــدة التى تتمثل فيه تاريخيا وانسانيا ونضاليا كل المعطيات التى تريدها الأمة العربية أســاســا لمستقبل عزيز تتحقق به وفيــه آمالهــا .

والشعب المصرى والشعب الليبى تجمعهما عــوامل وثيقــة وصــلات متعــددة جغرافية وتاريخية واقتصادية وسياسية وبشرية وفكرية تلقى عليها ازاء الأمة العربية مسئوليات والتزامات ، وهــذه المسئوليات ليست دورا متميزا للشعبين ،ولكنها التزاما محــددا بخــدمة الأهــداف القومية العليا مهما كانت العوائق ، وتدعوهما الى بذل جهــد عاجل مشترك لتحقيق آمال الأمة العربية فى اقامة وحــدتها .

ان السير على هــذا الطريق قــد حــدا بقيــادتى الثــورتين الى ضرورة التحمل بأمانة العمــل القــومى والوحــدوى ولتقم الثــورتان وباجتهادهما المشترك باختبار طليعى لآفاق العمل الوحــدوى فى ظروف تحقق لأول مرة مناخا بمــا يعطيه من عمق وامتداد ، وما تفرضــــه من آمــال وتحــديات .

وانطلاقا من الأهـداف والمبادىء التى نص عليها اعلان بنى غازى عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية ، وفى اطار احترام دستور دولـة الاتحاد ومسئوليات وصلاحيات السلطات الذى حـددها هذا الدستور .

واستمرارا لهـذه المباحثات اجتمع السيد محمد أنور السادات ـ رئيس جمهورية مصر العربية ـ والعقيد معمر القـذافى ـ رئيس مجلس قيادة الثورة ـ فى الجمهورية العربية الليبية فى طبرق وبنى غازى فى الفترة من ٢١ الى ٢٣ جمادى الثانى سنة ١٣٩٢ هـ الموافق ٣١ يوليـه الى ٢ أغسطس سنة ١٩٧٢ ، واشترك معهما فى المباحثـات وفـد من جمهـورية مصر العـربية .

كما اشترك وفـد من الجمهورية العربية الليبية برئاسة العقيد معمر القـذافى رئيس مجلس قيـادة الثورة ـ واتفقت قيادتا الثورتين على اقامة الوحـدة الكاملة بين جمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية الليبية فى أسرع وقت وعلى أقـوى أساس ممكن ، وانتهت المباحثات الى اصـدار القرارات الآتيـة :

١ ـ انشاء قيادة سياسية موحـدة بين الجمهوريتين ، ويصـدر بتشكيلها قـرار من الرئيسين .

٢ ـ تضـع القيادة السياسية الموحـدة فى أسرع وقت مستطاع الأسس المقترحة للوحـدة الكاملة بين الجمهوريتين ، وتشرف على تنفيذ الخطـوات اللازمة لتحقيقها .

٣ ـ تنشىء القيادة السياسية الموحدة لجانا مشتركة من الجمهوريتين لدراسة ووضـع الأنظمـة التى على أسـاسـها تقـوم الوحـدة بين الجمهوريتين فى المجـالات الآتية :

(أ) الشـئون الدسـتورية .

(ب) التنظيمات السياسية .

(جـ) الدفاع والأمن القومى .

(د) النظم الاقتصادية .

(هـ) التشريع والقضاء .

(و) النظم الادارية والمالية .

(ز) التعليم والعلوم والثقافة والاعلام .

٤ - تقدم هذه اللجان تقارير بما تتمه من أعمالها أولا بأول الى القيادة السياسية الموحدة لتتخذ بشأنها ما تراه للتنفيذ .

٥ - تقوم القيادة السياسية الموحدة باقرار واعلان الصيغة النهائية لمشروع الوحدة وذلك لعرضه على السلطات المختصة فى كل من الجمهوريتين وطرحه للاستفتاء الشعبى .

٦ - تتم هذه الاجراءات فى موعد أقصاه الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٧٣ .

والرئيسان - وهما يعلنان لشعبيهما وللأمة العربية هذه الخطوات - يشعران فى نفس الوقت أن الأمة العربية كلها تبدأ مرحلة حافلة بأسباب الأمل والرجاء ، والله الموفق ، ومنه الالهام والعون ، ومنه القوة والسداد .

وكان أول قرار تصدره القيادة السياسية الموحدة هو قرار بتشكيل اللجان المشتركة لدراسة ووضع الأنظمة التى على أساسها تقوم الوحدة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية ، وقد نص على أنه تحقيقا للمبادىء والقرارات التى نص عليها اعلان الوحدة بين كل من الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية الصادر فى

بنى غازى فى ٢٣ جمادى الآخر سنة ١٣٩٢ هـ والموافق ٢ أغسطس سنة ١٩٧٢ م .

مادة أولى :

تشكل اللجان المشتركة المنصوص عليها فى اعلان الوحدة على الوجه المبين بالكشوف الموفقة ، ويكون ثلث أعضاء كل لجنة متفرغين للعمل بها .

مادة ثانية :

تتولى هذه اللجان أساسا الاختصاصات التالية :

أولا — لجنة الشئون الدستورية :

وتختص فيما يلى :

١ — اعداد دراسات مقارنة عن النظم الدستورية فى الدول المعنية وتقديمها للقيادة السياسية الموحدة .

وعودة الى ما قبل هذا الاعلان فاننا نرى ضرورة الاشارة بايجاز الى العلاقات بين مصر وليبيا فنرى ما يلى :

١ — قبل الثورة :

رغم أن مصر كانت من أوائل الدول التى تبادلت التمثيل الدبلوماسى مع ليبيا بعد استقلالها الا أن الجمود والحذر كانا يشوبان العلاقات بين البلدين فى شتى المجالات ، وباستثناء تدفق الشعب الليبى على مصر للسياحة والتعليم فقد كان التعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية والفنية بين البلدين يكاد يكون منعدما .

وقد كان ذلك راجعا الى الشك الذى سيطر على نظام الحكم الملكى

وعلى كافة المسئولين فى أهداف مصر السياسية تجاه ليبيا ، مما أدى الى عزلتهم السياسية ، بالاضافة الى وقوع ليبيا فى دوامة دخل البترول الذى ملأ الجيوب وزاد العقد وبعد التناقضات السياسية والاجتماعية بين البلدين •

هذا بالاضافة الى بعض الأخطاء الأخرى التى ساهمت فى جمود العلاقات الاقتصادية بين البلدين • ومنها الروتين والتعقيدات المالية وغيرها ، وعدم وجود خطوط مواصلات وخصوصة خط ملاحى يربط البلدين ، ونقص وسائل الدعاية والاعلام •

وترتب على ذلك كله أن ليبيا زادت فى عزلتها وانكماشها فى علاقاتها الثنائية مع مصر ، اذا اضطرت للتحرك فهى تنتظر اتجاه الغالبية فى أى موضوع عربى عام ، وفتحت أبوابها للسلع الأجنبية غير المصرية ، ولم تكن تتعامل مع مصر الا مضطرة ، وفى مجال الخبرة الفنية لم تكن تستعين بخبير مصرى الا اذا استحال الحصول على خبير مثله من بلد آخر •

(ب) العلاقات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية :

منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة فى ليبيا وظهور وجهها الوطنى العربى التقدمى كان التعاون تاما بين البلدين ، فقد بادر مجلس قيادة الثورة الليبى بارسال رسالة الى الرئيس عبد الناصر أوضح فيها أهداف الثورة وطلب تأييدها ، وقد بادرت مصر بالاعتراف بالنظام الجمهورى الجديد فى ليبيا وتأييدها الكامل للقادة الليبيين والثورة، واستعدادها لتقديم كل ما يطلب منها من مساعدات بغير حدود بما فى ذلك المساعدات العسكرية ، وقد كان سبب اتجاه الثورة الليبية الى مصر نابعا من ايمان قادتها بعروبة مصر وثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (الثورة الأم كما يسمونها) ، بالاضافة الى التقدير العميق الذى

يكنه قادة الثــورة الليبيون للرئيس جمال عبد الناصر ، ولم تتعــرض العلاقات بين البلــدين ــ بعــد قيام الثورة ــ لأى عقبات ، بل توجت تلك العلاقات بقيام اتحــاد الجمهوريات بين كل من مصر وليبيا وسوريا فى ٧ أبريل سنة ١٩٧١ ، ثم باعلان بنى غازى فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٢ الخاص بالوحــدة الشــاملة بين مصر وليبيــا •

وقــد حققت العلاقات بين البلدين ــ فى الفترة التى تلت الثورة ــ نتائج باهرة ؛ أسهم فى انجازها تقــارب المفاهيم والظروف السياسية بين الثــورة والقاهرة ، وتطلع القيادة فى ليبيا الى الدعــم المصرى فى مختلف الصور وفى كافــة المجالات ، فضــلا عن أسلوب التحرك المصرى الذى يعكس تجاوبا واضحا وسريعا مــع متطلبات ليبيا •

وقــد وضحت هــذه الانجازات فيما يلى :

(أ) التنسيق السياسى التــام بين البلدين سواء فى المجال الثنائى أو فى اطار اتحــاد الجمهوريات العــربية •

(ب) زيادة حجم الخبرة المصرية فى ليبيا ، وحركة التبادل الفنى والثقــافى بدرجــة كبيرة •

(جـ) معالجــة بعض الجوانب السلبية التى كانت تعــوق التبــادل التجارى بين البلدين ، مثل تسهيل المواصلات البحرية والبرية، والغاء السلطات الليبية لكثير من التعقيدات الادارية التى كان النظــام الســابق يضــعها •

(د) تقنين التعاون بين البلدين يهــدف تقــوية الروابط الاقتصادية بينهما وذلك بابرام خمس اتفاقيات بين البلدين فى ١/٧/١٩٧٢، تتناول تنفيذ مشروعات الاســكان فى ليبيــا ، انشاء الشركة العربية الافريقية للاستثمار ، والشركة العربية لمصائد أعالى البحــار ، وشركات استصلاح الأراضى •

ومــع مرور الأيام أصبحت للعلاقات بين البلــدين شكلا خاصا ..

وأصبح قيام الوحــدة بين مصر وليبيا أمرا لا مفر منه ، خاصــة أن التجاوب الشعبى فى كلا البلدين كان مؤيدا لهــذه الوحــدة ، وان كان هناك تحفظ من جانب بعض المصريين المثقفين الذين عاصروا الوحدة بين مصر وســوريا ، ولم تكن خشيتهم عــداء للوحــدة فى حد ذاتها ، بل كانت خــوفا من أن تصاب هــذه الوحــدة بنكسة مماثلة لــما حــدث فى عام ١٩٦١ فتكون هــذه النكسة قاضية على أى أمل حتى فى رفــع شعار الوحــدة خلال القرن الحالى ، والواقــع أنه فى هــذا التاريخ أى فى أوائل السبيعنات كانت الوحــدة الفعلية مطبقة فعلا بين كل من مصر وليبيا ، فقــد بلغ عــدد المصريين العاملين فى كافــة التخصصات فى ليبيا حــوالى أربعمائة ألف مصرى يعيشون بين شــعب لا يبلــغ تعــداده مليونى نسمة ، هنــا أحب أن أذكر بأن الدعاية الأجنبية قــد لعبت دورا أيضا داخــل المجتمع الليبى ، فبينما كان هناك بعض المتحفظين على قيام الوحــدة فى مصر كان هناك بعض الليبيين المعارضين لقيــام الوحــدة أصلا ، وان كان هــدف كل منهما مختلف عن الآخر ، فالمصرى يخشى على التجربة الجــديدة من أن تصاب بمــا أصيبت به سابقتها ، فهــو يريد أن يحصنها من أى سوء . أما الليبى فانه يخشى من أن تكون الوحــدة مع مصر طمعا من جانب مصر فى ثروات ليبيا البترولية .

ومــع ذلك سارت الوحــدة أو الاعــداد لها بمعنى أصح بخطوات سريعة ، فلا يمــر يوم دون أن يكون هناك عضوان أو ثلاثة من مجلس قيادة الثــورة الليبى يجتمعون بالمسئولين فى مصر . وأصبح غالبيــة أعمال مكتب الاتصالات الخارجية فى مصر يتعامل مــع العلاقات المصرية الليبيــة ، وتم تعــيين وزير مصرى مقيم فى ليبيــا ، وتم تعيين وزير ليبى مقيم فى مصر ، وكان لكل منهما حــق الاتصال بأى مسئول فى الدولة

التى يقيم بها ، والحصول على أى معلومات تخـدم الهـدف النهائى وهو تحقيق الوحـده بين البـلدين •

الا أنه فى غمـرة هـذه الروح والاتصـالات الوحـدوية بدأت السلطات فى ليبيا فى التنفيذ ببعض اجراءات لا تتمشى مـع ما كان يجب عمله بالنسبة لدولة مقـدمة على الوحـدة مـع دولة أخرى ، وكان على قمـة هـذه التصرفات تكوين ما أطلق عليـه اللجان الشعبية التى ستقوم بالاشراف على كل شىء وادارة كل شىء ، وهـو ما يختلف مـع ما هـو جارى العمل عليـه فى مصر ـ الطرف الثانى للوحـدة فى عملهـا بكل جـد ونشاط ظهر الكثير من الخلافات النظرية والعملية بين الجانبين ، وبدأ الفتـور يعترى عملية الوحـدة الى حـد ما ، مما أخر فى اقـدام مصر على تحقيق الوحـدة المحـدد لاعلانها أول سبتمبر عام ١٩٧٣ ، وبدأ النقـد يوجـه علنا الى كل من الجانبين فى صمت من الجانب الآخر، مما كان يتنافى عقـلا ومنطقا مـع دولة مقبلة على الوحـدة ، وفجـأة وبدون انذار مسبق حضر الى مصر فى العاشر من يونيو عام ١٩٧٣ وفـد ليبى يضم العقيد معمر القـذافى ويصحبه جميع أعضاء مجلس الثـورة الليبى حيث استقبلهم الرئيس أنور السادات على مدى ثلاثة أيام ، ولم يحضر هـذه الاجتماعات من الجانب المصرى سـوى سـكرتير الرئيس للاتصالات الخارجيـة ، وكان الجـو العام فى مصر غير مهيأ للزيارة ، فالشعب كلـه يطالب بالمعركة ، وفى الوقت نفسه الشـعب كلـه ليس لديه أية ثقـة فى قيام المعركة ، فقـد سبق أن وعـد الرئيس السادات أكثر من مرة الا أن الظروف لم تساعده على اتمـام الحسم والقيـام بالحرب ، ولم يتفهم أحـد الأسباب التى لم تؤد الى قيام الحرب •

فعندما أعلن الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٢ أنه عام الحسم أذ بحرب الهند وباكستان تقـع ويتفرغ لهـا الاتحاد السوفيتى تمـاما لامداد الهند بالأسلحة وينسى مصر وموقف مصر وورطـة مصر ووعـود

الرئيس ولا يمـد مصر بأى سـلاح ، ويمضى قطـار الزمن ولا تتم الحرب ، ثم يقـوم الرئيس بطرد المستشارين السوفيت ، ويفهم العالم أن هناك ثمنا لذلك هـو مساندة امريكا لمصر اما فى حـل سلمى أو فى امداده بالسلاح ، ولكن لا يحـدث هـذا ولا ذاك ، وتكون النتيجة أن يزداد اليأس فى نفوس المصريين بابتعاد يوم المعركة ، وتزداد مهـزلة وقوف العرب كمتفرجين على ما تعانيه مصر اقتصاديا ونفسيا وعسكريا •

فى هـذا الظلام الحالك لم يكن يقف بجانب مصر سـوى المملكة العربية السعودية وليبيا ماديا ومعنويا وغالبية الدول العربية الأخـرى معنـويا •

فى ظـل هـذه الظروف قـدم الوفـد الليبى لارغـام الرئيس السـادات على ضرورة اعلان الوحـدة فـورا •

وفى ظل هـذه الظروف أيضا تضارب موقف الجميع فى نظرتهم الى الوحـدة ما بين مصر وليبيـا ، ونظرا لأهمية مواقف هـذه الدول سـواء كانت عربية أم أجنبية سوف أعرض لهـا ، وليس الهـدف هنا هـو مجرد سرد هـذه المواقف بقـدر ما أهـدف الى أن أوضح كيف كانت تجربة الوحـدة الثانية الجادة بعـد الوحـدة الأولى بين مصر وسـوريا ينظر اليها ممـا يدعـو الى التأمل والتريث عند تحقيق أى وحـدة عربية أخرى بين طرفين عربيين ، ولعـل تجربة مجالس التعاون العربية التى قامت فى العقـد الثامن من القرن الحالى هى الحل الأمثل للتعـاون العربى خـلال القرن العشرين •

● ردود الفعـل فى سـوريا ودول المغرب العربى :

● سـوريا :

اجتمعت القيادتان القـومية والقطرية برئاسة الرئيس حافظ الأسد

واتخـذت قرارا بالأغلبية بألا يتعـدى موقف سـوريا من الوحـدة عضـويتها فى الاتحـاد الثـلاثى فقط •

رغم أن الموقف المعلن رسميا هـو الترحيب ، الا أن هناك نوعا من التحفظ تجـاه مشروع الوحـدة المصرى الليبى ، حيث ترى العناصر الحزبية أن الوحـدة الاندماجية ينبغى تحقيقها عن طريق القواعد الشعبية لا نتيجة لاتفاق القيادات السياسية الحاكمة ، كمـا حـدث بين مصر وسـوريا عام ١٩٥٨ ، وترى ايضا أن الوحـدة يجب أن يسبقها تفاعل شـعبى عبر التنظيمات السياسية القائمـة فى كل دولة ، واقامة دولة سياسية واحدة طبقا لمـا جاء فى ميثاق الاتحاد وتمسكا بمبادىء الحرب •

ولقـد انعكس الموقف الرسمى على أجهزة الاعلام السورية التى ركزت على الناحية الاخبارية ، أما داخـل القوات المسلحة فقـد انعكس الموقف الرسمى على الضباط الحزبيين واعتبروا أن أكثرية القوات المسلحة من غير البعثيين لم تعط الحـدث الأهمية التى تتناسب معـه باستثناء قـلة من الضـباط الوحـدويين •

أما القـوى السياسية من خـارج الحزب فقـد رحب الناصريون والاشتراكيون بالوحـدة ، بينما يرى الحزب الشيوعى السورى أنهـا لن تدوم طـويلا ، وأن تغييرا جـذريا سوف يحـدث قريبا فى أنظمة الحكم فى مصر وليبيـا •

أما الأوساط الشعبية فقـد كان هناك ترحيب سلبى ممزوج بالخوف على مصير هـذه الوحـدة ، وان كان بعض المثقفين والوحـدويين يرون أن على البعث تدعيم نفسه حتى يمكن فى مرحلة قادمة أن يتولى دورا قياديا فى الجبهة السياسية الواحـدة للاتحـاد الثلاثى •

● الســـــودان :

أبدى الرئيس النميرى أسـفه لعـدم استشارته فى الوحـدة ، وذكر أن ميثاق طرابلس يغنى عن هـذه الوحـدة ، واللجان المتطـورة أقـوي من اللجان المنبثقة عن إعلان بنى غـازى •

وقـد التزمت الجهات الرسمية الصمت واكتفت الصحافة بنشر الخبر بدون تعليـق •

أما الرأى العـام فمعظمه يرى أن السودان كان أولى بالسعى للوحدة الاندماجيـة من ليبيـا •

● تونــــس :

تحفظت الأوساط الرسمية فى اعلان رأيها للحساسيات المعروفة ، ولآراء الرئيس بورقيبة المستديمة عن استحالة الوحـدة العربية وعـدم ايمانه بها ، ويضاف الى ذلك أن الوحـدة هـذه المرة حملت تجسـيد الأفـكار الوحـدوية العـربية الى حـدود تونس مـع كل مضامينها الاجتماعية والتقـدمية التى يتخوف منها النظام التونسى ، ومـع ذلك فقـد قـوبل اعلان الوحـدة بترحيب من الأوساط الشعبية ، مع بعض الحـذر ، كما رحبت الصحف عموما بالوحـدة ، وأكدت حـق كل الدول العربية الأخرى فى التجمع فى وحـدات اقليمية مثل (المغرب الكبير) • وطالبت باحترام التجارب الوحـدوية العربية أينما كانت •

● الجـــزائر :

التزمت الجزائر رسميا الصمت ، واقتصرت وسائل الاعـلام على الجانب الاخبارى وان كان الاتجاه الغالب هو عـدم ترحيب الجـزائر بالوحـدة بين مصر وليبيـا •

● المغـــرب :

رحبت معظم الدوائر فى المغرب بالوحـــدة لتصورهم تأثيرها (على اندفاع) المسئولين الليبيين فى علاقاتهم مـــع الدول المختلفة ، وكان يهم المغرب سرعة عـــودة العلاقات المغربية الليبية ، ويترقب ما ستؤدى اليـــه خطوات الوحـــدة من تحسن فى العلاقات بين البلدين وتاثيرها على ليبيا •

ثالثا ــ ردود الفعـــل فى باقى الدول العـــربية :

● المملـــكة العـــربية الســـعودية :

أعلن وزير خارجية المملكة العربية السعودية أنهم لا يعارضون قيام مثل هـــذه الوحـــدة خلافا للوحـــدة السابقة مع سوريا ، وأن الملك فيصل متفهم لوضـــع السيد الرئيس أنور السادات ونواياه الطيبـــة ، كما ذكر أن فترة التنفيذ تعـــد كافية لتأكيد الخطوات الايجابية ومراجعـــة أى عقبات ، وأن مصر ستستفيد ماليا واقتصاديا بالدرجـــة الأولى ، كما أن التواجـــد العسكرى المصرى بليبيا وقلة عـــدد سكان ليبيا المقيمين بالمدن يؤمن قيام هـــذه الوحـــدة ، ويقضى على أى خطـــة رجعية ، وهو عكس ما كانت عليـــه الحال أثنـــاء الوحـــدة مع سوريا •

● الكـــويت :

أصـــدر مجلس الوزراء الكويتى بيـــانا رسميا أعرب فيـــه عـــن ترحيب حكومة الـــكويت بالوحـــدة ، واعتبرها خطـــوة هامة فى طريق حشد الطـــاقات العربية المتكاملة والثـــورية لمواجهـــة الأخطار المحـــدقة بالوطـــن العـــربى •

واعتبر البيان أن الكويت تدعـــو دوما الى وحـــدة الصف والعمل العـــربى •

ومن الناحية الاعلامية ذكرت بعض التعليقات أن هـــذه الوحـــدة تعطى مصر عمقا استراتيجيا يصـــل الى قلب أفريقيا •

● **اليمـــن الشـــمالية :**

أعلن وزير الاعــلام أن قرارات بنى غازى تتفق وامال العــرب فى الوحــدة العــربية بأسرها •

● **العـــــراق :**

صرح وزير الدولة العراقى بأن العراق ترحب باتجاه مصر وليبيــا نحــو اقامة وحــدة اندماجية ، وترجو أن يكون ذلك عن طريق اقــامة وحــدة أشمل تضم جميع الأقطار العربية المشمولة بالعــدوان •

واعتبر أن الجماهير العربية تتطلع الى تعزيز قــدرتها على الصمود فى وجــه المؤامرات الاستعمارية ، وقــد بادر العراق الى الدعـــوة لتحقيق الوحــدة بين أقطــار المواجهة •

● **لبنـــــان :**

أعلن وزير الخارجية اللبنانى أن البيان كان خطوة عملية قام بهــا المسئولون فى مصر وليبيا ، وتمنى لهــا النجاح والتوفيــق •

وقــد أيد عــدد من مجلس النواب اللبنانى القرار باعتبار أنه مبنى على رغبة الشعبين المصرى والليبى ، وعلى المستوى الشعبى أيدت وحدة القوى الناصرية واتحاد قــوى الشعب العامل هــذه الوحــدة •

وعكست الصحف اللبنانية ــ كالمعتاد ــ كافــة الاتجاهات المؤيدة والمتحفظــة ازاء الوحــدة •

الصــدى الرسمى والاعلامى فى العــواصم الكبرى :

الاتحـــاد الســـوفيتى :

على الصــعيد الرسمى :

ذكر الرئيس بودجورنى لوفــد أعضــاء مجلس الشعب المصرى أن

الاتحـاد السوفيتى يرتاح لاقامة اتحاد الجمهوريات باعتباره احـدى الوسـائل العملية لاقامة وحـدة عربية شاملة ، خاصة وأنه لا توجـد وحـدة بين الشـعوب العربية •

وذكر أن الوحـدة الاندماجية بين مصر وليبيا تستهدف توحيـد صفوف البلاد العربية وتوطيد الجبهة الداخلية من أجـل النضال المشترك ضـد العـدوان الاسرائيلى •

ان هـذا الاندماج مفيد ، ولعـله يسـاعد على أن تؤثر مصر على سياسة ليبيا المعـادية للاتحاد السوفيتى والشيوعية •

الـولايات المتحـدة :

لم يصـدر تعليق رسمى ، وان كانت أجهزة الاعـلام ركزت على النقـاط التاليـة :

- اتمـام الاندماج يؤثر ولا شـك فى المواجهة بين اسرائيـل والـدول العـربية •
- الوحـدة لهـا رد فعـل سلبى فى موسكو وتمثل ضغطـا مصريا ليبيا ضـد المصالح الأمريكية والمصالح الأخرى •
- رؤوس الأموال والخبرة المصرية ستخدم تطوير صناعة الأسلحة بطريقة مستقلة ، وستحاول البلـدان الحصول على تراخيص انتـاج السلاح من الشرق والغـرب •

فرنسـا :

ذكر المسئولون أن تقرير موقف فرنسا المتعلق بالاستمرار فى تزويد ليبيـا بالسلاح والطائرات سيكون مرتبطا فى المستقبل بتكييف صـورة الوحـدة الاندماجية التى ستقرر الدولتـان قيـامها •

المملكة المتحدة :

على الصعيد الرسمى :

أعلن مسئول بالخارجية البريطانية أن وحدة مصر وليبيا منطقية ومعتدلة أكثر من وحدة مصر وسوريا ، وستظهر لها فوائد بشرط امكان استمرارها ، وأن مصر يجب أن تسير فى الوحدة بخطوات متئدة ومدروسة.

أما على الصعيد الاعلامى فقد كان هناك اهتمام بالنقاط التالية :

الوحدة خطوة منطقية بعد طرد الخبراء السوفيت :

- الاتحاد مع العقيد القذافى المعادى للشيوعية يبعد مصر عن النفوذ السوفيتى • وقد ثارت تساؤلات حول أثر الوحدة على سوريا •
- موضوع الوحدة سبب الازمة الأخيرة فى ليبيا ، لأن كثيرين لا يشاركون الزعيم الليبى مثالياته •
- لهجة البيان الخاص بمشروع الوحدة تتسم بالحذر •
- هناك استياء ضد المصريين العاملين فى ليبيا ، ودمج التنظيمات السياسية فى البلدين يزيد موجة الاستياء ضد المصريين •
- يحبذ بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبى العمل التدريجى من أجل الوحدة •

ايطاليا :

على الصعيد الرسمى :

أعلنت ايطاليا الترحيب بالوحدة العربية طالما كانت تستهدف السلام ولا تدفع للحرب رغم أن اعلان الوحدة كان مفاجأة غير

متوقعة ، ويعتقدون عدم تأثر العلاقات الليبية الايطالية فى مجال البترول نتيجة لتنفيذ التهديد باستخدامه سلاحا للضغط وذلك لحاجة الدولة الجديدة لعوائده لتغطية احتياجاتها المتزايدة ولمعارضة بعض الدول الأخرى لهذه الوسيلة •

أما على الصعيد الاعلامى فقد ركز على ما يلى :

تقدم ليبيا لمصر مساعدات تبلغ ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، والسيطرة على مواردها البترولية يمثل سلاحا هائلا للضغط السياسى •

الوحدة تؤكد الأهمية الاستراتيجية لمصر فى مقابل تغيير الاستراتيجية السوفيتية تدريجيا الى التحرك فى منطقة الخليج العربى ، واعتبار العراق مركز العصب فى منطقة البترول أكثر من مصر ، خاصة بعد أن قلت أهمية قناة السويس •

مصر الكبرى الممتدة من قناة السويس حتى تونس ستغير الوضع فى السواحل الجنوبية فى البحر المتوسط ، وسيفسح ذلك المجال حتما الى ظهور الريبة فى جميع العواصم العربية •

يوغوسلافيا :

على الصعيد الرسمى :

أعرب وزير الخارجية اليوغوسلافى عن تأييد بلاده للوحدة التى تحقق أمل ومصلحة الأمة العربية ، وأنه ينبغى النظر الى الوحدة من الناحية الاستراتيجية باعتبارها نواة لوحدة عربية أوسع ، انه لا يفهم ما يشاع عن أن سوريا غير راضية وربما لأن العقيد القذافى يهاجم وجود الخبراء السوفيت بها ،ولكن يجب أن تفهم سوريا أن الشكل الكونفدرالى بين دول الاتحاد يجب أن يتطور الى ما هو أقوى •

وركزت أجهزة الاعـــلام اليوغـــوسلافى على :

ـ حلم الوحـــدة بين مصر وليبيا موضـــع اختبار •

ـ أنه يأتى فى أعقـــاب ترحيل الخبراء السوفيت •

ـ مزايا تقـــوية الاستراتيجية المصرية وتسهيل شراء الأســـلحة خطـــوة نحـــو الاستقرار الداخلى •

بلغــــــاريا :

أعلن المسئولون هنـــاك أن اتجـــاه مصر قـــد وضـــح الآن بعـــد الاستغناء عن الخبراء الســـوفيت والدخـــول فى وحـــدة مـــع ليبيا على أساس القومية العربية والاســـلام ، وهم يتوقعـــون أن تحـــذو سوريا حـــذو مصر فى ذلك ، وأضاف بأن العراق هى الدولة التى مازالت متمسكة بالاتجـــاه التقـــدمى •

والواقـــع أنه لم تظهر معارضة صريحة لخطوة الوحـــدة بين مصر وليبيا كما حدث فى أعقاب اعلان الوحـــدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ •

ـ ان هـــذا لا يعنى أن بعض الدول العربية أو القـــوى العالمية ســـتكون ســـعيدة •

الولايات المتحـــدة ـ الاتحاد السوفيتى ـ دول غرب أوربا :

رحبت هـــذه الدول بقيام الوحـــدة وذلك لأسباب متباينة ترتبـــط بمصالحها المباشرة أو بالمصالح الاستراتيجية للقـــوى الكبرى فى هـــذه المنطقـــة •

ـ ينسحب ما ســـلف بدرجات متفاوتة على بعض الدول العربية التى قـــد ترى فى نجاح قيام الوحـــدة ونمـــوها تهـــديداً لأوضاعها أو تقليصا لمصالحها •

— أن جانبا كبيرا من التعليقات وردود الفعـل انصب على ضرورة التأنى والدراســة وتوفير الظروف المناسبة •

— الربط بين هـذه الخطوة واخراج الخبراء السوفيت تخـــوف من أن يؤدى هـذا الموقف الى تحـول أساسى فى عــلاقات الدولة الجـديدة بالنسبة للغــرب •

— التركيز الواضح على علاقة هـذه الخطوة بالأوضاع الداخلية فى ليبيا (انقسام داخـل مجلس قيادة الثورة) وبالأوضاع الداخلية فى مصر (كسب الوقت ازاء تعثر مجالات حل أزمة الشرق الأوســط) •

— التساؤل عن تأثير هـذه الخطوة فى ميزان القوى العسكرى فى المنطقة (استخدام طائرات الميراج الليبية واستمرار امداد فرنسا لليبيا بالطائرات ، واحتمــال توقف هـذه الامدادات بعـد الوحــدة ، وكذلك ما تردد عن تمــويل ليبيا لصـــناعة ســلاح مصرية) •

— تأثير هـذه الخطوة على معالجة مصر لازمة الشرق الأوســط وتحت تأثير تطـرف الرئيس القــذافى — ردود الفعل ازاء هـذه الخطوة داخـل مصر وليبيا وخاصة الحساسية لليبيــا تجاه المصريين والتواجــد المصرى فى ليبيــا •

ولا جــدال فى أن الخطوة الوحــدوية مع ليبيا كانت تمثل بلا شك نوعا من العلاقة الخاصة تضم دولتين من دول الاتحاد الثلاثى ، ورغم اتضاح أوجــه التقارب المصرى الليبى من قبــل الا أن تكريس ذلك من خــلال الصورة الوحــدوية المقترحة يضفى طبيعة خاصة على تعـــامل ســوريا مــع دولة الوحــدة •

— أن اختلاف التنظيمات السياسية (حزب البعث فى ســوريا —

والاتحاد الاشتراكى فى مصر وليبيا) يشكل صعوبة بالنسبة لقيام التنظيم العربى الواحد حسب ما نص عليه دستور الاتحاد ، فبينما يسعى البعث لتأكيد كيانه الذاتى ووجوده فى المستقبل والدعوة لمبادئه على النطاق العربى عامة ، اذا تمكن من ذلك فان الاتحاد الاشتراكى يريد تثبيت مبادئه واعتبارها أساسا للحركة العربية الواحدة •

الا أن هذا لا يقف عقبة أمام اجراء حوار بين هذه التنظيمات والتعايش بينها فى مرحلة الاعداد للوحدة وقبل الظروف المناسبة لقيام الحركة العربية الواحدة ، كل فى حدود بلده حسب نص دستور الاتحاد •

- أنه فى جميع الأحوال ينبغى الحرص على ألا تؤدى الحركة الوحدوية الى احساس سوريا بالعزلة مما قد يخلق ثغرة للنفاذ فى دولة الاتحاد ، أو يهيىء سوريا للتقارب مع العراق خاصة مع اعتبار مصلحة الاتحاد السوفيتى فى ذلك على ضوء تدهور علاقة مصر معه وتوقع سعيه لتثبيت وجوده فى هذين البلدين كبديل لمصر فى المنطقة •

- أن الأوضاع الداخلية فى سوريا قد لا تكون مهيئة للاندماج مع دولة الوحدة الجديدة ، وحيث تحتاج لتنظيم أوضاعها ، بل قد يخشى بعض المسئولين السوريين من (اندفاع) الرئيس القذافى أو تأثيره على علاقات سوريا الخارجية أو احراجها داخليا •

- ومن ناحية أخرى فانه من المناسب أن تتاح الفرصة للدولة الجديدة لتثبيت أقدامها وتجاوز صعوبات مرحلة الانشاء بنجاح بحيث تصبح فعلا نواة صالحة للاستقطاب ، ومن هنا

تبدو أهمية وضع تصور دقيق لتحقيق أقصى درجات التنسيق مع سوريا مستقبلا ، وفى هذا المجال ينبغى تنشيط عمل المجالس الاتحادية المتخصصة ، وكذلك أوجه التعاون المختلفة التى تعود بالفائدة الملموسة على دول الاتحاد بحيث يستمر جذب سوريا لدولة الوحدة واهتمامها بها .

- تنشيط أوجه الحوار المختلفة بين كافة المنظمات السياسية والنقابات المهنية فى دولة الوحدة وسوريا .

وقد كان هناك آثار ايجابية للاعلان عن قيام دولة الوحدة يمكن ايجازها فيما يلى :

- أنها خطوة عملية نحو تحقيق هدف استراتيجى للأمة العربية هو الوحدة الشاملة .
- أن هذه الدولة (بطبيعة الالتصاق الجغرافى بين مصر وليبيا) توفر عاملا هاما للتماسك والاندماج .
- أن التكامل الاقتصادى فى دولة الوحدة تتوفر له امكانيات ايجابية بدراسة الظروف الاقتصادية والبشرية فى البلدين .
- أن قيام الوحدة الجديدة سيحقق وزنا ملموسا فى الميدان الدولى وبخاصة فى المجالات العربية والأفريقية ودول البحر الأبيض المتوسط .
- الامكانيات الاقتصادية المتاحة للدولة الجديدة تزيد من حرية الحركة لدولة الوحدة فى مجال الاعتماد على النفس والاستفادة من القدرات العربية المتاحة .
- كما أن أسلوب تحقيق الوحدة الذى يتسم بالتؤدة والدراسة يعد عاملا هاما بالنسبة لنجاحها ، ومع الأخذ فى الاعتبار تجربة الوحدة الأولى مع سوريا التى يجب أن توضع فى

اطارها الصحيح ، ولا تنقلب الى عقد ، الا أنه بجانب الايجابيات المتوقعة كانت هناك سلبيات ، متوقعة أيضا اذا ما قامت الدولة الجديدة مثل :

- توقع أن تعمل قوى خارجية كثيرة لضرب هذه الوحدة قبل ترسيخ أقدامها ، ويدخل فى هذا النطاق القوتان الأعظم وغيرهما من الدول الأوربية والتى تفضل التعامل مع الدول العربية فرادى وفى وضع أضعف •

- وقد تثير هذه الوحدة حساسية ومخاوف بعض الدول العربية التقليدية خاصة مع اعتقادها بتطرف القيادة الليبية •

ومع الايجابيات والسلبيات بدأت القاهرة لظروفها تهدىء من سرعة التوجه نحو اعلان قيام دولة الوحدة ، وعلى الطرف الآخر كانت القيادة الليبية تسرع الخطى نحو اعلان هذه الدولة ، وحضر جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة الى القاهرة لتحقيق هذا الهدف ، ولكن للأسف كان اللقاء الأخير بينهم وبين الرئيس السادات على طريق قيام دولة الوحدة ، فبعدها حدثت حرب أكتوبر ، وبعدها بدأ الفتور فى العلاقات بين الدولتين والشك فى النوايا والتباعد الى أن وصل الى اعتداء مسلح عام ١٩٧٧ •

(اللقـــاء الأخـــير)

١٠ — ١٢ يونيه عام ١٩٧٣

لم يكن الرئيس السادات على استعداد لاعــلان قيام دولة الوحــدة فى أول سبتمبر عام ١٩٧٣ لكثير من الظروف المحيطة بالبلاد ، ولم يكن يستطيع الا أن يجتمع بالقــادة الليبيين ليشرح لهم الظروف ، وللتــاريخ أســجل بعض ما دار فى هــذه الجلسات :

تحــدث الرئيس السادات عن الظروف الدولية المحيطة والمؤثرة على مصير المعركة فى مصر ، فقــد شرح الموقف المتصلب الذى يقفه الاتحاد السوفيتى من مصر خاصة بعــد طرد الخبراء السوفيت وامتناعه عـــن توريد السلاح فى الوقت الذى تحتاج فيــه مصر لكل طلقــة ، وأنه لن يخضع أبدا للسوفيت ، وان بودجورنى طلب زيارة مصر فى ١٢/٧/١٩٧٣ الا أنه رفض ارسال دعوة لــه ولن يقابل بودجورنى أبدا ، وأنه كان ينوى زيارة ســوريا ثم ليبيا ، ولكنه وبعــد حضور الوفــد الليبى فسيقوم بزيارة ســوريا دون اعلان ، ولما استفسر العقيد عن أخبار ســوريا أجابه الرئيس السادات بأنهم قابلوا متاعب كبيرة فى الانتخابات ، وأنه اجتمع مع الرئيس حافظ الأســد فى برج العرب ثم سافر الأخير الى موســكو ، وأن الاخــوان المسلمين والأمريكان يثيرون المتاعب ضـــد نظام الحكم فى ســوريا خاصة وأن أغلب القيادات فى سوريا علوية ، وهناك خلافات بين السنة والعلويين ، وأن السوفيت يحاولون الوقيعــة بين مصر وســوريا ، وأنه رغم وعــود السوفيت للأســد باستعدادهم للتعاون مــع مصر الا أنهم خــدعوه فى زيارته الأخيرة لموسكو •

واستعرض الرئيس السادات الوضــع العــالمى وأن الجميع شرقا

وغربا ضد قيام الوحدة مع ليبيا ، وان زيارة المشير أحمد اسماعيل للدول العربية خرج منها بانطباع يتلخص فى اقتناع الجميع بأن معركة مصر مع اسرائيل سوف تكون معركة خاسره ، وان العراق مثلا قالوا : انه ليس لهم دخل بالمعركة ، وستكون مصيبة كبيرة كما سبق أن ذكر معمر القذافى وانتقل العقيد معمر القذافى الى السؤال عما يجب عمله بالنسبة للوحدة وأن فكرته كانت أن تصدر القوانين التى انتهت من دراستها لجان الوحدة تباعا ، ولكن ما حدث أن القوانين تجمعت وانتهت دراستها ولم يصدر منها أى شىء مما جعل هناك مجالا للتساؤل ، هل ستتم الوحدة أم لا ؟ .. وكان تعليق الرئيس أنور السادات هو استفساره عن تصور العقيد القذافى للوحدة خاصة وأنه وضعه فى مأزق فجميع الصحفيين الأجانب يسألونه عما اذا كان هناك خلاف بين السادات والقذافى ؟ وكيف ستتم الوحدة ؟ ان عملية الوحدة ليست مشكلة ، ولكن ما قاله القذافى عقب حادث اسقاط طائرة الركاب الليبية فى سيناء ، ومهاجمته لرئيس أركان القوات الجوية المصرى قد أضر بموقف معمر القذافى فى الوحدة فى مصر ، وأنه يريد أن يعرف تصور الجانب الليبى للوحدة ، وأنه يعلن أن الشعب المصرى يساند ليبيا سواء بوحدة أو بدون وحدة ، ووجه سؤالا مباشرا الى العقيد عن تصوره بالنسبة للمرحلة الجديدة ؟

وكانت اجابة العقيد على سؤال الرئيس السادات بأنه قد يجوز أن هناك وجهات نظر مختلفة الآن ولكن باتمام الوحدة ستكون هناك سياسة واحدة ، الا أن الرئيس السادات لم يقتنع بهذه الاجابة فتحدث فى صيغة سؤال مستفسرا من الذى قام بثورة الفاتح من سبتمبر ؟ كل شىء عمله العقيد والمجلس .. فمصيرى معلق بمصيركم ؟

سيظل العقيد والمجلس أحرص الناس على الوحدة .. ولكن بعد الوحدة كيف نعمل ؟ لن يترك أحد مكانه بعد قيام الدولة الجديدة ،

كيف نتعاون ؟ أنتم موجودون فى ليبيا ، مسئولون عن الجانب الليبى بعد الوحــدة ، لو قام معمر وقال تصريحات ٠٠ ماذا يكون التصرف ؟ وماذا يكون التصــور ؟ وقــد أجاب العقيد القــذافى على هــذه الأسئلة بأنه بعــد قيام الوحــدة ستكون هناك دولة واحــدة ولن تكون على غــرار الوحــدة بين مصر وسوريا ، فمع ســوريا كان هناك جيشان وحكومتان وكانت الوحــدة شكلية ، أما بالنسبة للدولة الجـديدة فلابد أن تنصهر الدولتان معــا ، سنسلمك الدولة الجــديدة ، وستكون أنت رئيس الدولة ، والرئيس يصــدر القرارات ، واستفسر الرئيس السادات من العقيد معمر القــذافى عن طريق السير بعــد الوحــدة ؟ وكانت اجابة العقيد أنه هو نفس التصور الذى تم الاتفاق عليه فى اول الوحــدة ، أى وجود قيادة سياسية ولجنة تنفيذية ، وعلق الرئيس الســادات بقــوله بأنه سيكون هناك مكتب سياسى للدولة الجــديدة وجميع أعضاء مجلس قيــادة الثورة بالاضافة الى القيادات الموجودة فى مصر فانها ستشكل المكتب السياسى والمطلوب هــو صهر مصر وليبيا فى بوتقــة واحــدة ، وفى مصر يمكــن التغلب على المعارضــة للوحــدة عشرة أو عشرين ممكن اقناعهم ، أما فى ليبيا فلابد من مجهود مــع الشــعب الليبى ، وهــذا أمر موكــول الى العقيــد والمجلس ٠

وقــد علق العقيد على ذلك بأن العملية ســهلة لأن القيادة مؤمنة بالوحــدة ، والجيش مؤمن بالوحــدة ، والشعب مؤمن بالوحــدة ما عدا بعض الأشخاص الذين يخافون من الناحية الاقتصادية ، وأنه يرى أن الوحــدة قضية مصر ، ونحن متفقون على المبادىء ، ولكن يحتمل أننــا مختلفون في الاسلوب والرئيس السادات لــه خبــرة في الكفاح تدعونا الى أن نعتمد عليه ، والاختلاف فى الرأى خير وليس شرا ٠

وأضاف العقيد القــذافى موجها كلامه للرئيس السادات :

أنتم أهل الوحــدة ، نريد تأسيس المبادىء ، نتفق على المبادىء وقد نختلف فى الأسلوب ، نحن نواجه معركة وصراعا طــويل الأمد ، وليس

حربا بمعنى الحرب ، لقد أصاب وقف اطلاق النار القضية بالشلل ، الجميع فى العالم ينظرون الى العرب على أنهم جثة هامدة ، كسر وقف اطلاق النار بأسرع وقت يعادل الحياة والموت .

وقد علق الرئيس السادات على رأى العقيد القذافى بأنه ذهب الى مجلس الأمن لكى يعلن أن الانسحاب الكلى هو الهدف ، وليس فتح قناة السويس ، وأن عملية كسر وقف اطلاق النار لسنا متفقين عليها ، فكانت اجابة العقيد القذافى بأنها عملية جديرة بالمناقشة ، وأضاف :

أن قضية المعركة هى قضية الثورة فى الوطن العربى ككل ، وهى الطريق الى الوحدة ، وهى الطريق لخذل الاتحاد السوفيتى وهى الطريق لمعالجة الأوضاع الداخلية فى مصر ، هذه المواضيع اذا ناقشناها بوضوح تحل كل الاشكالات ، ويجب ألا ننسى أن تحطيم الاقطاع فى مصر أعظم من تحطيم الباستيل فى فرنسا ، وأن الاشتراكية تحول عظيم لمصر ، وأن مصر استطاعت أن تواجه المشاكل التى تعرضت لها مثل حرب اليمن ، هزيمة ١٩٦٧ ، زيادة عدد السكان ، غلق قناة السويس ، بالاضافة الى المشكلات الاجتماعية واستغلال الرأسمال الأجنبى .

وأن قضية الثورة فى العالم العربى هى المطلوبة حاليا ، وأن الجماهير تطالب بعودة مصر الثورة ، وكانت اجابة السادات على ذلك بأن كل مرحلة لها مقوماتها ، وأن ليبيا حاليا مثل مصر فى مرحلة الثورة قبل العدوان ، ومن الضرورى تحديد الواجبات لكل مرحلة ، ودار الحديث عن المعركة ، وكان من رأى العقيد القذافى أنه لابد من القضاء على اسرائيل خاصة وأنه توجد الامكانيات لذلك ، الا أن الرئيس السادات شرح له أن المعركة تحتاج الى صراع طويل ، وقد يستمر عشرات السنين ، وأن الأصدقاء مثل روسيا وفرنسا ، وكذلك الأعداء مثل الولايات المتحدة وبعض دول أوربا جميعهم ضد القضاء على اسرائيل .

وانتقل العقيد القــذافى للحــديث عن الوحــدة وانها عنده أهم من المعركة ، وأهم عنده من أى شىء ، وأنه مستعد لعمل الوحــدة ويترك العمل ، وكان الرئيس السادات من رأيه أن تبقى ليبيا احتياطيا استراتيجيا للوحــدة ، ولكن العقيد القــذافى كان يرى أن دور ليبيا داخل الوحدة ، وليس لليبيا أى دور من خارج الوحــدة •

وعاد الرئيس السادات فى اليوم التالى للاجتماعات للحــديث عــن ضرورة المعركة والاعــداد لهــا والزيارات التى يقــوم بهــا المسئولون المصريون خاصــة مقابلة السفير حافظ اسماعيل مستشار الرئيس لشئون الأمن القــومى فى الولايات المتحدة فى فبراير عام ١٩٧٣ واجتماعــه بالرئيس نيكسون ووعــده بايجاد حــل للقضية والتوفيق بين الســيادة المصرية ومتطلبات الأمن الاسرائيلى ، فى حين كان كيسنجر يرى صــعوبة التوفيق بين السيادة المصرية ومتطلبات الأمن الاسرائيلى ، وأنه ليس هناك أى مبرر لانسحاب اسرائيل حتى تستطيع الولايات المتحدة أن تبدأ فى التحرك ، وأنه يرى مثلا أن تقــوم مصر باعلان اعترافها باسرائيل ، أو تعلن عن استعدادها لنزع ســلاح سيناء ، كما أنه بعــد ذلك يكون من حــق اسرائيل البقاء فى شرم الشيخ خمس أو عشر سنوات بالاضافة الى حصــولها على النفط من ســيناء •

وأضاف الرئيس السادات بأنه فى نطــاق التحرك الدبلوماسى قابل المستشار حافظ اسماعيل كيسنجر فى باريس فى شهر مايو عام ١٩٧٣ حيث صرح كيسنجر بأن أمريكا تريد أن تعرض حــلا بأسلوب دبلوماسى يحقق ما لم تحققه أية معركة ، وكانت النقاط التى عرضها المستشار حافظ اسماعيل تتلخص فى أن تكون هناك علاقات متوازية بين الولايات المتحدة من جهــة وكل من مصر واسرائيل من جهــة أخرى ، وأنه من الخطــورة أن تتركز مباحثــات الامريكيين مــع مصر على ضرورة أن تقــوم مصر بتقــديم تنازلات جــديدة لاسرائيل ، وأنه من الخطــأ أن تظل أمريكا

مقتنعة بأن اسرائيل ستظل قادرة على حماية مصالح امريكا فى المنطقة ، وأنه لا يوافق على قيام أمريكا بتسريب خبر صفقة الأسلحة أثناء زيارة جولدا مائير لواشنطن بهدف ردع العرب ، فاذا كان الهدف كذلك فمن الأفضل قفل باب المباحثات بين القاهرة وواشنطن ، وقد لخص كيسنجر موقف أمريكا فى مباحثات مايو فى نقطتين .

ـ أن تعلن السيادة المصرية على جميع الأراضى المحتلة اسميا مع مراعاة متطلبات الأمن فى اسرائيل .

ـ لا حل شامل للقضية ، ولنبدأ أولا بالحل الجزئى وفتح قناة السويس . وهذا لا يمكن الموافقة عليه .

وقد علق القذافى على ذلك بأنه اذا كانت الناس فى مصر لا تريد الحرب فيجب أن نعلن للعالم انه لا حرب ، فأكد الرئيس بأنه يؤمن بالحرب، وأن سبب التأخير يرجع الى الظروف الدولية التى شرحها ، والاتصالات الدبلوماسية التى قامت بها مصر ، بالاضافة الى أن الاتحاد السوفيتى لا يفهم خطة مصر ولا يقدم لها ما تحتاجه ، بدليل أنه فى زيارة المشير أحمد اسماعيل الاخيرة للاتحاد السوفيتى أعلن بريجينيف أنه منع ارسال الأسلحة الى مصر فى أواخر عام ١٩٧١ لمنع السادات من الدخول فى معركة ، وأن المشير وقع مع روسيا صفقة أسلحة ضخمة وبدأت تصل بكميات ضخمة ، الا أن بريجينيف طالب بعدم اتخاذ قرار بالمعركة قبل اجتماع القمة (أمريكا ــ روسيا) .

وأثناء زيارة الرئيس حافظ الأسد للرئيس السادات فى برج العرب اتفق معه على الذهاب الى موسكو والتفاوض على أن يكون ثمن تأجيل شن الحرب ارسال مزيد من الأسلحة ، الا أنهم لم يوفوا بوعودهم له ، وقد استدعى الرئيس السادات السفير السوفيتى وعنفه على موقف بلاده ، وأرسل رسائل شديدة اللهجة لكل من « بودجورنى »

و « كوسيجين » و « بامانوريف » حيث كانوا جميعا يشككون فى قدرة العرب بوجه عام على دخول الحرب وقدرة القوات المسلحة العربية على احراز أى نصر فى الحرب ،فموقف الاتحاد السوفيتى بالنسبة للمعركة يتلخص فى أنهم فى عام ١٩٧١ منعوا عنا السلاح ، وفى عام ١٩٧٣ قاموا بامدادنا بالسلاح بكميات ضخمة وأسلحة معقدة يحتاج التدريب عليها عدة سنوات ، أى أن الاتحاد السوفيتى يريد منع المعركة بطريقة أو بأخرى ، أو على الأقل تأجيل المعركة ، لذلك قررت مصر وسوريا أن الأسلحة التى وصلت تكفى المعركة الآن ، وما يرد بعد ذلك يكون امدادا للمعركة وسوف أذهب الى سوريا للاتفاق على ساعة الصفر ، وبعد ذلك سأرسله لكم ، واذا لم تدخل سوريا المعركة فستدخل مصر المعركة بمفردها قبل شهر أكتوبر ». وعاد الجانب الليبى للحديث عن الوحدة فاقترح ضرورة تحديد فترة انتقالية لدمج الشعبين ، وأنه يرى الغاء سياسة مصر ، والغاء سياسة ليبيا ، ويكون للدولة الجديدة سياسة جديدة ، وقد أعلن الرئيس السادات موافقته على هذا الرأى ، وأنه لابد من وضع ذلك فى خطة محددة ، وعلق العقيد القذافى على ذلك بأنه يوافق على الغاء سياسة ليبيا ، وأن يصدر اعلان من الدولة الجديدة بأن الميثاق هو دستورها ، وعلى هديه ستسير سياستها ، واعترض الرئيس السادات على هذا الرأى وقال : ان الشعب الليبى له بطل اسمه معمر القذافى ولن يقبل الشعب الليبى أن يترك معمر القذافى الحكم .

وكان من رأى الرائد عبد السلام جلود ضرورة وجود قيادة جماعية لفترة محدودة من الوقت حتى يتم الدمج ، اذ أن هناك الكثير من الأوضاع فى حاجة الى رأى جماعى مثل العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والعلاقات مع الدول العربية، وما هو الموقف بالنسبة للاتحاد الثلاثى ؟ والموقف بالنسبة لسوريا ، وكذلك دراسة الأوضاع بالنسبة للوحدة والمعركة .

وفى اليوم الثالث والأخير للمباحثات انضم الى الاجتماع بقية أعضاء مجلس الثورة الليبى ، وظل الوفد المصرى يضم الرئيس السادات والدكتور أشرف مروان ، وافتتح السادات الجلسة بسؤال عن شكل الوحدة الذى يريده الجميع ، وأنه يقترح أن يكون الاطار على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ، وان يتم الاستفتاء على الوحدة فى أول سبتمبر ، ثم تدرس الخطوات اللازمة بعد ذلك ، وأنه غير مستعد لأن يعمل وحدة بدون ليبيا ، وأنه يرى أن يتم اجتماع فى أول أغسطس لاستعراض التصورات الممكنة ، ثم يتم حينئذ الاعلان عن الخطوات التالية ، وكان تعليق العقيد القذافى على ذلك هو خشيته بأن ينتهى الأمر بأن تصبح هذه الوحدة مثل اتحاد الجمهوريات ، الا أن الرئيس السادات طمأنه بأنه لا يستطيع أحد أن يفرض علينا أى شىء ، وأننا أحرار نقرر ما نريده ، وأن ما يربط البلدين أكثر من وحدة ، وأنه لابد اعتبارا من اليوم تدعيم الاتصال ، وأن هناك ارتباطا مصيريا بين مصر وليبيا ، ولكن الرائد عبد السلام جلود أصر على ضرورة ايجاد التصور الآن ، فأجابه الرئيس السادات بأنه يرى ضرورة وجود قيادة جماعية للدولة الجديدة ، ولجنة تنفيذية عليا ، ومكتب سياسى ، ولكن كيف تمارس هذه الأمور ؟ وماذا سيكتب فى ورقة الاستفتاء فى سبتمبر ؟ وما هى المرحلة الانتقالية ؟ كل هذه الأمور فى حاجة الى اعداد تصور كامل سنقوم بتجهيزه هنا وارساله لكم •

وبعد أن تدرسوه تقولون ملاحظاتكم عليه ، ثم نجتمع فى أول يوليو لنقرر ، ويجب ألا تنسوا أن مصر الآن فى معركة مصيرية ، ولما يئس الجانب الليبى من الحصول على موافقة الرئيس على اعلان فورى للوحدة بين البلدين ختم العقيد القذافى الاجتماعات بأنه يستقيل الآن من منصبه كرئيس لليبيا للأسباب الآتية :

أولا — لعدم الاصطدام بالرئيس أنور السادات ، لأننا نقدره حتى الآن ، وأننا تعلمنا منه الكثير •

ثانيا — أن الاستقالة بعد الوحدة تشجع على الانفصال .

ثالثا — أنه لا يستطيع ان يبقى فى القيادة ويوافق على شىء ضد مبادئه ، فهذا أمر مستحيل .

ولهذا فان اختفاءه من السلطة الآن ضمن لاستمرار الوحدة الى الابد ، وهكذا انتهت اخر مباحثات للوحدة وحدث بعدها أحداث جسام .

مرحلة الشك :

وعاد الوفد الليبى الى بلاده ، واعتكف العقيد معمر القذافى على أساس أنه استقال من منصبه ، وبدأت الجماهير الليبية تعد لفرض الوحدة بأسلوبها الشعبى هذه المرة وليست عن طريق مجلس قيادة الثورة ، وكانت آخر ما توصلت اليه هو القيام بمسيرة وحدوية من ليبيا الى القاهرة على أن تصل اليها يوم الثالث والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٧٢ ، وفعلا تحركت المسيرة وعبرت الحدود الليبية ، فلما رات السلطات المصرية أن الأمر دخل فى دور الجدية ، وأن مثل هذا العمل قد ينتج عنه مخاطرة كبيرة وخاصة وأن تواجد مثل هذا العدد الضخم داخل مدينة القاهرة أثناء الاحتفالات بعيد ثورة يوليو مما قد ينتج عنه احتكاك بين بعض الليبيين القادمين وبعض المصريين ، ومخافة تطور الأمور الى ما لا يحمد عقباه فانها بعثت ببعض المسئولين للقاء المسيرة فى منطقة السلوم ، وقد اجتمع وفد مصرى بزعماء المسيرة ودار حوار طويل وأعلنت مصر أن ايمانها بالوحدة يجعلها حريصة على أن تهيىء لها كافة أسباب النجاح ، ولا تود أن تكون وحدة عفوية يتبعها انفصال دموى ، وعادت الجماهير الليبية أدراجها الى بنى غازى وطرابلس ، وقد انتهز البعض من الجانبين فرصة ما حدث فأخذ يبذر بذور الوقيعة والشك فى نوايا كل طرف ، ومرت الأمور وكانت السلطات فى مصر لا يشغلها الا الاستعداد والاعداد للقيام بحرب

أكتوبر فى حين تجمد التفكير الليبى عند الوحـدة ولا شىء عـداها سوى محاولة بنـاء لنظام جـديد تمخض عن الكتاب الاخضر ، والنظرية الثالثة ، وقامت حرب أكتوبر وأسهمت ليبيا ، وكانت لهـا مواقف متناقضة ومرت الحرب بحلوها ومرها الا أن العلاقات بين البلدين لم ترجـع الى سـابق عهدها ، وقـد أسهم بعض العاملين من الجانبين فى بث الفرقة والايقاع بين أنور السادات ومعمر القـذافى على الصـعيد الشخصى ، وتطـوع الكثيرون لنقـل ما يقوله القـذافى عن الرئيس أنور السادات والطعن به ، كما تطوعت بعض الدول أيضا لنقـل معلومات خاطئـة لكى تزيد الأمور اشتعالا بين الرئيسين ، وبالتـالى لابد وأن يكون قـد نقـل الى العقيد معمر القـذافى مثل ذلك ، كما أن بعض الأجهزة العاملة فى كـلا البلدين بدأت تسبب المتاعب لمواطنى البلد الآخر ، وكانت نتيجة كل ذلك أن حلت القطيعة محـل الوئام ، وأصبحت هناك عـداوة شخصية بين قائدى البلدين ، وأصبح هناك شـك مطلق من كل طرف فى نوايا الطرف الآخر ، أشـعل النار فى هـذا الوضع أجهزة الاعلام من صحف، واذاعة، وتليفزيون ، وتناسى هؤلاء جميعا ما سبق أن أعلنوه منذ شهور قليلة •

* وانتهى أمـر الوحـدة ••

* وانتهى أمـر الصـداقة والمساندة •

وبدلا من أن تكون ليبيا سندا لمصر وبالعكس ، أصبحت العـداوة هى الأساس الذى أوصل الى درجـة الاعتداء المسلح بين البلدين •

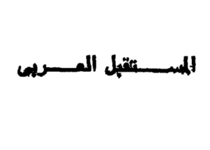
وكانت نتيجة هـذه العـداوة عمل عسكرى محدود قامت به مصر عام ١٩٧٧ ضـد ليبيا ، ثم كانت هنـاك فرصة القطيعة حينما قام الرئيس المصرى بزيارة لاسرائيل ، وتجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ، وتكوين ليبيا مـع سوريا والعراق واليمن الجنـوبية ومنظمـة التحرير الفلسطينية جبهة الصمود والتصـدى للعمل ضـد مصر وضـد كامب

ديفيد ، وتدهورت الأمور بين البلدين واشتعلت الحرب الاعلامية وظلت كذلك حتى اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ ٠

وبتولى الرئيس مبارك الحكم اتبــع سياسة جــديدة فى عــدم الرد على ما يوجــه الى مصر من اتهــامات ٠

ثم مضت عشر سنوات ، وعادت الأمور الى طبيعتها بعــودة مصر الى وضعها الطبيعى داخــل جامعة الدول العربية ، وعودة علاقاتها مع باقى الدول العربية ، وكانت عودة العلاقات مــع ليبيا فى أكتوبر عام ١٩٨٩ ، وبدأ الحــديث يعود من جــديد عن الأخــوة والتعاون وحسن الجوار ، وأن شــعب مصر وشــعب ليبيا لا غنى لبعضهما عن الآخر ، ولله فى العرب شئون ٠ وتمت عــدة لقــاءات ما بين العقيد القــذافى والرئيس حسنى مبارك على أرض مصر وعلى أرض الجمهورية العربية الليبية ، وبدأت اللجان المكونة من خبراء كل من البلدين فى كافــة المجالات تجتمع هنا وهناك لاعادة بناء تعاون مثمر لصالح الشعبين ، وبدأت السلع المصرية تجــد طريقها الى ليبيا ، وبدأ الحديث عن مشروعات مشتركة ، والحديث يبــدو فيــه الأمل والتطلع الى مستقبل زاهر ٠

وكان لمصر موقف مؤثر عقب اعــلان الأمم المتحدة فرض عقــوبات على ليبيا بمناسبة موضوع لوكيربى ٠٠ وقــد بذلت مصر كافــة جهودها لحــل المشكلة أو ايجاد سبيل لرفع العقوبات عن ليبيا وفى نفس الوقت فقــد جعلت مصر من أرضها ممــراً لليبيا ، كما أنهــا عملت على زيادة التعاون التجارى معها حتى لا يشعر الليبيون أنهم تحت الحصار ٠



المستقبل العربى

ونظرة على الواقــع الحالى للأمة العربية نجــد وضعا لا يبشر أبدا بخير ولكننا تعــودنا فى العالم العربى سرعة التغيير ويحــدونى الأمل فى سرعة هــذا التغيير الى الأحسن •

العالم العربى شرقه وغربه وجنوبه حافــل بالمــآسى والآلام ، فشرقه قامت العراق بمــا قامت به فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ فمزقت الشرق الى مجموعات متنافرة أضيفت الى ما يعانيه المشرق من آلام بسبب وجــود اسرائيل فى قلبــه واحتلالها للأراضى العربية وعدم تسليمها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتعنتها فى ايجاد أى حل منطقى للازمة •• وكانت نتيجة هــذا التمزق القضاء على مجلس التعاون العربى الذى لقى حتفه قبــل أن يبلغ ســن الأمل •

وفى الغرب الذى أقام الاتحاد المغاربى لازالت هناك قضية الصحراء وقضايا الارهاب التى عصفت برئيس الجزائر واغتالت الرئيس الذى خلفه وأوقفت الى حــد كبير عمليات التنمية •

وفى الجنوب مأساة شارك فيها العالم من أقصاه الى أقصاه وحاولت الأمم المتحدة أن تبذل جهودا مشكوره لانقاذ شــعب الصومال من الموت جــوعا وحمايته من القتل والاغتيال بسبب صراع رجال السياسة فيــه على السلطة فلكى يصل أحــدهم الى كرسى الرئاسة تناسى الشعب ولم يعد يفكر الا فى كيفية الوصول الى هذا الكرسى ولــو على دمــاء شعبه وجماجمه دون رحمة أو شفقة بطفل أو شيخ أو امرأة • وفى اليمن ولم يمض على اعلان وحــدتها سوى ثلاث سنوات نجــد حربا أهلية •

وعقب حرب العراق واعتدائها على الكويت ثم طردها منها •• وفى محاولة لجمع الشمل فى المشرق العربى صــدر اعلان دمشق فى مارس

عام ١٩٩١ لايجاد نوع من التعاون الوثيق بين دول مجلس التعاون الخليجى وكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية السورية حتى تكون هناك وحدة متعاونة وقادرة على صد اى عدوان فى المستقبل ٠

وعقدت الاجتماع وكان من المأمول أن يترجم الاعلان الى واقع عملى فى مدى شهر أو شهرين أو ثلاث ولكن عقدت الاجتماعات وأطلقت الاشاعات ومر عام وعامين وثلاث ولم يظهر لاعلان دمشق نتيجة كان الجميع يتوقعون سرعة الوصول اليها ٠

هذا فى المشرق ٠٠

أما فى المغرب فبالاضافة الى ما ذكرته عما يلاقيه من معاناة فهناك أزمة لوكيربى التى تشل فاعلية العمل الليبى فى كافة المجالات والغرب يضغط ويضغط ٠

ومع كل هذه التحديات فلا زلت أتحدث عن المستقبل ٠

يحدونى كبير الأمل فى أن العالم العربى مشرقه ومغربه مقبل على مرحلة من الوحدة لم يشهدها من قبل ، ولا أقصد هنا الوحدة السياسية ، ولكنها ستكون وحدة مصالح أولا وقبل كل شىء وليس هذا الأمل مبنيا على عواطف مواطن عربى ، ولكنها الظروف الدولية التى سوف تفرض على كل دولة عربية أن تتجه للتعاون مع شقيقتها أو أشقائها العرب الآخرين خاصة بعد التوقيع على اتفاقية الجات ٠

أولا ــ الوحدة الاقتصادية الأوربية :

فرضت هذه الوحدة على أعضائها فى عام ١٩٩٢ أن تكون كتلة واحدة سواء بالنسبة للتبادل التجارى أو العمالة أو منح المعونات للغير أى أنه سيكون هناك شبه اكتفاء ذاتى داخل دول أوربا استيرادا

وتصـديرا وبذلك سوف تحرم كثير من البلدان الغربية من وصول سلعها الى أوربا وستكون فى حاجـة الى أسواق جـديدة ، وليس أسـهل عليها من أن تنسق بين بعضها البعض حتى لا تضطر الى مواجهة حالة كساد اقتصادى قد يودى باستقرارها السياسى •

ثانيا ــ التطورات فى المعسكر الشرقى :

ما حـدث فى المعسكر الشرقى فى عام ١٩٨٩ سـوف ينعكس آثاره مستقبلا على العالم العربى وعلى دول العالم الثالث ، فقـد اتجهت دول أوربا الشرقية تجاه الديمقراطية ، وخرجت من قوقعة الشيوعية خاليـة الوفاض فى حاجـة الى المساعدة فى كل مجال اقتصاديا واجتماعيا وفنيا وتجاريا ولا جـدال فى أن دول غرب أوربا سوف تمـد يد المساعدة الى هـذه الدول المجاورة ، ولن يتحمل اقتصاد الغرب أن يستمر فى منـح المعـونات الى العالم الثالث ، بالاضافة الى دول شرق أوربا ، وعلى ذلك فستخفض معونات الغرب الى دول العالم الثالث رويدا رويدا حتى تصبح فى حكم العـدم ، وعلى العالم العربى بالذات أن يرتب أوراقـه انتظارا لهـذا اليوم القريب وليس أمام دولة الا أن تعتمد كل منها على نفسها أولا ثم أن تتعاون مع غيرها من الدول العربية ثانيا •

ثالثا ــ الزعـامة العـربية :

فى رأيى أن هناك سببا رئيسيا من شأنه أن يدفـع بالتعاون العربى الى أقصى الحـدود ، وهـو أن الموقف السياسى العربى بصفة عامة أصبح يسيطر عليه شىء من الهـدوء وتفهم الواقـع ، وأن حساسية الزعامة قـد زالت ، فليس هناك رئيس عربى يسعى الى أن يفرض نفسه بأن يكون زعيما للعالم العربى أو متحـدثا باسمه ، كما أنه ليس هناك زعيم عربى يتصرف من هـذا المنطلق بحيث يمكن أن تفهم بقية الشعوب العربية أنه يؤهـل نفسه لهـذه الزعامة ، فالأمور مستقرة بين الزعماء العرب حتى

هؤلاء الذين يقاطع بعضهم بعضا من اليسير أن تعود المياه الى مجاريها بينهم ولنا فى مصر وبقية الدول العربية وما حدث بينهم أسوة حسنة •

رابعا ـ الأوضاع الاقتصادية العربية :

لا شك أن الأوضاع الاقتصادية فى كافة دول العالم العربى فقيرة وغنية ليست فى أحسن أحوالها « فحتى الدول الغنية التى تجمع لديها فائض من البترول قد أنفقته عن آخره فى بناء البنية الأساسية لبلادها، كما أقامت المصانع وغيرها على أمل أن أسعار البترول سوف تظل محتفظة بمستوياتها ، الا أن الانهيار الرهيب فى هذه الأسعار وعدم ثباتها على حال قد جعل هذه الدول تستهلك هذه الاحتياطيات ، كما أن المصانع التي أقامتها لا تجد سوقا خارجية لكى تصدر اليها نظرا للمنافسة الأجنبية سواء بالنسبة للسعر أو النوعية •

هذا اذا أضفنا أن الحرب العراقية الايرانية قد استهلكت من الأموال العربية سواء العراقية أو الخليجية بلايين كان من الممكن استغلالها في التنمية ، وأعتقد أن المجال الآن سوف يفرض على الشركات العربية في أى بلد عربى أن تهتم بالسوق العربية ، ويكفى القول بأن التجارة العربية البينية لا تشكل سوى ٧٪ تصديرا و ٥٪ استيرادا •

خامسا ـ الحركات الانفصالية العربية :

اذا نظرنا الى خريطة العالم العربى من مشرقه الى مغربه فسوف نجد أن هناك حالة من الهدوء تسيطر عليه ، وأن الحركات الانفصالية قد خبت باستثناء ما يجرى فى جنوب السودان وما يجرى فى اليمن . ويصبح هناك سودانا واحدا قادرا على العطاء ، كما أن وحدة الصف العربى سوف تقضى على كثير من حركات التطرف وتهديد استقرار وأمن تلك الدول كما أن انقضاء على الطائفية أمر من الامور التى لا يمكن تجاهلها فاذا ما استوعب العرب أن حياتهم وبقاءهم داخل محيطهم ولا يتطلعون الى خارج حدودهم ، فان الأمر سوف يستتب ، ولن يصبح كرسى الحكم

هدف يتطلع اليه البعض لانه سوف يصبح عبئا لا مغنما •

سادسا ـ الزيادة السكانية :

على العرب أن يعلموا أنهم منذ ثلاثين عاما لم يكن تعدادهم يبلغ المائة مليون نسمة ، وعددهم اليوم يقارب المائتى مليون نسمة ، فأين لهم بالموارد التى تطعم هذه الأفواه والتى يزداد تعدادها عاما بعد عام ؟ ليس أمامهم سوى الوحدة الاقتصادية التى سوف يستفيد الجميع منها •

سابعا ـ الطاقة :

معظم الثروات العربية تجمعت فى النصف الثانى من القرن العشرين عن طريق استغلال البترول التى وهبها الله للبعض فنبعت فى أرضه ، ولكن هناك أعمارا افتراضية لهذه الطاقة ، فنجد أنها نضبت فى البحرين وعلى وشك أن تنضب فى بلاد أخرى فى بحر عشرة أو عشرين أو ثلاثين سنة ، فعلى الجميع أن يستعدوا لهذا الوضع منذ الآن ، وليس الحال كما هو بالنسبة للكويت مثلا اذا استطاعت أن تستغل فائضها فى مشروعات خارج الكويت ؛ حتى اذا ما تأثرت نتيجة انخفاض المستخرج من الطاقة أوانخفاض أسعارها وجدت دخلا آخر يستطيع أن يفى باحتياجات الدولة التى توسعت فى كافة المجالات وحتى هذا الفائض الذى كان يستغل فى الخارج تعرض للسلب والنهب خلال الحرب مع العراق •

ثامنا ـ انتهاء سياسة المحاور :

مما يشجع على الأمل فى أن يكون هناك تعاون عربى مثمر هو أن العالم العربى بصفة عامة قد تخلى عن سياسة المحاور ، ولم يعد

هناك محورا رجعيا أو محورا تقدميا يعمل ضد الآخر ، فالجميع يعتقد أنه يركب سفينة واحدة ، وان كان الأمر لا يخلو من أن يتطاحن بعض ركابها ، ولكن في النهايه فان اربان ومن معه يعملون على فض الاشتباك حتى تصل السفينة الى بر الامان ، وليس أمام العرب سوى أن يصلوا الى بر الأمان اذا أرادوا أن يحيوا حياة كريمة ، ولا يقفوا على أبواب أوربا أو الولايات المتحدة ينتظرون منها العطاء •

تاسعا ــ الاستثمارات الاقليمية :

العالم العربى ممتد من المحيط الأطلسى حتى الخليج العربى ، ومن جبال الاورال حتى البحر العربى وحتى قلب أفريقيا ، المناخ فيه متباين الأرض فيه تتراوح ما بين جبال ووديان وأرض خصبة •

أرض تحتوى بالاضافة الى البترول على كافة المعادن من ذهب وفضة ونحاس وحديد ورخام وفوسفات ومنجنيز وجبس وأسمنت وكل ما خلقه الله ، هذا بالاضافة الى أن الله قد وهبه من الأرض الزراعية ما يمكنه فى ظل وحدة صف أو وحدة اقتصادية ــ وأنا أتجنب هنا الحديث عن أى وحدة سياسية ــ أن يكون الانتاج بوفرة ويستطيع أن يغذى الأفواه العربية مهما زاد عددها •

على العرب منذ اليوم أن يخططوا لاستغلال الأرض العربية ، فمثلا فى الزراعة يوجد فى السودان ما يقرب من مئة مليون فدان صالحة للزراعة ، بعضها ليس فى حاجة الى اصلاح ، وبعضها ليس فى حاجة الى ماء ، لان المطر وعناية الله يتوليانها ، والعراق بها خمسون مليونا من الأفدنة صالحة للزراعة ، والصومال بها أكثر من عشرة ملايين من الأفدنة صالحة للزراعة ، فى الوقت الذى لا يزرع فى هذه الدول الثلاث أكثر من خمسة عشر مليونا من الأفدنة ، هذا بالاضافة الى مساحات أخرى فى بقية الدول العربية قابلة للزراعة اذا ما استصلحت الأرض بها مثل

مصر وليبيا والجزائر والمغرب وتونس وسوريا ، والأمر لا يحتاج إلا الى تمويل ، ولو جاء التمويل عربيا لحلت مشكلة الغذاء بالعالم العربى ، ولأصبح مصدرا لها ، وليس مستوردا ، ولوفر العرب على أنفسهم الضغوط التى يتحملونها ، أو يعيشون فى ظلها فى سبيل الحصول على لقمة العيش •

والأمر لا يقتصر على الزراعة ، بل على بقية المعادن وما شابهها ، والعرب قد يكونون فى حاجة الى تكنولوجيا حديثة ، ولكن الذى لا شك فيه أن هناك من الكوادر العربية فى كل بلد عربى من وصل الى أعلى مراحل الخبرة والتقدم فى مجالات عديدة ومتنوعة ، ويوم أن يطلب من هؤلاء العودة لخدمة وطنهم الكبير لن يترددوا بشرط أن تقدر مواهبهم ويكافئوا بما لا يقل عما كان يحصلون عليه فى بلاد الغربة •

أن التمويل العربى سواء على مستوى الحكومات والقطاع الخاص هو الحل الأمثل ، كما أن الحساسية الاقليمية يجب أن تزول ••

عاشرا — مجالس التعاون العربى :

كان فى العالم العربى ثلاثة مجالس للتعاون العربى هى مجلس التعاون الخليجى ويضم ست دول ، ومجلس التعاون العربى ويضم أربع دول الا أن هذا المجلس قضى عليه بالعدم يوم أن اعتدت العراق على الكويت وساندتها فى اعتدائها كل من اليمن والاردن ووقفت مصر فى وجهها فان كان المجلس لم تكتب له شهادة وفاة الا أنه بدأ يلفظ أنفاسه فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ وقد أعلنت وفاته فى مطلع عام ١٩٩٤ يوم أن أعلنت مصر انسحابها منه ، ومجلس التعاون المغاربى ويضم خمس دول ، أى أنه كان هناك خمس عشرة دولة من أصل اثنى وعشرين دولة يضمهم وحدة هدف أساسها اقتصادى ، ولكن كل يعمل فى

مجاله ، وهناك فوارق فى الموقف الاقتصادى لكل منها فمثلا مجلس التعاون الخليجى يضم الأغنياء ، ومجلس التعاون العربى كان يضم دولا تسعى لان تكون غنية ، وكذلك الحال بالنسبة لمجلس التعاون المغربى •

وهناك شيء آخر ، فمثلا المجموعة الأولى لديها صناعات متقدمة خاصة فى البتروكيماويات وانتاجها أضخم من استهلاكها ، ولا تجد السوق المناسبة لتصديرها والحال كذلك بالنسبة لبقية المجموعتين لديها انتاج من سلعة ما فائضا عن الحاجة ولا تستطيع تصديره ، ولا تجد السوق له ، ولا تستورده منها الدول العربية الأخرى ، فاذا ما أحسن تنظيم التصدير والاستيراد بين المجموعة العربية بالنسبة لانتاجها ككل ، واتبع نظام التخصص داخل الدول العربية بالنسبة للانتاج لأمكن تحقيق هدف اقتصادى ضخم سيعود بالفائدة على كافة الدول العربية •

وأخيرا فاننا لا يجب أن ننسى أن العالم يعيش الآن عصر الوفاق بين الدولتين العظميين ، وأنهما يسعيان الى تهدئة كافة مناطق التوتر فى العالم ، وأن الحرب الباردة قد ذهبت الى غير رجعة على الأقل فى الأمد القصير ، وان الانفاق على السلاح سوف يتناقص ، وبالفعل بدأ كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية تقتطعان من الميزانيات المخصصة للدفاع ، وأنهما لن يسمحا بحرب اقليمية أو محلية الا بحساب ، ومعنى ذلك بالنسبة للشرق الأوسط أن الحرب العراقية الايرانية من الصعب أن تتجدد ، وأن قبول اسرائيل للتفاوض مع الفلسطينيين أمر لابد واقع ، وأن حل المشكلة اللبنانية قد وجد الطريق ، وأن ما يحدث من مناوشات هنا أو هناك ليس الا من قبيل « حلاوة الروح » •

وهذا يعنى ببساطة شديدة أن فرص قيام حرب فى المنطقة أصبح

ضعيفا ، وأن ذلك يعنى أن الانفاق على السلاح حقيقة لن يتوقف ، ولكن سينكمش الى الحد الذى تحتفظ فيه كل دولة بالحد الأدنى للدفاع عن نفسها ، والباقى الذى سيسحب من الميزانية التى كانت مخصصة للدفاع سوف يجد طريقه الى مجالات عديدة للتنمية •

ويوم تقتنع — وأعتقد أن هذا الاقتناع وارد فى الظروف الحالية — كل دولة عربية بأن من مصلحتها الالتقاء بصدر مفتوح وعقل مفتوح مع باقى أشقائها من الدول العربية فان الغد سوف يكون مشرقا باذن الله •

وليس لدى من كلمة سوى المناشدة قائلا « يا عرب •• اتحدوا •• وتناسوا •• ما حدث بين العراق والكويت » •

وأخيرا وليس آخرا قد يكون فى توقيع اتفاق المبادىء بين الفلسطينيين واسرائيل فى القاهرة فى الرابع من مايو عام ١٩٩٤ وبداية وضع الفلسطينيين أقدامهم فى غزة وأريحا بداية لتهدئة الأمور فى المنطقة وان كان من المسلم به أن اسرائيل سوف تخلق من العراقيل الكثير ولكن الزمن كفيل بتحقيق الأهداف •

والله الموفق ••

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول	٧
الوحدة العربية	١٥
انجلترا والعرب	٢١
التجارب الوحدوية فى الوطن العربى	٢٥
الجامعة العربية	٣٩
الجامعة العربية وقضية فلسطين	٥٠
ميثاق جامعة الدول العربية	٥٤
السوق العربية المشتركة	٦٤
التعاون الصناعى بين الدول العربية	٨٥
مشروع الدكتور ناظم القدسى للاتحاد العربى	٩٩
دعوة العراق للاتحاد العربى	١٠٥
مؤتمر خريجى الجامعات الأمريكية والوحدة العربية	١١٣
الباب الثانى	
مشروعات الوحدة وتجاربها السابقة على عام ١٩٥٨	١٢٩
المشروع العراقى	١٣٧
مشروعات الوحدة السياسية	١٤١
الوحدة المصرية السورية	١٤٥
اليمن والاتحاد العربى	١٧١

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الثالث	
مجالس التعاون	

رقم الايداع بدار الكتب القومية
٩٥/٣١٦٦
الترقيم الدولى
I - SB.N 977 - 00 - p 8633 - 9



د. حمدي الطاهري

المؤلف :

منذ بداية كتاباته كان بعيد النظر فيما يختاره من موضوعات .

فيحنما كتب عن سياسة الحكم فى لبنان عام ١٩٦٥ توقع أن تكون نتائج هذه السياسة حرب أهليه على الأكثر بعد عشر سنوات لاتبقى ولاتذر ، وقد قامت فعلا الحرب الاهليه فى لبنان عام ١٩٧٥ .

كتب عن قصة الصومال وأوضاعها عام ١٩٧٧ وحدث ماتنبأ به عام ١٩٩١ .

كتب العديد من الكتب منها :

* مستقبل المياه فى العالم العربى .
* الطريق إلى المنصه .
* جيبوتى وأمن البحر الأحمر .
* مجتمع التعاون .
* خمس سنين سياسة .
* حرب اكتوبر فى الأعلام العالمى .
* المملكه العربيه السعوديه تاريخ وواقع .

واليوم وختاماً لما فرضه على نفسه بأن يقدم للمكتبة العربية موسوعة شاملة عن الدول العربية . . فقد وفى بوعده وهاهى بين يديك تضم ثلاثة أجزاء .

الجزء الأول . . العالم العربى تاريخ وواقع

الجزء الثانى . . مشكلات العالم العربى .

الجزء الثالث . . الحركات الوحدوية فى العالم العربى .

ان المؤلف وهو يقدم ذلك فانها نتيجة خبرة امتدت على مدى أكثر من خمسة وثلاثين عاماً من الخبرة فى عالم الدبلوماسية والسياسة وتنقل فى عمله الدبلوماسى مابين الخرطوم منذ اليوم الأول لاستقلال السودان وبناما كأول بعثة دبلوماسية عربية فى دول أمريكا الوسطى عقب تأميم قناة السويس وبيروت فى ظل الوحدة السورية المصرية وهلسنكى حيث لم يكن هناك سفارة عربية سوى السفارة المصرية وانتقل إلى لندن عقب نكسة عام ١٩٦٧ حيث كان عليه أن يواجه المصريين الذين كفروا ببلدهم عقب وأخيرا توج حياته العملية بالعمل لمدة خمس سنوات فى أروقة رئاسة الجمهوريه لسكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية وبدأت هذه السنوات الخمس فى وتوجت بنصر اكتوبر العظيم .